

جلبير الأشقر

الشرق الملتهب

الشرق الأوسط في المنظور الماركسي







تصميم الغلاف: وليد فتوني

جلبير الأشقر

الشرق الملتهب

الشرق الأوسط في المنظور الماركسي

ترجمة

سعيد العظم



الطبعة الأولى ٢٠٠٤

ISBN 1 85516 467 1

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

SAQI BOOKS
London Office: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Tel: 020-7-221 9347, Fax: 020-7-229 7492

المحتويات

مقدمة الطبعة العربية

يجمع هذا الكتاب مقالات كُتبت على مدى العقدين ونيّف المنصرمين، بين أولها الذي حُرّر في أوائل سنة ١٩٨١ وأحدثها، وهو المدخل الطويل حول استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الذي كُتب خصيصاً لتصدُّر المجموعة وأُنجز في صيف ٢٠٠٣.

وتدور المقالات جميعها حول أبرز التطورات والمنعطفات التي شهدها شرقنا الملتهب طوال هذه الفترة من التاريخ والتي ترسم الإطار الذي سوف يتحكّم بمصير المنطقة برمّتها لسنين طويلة، بل عقودٍ أخرى.

وقد ارتأيتُ بالاتفاق مع الناشر، أن أُسقط من هذه الطبعة العربية الفصل الخاص بأفغانستان، وهو فصل صدر في الطبعة الأصلية، الفرنسية، وأيضاً في الطبعتين اللاحقتين، الإنكليزية (نيويورك) والتركية (اسطنبول)، وثمة طبعتان قيد الإعداد باللغتين الأُردو والفارسية.

أما سرّ كون الطبعة الأصلية هي الفرنسية، فهو بكل بساطة أن المقالات الواردة في هذه المجموعة كُتب معظمها مباشرة باللغة الفرنسية والجزء الباقي بالإنكليزية. وباستثناء المقال الأقدم حول السلفية الإسلامية، كُتبت هذه المقالات بعد انتقالي إلى باريس سنة ١٩٨٣، إثر الاجتياح الإسرائيلي وحصار بيروت وما تبعه بعام واحد. وقد صدر معظمها في مجلة **إنبريكور** ***Inprecor*** التي كنت أحد محرّريها لعدّة أعوام، وصدر بعضها الآخر في مطبوعات أخرى جرى التنويه بها في مقدمة كل مقال أو في آخره.

وقد قمت شخصياً بتعريب بعض مقالات المجموعة، كما راجعت جميع المقالات الأخرى ونقحت ترجمتها إلى العربية. هذا وقد أدخلت بعض التعديلات الطفيفة رعايةً لمقتضيات انتشار الكتب في الأسواق العربية، في زمن لا زال الخطاب المطبوع يخضع فيه لقيود، في حين تحرر الخطاب المتلفز إلى حد بعيد بفضل الفضائيات، وهي مفارقة عندما ندرك أن انتشار البث التلفزيوني أوسع بما لا يقاس من انتشار الكتب.

عدا تلك التعديلات الطفيفة، وبعض الفقرات القليلة المحذوفة (مع الإشارة إلى الحذف) لقلّة أهميتها بالنسبة إلى القراء المعاصرين، فإن المقالات الواردة في هذه المجموعة هي على حالها الأصلية، كما كُتبت على مدى السنين. وإذا ارتأيت مع الناشرين أنها تستحق النشر على حالها، فهذا تعبير عن الاقتناع بأنها اجتازت أصعب امتحان، ألا وهو امتحان الزمن، بقسط من النجاح سوف يقدّره القراء بأنفسهم.

ولمّا كانت الأحداث الراهنة تدخل جميعاً في الصورة التحليلية التي رسمها الكتاب، ولا سيما فصله الأول والأحدث، فلم أرَ من ضرورة لزيادة تعليق على الأحداث التي جرت منذ صيف ٢٠٠٣ وحتى كتابة هذه المقدمة في صيف ٢٠٠٤: إن الأحداث معروفة لدى الجميع، أما تفسيرها فوارد على صفحات هذا الكتاب بما يكفي ويفي، في اعتقادي.

٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤

جلبير الأشقر

قام بتعريب هذا الكتاب سعيد العظم، عدا المقالات التي أشير في آخرها إلى غير ذلك.

استراتيجية الولايات المتحدة للهيمنة الامبريالية في الشرق الأوسط

في البدء كان «الباب المفتوح» على البترول: هكذا ينبغي أن يبدأ أي تأريخ للسيطرة التدريجية للولايات المتحدة على الشرق الأوسط.

كان البترول بالفعل العامل الذي حفز واشنطن على الاهتمام عن كثب بهذه المنطقة في أعقاب تدخّلها المتأخر في الحرب العالمية الأولى. وكانت الأقاليم الغنية بالبترول ضمن أراضي الامبراطورية العثمانية هدفاً رئيسياً لأول نزاع مسلّح كبير اصطدمت فيه الامبرياليتان القديمتان، البريطانية والفرنسية، بالامبريالية الألمانية المستجدّة التي تحالف معها الباب العالي العثماني.[1]

---

(١) «كتب السير موريس هانكي Sir Maurice Hankey الوزير ذو النفوذ الكبير في حكومة الحرب البريطانية إلى وزير الخارجية آرثر بلفور Arthur Balfour قائلاً: «إن البترول سيحتل في الحرب القادمة مكان الفحم في الحرب الراهنة، أو ستكون له على الأقل مكانة موازية لمكانة الفحم. إن المصادر الكبيرة الوحيدة المتوفرة مبدئياً للتزود (بالبترول) والتي نستطيع وضعها تحت السيطرة البريطانية هي المنابع الحالية في بلاد فارس وبلاد ما بين النهرين». ويمضي هانكي إلى القول: «بناء على ما سبق تصبح السيطرة على هذه المنابع البترولية هدفاً ذا أهمية أولوية من أهداف الحرب بالنسبة إلى بريطانيا العظمى».

Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, Pocket Books, London, 1993, p. 188.

للمزيد من المعلومات عن اقتسام بترول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى راجع الكتاب المذكور أعلاه الفصل ١٠: 'Opening the Door on the Middle East: The Turkish Petroleum Company'.

اسلاب الامبراطورية العثمانية

شعرت الولايات المتحدة التي أصبحت أحدث القوى الامبريالية وأعظمها شأناً بفضل الحرب العالمية، بالاستياء من الاتفاقية التي عقدت بين الحلفاء الأوروبيين في مؤتمر سان ريمو في عام ١٩٢٠ تمهيداً لتوقيع معاهدة سيفر مع تركيا ما بعد العثمانية. فعند اجتماعهم لدى حلفائهم الإيطاليين بعد اتفاقهم مسبقاً على اقتسام الغنائم من أراضي الامبراطورية العثمانية (اتفاقية سايكس بيكو لعام ١٩١٦)، توافق البريطانيون والفرنسيون على استغلال كل البترول المكتشف في «بلاد ما بين النهرين»، أي في دولة العراق الجديدة التي وُضعت تحت «الانتداب» البريطاني من قِبل عصبة الأمم.

أُنيط استغلال هذه الموارد حَصراً بشركة البترول التركية (TPC التي أصبحت في ما بعد شركة نفط العراق IPC). وكانت لندن قد فرضت قبيل نشوب الحرب هيمنة المصالح البريطانية على هذه الشركة الحائزة امتيازاً من الدولة العثمانية: ٥٠ ٪ لشركة البترول الأنغلو ـ فارسية (بريتش بتروليوم BP) التي كان تشرتشل قد وضع أغلبية حصصها تحت سيطرة الحكومة البريطانية، ٢٥ ٪ لشركة رويال داتش/ شلّ الهولندية و٢٥ ٪ لدويتشي بنك الألمانية.[٢] وبعد الحرب صادرت الحكومة البريطانية حصة دويتشي بنك وتنازلت عنها لشركة البترول الفرنسية (CFP التي أصبحت في ما بعد شركة توتال).

واحتجت حكومة الرئيس ويلسون ذات «التوجهات الدولية» بشدة على هذا الانتهاك لمبدأ «الباب المفتوح» بعد تعرّضها لضغوط شركات البترول الأميركية. ومن الواضح أن السياسة التي طُبقت تحت هذا المسمّى لم تكن إلاً تعبيراً مكشوفاً عن رغبة الامبريالية الناشئة للولايات المتحدة في انتزاع مكان لها تحت شمس التحاصص الامبريالي للعالم في وجه الاحتكار الحصري للأسواق من قِبَل الامبراطوريات الاستعمارية التقليدية التي سبق أن وضعت يدها على الكرة الأرضية بكاملها تقريباً. وقد صيغت سياسة «الباب المفتوح» في أواخر القرن التاسع عشر في عهد حكومة

(٢) هنا، وفي ما بعد، تمّ تجاهل حصص كالوست غولبنكيان.

الرئيس ماكنلي William McKinley الذي رعى دخول الولايات المتحدة، ولو متأخرة، إلى العصر الامبريالي. وكانت هذه السياسة تستهدف أصلاً معارضة اقتسام الصين من قِبل الأوروبيين واليابانيين دون سواهم.

مع شعورها بقوة التفوق الاقتصادي الذي أحرزته نتيجةً للتحولات التي طرأت على أوضاع الولايات المتحدة بفضل الحرب العالمية الأولى، جعلت الامبريالية الأميركية منذ ذلك الحين شعارَي «الباب المفتوح» و«التبادل الحر» العنوان الرئيسي لسياستها الامبريالية؛ فقد كان لها، وهي الأحدث مجيئاً والأعظم ثروة بفضل الحرب، كل مصلحة في أن تكون جميع الأسواق مفتوحةً أمامها، وأن تُعامَل على قدم المساواة مع الدول الأخرى التي مدّت سيطرتها قبلها بزمن طويل. ومن هنا، فإن الحرية التي نصَّبت الولايات المتحدة نفسها حامية لها على الصعيد العالمي كانت ترمز دائماً وبالدرجة الأولى إلى حرية المبادلات والاقتصاد الحرّ، أما الحرية السياسية فلم تكن إلاً تنويعاً انتهازياً يُوظَّف من حالة إلى أخرى وفقاً لما يخدم المقتضيات المحلية للهيمنة الأميركية.

كتب ريمون آرون يقول: «إن الهدف الأعمّ للدبلوماسية الأميركية يتجلّى في صورة لا تفريق فيها بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي نظراً إلى أنه (الهدف) يُعرِّف عن نفسه بتعبير «حرية الوصول»، وهو مفهوم يشمل تبادل الأفكار ورؤوس الأموال والسلع».[٣] إنه تعبير مقبول ما دام مفهوم «حرية الوصول» يعني أن الأمر يتعلّق فعلاً بضمان وصول «أفكار الولايات المتحدة ورؤوس أموالها وبضائعها» إلى الدول الأخرى، أي وصول الولايات المتحدة إلى أسواق الدول الأخرى وثرواتها وإلى مجالها السياسي والثقافي، وليس بإقامة «تبادل حر» على قاعدة المساواة وفق المثالية الرأسمالية. هذا هو معنى سياسة «الباب المفتوح».

ونتيجة للضغط الذي لا يقاوَم الذي مارسته واشنطن، تم التوصل إلى اتفاقية في عام ١٩٢٨ أُعيد بموجبها تقسيم حصص شركة البترول التركية (TPC) بالتساوي بين الشركة الأنغلو ـ فارسية وشركة رويال داتش/شل وشركة البترول الفرنسية (CFP)

(٣) Raymond Aron, *République impériale: Les Etats-Unis dans le monde*, Calman-Lévy, Paris, 1973, p. 198.

وشركة قابضة تمثل مجموعة من الشركات البترولية في الولايات المتحدة. واتفق الشركاء في الوقت نفسه على الاستغلال المشترك حصرياً، وفي إطار شركة البترول التركية، لجميع الثروات البترولية المكتشفة في منطقة شاسعة من الأراضي كانت تابعة للدولة العثمانية تضم تركيا والأقاليم العربية إلى الشرق من السويس ومجمل شبه الجزيرة العربية باستثناء الكويت (التي كانت بريطانيا قد انتزعتها من السيادة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر). واستغلت الشركات البترولية الأميركية غير المنضمة إلى شركة البترول التركية/ شركة نفط العراق (TPC/IPC)، وخاصة شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال SOCAL) التي أصبحت شركة شفرون (CHEVRON) في ما بعد، وشركة تكساكو (TEXACO)، حريةَ تحرّكها في المنطقة كي تتغلغل فيها، بنيما لم تستطع شركة غالف أويل (GULF OIL) التي تمتلكها شركة شفرون الآن وشركة ستاندرد أويل أوف نيو جرزي (Standard Oil of New Jersey) التي أصبحت إكسون (EXXON) وشركة ستاندرد أويل أوف نيويورك (سوكوني SOCONY) التي أصبحت موبيل (MOBIL)، [٤] التخلّصَ من قيود شركة نفط العراق (IPC) إلاّ غداة الحرب العالمية الثانية.

وهكذا، أصبحت شركة سوكال في عام ١٩٣٣ أول شركة تحصل على امتياز في المملكة العربية السعودية الجديدة التي كانت قد أُعلنت في السنة السابقة من قِبل ابن سعود الذي لم يكن متعاطفاً مع المصالح البريطانية، وبالتالي مع شركة نفط العراق، نظراً إلى خصومته مع الأسرة الهاشمية المتحالفة بشكل وثيق مع لندن. وكان هذا العقد الذي شمل دفع مبلغ كبير كمقدّم على رسوم الامتياز مستنداً إلى رهان كان لا يزال مجازفاً نسبياً في عام ١٩٣٣، إذ لم يُكتشف أيّ حقل بترولي صالح للاستغلال التجاري في المملكة إلاّ في عام ١٩٣٨. في هذه الأثناء قامت شركتا سوكال وتكساكو بتزويج مصالحهما إلى الشرق من السويس بنسب متساوية في إطار شركة كالتكس (CALTEX).

---

(٤) هاتان الشركتان الأخيرتان متحدتان اليوم في شركة إكسون موبيل وهي أكبر شركة بترولية في العالم.

البترول والحرب الباردة

رفعت الحرب العالمية الثانية، أكثر مما فعلت الحرب الأولى، البترول بشكل نهائي إلى مرتبة المصدر الاستراتيجي الرئيسي للطاقة المستخرجة من الأرض في العالم.(*)

هذه الحقيقة، مضافةً إلى اكتشاف الحجم الهائل للثروات البترولية التي تمتلكها أسرة آل سعود، جعلت منطقةَ الخليج العربي/الفارسي عامة، والمملكة السعودية خاصة، البقعةَ ذات الأهمية الاستراتيجية الأعظم بالنسبة إلى الولايات المتحدة خارج الأقاليم الصناعية الأوروبية واليابان في إطار تنافس القطبين الذي وضع واشنطن في مواجهة الاتحاد السوفياتي بعد الحرب والذي كانت خطوطه قد رُسمت خلالها.(٥)

قررت واشنطن ابتداءً من عام ١٩٤٣ إنشاء قاعدة عسكرية في الظهران، قلب المنطقة البترولية السعودية، فعقدت اتفاقاً بهذا الشأن مع ابن سعود.(٦) وكان الهدف من هذه القاعدة الجوية الأميركية الأكبر من نوعها خارج أوروبا واليابان، والتي بُنيت بين عامي ١٩٤٤ و١٩٤٦، حمايةَ المصالح الأميركية في منطقة الخليج وتعزيزها في إطار التنافس الاستراتيجي مع موسكو والمزاحمة التجارية مع البريطانيين.

في الواقع، كان من بين الأهداف ذات الأولوية التي حدّدتها واشنطن في فترة ما بعد الحرب، فرضُ هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط وتعزيز هذه الهيمنة وتوسيعها، بمعنى إبقاء الأميركيين في الداخل والروس في الخارج والبريطانيين (والفرنسيين بالدرجة الثانية) في أسفل، كما يمكننا القول اقتباساً عن العبارة المشهورة للورد إسماي Lord Ismay الأمين العام الأول لحلف الأطلسي عندما وصف وظيفة

(*) Miniere = مستخرجة من الأرض مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى كالشمس والرياح... إلخ (المترجم)

(٥) لمزيد من المعلومات عن التحالف بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية انظر كتابي: **صدام الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل ١١ أيلول/سبتمبر وبعده**، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٢، وخاصة الصفحات ٣٩ إلى ٤٥.

(٦) George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 4th edition, Cornell University Press, Ithaca (NY), 1980, p. 581-582.

الحلف بقوله: «إبقاء الأميركيين في الداخل والروس في الخارج والألمان في أسفل».

أصبح الشرق الأوسط بمخزونه من البترول واحداً من الأهداف المركزية التي ستدور حولها الحرب الباردة. وشكّلت إيران التي كانت من أول مسارح المجابهة بين واشنطن وموسكو منذ عام ١٩٤٦، مثالاً نموذجياً للانشغالات الثلاثة المذكورة أعلاه، من حيث إن حكومة الشاه نفسها كانت تشارك في هذه الانشغالات وتدفع في الاتجاه نفسه؛ ذلك أن الشاه كان يسعى في الواقع إلى التخلّص في آن واحد من وجود القوات السوفياتية على أراضيه ومن الوصاية البريطانية، وجزئياً السوفياتية، على بتروله بأن يعرض على الولايات المتحدة الحلول مكانهم (البريطانيين والسوفيات) كقوة حماية وشريك بترولي.[٧]

في ١٢ آذار/ مارس ١٩٤٧، ألقى الرئيس الأميركي ترومان، صاحب الدور الرئيسي في إطلاق الحرب الباردة، خطابه الشهير الذي رُفع إلى مرتبة مبدأ سياسي، والذي عرض فيه على اليونان وتركيا مساعدة الولايات المتحدة بوصفهما حصنين رئيسيين في وجه توسع النفوذ السوفياتي نحو أوروبا والشرق الأوسط. وكانت تلك الصياغة العلنية الأولى للسياسة التي عُرفت باسم كبح الشيوعية (Containment). وكما يذكر دانيل يرغين في كتابه الضخم عن تاريخ الصناعة البترولية،[٨] تمّ في اليوم نفسه توقيعُ عقد انضمام شركتي جرزي وسوكوني إلى شركة الزيت العربية ـ الأميركية (أرامكو) التي كانت شركتا سوكال وتكساكو قد أسّستاها، فتشكّلت مجموعة الشركات البترولية الأميركية الأربع التي ستتقاسم استغلال البترول السعودي.

في هذه المرحلة الأولى من فترة ما بعد الحرب، اتّسمت استراتيجية الولايات المتحدة للهيمنة الامبريالية في الشرق الأوسط بنزعة التوسع في آن واحد ضد مصالح

(٧) عن هذا الموضوع انظر: Stephen McFarland, 'The Iranian Crisis of 1946 and the Onset of the Cold War' in Melvyn Leffler & David Painter, *Origin of the Cold War: An International History*, Routledge, London & New York, 1994, ص ٢٣٩-٢٥٦.

(٨) Daniel Yergin, *op. cit.*, p. 416.

موسكو وعلى حساب مصالح الندن، لكن كانت هناك بالطبع فوارق كبيرة في زخم التعامل وأشكاله مع كلٍ من الطرفين؛ ذلك أن بريطانيا العظمى بقيت حليفةً أساسيةً للولايات المتحدة في الحرب الباردة بعدما كانت حليفةً لها في الحرب العالمية الثانية. وستتمحور هذه الاستراتيجية لاحقاً حول علاقات واشنطن مع لاعب رئيسي جديد على المسرح الإقليمي: وطنية «الطبقات المتوسطة» المنتمية أساساً إلى البورجوازية أو البورجوازية الصغيرة والمعارضة للهيمنة الغربية والطبقات والفئات الاجتماعية التي تعتمد عليها في مشروعها المحافظ اجتماعياً، أي الملكيات الزراعية الكبيرة، والبورجوازية المسوّقة للبضائع الأجنبية (Compradore) والزعامات القبلية.

ومع إدراك الولايات المتحدة مدى النفور الذي تُقابَل به بريطانيا العظمى في الشرق الأوسط، أصبحت لديها أسباب إضافية لمحاولة الانفكاك عن بريطانيا بهدف استلاب مصالحها المسيطرة إلى حد بعيد على المنطقة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. إلاّ أن مساعيها لوضع يدها على الحركة القومية التي اعتُبرت سداً فعالاً في وجه الشيوعيين لم تعمّر طويلاً، فسرعان ما استُبدلت بعلاقات خلافية كانت تزداد سوءاً كلّما مضت واشنطن في أخذ مكان لندن كالقوة الغربية الرئيسية في المنطقة. وفي كلتا الحالتين كانت المسألة الإسرائيلية عاملاً رئيسياً في تأجيج مشاعر العداء ضد الهيمنة الغربية، لأن دولة إسرائيل كانت تُعتبر رأس جسر لهذه الهيمنة في المشرق العربي، وقد كانتا إقامة دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ والحرب الإسرائيلية ـ العربية التي أعقبتها محركاً قوياً لتصاعد المشاعر القومية في المنطقة.

مرة أخرى أصبحت إيران مسرح المجابهة الأولى في هذه اللعبة المعقدة بين الأميركيين والبريطانيين والسوفيات والقوميين والشيوعيين. وشكّل صعود مصدق إلى السلطة في عام ١٩٥١ وتأميم الصناعة البترولية الإيرانية وانتزاعها من يد شركة البترول الأنغلو ـ إيرانية (AIOC - BP) أولَ تحدٍّ رئيسي صادر من الشرق الأوسط نفسه للسيطرة الغربية على البترول، وهو تهديد ازداد خطورة نتيجة للدور البارز الذي لعبه الشيوعيون الإيرانيون في الأزمة السياسية الإيرانية، وبطبيعة الأمر نتيجة المبادرات التي قامت بها موسكو تجاه الحكومة الجديدة.

وبعد فترة من التردّد حيال الأسلوب الواجب اتباعه في مواجهة مصدق، توصّلت واشنطن إلى قرار ترتيب إسقاطه عسكرياً وإعادة الشاه إلى السلطة في عام ١٩٥٣.[٩] وفّرت هذه العملية في الوقت نفسه مناسبة لإعادة توزيع حصص استغلال البترول الإيراني بتشكيل مجموعة شركات خُفّضت فيها حصة شركة البترول الأنغلو ـ إيرانية (AIOC - BP) إلى ٤٠ ٪، وخُصّصت حصة مماثلة لخمس شركات أميركية (شركات أرامكو الأربع وغالف أويل، ونالت كل منها ٨ ٪ من الحصص)، وقُسّمت الـ ٢٠ ٪ الباقية على شركة رويال داتش/شل بواقع ١٤ ٪ وشركة البترول الفرنسية (CFP) بواقع ٦ ٪.

وفي شهر تموز/يوليو ١٩٥٢ وفي خضمّ الأزمة الإيرانية، وقع في مصر انقلاب عسكري جمهوري خطط له ضباط وطنيون، فأُسقط النظام الملكي العربي الرئيسي الواقع تحت السيطرة البريطانية. وبما أن الانقلابيين كانوا في البداية تحت قيادة ضابط «معتدل»، الجنرال محمد نجيب، اعتقدت واشنطن أن في وسعها نسج علاقات معهم. لكنّ هذا التطلّع تعقّد إلى حد كبير بعد استيلاء الكولونيل جمال عبد الناصر على السلطة في عام ١٩٥٤. وقد ثَبت بالطبع أن النهج القومي الناصري في بُعدَيه السيادي والوحدوي العربي لم يكن ليتوافق مع نزعة الهيمنة الأميركية. ورفض عبد الناصر عروض المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي قدمتها واشنطن بسبب تعدّي شروطها على السيادة المصرية.

إن التهديد الإسرائيلي الذي تجسّد، من بين أمور أخرى، في الهجوم الذي تعرَّض له قطاع غزة الواقع تحت الإدارة المصرية وأدّى إلى سقوط ٣٨ قتيلاً من الجنود المصريين في شهر شباط/فبراير ١٩٥٥،[١٠] حفز عبد الناصر على عقد أول

---

(٩) عن هذا الموضوع انظر دراسة مارك غازيوروفسكي Marc Gasiorowski المتميزة: 'U.S. Foreign Policy Toward Iran During the Musaddiq Era' ضمن المجموعة المثيرة للاهتمام التي أشرف عليها ديفيد لش David Lesch: *Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment*, Westview Press, Boulder (CO), 2nd Edition, 1999، الصفحات ٥١ إلى ٦٥.

(١٠) قامت بالهجوم الوحدة رقم ١٠١ من الجيش الإسرائيلي بقيادة أريل شارون. انظر: Amnon =

صفقة أسلحة لدولة عربية مع الاتحاد السوفياتي(١١) في شهر أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها. وبانخراطه في مسيرة الحركات الوطنية للعالم الثالث في عصر تصفية الاستعمار، وهي المسيرة التي كرّسها مؤتمر باندونغ في شهر نيسان/ أبريل ١٩٥٥ والذي كان عبد الناصر أحد نجومه، سعى الزعيم المصري إلى تأكيد سيادة بلاده وتحصينها عن طريق إيجاد وزن مقابل للنفوذ الغربي باللجوء إلى خدمات الاتحاد السوفياتي؛ وذلك باسم عدم انحيازٍ وجدت فيه موسكو منافع أعظم كثيراً مما ارتأته واشنطن بما أنه عمل لصالحها في عالم سيطرت عليه الدول الغربية إلى حد بعيد في بادئ الأمر. وانسجمت مع هذه السياسة نفسها منطقياً معارضةُ عبد الناصر لحلف بغداد الذي ضمَّ المملكة العراقية الخاضعة للوصاية البريطانية وإيران وباكستان وتركيا وبريطانيا تحت رعاية «الأخ الأكبر»: الولايات المتحدة.

أدى ردّ الفعل الحاقد لواشنطن التي سحبت عرضها تمويلَ سد أسوان الذي كان عبد الناصر يعوّل عليه كثيراً، إلى تعجيل تجذّر الزعيم المصري. وفي تموز/ يوليو ١٩٥٦ أمّم قناة السويس مما تسبّب في وقوع العدوان الثلاثي الذي اشتركت فيه إسرائيل وبريطانيا وفرنسا في شهر تشرين الأول/ أكتوبر. وفي إطار لعبتها المعقدة التي كانت لا تزال متّسمة بالرغبة في نبذ الاستعمار التقليدي وأخذ مكان بريطانيا في الشرق الأوسط وكبح الشيوعية في الوقت نفسه، عارضت واشنطن العدوانَ الثلاثي متنافسة في ذلك مع موسكو التي دخلت في مزايدة هدفت إلى تعزيز صورتها كحليف كبير لنضالات التحرر في العالم الثالث.(١٢)

= Kapeliouk, 'Les antécédents du général Sharon', *Le Monde diplomatique*, *Novembre*, 2001.

(١١) من وجهة النظر الرسمية كانت الصفقة مع تشيكوسلوفاكيا ونصّت على مقايضة القطن المصري بأسلحة.

(١٢) عن هذه الفترة انظر مقال Peter Hahn: 'National Security Concerns in U.S. Policy Toward Egypt, 1949-1956'، ضمن مجموعة LESCH (DIR.)، مصدر سابق، ص ٨٩-٩٩؛ كذلك كتاب Hahn, *The United States, Great Britain and Egypt, 1945-1956: Strategy and Diplomacy in the Early Cold war*, University of North Carolina Press, Chapel Hill, 1991.

تجذّر القومية العربية

كانت سنوات ١٩٥٧-١٩٦١ فترة مفصلية بالنسبة إلى الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة. أما بريطانيا العظمى التي ضعفت هيبتها كثيراً بسبب مغامرتها الفاشلة في مصر والتي انتقل عدد من عملائها وصنائعها إلى التظلُّل بالنفوذ الأميركي، فقد تضاءل دورها تباعاً كمنافِسة لواشنطن وأصبحت أكثر فأكثر حليفةً لأميركا في الصراع ضد القوة المتنامية للشيوعية والحركات الوطنية المعادية للغرب. وفي الوقت نفسه، انحسر هامش الازدواج في سياسة واشنطن إزاء القومية العربية التي كان يُنظر إليها كقوة معادية، من حيث المبدأ على الأقل، وكحليف موضوعي ضد الشيوعيين، وحلّت مكانه عدائية صرفة لا لبس فيها بعد القضاء على الشيوعيين واستمرار جنوح القوى القومية نحو التجذّر.

في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، أعلن رئيس الولايات المتحدة ايزنهاور «مبدأه» الذي تعهّد فيه بتقديم الدعم إلى حكومات الشرق الأوسط المناوئة للشيوعية؛ وهو المبدأ الذي رفضته فوراً مصر الناصرية التي كانت تعتبر إسرائيل التهديد الأكبر لها وليس الشيوعيين، ولا الاتحاد السوفياتي بالأحرى. وعلى الرغم من ذلك، ظلّت واشنطن في تلك السنة تعتمد على عبد الناصر لدرء الخطر المتمثّل في النفوذ الكبير للشيوعيين في سوريا.[١٣]

عبّرت موجة من الصدمات في عام ١٩٥٨ عن ازدواج الوضع برمته: فقد بلغت الحركة القومية العربية المعادية للغرب ذروة جديدة في فترة ما بعد السويس عندما عبّأتها الوحدة التي أُعلِنت في شهر شباط/فبراير بين مصر وسوريا في إطار الجمهورية العربية المتحدة. واهتزّت بقوة حكومتان مواليتان للغرب سبق أن انتقلتا إلى دائرة الوصاية الأميركية، هما الأردن ولبنان، بينما أُسقطت حكومة دولة ثالثة، هي المملكة العراقية، الحلقة المركزية لحلف بغداد (الذي غُير اسمه إلى منظمة الحلف المركزي بعد انسحاب العراق) في انقلاب ذي نزعة جمهورية وطنية في ١٤

(١٣) انظر مقال Lesch في المجموعة التي أشرف عليها (ورد ذكرها سابقاً)، 'The 1957 American Syrian Crisis: Globalist Policy in a Regional Reality'، الصفحات ١٢٨ إلى ١٤٣.

تموز/يوليو. وفي اليوم التالي أرسلت واشنطن قوات عسكرية إلى لبنان، وهي تتفاوض مع القاهرة لإيجاد حل وسط لهذا البلد عوضاً عن مساعدة الرئيس شمعون الموالي للغرب.[١٤] بموازاة ذلك تدخّلت في الأردن قوات بريطانية نُقِلت من قبرص.

لم تمنع هذه المواجهة واشنطن من النظر بارتياح إلى القمع الوحشي الذي تعرّض له الشيوعيون على أيدي القوميين (العروبيين) في سوريا ابتداء من عامي ١٩٥٨-١٩٥٩ وفي العراق بين ١٩٥٩ و١٩٦٣، خاصة أن الحزب الشيوعي في كل من هذين البلدين كان قد بلغ حجماً يسمح له بالتطلع إلى الاستيلاء على السلطة (تعرّض الشيوعيون المصريون لقمع شديد أيضاً إلاّ أن قوتهم لم تكن تقارَن مع قوة الحزبين الآخرين).

وفي الوقت نفسه، كانت الولايات المتحدة سعيدة بالخلافات بين القوى القومية: توترات بين الناصريين والبعثيين العراقيين المؤيدين للجمهورية العربية المتحدة، من جهة، واللواء عبد الكريم قاسم الذي طردهم من السلطة بعد الانقلاب الجمهوري في بغداد، من جهة أخرى؛ توترات بين مصر الناصرية وشركائها السوريين، أدّت في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ إلى انفصال الوحدة المعلَنة بين البلدين إثر انقلاب في دمشق. وسدّدت هذه الخلافات ضربةً قاسية جداً إلى المخطّط الكبير الذي أعدّه عبد الناصر لتحقيق الوحدة القومية العربية تحت قيادته. إلاّ أنه لم يتخلَّ، برغم ذلك، عن هذا الطموح الذي كان يشكّل لواشنطن كابوساً لا يقل سوءاً عن وقوع المنطقة العربية تحت سيطرة الشيوعيين.

تجذّر النظام الناصري تحت تأثير الديناميكية الاجتماعية المصرية وبفعل المنطق السيادي لمشروعه السياسي، وكذلك انطلاقاً من عزمه على إضعاف البورجوازية الكبيرة التي كانت تضع العصيّ في عجلات طموحاته القومية في مصر كما في سوريا ـ وكل ذلك في جوّ من الميل نحو العقائد الحمراء (اليسارية) لدى الحركات

---

(١٤) انظر: Erika Alin, 'U.S. Policy and Military Intervention in the 1958 Lebanon Crisis'، مصدر سابق، ص ١٤٤-١٦٢.

الوطنية الراديكالية في العالم الثالث (إعلان هافانا الأول والتأميمات في كوبا ١٩٦٠). وقد أخذ هذا التوجّه القومي الذي نظرت إليه واشنطن في البدء كحصن في وجه «الشيوعية»، يشبه الشيوعية أكثر فأكثر: ففي تموز/يوليو ١٩٦١، أصدر عبد الناصر مجموعة كاسحة من القرارات لتأميم الاقتصاد وتحديد الثروات وفرض ضرائب باهظة على المداخيل العالية، بالإضافة إلى إجراءات لصالح الموظفين والأجراء، وعجَّل هذا التحوّل نحو اليسار انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة بعد أن ذُعرت البورجوازية السورية من هذا التحول الراديكالي في مصر.

وفي السنة التالية، أعلن عبد الناصر ميثاقاً وطنياً عرَّف نظام الحكم بأنه «اشتراكي»، واستخدم مفردات استُعير بعضها من قاموس الحركة الشيوعية. وكان البُعد «الاشتراكي» الجديد شاهداً على تجذّر موقفه المعادي للامبريالية: ازدادت حدة معارضة عبد الناصر لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة أكثر فأكثر بينما أعاد توثيق علاقاته مع موسكو بشكل لافت للنظر. وبلغت حملته على الأنظمة العربية التابعة لواشنطن، وخاصة الممالك السعودية والأردنية والليبية، أوجها. وقد أحرجت هذه الحملة الأسرة المالكة السعودية التي جوبهت بالتناقض الفاضح بين تشدّدها الإسلامي المتعصب (الوهابية) ومرابطة قوات عسكرية غير مسلمة على أرضها «المقدسة» إلى درجة أنها شعرت في عام ١٩٦١ بأن عليها مطالبة الولايات المتحدة بالجلاء عن قاعدة الظهران؛ وتحقق ذلك في السنة التالية.

هكذا، وبعد أن نجح في إخراج القوات الأميركية من المملكة السعودية، لم يتردد عبد الناصر عندما وقع انقلاب جمهوري في اليمن، أي في خاصرة المملكة، في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، في إرسال قوات ابتداء من الشهر التالي لدعم الجمهوريين في الحرب الأهلية ضد القوات الملكية. وبموازاة ذلك، صعَّد عبد الناصر ضغطه لإزالة القاعدة العسكرية الأميركية الأخرى في المنطقة، قاعدة ويلس (Wheelus) في ليبيا.

ترك تجذّر الناصرية أثراً بالغاً على مجمل القوى الوطنية في المنطقة، من الجزائر حديثة الاستقلال إلى العراق وسوريا حيث استولى البعثيون وسواهم من القوميين

على السلطة في عام ١٩٦٣. وامتد النموذج الناصري «للاشتراكية» ـ أي تأميم الاقتصاد والتخطيط على النمط السوفياتي وعلاقات متميّزة مع موسكو ـ إلى الدول الثلاث الأخرى: العراق في ١٩٦٤، وسوريا في ١٩٦٥ والجزائر في ١٩٧٠. وفي شباط/فبراير ١٩٦٦، استولى الجناح اليساري في حزب البعث على السلطة في دمشق وانتهج خطاً جعل سوريا تبدو مثل كوبا ثانية في نظر واشنطن وأكثر يسارية من الناصرية ذات الإلهام السوفياتي.

من ناحية ثانية، اضطرت الولايات المتحدة إلى إجراء مراجعة استراتيجية من أجل الدفاع عن مصالحها في الشرق الأوسط التي أصبحت مهددة أكثر من أي وقت مضى، بعد أن تورطت في ڤيتنام وجوبهت بتزايد حروب العصابات الثورية في العالم الثالث، ولم تعد تستطيع الاعتماد على الحليف البريطاني نظراً إلى انفكاكه عن دوره الامبراطوري إلى الشرق من السويس. ونظراً إلى أن الولايات المتحدة كانت منهمكة في هجوم معاكس ضد الحركات الثورية في جنوب آسيا وأميركا اللاتينية، لم يكن في مقدورها القيام بعمل مماثل في المنطقة العربية حيث كان سيتعيَّن عليها مواجهة دول مدعومة من موسكو وفي جوّ تميَّز بعداء شعبي بالغ الشدة لجميع أشكال الهيمنة الغربية.

«العلاقة الخاصة» بين الولايات المتحدة وإسرائيل

كانت الولايات المتحدة تمرّ في وضع حرج في الشرق الأوسط بعد أن فشلت استراتيجيتها لسنوات ما بعد الحرب: فقد تغلغل الروس أكثر فأكثر إلى الداخل بينما كانت هي التي دُفعت إلى الخارج. وأدى هذا التقييم للوضع إلى تحويل دولة إسرائيل من مصدر إحراج لسياسة واشنطن في الشرق الأوسط إلى ورقة استراتيجية من الدرجة الأولى.

وعلى عكس تقييم متأخر يصنِّف إسرائيل منذ إنشائها كذراع ممتدة للولايات المتحدة، أو ما يفوق ذلك من تصوّر واهم بأن إسرائيل تسيّر الولايات المتحدة على هواها، فإن الدولة الصهيونية كانت في الواقع تشكل طوال عقد الخمسينيات حليفاً أكثر إحراجاً للولايات المتحدة من بريطانيا نفسها. وبرغم الموقف المتعاطف مع

إسرائيل الذي وقفه الرئيس الأميركي ترومان،[١٥] فقد احترمت الولايات المتحدة الحظر الذي فرضته على تصدير الأسلحة إلى الدول المتحاربة في عام ١٩٤٨، ولم تصدِّر أسلحة إلى إسرائيل ولم تقدِّم إليها مساعدة عسكرية طوال عقد الخمسينيات خوفاً من إثارة عداء الرأي العام العربي، انطلاقاً من المنطق نفسه الذي حمل الولايات المتحدة على النأي بنفسها عن بريطانيا وفرنسا. وكانت فرنسا المصدر الرئيسي للسلاح إلى إسرائيل لفترة امتدت حوالى عقدين من الزمن. طبعاً، لا شك في أن المساعدات الاقتصادية المقدمة من واشنطن إلى تل أبيب موَّلت مشتريات إسرائيل من الأسلحة من مصادر أخرى، لكنَّ غياب علاقات عسكرية مباشرة بينهما كانت تعبيراً واضحاً عن المسافة التي أُبقيت بين البلدين، وخاصة في عهد حكومة الرئيس أيزنهاور.

ونظراً إلى إعادة توثيق العلاقات في عهد الرئيس جونسون، اعتقد البعض أن في وسعهم تفسير هذا التطور من منظور نسبة الوزن الذي يتمتع به اليهود، أو «اللوبي اليهودي» بين ناخبي كلٍّ من الحزب الديموقراطي والحزب الجمهوري.[١٦] وهناك طبعاً حقيقة معروفة جيداً أن الغالبية العظمى من «الصوت اليهودي» في الولايات المتحدة تذهب إلى الحزب الديموقراطي، شأنها في ذلك شأن الأقليات العرقية الأخرى. أما الاعتقاد بأن اللوبي المؤيد لإسرائيل[١٧] يتولى موقع توجيه السياسة الخارجية في واشنطن، وخاصة حيال واحدة من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية

(١٥) هذا الموقف لم يمنع ترومان نفسه من إظهار مشاعر معادية لليهود كما اتضح من أوراقه الشخصية التي كُشف عنها أخيراً مما أغضب المعلّق الصحافي وليام سفاير William Safire المُعجب بشخصية ترومان ومناصر إسرائيل في السراء والضراء. (انظر مقاله 'Truman on Underdogs'، صحيفة نيويورك تايمز، ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

(١٦) فوجئ هؤلاء بأن الرئيس الجمهوري جورج دبليو بوش الذي حصل في عام ٢٠٠٠ على أقلية ضعيفة من أصوات اليهود وأغلبية كبيرة من أصوات المسلمين، أظهر تواطؤاً غير مسبوق مع الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ دولة إسرائيل.

(١٧) هذه التسمية أصح كثيراً من تعبير «اللوبي اليهودي». وتدعو لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية AIPAC نفسها «اللوبي الأميركي المؤيد لإسرائيل»، 'America's Pro-Israel Lobby'.

العظمى للولايات المتحدة، فيعني إعطاء هذا اللوبي وزناً أكبر كثيراً من وزنه الحقيقي، وزناً أكبر من وزن اللوبي البترولي الذي يمثّل المصالح الرأسمالية الأعظم ثقلاً في البلاد.

وكان نعوم تشومسكي Noam Chomsky محقاً تماماً عندما كتب يقول:

رغم المستوى الملحوظ للدعم الأميركي لإسرائيل، يخطئ من يفترض أن إسرائيل تمثّل المصلحة الرئيسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. هذه المصلحة الرئيسية تكمن في احتياطيات المنطقة من مصادر الطاقة خاصة في شبه الجزيرة العربية. ووصفت دراسة لوزارة الخارجية الأميركية العربية السعودية في عام ١٩٤٥ بأنها «... مصدر غير عادي للقوة الاستراتيجية وإحدى أكبر الجوائز المادية في التاريخ». وكانت الولايات المتحدة مصمِّمة على كسب هذه الجائزة والاحتفاظ بها... وثمة صيغة أحدث للموضوع نفسه هي أن تدفق دولارات البترول يجب أن يُوجَّه بشكل رئيسي نحو الولايات المتحدة من خلال مشتريات الأسلحة ومشاريع التعمير والودائع المصرفية والاستثمار في سندات الخزينة... إلخ.

لو لم يكن هناك ذلك الإدراك لدور إسرائيل الجيوسياسي في الشرق الأوسط بشكل رئيسي ـ ولكن خارجه أيضاً ـ لما كان من المؤكد أن تحظى اللوبيات المختلفة المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة بنفوذ كبير في رسم سياسة البلاد. بالمقابل، من المرجح إلى حد بعيد أن يتآكل هذا النفوذ إذا وصلت إسرائيل إلى وضع تُعتبر فيه تهديداً وليس سنداً للمصلحة الرئيسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ألا وهي إبقاء السيطرة على احتياطيات مصادر الطاقة واستمرار تدفق دولارات البترول.[١٨]

أصبح دور إسرائيل الجيوسياسي حاسماً بالنسبة إلى الولايات المتحدة عندما جوبهت منذ مطلع الستينيات بتمدّد الحركة القومية العربية وجنوحها نحو التجذّر،

(١٨) Noam Chomsky, *Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*, 2nd edition, South End Press, Cambridge (MA), 1999, p. 17, 22.

إلى حدّ أنها اضطرت إلى إنهاء وجودها المباشر في قلب المنطقة الأهم استراتيجياً في نظرها. وكان الجلاء عن قاعدة الظهران الواقعة في وسط حقول البترول السعودية بعد خمسة عشر عاماً على إنشائها وفي وقت أحاطت فيه المخاطر بالمصالح نفسها التي كان يُفترض في هذه القاعدة أن تحميها، شاهداً على الطبيعة بالغة الخطورة التي كان يمر فيها المشروع الأميركي للسيطرة على الشرق الأوسط.

في هذه الظروف، ونظراً إلى أنّ أي عدوان مباشر من قِبل واشنطن كان سيؤدّي بالضرورة إلى إلهاب المشاعر الشعبية العربية المعادية لمصالحها، وفضلاً عن العقبة الدفاعية الناجمة عن عدم وجود قوات أميركية على الأراضي السعودية في حال تعرُّض المملكة لهجوم من الخارج (اليمن) أو لتهديد من الداخل، أصبحت إسرائيل ورقةً استراتيجيةً لا تُقدَّر بثمن.

تمثَّل ذلك في ناحيتين تكمل إحداهما الأخرى: الدور العسكري لإسرائيل بصفتها «كلب حراسة» للمصالح الامبريالية في المنطقة من ناحية؛ والمنفعة السياسية التي تستطيع واشنطن أن تجنيها عن طريق التظاهر أمام دول المنطقة بأنها تمسك بزمام «كلب الحراسة» هذا من ناحية أخرى. دفع هذان السببان مجتمعَين واشنطن إلى الحلول مكان باريس كمورّد معتمَد للأسلحة إلى الدولة الصهيونية، مما وضع هذه الأخيرة في موضع الارتهان العسكري بها، بالإضافة إلى الارتهان الاقتصادي القائم فعلاً نظراً إلى حجم المساعدات العامة والخاصة التي تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة.

يعبّر تطوّر القروض العسكرية الأميركية لإسرائيل بكل بلاغة عن هذا الموضوع: لا قروض منذ إقامة الدولة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٨؛ قروض متواضعة جداً في عامَي ١٩٥٩ و١٩٦٠: ٤٠٠ ألف و٥٠٠ ألف دولار على التوالي؛ ثم وصلت إلى ١٣,٢ مليون دولار في عام ١٩٦٢، و١٣,٣ مليون في عام ١٩٦٣، و١٢,٩ مليون في عام ١٩٦٥ قبل أن تقفز إلى ٩٠ مليون دولار في عام ١٩٦٦ وهي السنة التي سبقت العدوان الذي شنته إسرائيل على مصر وسوريا والأردن.[١٩]

---

(١٩) هذه الأرقام مذكورة في كتاب Cheryl Rubenberg, *Israel and the American National Interst: A Critical Examination*, University of Illinois Press, Chicago, 1986, p. 67, 96.

قدّمت شيريل روبنبرغ Cheryl Rubenberg وصفاً جيداً لهذا التطوّر:

عندما تولى كنيدي منصب الرئاسة في عام ١٩٦١ كان موقفه في البداية أن السلام في الشرق الأوسط يعتمد على توازن القوات العسكرية بين إسرائيل والعرب، غير أنه سرعان ما بدأ يرى مزايا معيَّنة في فكرة قيام إسبارطة إسرائيلية تعمل كوكيل للولايات المتحدة. هكذا، كان كنيدي مَنْ وضع فكرة «العلاقة الخاصة» مع إسرائيل ودشَّن السياسة الأميركية القائمة على تزويد الدولة اليهودية بالأسلحة الأميركية المتطورة. وكانت فرنسا قد صدّرت أسلحة إلى إسرائيل منذ مطلع الخمسينيات بموجب اتفاقية تسلّح سرية بين فرنسا وإسرائيل (في انتهاك للاتفاق الثلاثي لكن بدعم وتشجيع أميركيين). غير أن الفرنسيين أعادوا رسم سياستهم في الشرق الأوسط بعد وصول شارل ديغول إلى السلطة في عام ١٩٥٨، وبدأت شحنات الأسلحة الفرنسية إلى إسرائيل تتناقص ابتداء من الستينيات. حفز هذا التناقص، مقروناً بتسلّم مصر طائرات ميغ ٢١ و١٦ ـ TU من الاتحاد السوفياتي (في أعقاب الغزو الإسرائيلي في عام ١٩٥٦)، الرئيسَ كنيدي على الاستجابة بتعاطف للمطالبة الإسرائيلية الملحّة بالحصول على أسلحة أميركية في إطار الاعتقاد المتنامي (في واشنطن) بوجود منفعة كامنة للولايات المتحدة في إسرائيل. ووافقت واشنطن في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ على بيع إسرائيل صواريخ هوك Hawk قصيرة المدى. وتبعت هذه الصفقة مبيعات دبابات في عام ١٩٦٤ (في عهد حكومة الرئيس جونسون) وطائرات سكايهوك Skyhawk في عام ١٩٦٦. وكانت هذه المبيعات بداية التزام واشنطن بضمان التفوق العسكري الإقليمي المطلق لإسرائيل، وهو الالتزام الذي ظل يشكّل حجر زاوية في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة وفي السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.[٢٠]

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٩١. إن كتاب روبنبرغ تاريخ نقدي جيد للعلاقات الإسرائيلية الأميركية إلى عشية الانتفاضة الأولى، حتى وإن كانت لدى الكاتبة نظرة مثالية جداً إلى «المصلحة الوطنية» للولايات المتحدة، هي بعيدة عن المصالح الحقيقية التي تملي سياسة واشنطن الخارجية.

إن «العلاقة الخاصة» بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تأسّست في مطلع الستينيات في عهد حكومة ديموقراطية، لا يمكن تفسيرها من خلال الفارق في تشكيلة الناخبين الجمهوريين والديموقراطيين، أو بعبارة أخرى من خلال «الصوت اليهودي»، لأنها دامت وبلغت أعلى درجاتها في عهود الحكومات الجمهورية للرؤساء نيكسون (كيسنجر) وريغان وجورج دبليو بوش. وأسباب هذه العلاقة هي بالتأكيد تلك التي سبق أن ذُكرت هنا. كان لتحول الولايات المتحدة نحو استخدام إسرائيل كقوة وكيلة لها في الشرق الأوسط أنْ يُثبت بالفعل مدى جدواه عندما بلغ ذروته في عام ١٩٦٧ وحافظ على مستواه المرتفع جداً حتى هذا اليوم.

اتّسمَ التزايد الكمّي والنوعي (الطائرات) للشحنات العسكرية الأميركية إلى الدولة الصهيونية في عام ١٩٦٦ بدلالة بالغة الأهمية، فقد كانت الولايات المتحدة تتمنى أن يُلحِق حليفها الإسرائيلي هزيمة عسكرية حاسمة بالنظامين المصري والسوري اللذين كانت ترى فيهما تهديداً كبيراً لمصالحها الإقليمية، وذلك لأسباب أَوجزتها شيريل روبنبرغ ببراعة:

> تضمنت ذريعة «إطلاق العنان» لإسرائيل حججاً، منها أن ذلك سيؤدي على الأرجح إلى تدمير مصداقية عبد الناصر وربما إسقاطه مِمَّا ينهي المشاركة المصرية في الحرب الأهلية اليمنية ويسهل انتصار القوات الملكية، كما سيحرج السوفيات بتحطيم جيوش دول سلَّحوها بسخاء، وسيضعف ويزعزع النظام البعثي في سوريا، وسيوفّر للولايات المتحدة معلومات عن أنظمة الأسلحة السوفياتية وسيترك إسرائيل في وضع قوي إلى درجة تؤهلها للقيام بدورِ أداة لتوسّع الهيمنة الأميركية في المنطقة.[٢١]

حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧

كان العدوان الإسرائيلي في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ أول حرب تخوضها إسرائيل بالتواطؤ مع الولايات المتحدة، كما كان في آن واحد شاهداً على الشراكة الجديدة

(٢١) المصدر نفسه، ص ١١٢-١١٣.

التي أُقيمت بين الدولتين، وعلى الفارق الذي أبقيناه في أهدافهما ـ فارق جزئي في المخططات ضمن توافق في المصالح الفورية. ومع شعورها بالقوة بفضل ضمانات واشنطن ودعمها، وجَّهت الدولة الصهيونية ضربة قاصمة إلى قلعتي القومية العربية المتجذِّرة، مصر وسوريا؛ وعملت في الوقت نفسه على تحقيق هدف خاص بها تماماً: إتمام وضع يدها على كامل فلسطين إلى الغرب من نهر الأردن بغزو الضفة الغربية واحتلالها في حرب ضد المملكة الأردنية لم تكن على الإطلاق ضمن مخططات واشنطن. هكذا، ضمَّت حرب الأيام الستة حربين في حرب واحدة: حرب لحساب الولايات المتحدة ولحساب إسرائيل الخاص ضد القومية العربية، عدوهما المشترك؛ وحرب لحساب إسرائيل وحدها ضد الأردن تنفيذاً للمخطط الصهيوني.

كان عدوان ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ انتصاراً تجاوَز كل الآمال الإسرائيلية والأميركية على حد سواء، وأكد في نظر واشنطن صحة خيارها الاستراتيجي الجديد في الشرق الأوسط، وضَمِن في الوقت نفسه دعمها الثابت والسخي لوكيلها الجديد. فمعونة الولايات المحتدة من الأموال العامة المقدَّمة إلى إسرائيل، وهي بأي مقياس أكبر معونة تغدقها واشنطن على دولة ما، تشكّل في الحقيقة استثماراً مربحاً جداً: فالأهمية العسكرية للقوة الإسرائيلية التي تقوم مقامها أكبر كثيراً جداً من النفع الذي كان يمكن تحقيقه من إضافة مبلغ هذه المعونة سنوياً إلى الميزانية العسكرية الأميركية. بعبارة أخرى: إن «المنفعة الحدّية» **marginal** لهذا المبلغ بالنسبة إلى النفقات العسكرية المباشرة للولايات المتحدة أقلّ من منفعة استثماره في دعم دولة إسرائيلية تقوم بدور حليف استراتيجي. يُضاف إلى ذلك أن المردود العسكري لكل دولار ينفق في الجيش الإسرائيلي أعلى عدَّة مرّات من مردود الدولار نفسه المستثمر في الجيش الأميركي إذا قارنا ميزانية كل من الجيشين مع فاعليته.

لكنْ، برغم حجم الانتصار الإسرائيلي الساحق في حزيران/يونيو ١٩٦٧، فقد تأخرت ثماره السياسية بفعل الدفعة القوية التي قدَّمها إلى التجذّر الشعبي في المنطقة. فقد قدَّم عبد الناصر، الهدفُ الرئيسي للعدوان، استقالته فعلاً في ٩ حزيران/يونيو لكنَّه سحبها تحت ضغط موجة بشرية عارمة اجتاحت شوارع القاهرة. وهبّت رياحُ تجذّر عاتية على جميع الدول العربية، فتأثر بها الشباب على نحو خاص

واندمجت في موجة التجذّر العالمية التي بلغت ذروتها في عام ١٩٦٨. وكان أبرز تعبير عن هذا التجذّر في الشرق الأوسط التوسّع السريع جداً لمنظمات الكفاح المسلح بين اللاجئين الفلسطينيين في شرق الأردن(٢٢) بالدرجة الأولى، وفرض سيطرتها على منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت الدول العربية مؤتمنة عليها في البداية.(٢٣)

تمكّن النظام السوري من البقاء وصعَّد حتى من جذرية خطابه في الوقت الذي عرفت فيه المنطقة انقلاباً جمهورياً قومياً آخر في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ في ليبيا، حيث حقق الانقلابيون بقيادة القذافي جلاء الولايات المتحدة عن قاعدة ويلس الجوية في السنة التالية. وهكذا، فإن نجاح الضربة الإسرائيلية كانت له نتيجة عكسية تمثلت في انخفاض الوجود العسكري المباشر للولايات المتحدة في المنطقة إلى حدٍّ أدنى من ذي قبل، مما زاد في الوقت نفسه الأهمية الاستراتيجية للدولة الصهيونية في نظر واشنطن. أضِف إلى ذلك استيلاء ماركسيي الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن على السلطة في عدن في عام ١٩٧٠، فانطلقت التجربة الثورية الأشدّ جذريةً في التاريخ العربي حتى يومنا هذا، إلاَّ أن فاعليتها كانت محدودة بسبب فقر البلد المدقع.

في الواقع، كانت النتائج الآنية للانتصار الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ متناقضة؛ فسحب عبد الناصر قواته من اليمن الشمالي غداة هزيمته في سيناء فاسحاً المجال لإسقاط تابعه المحلّي(*) في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وفي شهر تموز/يوليو ١٩٦٨، أسقط انقلاب للجناح اليميني لحزب البعث في بغداد نظام الحكم ذا الميول الناصرية وخلق جواً من الإرهاب المعادي للحركة الثورية ساحقاً الوجه العراقي لمنحى التجذّر الإقليمي، الوجه الذي كان الأكثرَ تقدماً من الناحية السياسية لكونه منبثقاً عن التراث الشيوعي العريق للبلاد.

قُدِّر للعام ١٩٧٠ أن يشهد اكتمال النتائج السياسية لهزيمة الحركة القومية العربية، أي إنجاز الأهداف السياسية لعام ١٩٦٧ بتأخير ثلاث سنوات. ولتحقيق

(٢٢) الضفة الشرقية لنهر الأردن التي تعرف اليوم باسم الأردن.

(٢٣) انظر في هذا الكتاب: «م.ت.ف. إلى أين؟ (١٩٨٩): المسيرة الطويلة إلى الوراء».

(*) عبد الله السلال قائد انقلاب ١٩٦٢ الجمهوري (المترجم).

ذلك تعيَّن كسرُ الشوكة المتقدمة الثانية والأبرز لنزعة التجذّر في الحركة الشعبية، وهي التي خلقت لفترة من الزمن توازناً مقابلاً لوطأة الانتصار العسكري للتحالف الإسرائيلي ـ الأميركي. ففي شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ («أيلول الأسود»)، سحق الجيش الأردني في حمام من الدم تجمُّع المنظمات المسلحة الفلسطينية الذي كان يشكّل سلطة مضادة وشِبه دولة. وفي ٢٨ من الشهر نفسه توفّي عبد الناصر وخَلِفَه السادات في منصبه. ودخل حافظ الأسد ابتداء من الشهر التالي في اختبار قوة مع الفريق الجذري الحاكم في سوريا وتمكّن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من تنحيته نهائياً عن السلطة.

وهكذا، أصبح عام ١٩٧٠ شاهداً على الهزيمة النهائية للحركة القومية العربية المتجذّرة. فقد تميَّز السادات في دوره كحفّار قبر الناصرية باسم «الانفتاح» (بمعنى الانفتاح الاقتصادي أساساً)، حيث كانت التسمية بحد ذاتها ترمز إلى نوع من الرضوخ لمطالبة الولايات المتحدة بـ«الباب المفتوح». ولم يتأخر الأسد في السير على نهج السادات باسم الانفتاح نفسه، وإنْ يكن فعل ذلك بكثير من الحذر. وأثبت آخر تجسيد للحركة القومية العربية الانقلابية، أي «الثورة الليبية»، أنَّه المهزلة الشاهدة على النهاية الحقيقية جداً لهذه الظاهرة التاريخية المأساوية إلى أبعد حد، شأنها في ذلك شأن «الاتحاد» المعلَن بين مصر وسوريا وليبيا في عام ١٩٧١، ثم الوحدة المعلَنة مراراً بين مصر وليبيا في السنوات التالية، والتي كانت كلها نسخاً كاريكاتورية عن الجمهورية العربية المتحدة التي أُقيمت في عام ١٩٥٨، وما تبعها.

وإلى جانب هذه المخلَّفات الباعثة على السخرية، لم يبقَ من الحركة القومية العربية المتجذّرة سوى مسخ ديماغوجي مشؤوم جسّده في مجال السياسة الخارجية النظام البعثي العراقي. واستغلّ هذا النظام تواري الحصنين التقليديين للحركة القومية، وهما مصر وسوريا، كي ينخرط في مزايدة قومية تميَّزت بالنفاق إلى حدّ أنَّها لم تُقنع كثيرين ولم تستطع أن تحظى بالشعبية الكبيرة التي تمتع بها عبد الناصر بين ١٩٥٦ و١٩٦٧ وحتى حينَ وفاته.

في عام ١٩٧١ قدم السادات دعماً قوياً لنظام النميري الدكتاتوري العسكري لسحق الشيوعيين السودانيين، وهكذا قُضي تقريباً على آخر حزب شيوعي كبير

مستقل في العالم العربي. وقام السادات في عام ١٩٧٢ بطرد المستشارين العسكريين السوفيات ووضع يده على المنشآت التي كانوا يشغلونها في الأراضي المصرية؛ فخرجت أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان والدور الذي كانت تلعبه حتى ذلك الحين في السياسة الإقليمية من حضن السوفيات مما عوّض عن الأرضية التي كانت الولايات المتحدة قد خسرتها في المنطقة، وكذلك مسبقاً عن الانسحاب الذي كانت الولايات المتحدة ستقوم به من الهند الصينية في السنة التالية.

صحيح أن بغداد أرادت هنا أيضاً أن تحتل الموقع الذي تُرك شاغراً، بتوثيق علاقاتها مع موسكو، إلاّ أنّ النظام العراقي حفظ دائماً استقلاله السياسي إزاء الاتحاد السوفياتي وظلّت علاقاته، كزبون يتعامل مع موسكو، ذات طابع تجاري في جوهرها على غرار علاقات السوفيات مع ليبيا، نظراً إلى أن هاتين الدولتين مصدرتان للبترول وتتمتعان بالاستقلال والسيولة النقدية في الوقت نفسه. وكانت هذه العلاقات مختلفة تماماً عن المساعدات الباهظة الثمن التي قدمها السوفيات إلى مصر وسوريا المعتبَرتين حليفين سياسيين، وهي المساعدات التي توقفت في عام ١٩٧٢ بالنسبة إلى مصر، واستمرت بالنسبة إلى سوريا حتى نهاية الاتحاد السوفياتي.

حرب تشرين/ أكتوبر ١٩٧٣

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣، برغم أنّها شُنَّت ضد الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة، حرباً ملائمة جداً لها: فقد أتاحت للسادات أن يتباهى بإنجازٍ بطوليٍ وطني لأنه تجرأ على أخذ زمام المبادرة في شن هجوم على قوات الاحتلال الإسرائيلية، فأصبح بذلك حليفاً أنفع للولايات المتحدة مما لو كانت مصر دولة فاقدة الهيبة. وخلقت هذه الحربُ الظروفَ السياسية التي ستسمح لواشنطن في آخر المطاف بلعب دور «الوسيط النزيه» Honest Broker بين العرب والإسرائيليين للسير قدماً نحو إحلال سلام أميركي Pax Americana في المنطقة. وفي السنة التالية استُقبل نيكسون استقبالاً بالغ الحفاوة في القاهرة على وقع عملية الانفتاح المتسارعة.

كذلك، كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ المناسَبة لفرض مقاطعة بترولية عربية أسفرت عن قفزة مذهلة لأسعار البترول التي ظلّت منخفضة منذ فترة طويلة جداً بسبب

اختلال شروط المبادلات العالمية لصالح الدول الصناعية. وعاد اشتعالُ أسعار البترول وبالتالي ارتفاعُ العائدات البترولية بالنفع على الولايات المتحدة على أكثر من صعيد: فإلى جانب ازدياد دخل شركاتها البترولية وكذلك دخل صنائعها في شبه الجزيرة العربية من دولارات البترول، عرفت الولايات المتحدة كيف تستفيد إلى أكبر حدّ ممكن، إذ أضعفت هذه الزيادةُ قدرةَ المزاحمة لدى الاقتصادين المنافسين لها في ألمانيا واليابان اللتين تعتمدان إلى درجة أكبر كثيراً على البترول المستورَد، وعزَّزت مكانة المملكة السعودية الشريك والحليف الأول لواشنطن في الشرق الأوسط.(٢٤)

من ناحية أخرى، كانت الحصيلة الحقيقية لحرب عام ١٩٧٣ التي جرى خلالها تغيير الوضع بصورة مذهلة لصالح إسرائيل بعد أن كانت قاب قوسين أو أدنى من الكارثة، وذلك بفضل جسر جوي أقامته الولايات المتحدة لنقل المعدات العسكرية، تأكيدَ عدم إمكانية قهر الدولة الصهيونية ما دامت تتمتع بالدعم الفعَّال من واشنطن. وتأكد بكل وضوح خلال هذه الحرب التي سُمّيت أيضاً حرب عيد الغفران (يوم كيبور) اعتماد إسرائيل أمنياً على الولايات المتحدة، كما أثبتت إسرائيلُ مرة أخرى لجيرانها العرب كفاءتها العسكرية المتميّزة. وكانت واشنطن رابحة على الجهتين.

من ناحية أخرى، أتاحت قفزة عائدات البترول لشاه إيران التزوّد بأسلحة متطورة مقدماً منافع كبيرة إلى المجمّع العسكري والصناعي في الولايات المتحدة، فعزَّز بذلك دوره كوكيل إقليمي لواشنطن على الجناح الشرقي لشبه الجزيرة العربية من بين الوكلاء الإقليميين الآخرين: إسرائيل على الجناح الغربي والتي سرعان ما انضمت إليها مصر، وتركيا على الجناح الشمالي. وهكذا وجد «مبدأ نيكسون» وفرةً من المنفِّذين في الشرق الأوسط: أُعلِن مبدأ نيكسون في عام ١٩٦٩ نتيجةً لتورّط الولايات المتحدة في ڤيتنام والوهن العام الذي أصابها، فأوكل دوراً إلى الحلفاء

---

(٢٤) انظر فصل 'OPEP - US: même combat' في كتاب:

Pierre Terzian, *L'étonnante histoire de l'OPEP*, ed. Jeune Afrique, Paris, 1983, pp. 231-248.

انظر أيضاً المناقشة بين Ernest Mandel وصلاح جابر في *Critique de l'économie politique* في العدد ٢٢، تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، ص ٤١-١٠٨.

للدفاع عن النظام الامبريالي العالمي، سواء كان هؤلاء أنفسهم قوىً امبريالية أو وكلاءً إقليميين لواشنطن.

هكذا، شهد النصف الأول لعقد السبعينيات انعكاساً مذهلاً لوضع الولايات المتحدة في هذه المنطقة يناقض بشدّة تقهقر هيمنتها على الصعيد العالمي خلال العشرية ذاتها: أزمة الدولار، الانسحاب من ڤيتنام، الأزمة العقائدية والأخلاقية الناجمة عن فضيحة واشنطن (ووترغيت)، الانتصار النهائي للشيوعيين في الهند الصينية، التغلغل السوفياتي في أفريقيا وسوى ذلك. أصبح الشرق الأوسط إذاً الساحة المفضّلة لهجمة معاكسة تشنها واشنطن على الصعيد العالمي بعد أن وُصمت الساحة الأخرى ذات الأولوية للهجمة المعاكسة في أميركا اللاتينية بالانقلاب الدموي الذي نفّذه بينوشيه Pinochet في تشيلي.

وكانت النكسة الهامة الوحيدة التي مُنيت بها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في الفترة ذاتها بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ ناجمة عن تنامي الوطنية الاقتصادية في العالم الثالث بالتزامن مع تراجع الهيمنة الأميركية. فلم تستطع واشنطن وشركاتها البترولية أن تمنع المنتجين الإقليميين من تأميم عملية استغلال ثرواتهم البترولية وإفشال محاولة وزير البترول السعودي أحمد زكي اليماني الاستعاضة عن التأميم «بشراكة» تنمو خلال عشر سنوات من ٢٠ في المئة إلى ٥١ في المئة.[٢٥] وإزاء هذا الانتكاس تراجعت شركات البترول إلى موقف الإصرار على أعلى التعويضات الممكنة عن حصصها المؤمّمة من الدول الأكثر خنوعاً، بالإضافة إلى ضمان دورها في مسيرة التكرير والتوزيع.

كانت الأولوية السياسية لواشنطن في الشرق الأوسط خلال عقد السبعينيات تبيان قدرتها على تحقيق سلام أميركي إقليمي Pax Americana، ما يعني بعبارات أخرى قدرتها على انتزاع تنازلات كافية من إسرائيل تسمح للدول المستعدّة لوضع نفسها تحت الوصاية الأميركية بالخروج من حالة حرب منهكة لمواردها من دون أن تفقد ماء وجهها. وتضمّنت الاستراتيجية التي وضعها كيسنجر العملَ على تحقيق سلسلة

(٢٥) ترزيان، مصدر سابق، الفصل 'Participation contre nationalisation'، ص ١٨٣-٢٠٠.

من التسويات المنفصلة بدءاً بتسوية مصرية ـ إسرائيلية، وذلك لتفادي المزايدات القومية بين الدول العربية في ما لو جرت مفاوضات جماعية كما اتضح من تجربة مؤتمر جنيف في أعقاب حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣، وكذلك بهدف الحيلولة دون إشراك موسكو في العملية.

استنتجت واشنطن بسرعة أن من الضروري، لتحقيق هذا الهدف، القضاءَ على العقبة الرئيسية التي تعترض تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة: منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت قد أعادت تنظيم صفوفها في لبنان حيث أقامت شبه دولة جديدة خارجة عن السلطة للتعويض عما فقدته في الأردن. وحاول حلفاء واشنطن من المسيحيين اللبنانيين في عام ١٩٧٥ افتعال وضع يتدخّل الجيش اللبناني من خلاله لقمع الفلسطينيين على الطريقة الأردنية. فشلت المحاولة وأشعلت حرباً دامت خمس عشرة سنة انفرط في بدايتها عقد الجيش اللبناني وكاد حلفاء الولايات المتحدة يُهزَمون في عام ١٩٧٦ حتى جاء الجيش السوري لنجدتهم برضى واشنطن وإسرائيل.

في عام ١٩٧٧، تمكّن حزب الليكود من الفوز في الانتخابات الإسرائيلية لأول مرة في تاريخ الدولة الصهيونية. وكان الوضع يبدو مسدوداً عندما أعلن السادات مبادرته المذهلة بالذهاب إلى إسرائيل، منتهكاً بذلك مقاطعة عربية للدولة الصهيونية ظلت نافذة منذ قيام هذه الأخيرة. وأدّت هذه المبادرة التي كانت شاهداً على رغبة السادات في المراهنة بكل أوراقه على الولاء لواشنطن والتحالف مع إسرائيل، إلى عقد اتفاقيات كمب ديفيد في عام ١٩٧٨، ثم تلتها معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٧٩.

كان من الممكن أن تبدو الولايات المتحدة وكأنها في ذروة نفوذها في الشرق الأوسط، لكنَّ ذلك لم يكن صحيحاً على الإطلاق. فقد أشار فشل حلفائها في لبنان واضطرارهم إلى الاستعانة بدمشق إلى أن الطرفين الآخرَيْن المعنيَّين بالتسوية الإسرائيلية ـ العربية واللذين ظلاّ مستقلّين عن واشنطن ـ أي الفلسطينيين والسوريين ـ ما زالا يتمتعان بمواقع قوة، علماً بأن الفلسطينيين كانوا خاضعين لقيود فرضها عليهم السوريون في لبنان. ولا شك في أنَّ السادات ذهب إلى آخر الطريق من خلال

مشاركته في «السلام الأميركي»؛ لكنه نُبِذ كخائن من قِبل أقرانه لأنه اختار أن يتصرَّف بمفرده وقاطعته الدول العربية فخسر الهيبة التي اكتسبها في عام ١٩٧٣.

الثورة الإسلامية الإيرانية

في شهر شباط/فبراير ١٩٧٩، الشهر الذي سبق توقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، أصيبت الولايات المتحدة بأخطر نكسة لها في تاريخ وجودها في الشرق الأوسط بوصول آية الله الخميني إلى السلطة في طهران. وفي الوقت الذي بدا فيه أن التهديد الشيوعي قد صُدّ إلى الأبد وأن عهد الحركة القومية قد انتهى في الشرق الأوسط، ظهر فجأة وبقوة واندفاع مثيرين للدهشة تيارٌ عقائدي اعتادت واشنطن حتى ذلك الحين على اعتباره أداة طيّعة لها في حملتها على الشيوعية، تيار أثبت قدرته على التحول إلى حدّ أنه انقلب إلى العدو الرئيسي للولايات المتحدة في العالم الإسلامي: السلفية الإسلامية.

ما لم تستوعبه واشنطن هو أن القضاء على الشيوعيين والإفلاس التاريخي للحركة القومية لم يعنيا إلاّ إزالة قناتين خاصتين من قنوات التعبير عن شعور الاستياء الشعبي المعادي للامبريالية. لم يعنِ ذلك على الإطلاق إزالة شعور الاستياء بحدّ ذاته الذي سرعان ما انصبّ (أعاد الانصباب، بالأحرى) في تلك القناة القديمة الجديدة التي استخدمتها واشنطن وحلفاؤها السعوديون ضد الشيوعيين والقوميين طوال ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن. وكان تحوّل السلفية الإسلامية ممكناً لأنها استطاعت بسهولة أن تعادي الغرب بالقوة والتعصب نفسيهما اللذين عادت بهما الشيوعيين والقوميين التقدميين. كان وجها يانوس(*) للسلفية الإسلامية المعاصرة مكرَّسَيْن لها في شهادة ميلادها: فقد وُلدت حركة الإخوان المسلمين في مصر قبل نصف قرن من الثورة الإسلامية الإيرانية، في عداء مزدوج للهيمنة البريطانية وزبانيتها المصريين، ولليسار.[٢٦]

(*) نسبة إلى الإله الروماني يانوس ذي الوجهين الناظرين في اتجاهين متعاكسين (المترجم).

(٢٦) عن السلفية الإسلامية راجع القسم الأول من هذه المجموعة، كذلك كتابي المذكور آنفاً (الهامش رقم ٥).

شكّل إسقاط شاه إيران خسارة استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة: خسارة وكيل إقليمي وكذلك زبون اقتصادي من الدرجة الأولى. وزادت من ثقل الخسارة طبيعةُ الذين حلّوا مكان النظام الملكي (الامبراطوري) ـ نظام حكم من الملالي (رجال الدين) مصمّم على جعل «الشيطان الأكبر» ـ أي الولايات المتحدة ـ تدفع ثمن دعمها للشاه، ويقدم نفسه كالعدو الألدّ لواشنطن في العالم الإسلامي برمته. وكانت عملية احتجاز موظفي سفارة الولايات المتحدة في طهران كرهائن لمدة طويلة جداً ابتداء من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ (٤٤٤ يوماً)، شاهداً في آن واحد على الكراهية الخمينية الشديدة إلى أقصى حد لأميركا، وعلى الوهن العام الذي أصاب الولايات المتحدة التي وقفت عاجزة في وجه هذا الاستفزاز الفظيع بعد أن مَسَحت الخيبةَ التي مُنيت بها في المحاولة الفاشلة لإنقاذ الرهائن.

وعظَّم حجمَ شعورِ العجز حيال الثورة الإيرانية مسلسلُ نكسات إقليمية أوجزها جيداً غاري سيك Gary Sick الذي كان عضواً في مجلس الأمن القومي ومستشاراً للرئيس كارتر في الشؤون الإيرانية عندما أُسقط الشاه:

> تفاقمت هذه الضربة سوءاً في شهر شباط/فبراير ١٩٧٩، نتيجة تقارير تحدثت عن بداية غزو اليمن الشمالي من قبل جاره الجنوبي ذي التوجه الماركسي الصريح. وخَلَق هذا الحدث الذي جاء في أعقاب الانقلاب الماركسي في أفغانستان في نيسان/أبريل ١٩٧٨ وإبرام المعاهدة الأثيوبية السوفياتية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ وسقوط الشاه واغتيال السفير (الأميركي) في كابول أدولف دابس Adolph Dubs في شباط/فبراير ١٩٧٩، انطباعاً بأن الولايات المتحدة فقدت كل قدرتها على التأثير في الأحداث الإقليمية. وتعزّز هذا الانطباع عندما حذت تركيا وباكستان حذو إيران وانسحبتا من الحلف المركزي Cento في شهر آذار/مارس.[٢٧]

تمثّل العزاء الوحيد لواشنطن في معرفتها أنّ موسكو تشعر بالمقدار نفسه من

(٢٧) Gary Sick, 'The United States in the Persian Gulf: From Twin Pillars to Dual Containment'، مجموعة Lesch المذكورة آنفاً، ص ٢٨٠.

القلق، إن لم يكن أكثر، من تنامي السلفية الإسلامية على الطريقة الإيرانية، نظراً إلى أهمية المجموعات السكانية الإسلامية حبيسة سجن الشعوب هذا الذي كانه الاتحاد السوفياتي وريث روسيا القيصرية. وقد أُصيب حكام الكرملين بالذعر من جراء الثورة الخمينية، فارتكبوا خطأً مميتاً بغزوهم أفغانستان بوحي من صيغة سوفياتية لنظرية الدومينو، أي مدفوعين بالخوف من أن تُحقّق السلفية الإسلامية نصراً ثانياً داخل حدود الاتحاد السوفياتي، وأن تواصل توسيع رقعة انتشارها. ولسوفَ تستغلّ واشنطن هذا الخطأ إلى أقصى حدّ.

وجدت واشنطن نفسها في بداية عقد الثمانينيات في مواجهة خطر مزدوج يهدّد مواقعها في الشرق الأوسط، تمثل، من ناحية، في تصدير الثورة الخمينية إلى الخارج، وفي أول حملة حربية للجيش السوفياتي في الشرق الأوسط منذ انسحابه من إيران في عام ١٩٤٦، من ناحية أخرى. وبما أن الولايات المتحدة دخلت هذه العشرية وهي في أدنى درجات تقهقر سطوتها، ولم تكن قادرة على التدخل مباشرة في إيران بسبب «عقدتها الفيتنامية»، وبعد أن عجزت عن ردع موسكو عن غزو أفغانستان، ولعدم وجود وكيل إقليمي قادر على التصدي لحالة كهذه أو تلك، قررت واشنطن مواجهة هذين التهديدين بواسطة قوتين تعملان بالتواطؤ معها من دون أن تكونا واقعتين تحت وصايتها. وسينتهي المطاف بهاتين القوتين إلى الانقلاب كلياً أو جزئياً على الولايات المتحدة.

فلمجابهة القوات السوفياتية في أفغانستان، دعمت الولايات المتحدة بالتعاون مع حلفائها السعوديين والباكستانيين مالياً وعسكرياً مقاومة القوات الإسلامية الأفغانية التي انضمت إليها مجموعات يلفّها الغموض من كافة أرجاء العالم الإسلامي. وأصبحنا اليوم نعرف تماماً النهاية المأساوية لهذه القصة. كانت الغلطة القاتلة التي ارتكبتها واشنطن أن ظنت أو أقنعت نفسها بأن السلفية الإسلامية المعادية للولايات المتحدة بشدة هي من خصائص الإسلام الشيعي وأن الصيغ السُنية للسلفية الإسلامية مثل الوهابية، ملتزمة بطبيعتها بتحالفها مع الغرب.

ولمجابهة إيران، راهنت الولايات المتحدة على عراق صدام حسين. وعلى النقيض من رأي تبسيطي جرى تداوله على نطاق واسع في بداية الحرب

العراقية ـ الإيرانية، لم تكن واشنطن راغبة قط في انتصار بغداد لسبب وجيه هو أن النظام البعثي انخرط في مناسبات عديدة في مزايدات لاذعة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل؛ وقد اتضح ذلك من جديد عندما حاول هذا النظام تزعّم المعارضة العربية ضد السادات بعد خروج هذا الأخير من الإجماع العربي. وكانت واشنطن تعرف على وجه التحديد أن النظام العراقي الذي يبيّت طموحات إقليمية تُمليها عقدة العظمة لدى صدام حسين لن يخضع لها أبداً؛ وكيف كانَ له أن يفعل ذلك طالما ظل يتعامل حتى النهاية مع الاتحاد السوفياتي في المقام الأول، وفرنسا في المقام الثاني، كشريكين مُفضّلين ومصدرين للسلاح؟

كانت سياسة الولايات المتحدة إزاء الحرب بين العراق وإيران متّسقةً مع أكثر التقاليد الماكيافلية وقاحةً وتمثّلت في جعل تلك الحرب تدوم أطول فترة ممكنة والسهر على ألاّ يحقّق أي من الطرفين تفوقاً حاسماً على الآخر، وذلك بمساعدة الطرف الأضعف، عند الحاجة، على إعادة التوازن إلى الوضع العسكري. اتُّبعت هذه السياسة خلال السنوات الخمس الأولى من الحرب، خاصة أنه كان ثمة شعور بالارتياح إلى أنّ السوق البترولية تكيَّفت مع هذه السياسة ولتعاظم دور المملكة السعودية ضمن منظمة أوبك نتيجة لتناقص الصادرات العراقية والإيرانية.

لكن، عندما توسّع نطاق الحرب إلى حدّ تهديد حركة الملاحة في الخليج العربي ـ الفارسي ابتداء من عام ١٩٨٦، صار من المطلوب إيقافها. كانت إيران في وضع متفوّق وتلقّت بغداد من الدول الكبرى الضوء الأخضر، عملياً إن لم يكن صراحة، لاستخدام الأسلحة الكيماوية لإخراج القوات الإيرانية من الأراضي العراقية. وكانت جرائم الحرب هذه هي التي مكّنت بغداد من استرجاع أراضيها، مما أرغم إيران في شهر تموز/ يوليو ١٩٨٨ على قبول وقف إطلاق النار الذي كانت ترفضه حتى ذلك الوقت والذي بدأ سريان مفعوله في الشهر التالي.

انتهت حربان في الوقت نفسه: حرب الجيش السوفياتي في أفغانستان[٢٨]

---

(٢٨) راجع: جلبير الأشقر *L'Orient incandescent*, 'Afghanistan: L'Accord Sur Le Reteait Sovietique'، editions Pagedeux، ٢٠٠٣، (الطبعة الفرنسية)، ص ١٢٧.

والحرب العراقية ـ الإيرانية؛ وكان في مقدور واشنطن أن تشعر بالارتياح للنتيجة: لقد خرج خصومها الثلاثة منهكين تماماً من التجربة التي خاضوها. أولاً، الاتحاد السوفياتي الذي سرّعت المغامرة الأفغانية أزمته الأخير وانهياره: فاقت هذه النتيجة كل تطلّعات الولايات المتحدة؛ وبرغم التبعات المأساوية لانقلاب تنظيم القاعدة على راعيه الأميركي في وقت لاحق، فإن النتيجة الختامية ـ انهيار الاتحاد السوفياتي من الداخل ونهاية «الشيوعية» ـ هي بلا جدال ضخمة إلى درجة كافية لتبرير السياسة المتّبعة في أعين واضعيها (خاصة أنه كان من الممكن تفادي انقلاب أسامة بن لادن لو أُخذ مأخذ الجدّ منذ البداية).

حرب الخليج عام ١٩٩١

ثانياً، إيران والعراق. كانت المشكلة أن العراق، برغم استنزافه اقتصادياً، خرج من الصراع بجيش متضخّم، جيش زادت من بأسه ثمانية أعوام من حرب بلا رحمة. وكان أمام صدام حسين خيارٌ بين إجراء تخفيض جذري في نفقاته العسكرية لأسباب اقتصادية أو الهروب إلى الأمام: تذرّع ببعض المواقف من حكومات جيرانه لإعادة المطالبة التاريخية للدولة العراقية بأراضي إمارة الكويت. وفي الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، غزت قوات صدام حسين الكويت، وهذا ما كانت تتمنّاه واشنطن تماماً.

كانت الولايات المتحدة في الواقع تبحث عن ذريعة لتحقيق هدفين في آن واحد. أولاً، تخفيض جذري للقوة العراقية التي نُظر إليها كتهديد أكبر مما يُحتمل للممالك والإمارات البترولية المجاورة (كان أمنُ هذه، أمن المملكة السعودية على الأخص، الدافعَ الرئيسي لتدخُّل الولايات المتحدة). ثانياً، إعادة فرض الوجود العسكري المباشر للقوات المسلحة الأميركية في شبه الجزيرة العربية بعد أكثر من ربع قرن على إنهاء هذا الوجود. وقدَّم صدام حسين إلى الولايات المتحدة هذه الذريعة على طبق من ذهب.

وقد أتاحت «حرب الخليج» لواشنطن تدمير ثلثي القدرة العسكرية العراقية، كما سمحت للقوات المسلحة الأميركية بإعادة تواجدها في المملكة السعودية، ومن ثم

التمركز في الكويت وإمارات أخرى في الخليج بعد انتهاء العمليات العسكرية. ومن هذا المنطلق وعلى خلفية النزع الأخير للاتحاد السوفياتي ومن ثم انهياره نهائياً، هذا النزع الذي تجلّى في خسارةٍ بالغة لنفوذه في المنطقة إلى درجة أنَّ النظام السوري الحليف التقليدي لموسكو انضم إلى الائتلاف الذي أقامته واشنطن ضد العراق؛ دشنت حرب الخليج فترة الذروة لهيمنة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ووفَّرت هذه الحرب قبل كل شيء الفرصة لواشنطن كي تُسبغ على نهاية الحرب الباردة معنى انتصارٍ للولايات المتحدة التي بقيت وحدها شرطياً للعالم، عوضاً عن اعتبار تلك النهاية بدايةَ عصر من السلام المبني على نزع السلاح. وأثبتت الولايات المتحدة لبقية العالم، من خلال استعراض قوتها العسكرية الهائلة بشكل سافر، أنها «الأمة التي لا غنى عنها» ـ على حدّ التعبير الذي استخدمته مادلين أولبرايت لاحقاً ـ «لا غنى عنها» indispensable للدفاع عن النظام العالمي في وجه الأخطار الجديدة التي ستبدأ قريباً في تهديد أمنه وكذلك سلامة وارداته البترولية مثلما أظهرت الحالة العراقية.

إن حرب الخليج، بسماحها للولايات المتحدة بالرجوع إلى التمركز في شبه الجزيرة العربية، أبرزت من جديد أسبقية واشنطن الاستراتيجية بصفتها حامية لمنابع البترول التي يعتمد عليها شركاؤها الأوروبيون واليابانيون أكثر من اعتمادها هي. وتكرّس هذا الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة كدولة راعية وحامية، نوعاً ما، من خلال مليارات الدولارات التي حوّلتها ألمانيا واليابان والممالك والإمارات البترولية لتمويل المجهود الحربي الأميركي في الخليج. في الوقت نفسه، ضمنت واشنطن لنفسها المحافظة على، بل زيادة، حصة الأسد التي تتمتّع بها في استغلال البترول ودولارات البترول على الصعيد العالمي.

كانت حرب الولايات المتحدة في الخليج الاستعراض الأول لقوتها الفائقة، وفي الوقت نفسه تأكيداً لحدود هذه القوة الفائقة التي تبقى بعيدة عن أن تكون قوة كلّية الجبروت. وترجع هذه الحدود في المقام الأول إلى العلاقة بين السلطة في واشنطن وشعب الولايات المتحدة، وهي علاقة بالغة الأهمية سواء مرت عن طريق الممثلين المنتخَبين أو مباشرة من الشارع، نظراً إلى أن الولايات المتحدة هي

ـ لحسن الحظ ـ ديموقراطية رأسمالية وليست دكتاتورية. ولقد واجه جورج بوش، الأب، صعوبةً كبيرةً في الحصول على الضوء الأخضر من الكونغرس في عام ١٩٩٠، لشن حرب «تحرير الكويت»؛ ولم يكن في وسعه بأي حال من الأحوال أنْ يسمح لنفسه بتخطّي التفويض الممنوح له واحتلال العراق.

وفي غياب تفويض لنشر قوات مسلحة أميركية في بغداد وضمان سيطرة واشنطن على السلطة في العراق، فضّل بوش الأب عدم المخاطرة بقلب نظام الحكم البعثي مما يؤدي إلى حال من الفوضى تُعرِّض للخطر استقرار المنطقة بكاملها. بل إن هذا الخطر كان على أوجّه في آذار/مارس ١٩٩١ حين كان العراق يشهد انتفاضة شعبية، إذ إن قلب نظام الحكم في هذه الظروف كان سيُفضي إلى نشوء وضع ثوري بدا في أعين الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين أخطر كثيراً من إبقاء السلطة في يد صدام حسين بعد إضعافه كثيراً،[٢٩] وهكذا سُمِح له بأن يقمع الانتفاضة الشعبية في حمام من الدم.

سنوات التسعينيات

تركّزت استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال العشرية التي تلت حرب الخليج (١٩٩١-٢٠٠٠)، على محورين رئيسيَّيْن: «الكبح المزدوج» للعراق وإيران، من جهة، وتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، من جهة ثانية. وكان «الكبح المزدوج» خياراً استراتيجياً أملاه اعتباران متلازمان: الاعتبار الأول أنَّ الدولتين كانتا مستنزفتين وبالتالي غير قادرتين على تشكيل تهديد عسكري جدي لمحيطهما، خاصة في ضوء الأمثولة البالغة القسوة التي لقّنتها واشنطن لبغداد. كان يكفي إبقاءُ الدولتين تحت رقابة صارمة؛ وبالنسبة إلى العراق وضعه تحت حظر مشدّد إلى درجة أنَّ آثاره أخذت أبعادَ إبادةٍ جماعية (٩٠,٠٠٠ وفاة بسبب الحظر كل سنة وخلال اثني عشر عاماً تقريباً حسب تقديرات وكالات الأمم المتحدة، أي أكثر من مليون حالة وفاة). أُضيف إلى ذلك منعُ الشركات الأميركية من القيام باستثمارات في إيران، خاصة في قطاع البترول.

---

(٢٩) انظر في هذا الكتاب: «مأساة الشعب العراقي الطويلة».

أما الاعتبار الثاني والذي جعل «الكبح المزدوج» قابلاً للتنفيذ، فكان وَضْعَ سوق البترول العالمية: فمثلما سمح هذا الوضع بالتأقلم مع ثماني سنوات من الحرب بين العراق وإيران، سمح أيضاً بالتكيّف مع اثنتي عشرة سنة من الحظر المفروض على العراق، مُبقياً إنتاج هذا البلد على مستوى معادل لنصف إنتاجه قبل الحرب ومساوياً لثلث طاقته الكاملة، حتى بعد رفع سقوف الإنتاج المفروضة، وذلك نتيجةً منعه من إصلاح بنيته التحتية البترولية، وخاصةً تحديثها، بسبب الحظر. ومنذ بلوغ أسعار البترول ذروتها في بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية ثم تراجعها، ظلت السوق البترولية تتّسم بزيادة هيكلية في العرض على الطلب، فنشأت مضاربة بين المصدِّرين أدّت إلى إبقاء الأسعار منخفضةَ المستوى حتى بالمقارنة مع الأسعار التي سُجّلت في بداية الطفرة البترولية الكبرى في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ والمقاطعة البترولية العربية.

على الجبهة الإسرائيلية ـ العربية، أطلقت واشنطن في مطلع الثمانينيات العنان مجدّداً لوكيلها المحلي ـ إسرائيل ـ ضد منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تُعتبر عقبةً رئيسيةً على طريق تحقيق السلام الأميركي بعد أن أدركت الولايات المتحدة تعثُّر «مسار السلام» الذي كرّسته الاتفاقيات المصرية ـ الإسرائيلية. تلك هي الفترة التي كانت الولايات المتحدة لا تزال مصابة خلالها بشلل شديد بسبب الكابوس الڤيتنامي وعندما كانت قوة هيمنتها في أدنى نقطة لها.

كان الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ سينجح في توجيه ضربة حاسمة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وإرغامها على إجلاء جزء كبير من قواتها ومراكزها الحيوية إلى خارج البلاد. كما كانت هذه الحربُ الإسرائيلية ـ العربية الخامسة ستوفّر أيضاً الفرصةَ لعودة القوات الأميركية إلى المنطقة للمرة الأولى منذ نزول وحدات مشاة البحرية (المارينز) في لبنان في عام ١٩٥٨ والجلاء عن القاعدتين العسكريتين الأميركيتين في الظهران (١٩٦٢) وويلس (١٩٧٠)، وذلك في إطار قوة فصل متعدّدة الجنسيات مشكَّلة في الواقع من حلف الأطلسي.

لكنَّ هذا الغزو كان سيؤدّي في نهاية المطاف إلى كارثة مزدوجة: من ناحية، الهجمات الانتحارية الأولى ضدّ الولايات المتحدة التي أُرغمت على سحب قواتها من لبنان بشكل متسرّع مما أضاف «عقدة بيروت» إلى «العقدة الڤيتنامية»؛ ومن ناحية

أخرى، أول انسحاب غير مشروط للجيش الإسرائيلي من أرض محتلة غزاها في حربه الأقل شعبية ـ حرب غير شعبية حتى في إسرائيل نفسها. وسيُنفَّذ الانسحاب الإسرائيلي على مرحلتين: التراجع إلى «حزام أمني» ضيّق نسبياً في الجنوب اللبناني في عام ١٩٨٥، ثم انسحاب كامل تقريباً في عام ٢٠٠٠ مع التخلي عن العملاء المحليين لجيش الاحتلال تحت وطأة العلميات المسلّحة للمقاومة اللبنانية التي كان حزب اللّه القوة المهيمنة فيها.[٣٠]

عزّز الانسحاب الأميركي ثم الانسحابان الإسرائيليان مكانة الحركة السلفية الإسلامية بمجملها إلى درجة كبيرة، وأصبحت هذه الانسحابات مصدر وحي قوياً لعناصرها الفلسطينية، مما حفزها على اقتباس هذا النوع من الأعمال في كفاحها ضد الاحتلال والاستعمار الإسرائيليين لأراضيها، خاصة أن النضال الشعبي الفلسطيني كان قد وصل إلى أوجه مع اندلاع الانتفاضة في عام ١٩٨٨ قبل أن تُجهَض بفعل تعرُضها في آن للقمع الإسرائيلي والاحتواء من قِبَل بيروقراطية منظمة التحرير الفلسطينية.[٣١]

وعلى الرغم من ذلك، أعادت الانتفاضةُ وضعَ الكفاح الفلسطيني في قلب الاهتمامات السياسية العربية، إلى درجة أنّ إدارة الرئيس ريغان دخلت في مفاوضات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٩، ولكن من دون الوصول إلى تفاهم. وكان من المحتّم على واشنطن، بعد العودة المذهلة للهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط بفضل حرب الخليج، أن توجّه عنايتها إلى الملف الإسرائيلي ـ الفلسطيني كي تفتح المجال لاستكمال هذا السلام الأميركي الذي أصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى أن الهيمنة الأميركية بلغت ذروتها وينبغي لزاماً تثبيتها عن طريق إقرار الوضع.

بعد أشهر قليلة من النهاية الرسمية للحرب على العراق، افتتح الرئيس جورج بوش، الأب، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في مدريد أولَ مؤتمر سلام

(٣٠) انظر في هذا الكتاب: «انتصار حزب اللّه».
(٣١) انظر في هذا الكتاب: «دينامية الانتفاضة».

إسرائيلي ـ عربي ضمَّ جميع الدول الأطراف الرئيسية في النزاع، منذ مؤتمر جنيف في عام ١٩٧٤. من أجل ذلك كان على واشنطن أن تلوي ذراع رئيس الوزراء الليكودي شامير الذي لم يكن متحمّساً كثيراً لفكرة المشاركة في مؤتمر يستهدف التفاوض على تسوية كان يعرف سلفاً أنه سيُضطرّ إلى رفض أدنى شروطها لكونه من أنصار الضمّ الفعلي، إن لم يكن القانوني، للأراضي الفلسطينية والسورية التي احتُلَّت في عام ١٩٦٧. واستَخدمت حكومةُ الرئيس بوش كأداة ضغطِ الضمانةَ الأميركية لقرض بقيمة ١٠ مليارات دولار طلبته حكومة شامير لتحويل استيعاب المهاجرين اليهود الروس في إسرائيل، وهي هجرة بالغة الأهمية سواء للمشاريع التوسّعية لحزب الليكود أو لتعزيز أغلبيته الانتخابية.

وبالمقارنة مع السنوات السابقة كشفت هذه الفترة من التوتر بين الولايات المتحدة وإسرائيل عن تراجع نسبيّ في الأهمية الاستراتيجية للدولة الصهيونية بالنسبة إلى واشنطن: فمثلما أدّى ضعف مواقع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فعلاً، إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية لتحالفها مع إسرائيل في مطلع الستينيات، كان من شأن التمركز الكثيف المباشر لقواتها المسلّحة في المنطقة ابتداء من عام ١٩٩٠ أن يخفّف إلى حدّ كبير من نفعية إسرائيل في الدفاع عن مصالحها، ممّا دفعها إلى أن تكون أكثر تشدّداً مع حليفها الصهيوني.

لم يمكن التغلّبُ على شلل مؤتمر مدريد برغم عودة حزب العمل الصهيوني إلى السلطة في عام ١٩٩٢. ووافق زعيم منظمة التحرير الفلسطينية عرفات الذي قرر المقامرة بكل أوراقه أسوةً بالسادات في عام ١٩٧٧، على الدخول في مفاوضات سرية مع حكومة رابين/بيريز حتى من دون علم اللجنة التنفيذية للمنظمة. وأسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقيات أوسلو الشهيرة التي تمَّ توقيعها في مراسم احتفالية في حديقة البيت الأبيض في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ممَّا فتح الطريق أمام عقد معاهدة سلام أردنية ـ إسرائيلية في عام ١٩٩٤. وكانت أوسلو، من حيث المضمون صفقةً مغشوشة: تحديث خطة آلون[٣٢] (جزر فلسطينية معزولة ضمن أراضٍ تحت

(٣٢) انظر في هذا الكتاب: «الصهيونية والسلام: من خطة آلون إلى اتفاقيات واشنطن».

سيطرة الجيش الإسرائيلي والمستوطنات) مقابل طُعم دولة مستقلّة لم يعِدْ بها أو يوثّقها أيُّ مُستند، بل حتّى من دون اشتراط تجميد الاستيطان.

في الواقع، كان من شأن اتفاقيات عام ١٩٩٤ أن تسمح لإسرائيل بأن تحقق في سبع سنوات قدرَ ما حقّقته خلال ربع قرن، أي بين حزيران/يونيو ١٩٦٧ وتاريخ توقيعها، في ما يتعلّق بتنفيذ خطة آلون: مضاعفة النشاط الاستعماري عددياً، تقطيع المناطق المحتلة استراتيجياً وبكثافة أكبر من أي وقت مضى (بناء طرق... إلخ) وكل ذلك وسط هدوء نسبي يلتزمه شعب فلسطيني مُضَلَّل أو مكبوح من قِبَل أجهزة السلطة الفلسطينية قبل أن يتنبّه تدريجياً إلى الخدعة ويسعى إلى الردّ بكل الوسائل المتاحة له. وسيكون ردّ فعله غاضباً أكثر فأكثر ثم سيصبح يائساً مع استمرار إسرائيل في تصعيد وحشية قمعها وخنق الأراضي المحتلة عن طريق الإغلاق مستهدفةً عن عمد تصعيد التوتّر إلى حدّه الأقصى لوضع سلطة عرفات أمام المسؤولية التي أُوكلت إليها لقمع شعبها.

وعندما حان وقت إيجاد «تسوية نهائية» للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، أو على الأقل عندما ارتأت إدارة كلينتون وشريكها الإسرائيلي باراك أن هذا الوقت قد حان، شعر الطرفان بالخيبة حينَ استنتجا في كمب ديفيد في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٠ أنّ سلطة عرفات، بعد أن ابتلعت سلسلة طويلة من الأكاذيب وقامت بالعديد من الاستسلامات، لم تكن مستعدة لقبول الاستسلام النهائي. لم تكن مستعدة للتفريط طوعاً بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني مقابل بانتوستانات، وليس مقابل «الدولة المستقلة» التي ظلّت تتطلّع إليها منذ ثلاثين عاماً بصفتها جهازَ شبهِ دولة يستجدي أرضاً ليمارس وظيفته البيروقراطية.[٣٣]

المنعطف الاستراتيجي لعام ٢٠٠٠

هكذا، وصلت استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لعشرية الأعوام ١٩٩١ـ٢٠٠٠ إلى نهايتها على جبهتيها الرئيسيتين. على الجبهة الإسرائيلية الفلسطينية

---

(٣٣) انظر في هذا الكتاب: «م.ت.ف. إلى أين؟ المسيرة الطويلة... إلى الوراء».

اتضح أن «عملية السلام» وصلت إلى طريق مسدود ولن يمكن فتحه إلاّ إذا تراجع أحد الطرفين تراجعاً كبيراً، نظراً إلى أن خلافاتهما كانت تمسّ «المبادئ الأساسية» لكل منهما.

وكان رأي باراك، مدعوماً من كلينتون، أنَّ على السلطة الفلسطينية أن تقبل «العرض السخيّ» الذي قُدّم إليها في كمب ديفيد والذي كان مطابقاً لصيغة «تسوية» اعتبرتها واشنطن مُرضية حتى إذا لم تنل موافقة واسعة النطاق، سواء في الجانب الإسرائيلي أو الجانب الفلسطيني.

كان هذا العرض مستوحى مباشرةً من الاتفاق الذي جرى التفاوض عليه في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قبل اغتيال إسحاق رابين بفترة قصيرة، بين يوسي بيلين الذي كان يعمل مع شيمون بيريز في وزارة الخارجية الإسرائيلية ومحمود عباس المعروف بأبي مازن العضو في السلطة الفلسطينية، نظراً إلى أن الرجلين كانا المفاوضين الرئيسيين لاتفاقيات أوسلو. ونصَّ هذا العرض على إبقاء مستوطنات في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، سواء في مناطق تُضمّ إلى إسرائيل أو مناطق فلسطينية؛ وعلى تقطيع أراضي «الدولة الفلسطينية» إلى جزر معزولة يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي الذي سيحتفظ هناك بمواقع استراتيجية؛ وإبقاء وضع الجزء الشرقي من القدس الذي ضمّته إسرائيل في عام ١٩٦٧ على حاله، وإقامة العاصمة الفلسطينية في ضواحي القدس ـ في بلدة أبوديس؛ كما نص ختاماً على دفع تعويضات دولية إلى اللاجئين الفلسطينيين وإعطائهم «حق عودة» إلى الدولة الفلسطينية.[٣٤]

تحجّج عرفات في كمب ديفيد عن حق باستحالة جعل قاعدة منظمته «فتح» تقبل «تسوية» كهذه ومثلها الشعب الفلسطيني بكامله. وكانت النتيجة التي استُخلصت في واشنطن كما في حزب العمل الإسرائيلي أن السبيل إلى الخروج من هذا المأزق هو

---

(٣٤) لمزيد من لتفاصيل عن اتفاق بيلين ـ أبو مازن، وكذلك عن المسار ما بين أوسلو وشارون انظر الكتاب المتميز لـ Tanya Reinhart:

Détruire la Palestine, ou comment terminer la guerre de 1948, La Fabrique, Paris, 2002.

إضعاف مقاومة الفلسطينيين وتخفيض سقف مطالبهم بالقوّة. وحَمَل هذا الاستنتاجُ باراك على السماح لشارون بارتكاب استفزازه في ساحة المسجد الأقصى ومجسد قبة الصخرة في القدس في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، مما أدى إلى اندلاع تمرّد فلسطيني. وكان عنفُ القمع الذي تعرّضت له هذه الانتفاضة الثانية بأمر من باراك يستهدف دفعها إلى التطرّف من أجل خلق الظروف الملائمة للقضاء عليها بوحشية، وبالتالي إخضاع الفلسطينيين لشروط كمب ديفيد. أما الفلسطينيون الخاضعون لتوجيهات قصيرة النظر من قِبَل سلطة بيروقراطية فاسدة، فقد سقطوا من جانبهم في فخّ «عسكرة» الانتفاضة.

هكذا، أجمعت كافة التكتّلات الإسرائيلية الرئيسية بالإضافة إلى واشنطن، على هدفٍ تمثّل في القضاء بشكل دموي على التمرّد الفلسطيني. وعندما تقرّر ذلك، لم يكن هناك شخص مؤهل للقيام بمثل هذا العمل أكثر من شارون، الجنرال ذي السجلّ الحافل كمجرم حرب. وحدث ما لم يكن ممكناً التفكير فيه حتى الماضي القريب: فقد وصل أحد ساسة إسرائيل الأكثر تطرفاً، وكان تطرُّفه قد نجح في إغضاب مناحيم بيغين نفسه أشد الغضب، إلى زعامة حزب الليكود وفاز في الانتخابات الإسرائيلية في شباط/ فبراير ٢٠٠١. وانهمك شارون في مهمة كسر روح المقاومة لدى الفلسطينيين ساعياً في الأساس إلى حملهم على الرحيل جماعياً عن أرضهم. ولتحقيق هذا الغرض، كان عليه أن يجعل ظروف الحياة مستحيلة بالنسبة إلى الفلسطينيين لأطول فترة ممكنة، فمارس بالتالي الاستفزاز على نحو منهجي بالروح نفسها التي حملته إلى السلطة، خاصة اللجوء إلى عمليات الاغتيال غير القانونية ضد قادة التنظيمات الفلسطينية الأشدّ تصميماً على الردّ، أي التنظيمات السلفية الإسلامية.

بالنسبة إلى شارون كانت اتفاقيات أوسلو، شأنها شأن اتفاقيات بيلين ـ أبو مازن، ومنها النسخة التي عُرضت في كمب ديفيد، غير مقبولة بمجملها. وتتأرجح نظرته الخاصة إلى التسوية بين الحلّ الأمثل المرادف «للترانسفير»، وهي العبارة الإسرائيلية الملطّفة التي تعني طرد الفلسطينيين من أراضيهم في طبعة جديدة من أحداث عام ١٩٤٨ بمجملها، مشاطراً بذلك الرغبة العميقة لشركائه من أقصى

اليمين في الحكومة؛ وبين الحلّ الأدنى الذي يدعو في الواقع إلى «ترانسفير» واسع النطاق لكنْ ليس كلياً، وهو الحلّ الذي حدّده في عام ١٩٧٧ عند وصول حزبه إلى الحكم. هذا الحلّ الأدنى الذي يُبدي شارون استعداداً لقبوله ينطوي على تقليص خيار آلون إلى ثلاث جزر فلسطينية منفصلة وخاضعة لسيطرة مشدّدة، أي ثلاثة معسكرات اعتقال فلسطينية تمتدّ على ما مجموعه اثنان وأربعون في المئة من مساحة الضفّة الغربية التي احتُلّت في عام ١٩٦٧. ويندرج في إطار هذا التصوّر الخبيث «الجدارُ» الموصوف بـ«الأمني» الذي بدأ شارون بناءه في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ بعد أن كان أسلافه يهدّدون بإنشائه.(٣٥)

مع ذلك، أصبح شارون نفسه الذي لم يتستّر يوماً على أفكاره، هو الذي يقود حكومة ائتلافية شارك فيها العماليون حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، حكومة ائتلافية تبوّأت السلطة خلال أسوأ فترات الحرب الوحشية ضد الفلسطينيين.(٣٦) إنه شارون نفسه الذي استفاد من سياسة عدم التدخّل **Benign Neglect** التي اتّبعتها حكومة جورج دبليو بوش التي تسلّمت الحكم قبل شهر واحد من انتخابه هو. كان تألُّب الأطراف الثلاثة ـ الليكود بزعامة شارون والعماليين الصهاينة والحكومة الأميركية ـ ترجمة واضحة لتلاقيهم على هدف مشترك، هو القضاء على أي توجّه للمقاومة لدى الفلسطينيين. وأرجأ هذا التلاقي ظهورَ خلافاتهم إلى وقت لاحق، إلى ما بعد تحقيق الهدف المشترك.

وفي الخليج العربي ـ الفارسي، على الجبهة الرئيسية الأخرى لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أو الأصح على جزء من هذه الجبهة، شهد عام ٢٠٠١ تبدّلاً آخر في الاستراتيجية. فسيجري تحويل «الكبح المزدوج» إلى كبح منفرد يُطبّق على إيران بأمل أن ينهار نظامها على غرار دول أوروبا الشرقية، وهو أمل

---

(٣٥) من النادر أن يجد المرء في الصحافة الرئيسية في الولايات المتحدة مقالاً يتسم بالوضوح والنزاهة كمقال جوشوا هامر Joshua Hammer، 'Words & Deeds' في مجلة **نيوزويك**، النسخة الدولية، ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

(٣٦) كان شيمون بيريز الذي انتُخبَ رئيساً لحزبه (العمل) لمدة سنة واحدة في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ ينوي التفاوض على عودته إلى الحكومة وتجديد التآلف الحكومي.

مُبرِّر، حسب اعتقاد واشنطن، بتنامي الاحتجاجات الشعبية في البلاد. بالنسبة إلى العراق، كان الكبح سيُستبدل بإسقاط الحكم عسكرياً، الأمر الذي أُطلِق عليه اسم مُلطَّف هو «تغيير النظام».

وصل فريق جورج دبليو بوش إلى الحكم في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ وهو يبيّت نيّة أكيدة لقلب نظام الحكم في بغداد، وهي نيّة كان المرشح بوش نفسه قد عبّر عنها خلال حملته الرئاسية وشاركه فيها عدد كبير من مساعديه وأعضاء حكومته المقبلة، إلى حدّ أنهم وجّهوا نداءً جماعياً إلى سَلَفه كلينتون في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ للقيام بهذه المهمة. كان ذلك في إطار «مشروع القرن الأميركي الجديد» New American Century، وهو هيئة أبحاث وتخطيط think tank رجعية جرت مراتٍ كثيرة الإشارة إلى نفوذها على حكومة بوش. وأنْ يكون أحد عشر شخصاً من أصل الثمانية عشر الموقعين على النداء الموجَّه إلى كلينتون لقلب النظام العراقي بالقوة المسلحة أصبحوا بعد ثلاث سنوات أعضاء أو شركاء في إدارة بوش،[(٣٧)] ووزارة الدفاع على الأخص، لأمرٌ من السهل أنْ يترك انطباعاً بوجود مؤامرة، لو لم يكن المشروع قد أُعلِن على أوسع نطاق.

تُعتبر حكومة جورج دبليو بوش، شأنها شأن حكومة أبيه الذي شنّ الحرب الأميركية الأولى على العراق، من أوثق الحكومات ارتباطاً بالصناعة البترولية. وبرغم الانزعاج الذي يبديه أولئك الذين يرون تبسيطاً كبيراً للأمور في كل إشارة إلى المصالح الاقتصادية، وخاصة البترولية، لتفسير السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فقد لعب اللوبي البترولي تقليدياً دوراً رئيسياً في صياغة هذه السياسة منذ الحرب العالمية الثانية على أقل تقدير.[(٣٨)]

---

(٣٧) رامسفلد، وولفوفيتز، أبرامز، أرميتاج، بولتون، دوبريانسكي، خليل زاد، بيرل، رودمان، شنايدر، زوليك.

(٣٨) هذا ليس المكان الملائم لتقديم عرض مفصّل عن الموضوع. يكفي أن نشير إلى أنّ مجموعة روكفلر لعبت دوراً مركزياً في هذا المجال. وقد ترأس ديفيد روكفلر نفسه لفترة طويلة مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations) وهو هيئة الأبحاث والتخطيط الرئيسية للسياسة الخارجية الأميركية (ينشر المجلس مجلّة *Foreign Affairs* ذات المكانة المتميّزة التي تموّلها مجموعة روكفلر بالاشتراك مع آخرين مثل مجموعة بكتل Bechtel وهي شركة كبرى =

غيرَ أنَّ إدارات أميركية معيَّنة أكثرُ حساسيةً من غيرها بالنسبة إلى نفوذ شركات البترول: وهذا بالتأكيد حال حكومة بوش الابن، نظراً إلى أن قائمة المساهمين الكبار في تمويل حملته الانتخابية ضمّت جميع الشركات الرئيسية العاملة في صناعة البترول والغاز (ومن بينها طبعاً إكسون موبيل **Exxon Mobil**، بريتش بتروليوم، آموكو **BP Amoco**، إلبازو **ElPaso**، شفرون **Chevron**. . . إلخ).

وإلى جانب علاقاته الشخصية والعائلية مع هذه الصناعة، عيَّن جورج دبليو بوش في مناصب بالغة الأهمية في حكومته أشخاصاً مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بهذه الصناعة، مثله إن لم يكن أكثر، كنائب الرئيس تشيني (هاليبرتون) ومستشارة الأمن القومي رايس (شفرون).

غير أن عام ٢٠٠٠، عام حملة الانتخابات الرئاسية، شهد ارتفاعاً كبيراً في أسعار البترول (وأسعار البنزين في محطات الوقود في الولايات المتحدة). وقد ظلت الأسعار الاسمية للبترول الخام،[٣٩] منذ بداية الحصار المفروض على العراق وطوال الفترة بين عامَي ١٩٩١ و١٩٩٩، أدنى من مستواها في عام ١٩٩٠ (٢٢,٢٦ دولاراً للبرميل)، وهو بدوره أقلّ بنسبة ٣٥ في المئة عن سعر عام ١٩٧٤ بعد تعديل فارق التضخّم.[٤٠] وانعكس هذا الوضع في عام ٢٠٠٠، فبلغ السعر الاسمي ٢٧,٦٠ دولاراً للبرميل، من ١٧,٤٧ دولاراً للبرميل في عام ١٩٩٩ (لكنْ بسعر معدَّل أدنى حتى من سعر عام ١٩٩٠).[٤١]

والأهم من ذلك أن فريق بوش كان يتصرّف بوحي من القلق المشترك الذي يساور الطبقة المهيمنة في الولايات المتحدة إزاء مستقبل السوق البترولية واحتمال

= متخصصة في الإنشاءات لها شهية كبرى للعقود من الدول البترولية وقد كُلفت بإعادة إعمار العراق).

(٣٩) سعر سلة المرجع ـ أوبك ـ (OPEC Reference Basket Price).

(٤٠) أوبك، النشرة الاحصائية السنوية ٢٠٠١، ص ١١٩.

(٤١) انخفض السعر الاسمي من جديد في العام التالي (٢٣,١٢ دولاراً للبرميل) لكنه ظلّ أعلى من سعر عام ١٩٩٠؛ ثمّ عاد إلى الصعود في عام ٢٠٠٢ (٢٤,٣٦ دولار للبرميل). وفي ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٣ بلغ ٢٧,٨٧ دولاراً للبرميل (سعر سلة أوبك اليومي) ـ رغم ارتفاع الصادرات الروسية إلى حدود قياسية.

نضوب منابع الطاقة الهيدروكربونية تدريجياً.[٤٢] وجاء أوضح تعبير عن هذا القلق في تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن (CSIS) الواسع النفوذ، مؤرّخ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ونُشر في شهر شباط/فبراير ٢٠٠١ بعنوان: «جيوسياسات الطاقة مع حلول القرن الحادي والعشرين» 'The Geopolitics of Energy into the 21st Century' واستناداً إلى هذا التقرير يُنتظَر أن يرتفع الطلب العالمي على الطاقة بنسبة تفوق الـ ٥٠ في المئة خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين.

> سيظل الخليج الفارسي المصدر الحدّي الرئيسي[*] للبترول في السوق العالمية، وستحافظ العربية السعودية على المركز الأول الذي لن يتجاوزه أحد. وإذا كانت تقديرات الطلب المستقبلي صحيحة إلى درجة معقولة، فسوف يتعيَّن على الخليج الفارسي في الواقع زيادة إنتاجه البترولي بنسبة ٨٠ في المئة تقريباً بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠، وهو أمر قد يكون ممكناً إذا سُمِح بمشاركة الاستثمار الأجنبي وإذا لم تكن هناك عقوبات مفروضة على إيران والعراق.[٤٣]

وشدَّد التقرير على «التناقض الأساسي» بين هذه الحاجة والسياسة التي تتّبعها واشنطن:

> إن صادرات البترول والغاز من إيران والعراق وليبيا، وهي ثلاث دول تعرَّضت لعقوبات فُرضت عليها من قِبَل الولايات المتحدة أو المنظّمات الدولية، ينبغي أن تلعب دوراً أكبر وأكبر في تلبية الطلب العالمي المتزايد وخاصة لتفادي تنافس حاد على الطاقة [وبالتالي اشتعال الأسعار] مع آسيا

---

(٤٢) انظر كتاب: Michael Klare, *Resource Wars: the New Landscape of Global Conflict*, Henry Holt, New York, 2002.

(*) المصدر الحدّي الرئيسي: المصدر الرئيسي للإنتاج الإضافي (المؤلف).

(٤٣) تقرير مجلس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS): The Geopolitics of Energy Into the 21st Century, Vol. 1, *An Overview and Policy Considerations*, CSIS, Washington, 2000, 'Executive Summary', p. xvi.

وبين الدول الآسيوية. وحيثُ تفرض الولايات المتحدة الأميركية عقوبات من جانب واحد (إيران وليبيا) ستُوظَّف استثمارات من دون مشاركة الولايات المتحدة [أي ينبغي إلغاء هذه العقوبات إذا أردنا تفادي تقديم امتياز إلى منافسينا]. يتعذّر على العراق الخاضع لعقوبات متعددة الجوانب أن يُنشئ في الوقت المناسب البنية التحتية الضرورية للاستجابة إلى الخطّ البياني المتصاعد للطلب على الطاقة. وإذا كانت تقديرات الطلب العالمي على البترول في عام ٢٠٢٠ دقيقة إلى حد معقول، وإذا أردنا تلبية هذا الطلب، ينبغي أن تُنتج هذه الدول الثلاث المصدِّرة للبترول بكامل طاقتها من الآن وحتى ذلك التاريخ إلاّ إذا تمّ تطوير مصادر أخرى لسد الاحتياجات.[٤٤]

أصبح إنهاء الحظر المفروض على العراق ضرورة ملحَّة بالنسبة إلى حكومة بوش وسواه من قطاعات الرأسمالية الأميركية بمجملها للسماح بإعادة إعمار البنى التحتية البترولية في البلد الذي يمتلك ثاني أكبر احتياطيات البترول في العالم بعد المملكة السعودية ـ الأمر الذي يتطلّب سنوات عديدة من العمل والاستثمار. كان الهدف تمكين العراق من مضاعفة إنتاجه مرَّتين، ثم ثلاث مرات (حسب طاقته المُقدّرة) خلال العشرية الأولى من هذا القرن من أجل تفادي أزمة في العشرية التالية. وثمة فرضية كامنة وراء هذا الانشغال، هي الحفاظ على هامش كبير من المرونة في الإنتاج السعودي، أي الفارق بين الإنتاج الفعلي للمملكة وطاقتها الإنتاجية ـ[٤٥] وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق استقرار سوق البترول العالمية تحت إشراف الولايات المتحدة ويشكل «حجر الزاوية لسياستها البترولية».[٤٦]

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص xix.

(٤٥) لدى المملكة اليوم مقدرة إنتاجية جاهزة وغير مستخدمة تبلغ ٣ ملايين برميل في اليوم، من دون حساب طاقتها الإنتاجية الكامنة وهي أكبر كثيراً حتى من هذا الرقم.

(٤٦) Edward Morse & James Richard, 'The Battle for Energy Dominance', *Foreign Affairs*، المجلد ٨١، العدد ٢، آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، ص ٢٠.

انظر أيضاً المناقشة التي دارت حول هذا: «Does Saudi Arabia Still Matter?» في مجلة =

هبة السماء: ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

صار من الملحّ إذاً، خلقُ الظروف الملائمة لرفع الحظر المفروض على العراق. وتمثلت هذه الظروف من حيث الجوهر في أمرين: الأول، إسقاط صدام حسين واستبداله بحكومة تسيطر عليها الولايات المتحدة. فمن دون «تغيير النظام» هذا، لم يكن في وسع الولايات المتحدة إطلاقاً التحرك نحو رفع الحظر كما كانت موسكو وباريس تطالبان منذ بعض الوقت للسبب نفسه، ولكن بالشرط العكسي، في ظل حكم صدام حسين المتعاون معهما.

كان النظام البعثي قد منح شريكيه المفضّلين منذ زمن طويل، فرنسا وروسيا، امتيازات بترولية هامة بات استغلالها رَهْناً بانتهاء الحظر. غير أنَّ الغنيمة العراقية العظيمة، السوق العملاقة لإعادة إعمار البلاد التي دُمرت بفعل عشرين عاماً من الحروب والحصار، مضافة إلى الثروات البترولية الهائلة، كانت من الضخامة إلى حدّ أنه استحال أن تُهديها واشنطن المدعومة من لندن للأسباب نفسها إلى باريس وموسكو على طبق من فضة.

كان الخياران الوحيدان المتاحان في المسار الذي ارتأته حكومة بوش وحكومة كلينتون من قبل، إما الإبقاء على الحظر أو استيلاء الولايات المتحدة على العراق. ولتنفيذ هذا الخيار الثاني الذي أصبح ملحاً أكثر فأكثر تعيَّن في هذه الأثناء تأمين شرط آخر: الإمكانية السياسية ـ من وجهة نظر السياسة الداخلية الأميركية أساساً ـ لاجتياح العراق وإبقائه تحت احتلال الولايات المتحدة ووصايتها المباشرة. والحقيقة أنَّ الضمانة الواحدة والوحيدة لإلحاق العراق بتبعية العم سام هي أن يكون تحت السيطرة المباشرة لواشنطن، ذلك أنَّ العراق لا يقع في أوروبا الشرقية، بل في تلك المنطقة من العالم حيث المشاعر الشعبية هي الأشد عداءً للولايات المتحدة. ومع تعذّر فرض هيمنة عقائدية من جانب الولايات المتحدة تضمن إرساء العراق في التبعية لها، صار لزاماً إقامة نظام مبتكر للوصاية في هذا البلد. ولأنّ بوش الأب لم يكن يتمتّع

= *Foreign Affairs*، المجلد ٨١، العدد ٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، ص ١٦٧-١٧٨.

بالإمكانية السياسية الضرورية، فضّل أن يترك صدام حسين يقمع بالدم التمرّد الشعبي في شهر آذار/مارس ١٩٩١، على أنْ يشهد انتصار ثورة عراقية خارجة عن سيطرة واشنطن. أما كلينتون الذي كان معاقاً بسبب استغلال المعارضة الجمهورية لفضيحة لوينسكي، فلم يكن بالتأكيد في وضع يمكّنه من فعل ذلك في عام ١٩٩٨ عندما أصبح بالإمكان التذرّع بالأزمة المحيطة بمفتشي الأمم المتحدة.

كان هذا هو السياق الذي هبطت فيه على حكومة بوش هبة السماء الرائعة بصورة أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكما أمكن القول عن صدام حسين في عام ١٩٩٠، يمكن القول عن أسامة بن لادن إنه لو لم يكن موجوداً لوجب اختراعُه خدمةً لواشنطن. خَلَق هذا الانتقام المذهل للسلفيين الإسلاميين، حلفاءِ واشنطن السابقين الذين تحوّلوا إلى أعدائها اللدودين، صدمةً سياسية في الولايات المتحدة كانت من الشدّة إلى درجة أن حكومة بوش اعتقدت أنها (الصدمة) أتاحت للمرة الأولى الفرصة للتخلّص نهائياً من العقدة الڤيتنامية والعودة إلى التدخل العسكري بلا قيود الذي كان معهوداً في العقود الأولى من الحرب الباردة.

نعرف من خلال التحقيقات وأقوال الشهود أن جماعة من فريق بوش أرادت انتهاز الفرصة فوراً للانقضاض على العراق مع علمها تماماً ـ رغم كل ما قيل ـ بأنه لم تكن لبغداد أية علاقات مع منفّذي الاعتداءات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون. وكان الجدل ضمن الحكومة بمثابة مواجهة بين خيار «العراق أولاً» (رامسفلد) وخيار «أفغانستان أولاً ثم العراق» (باول)، علماً بأن مبدأ غزو العراق بحدّ ذاته، كان مقرراً منذ زمن طويل. وكان الخيار الثاني هو الذي أخذ به الرئيس لأسباب سياسية بديهية.

كذلك وفّر غزو أفغانستان لحكومة بوش الفرصة لتنفيذ مشروع تمنّته الولايات المتحدة منذ الانهيار النهائي للاتحاد السوفياتي، وكان يبدو أبعدَ منالاً حتى من احتلال العراق: إقامة وجود عسكري مباشر للولايات المتحدة في قلبِ آسيا الوسطى التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي سابقاً.[٤٧] وعلاوة عن الأهمية

(٤٧) انظر في هذا الكتاب: «غزوة البترول: لماذا تريد الولايات المتحدة الحرب (٢٠٠٠)»، =

الجيوستراتيجية البديهية تماماً لمثل هذا التواجد في قلب الكتلة القارية الأورو ـ آسيوية حيث تلتصق روسيا والصين، وهما دولتان لديهما ما يغريهما على التحالف كي تحصّنا قدرتهما على مقاومة ضغط الهيمنة الذي تمارسه الولايات المتحدة،[٤٨] بل حتى للتحالف مع إيران، فإنّ الانغراس العسكري لواشنطن في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين (أوزبكستان، كرغيزستان، جورجيا)، يندرج ضمن استراتيجيتها العالمية والشرق أوسطية لفرض سيطرتها على منابع البترول، يضاف إليها في هذه الحالة خاصةً الغاز الطبيعي.

في الواقع، فإن تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) المذكور سابقاً والذي قال إن بترول بحر قزوين سيكون «هاماً هامشياً ولكن ليس مركزياً»،[٤٩] أشار إلى أنَّ التنامي المرتقب للطلب على الغاز الطبيعي سيزيد القيمة الاستراتيجية لمصدر الطاقة هذا خلال السنوات القادمة. ولا تختزن المنطقة المكوّنة من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق بأكمله إلاّ ما يزيد قليلاً على ٦ في المئة من احتياطيات البترول العالمية الثابتة، برغم أن كمية هذه الاحتياطيات المقدّرة تُعتبر أحياناً أكبر كثيراً من ذلك. بالمقابل، تختزن المنطقة ذاتها أكثر من ٣٠ في المئة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية الثابتة.[٥٠]

كان الهدف الرئيسي لحرب أفغانستان، عدا تدمير شبكة تنظيم القاعدة،

= و«الامبراطورية في الطابور الزاحف»؛ انظر أيضاً في Achcar (dir.), Le Nouvel ordre impérial, Actuel Marx, no. 33, 1^er^ semestre 2003 - Achcar, 'Le nouveau ordre imperial ou la mondialisation de l'empire états-unien', الصفحات ١٥ إلى ٢٥.

انظر كذلك: John Bellamy Foster, Harry Magdoff, Robert McChesney, 'Le réseau impérial états-unien et la 'guerre contre le terrorisme: bases militaires et Empire', ص ٢٥-٣٩.

(٤٨) بخصوص هذه الناحية من الموضوع والخارجة عن إطار هذا المقال، انظر: Achcar, *La nouvelle guerre froide*, PUF, Paris 1999.

انظر أيضاً: 'Jeu triangulaire entre Washington, Moscou et Pékin', *Le Monde diplomatique*, Decembre 2001.

(٤٩) تقدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، مصدر سابق، ص xvi.

(٥٠) أوبك، مصدر سابق، ص ١٠ و١٢.

الانغراسَ الاستراتيجي في آسيا الوسطى وعلى محيط بحر قزوين: هذا ما يفسّر ضعف الاهتمام الذي أبدته واشنطن في ما يتعلّق بالسيطرة على الوضع الداخلي الأفغاني وبناء دولة «حديثة» موعودة يديرها تابعها قرضاي. ومن ناحية أخرى، تعرف واشنطن تمام المعرفة أن جائزة الرهان الأفغاني أصغر من أن تبرّر الاستثمار المالي والعسكري الهائل الذي ينبغي تخصيصه من أجل السعي حقّاً، ومن دون أيّ ضمان للنتيجة، إلى السيطرة على هذه البلاد التي اشتُهرت بأنها غير قابلة للترويض والتي كُتب عليها أن تكون فريسة زعماء الحرب الذين استعانت بهم واشنطن «لتحريرها».[٥١] إن ذريعة شن الحرب على تحالف طالبان والقاعدة، وحساباتُ فلاديمير بوتين الخاطئة وأوهامُه، قد أتاحت للحكومة الأميركية أن تُنجز بهدوء ومن دون علم الرأي العام الأميركي، هذا الاستكمال لنشر شبكة امبراطوريتها العسكرية.

ما إن حقّقت الحملة الأفغانية أغراضها الأساسية حتى استدار بوش نحو الوجبة الأشهى: العراق. في هذه الحالة ونظراً إلى ضخامة الرهان، كانت واشنطن عازمة على بذل جهد هائل لإعادة بناء دولة عراقية تكون تابعة لها وقادرة على ضمان نظام استعماري جديد تحت إشرافها وحماية قواتها العسكرية. وكان هذا التطلّعُ الشرطَ الذي لا غنى عنه لغزو ذلك البلد وإسقاط صدام حسين، كما شرحنا من قبل. وعَكَس الموقف المجافي لحكومة بوش حيال باريس على نحو خاص، رغبتها في إبعاد فرنسا عن أي مشاركة في تقاسم غنائم ما بعد الحرب على العراق، علماً بأن فرنسا تتمتّع بميزات هامة في المنافسة، نظراً إلى خبرتها الطويلة في السوق العراقية والاحترام الذي تحظى به لدى الشعوب العربية، على النقيض تماماً من العداء الذي تبيّته هذه الشعوب للزوجي الأنغلو ـ أميركي.

«المستنقع»

ارتكبت إدارة بوش، وخاصة فريق رامسفلد في وزارة الدفاع، خطأً فادحاً تمثل

---

(٥١) الحالة الراهنة تشبه كثيراً الوضع الذي ساد بعد إسقاط نظام نجيب الله على أيدي المجاهدين في عام ١٩٩٢.

انظر: جلبير الأشقر، 'La Libanisations de L'afghanistan', in *L'Orient incandescent*.

في التقليل من تقديرات الصعوبة الهائلة للمهمة والمغالاة في تقدير الوسائل المتاحة لها حقاً. كانت هذه الصعوبات متوقعة تماماً وقد ترقّبها كثيرون ومن بينهم كاتب هذه السطور.[٥٢] كما أن مشاعر النقمة ضد الاحتلال الأنغلو ـ أميركي للعراق التي عبَّرت عنها، بشكل متصاعد وبأساليب متزايدة الدموية، الغالبية العظمى من الجماهير العربية في البلاد، صارت تدفع واشنطن إلى تسريع بحثها عن حلول من شأنها أن تمنع انزلاق الوضع العراقي نحو «مستنقع»؛ «مستنقع» سيكون أشبه بذلك الذي عرفه الجيش الإسرائيلي في لبنان إلى زمن قريب، من ذلك المستنقع الذي عرفته قوات العم سام في فيتنام في حينه. وتتصرّف واشنطن بأسلوب ارتجالي واضح بينما تتعرّض لانتقادات شديدة داخل الولايات المتحدة نفسها من قِبَل الخصوم السياسيين لإدارة بوش، وهو ما انعكس فعلاً في هبوط الشعبية المصطنعة والمبالَغ فيها جداً التي تمتّع بها رئيسها منذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

هكذا، اكتشف فريق بوش ـ رامسفلد بالتجربة المريرة أنه إذا كانت الولايات المتحدة تمتلك أقوى جيش في العالم وقادرة على هزيمة أي جيش آخر، فإن أسلحتها «الذكية» أو «النابغة» وروبوتاتها وطائراتها وقذائفها الأخرى الموجَّهة عن بُعد أو المبرمجة إلكترونياً، لا تجدي على الإطلاق في السيطرة على الجماهير. ولا يتعلق الأمر بنقصٍ في «المستعمرين» أو «الامبرياليين»، أي مرشّحين من مواطني دولة الاحتلال ممّن يُبدون استعداداً للذهاب والإقامة في الدول المُحتَلّة لإدارتها كما في عصر أمجاد الامبراطورية البريطانية. وقد شرح هذه النظرية في مجلة ***New York Times Magazine***[٥٣] مؤلف كتاب ناجح عن هذه الامبراطورية الآفلة، والذي ارتكب خطأ المحاججة على أساس تماثل الأحداث، من دون أن يلاحظ وجود فارق كبير بين عصر الامبراطورية البريطانية والعصر الحالي، وهو ما يفسر بدوره ذلك الفارق الآخر الذي أشار إليه بالنسبة إلى موضوع المرشّحين لخدمة الاستعمار.

---

(٥٢) انظر في هذا الكتاب: «مصاعب واشنطن ولندن ما كادت تبدأ بعد»، و«رسالة إلى ناشط/ ناشطة ضد الحرب: مصاب/ مصابة بقدر من الإحباط».

(٥٣) Niall Ferguson, 'The Empire Slinks Back', *New York Times Magazine*, 27, April 2003.

وبما أن شعوب البلدان الواقعة تحت الاحتلال اليوم، تعادي قوات الاحتلال وتنظر إليها في واقع الأمر كأعداء، فإنها أخطر بما لا يقارَن على المحتلّين مما كان عليه الوضع في القرن التاسع عشر وحتى في النصف الأول من القرن العشرين، عندما كانت الغالبية العظمى من الجماهير الخاضعة للاستعمار مستسلمةً لقدرها في أغلب الأحيان. ومنذ ذلك الوقت توفّر مثال نضالات التحرير الوطني التي تميّزَ بها عصر تصفية الاستعمار؛ فضلاً عن أن مستويات التعليم، وبالتالي الوعي الوطني، أصبحت أعلى كثيراً في الوقت الحاضر.

إن تكن إسرائيل قد احتلت الضفة الغربية وغزة دون عناء كبير طوال عقدين من الزمن منذ عام ١٩٦٧ وقبل أن يتحول هذا الاحتلال إلى كابوس للجيش الصهيوني مع انطلاق الانتفاضة الأولى، فذلك راجع إلى أنّ الاحتلال الإسرائيلي لأراضي عام ١٩٦٧ كان وما زال بمجمله احتلالاً عسكرياً. إن الاستعمار الصهيوني هو استعمار استيطاني وظيفته طرد السكان الأصليين. وقد عزل المستعمرون أنفسهم لأسباب أمنية، وليس هناك نواحي شَبَهٍ كثيرة تجمعهم بالمستعمرين الإداريين في العصور الماضية. ولم تتمكن إسرائيل من السيطرة على الوضع طوال هذا الوقت إلاّ بفضل الثقل العددي الكبير لقوات الاحتلال بالنسبة إلى عدد سكان الأراضي المحتلة، وهو ما أصبح ممكناً نتيجة صغر مساحة هذه الأراضي وكونها متاخمة لأرض قوة الاحتلال.

غير أن هذه الظروف مناقضة تماماً لتلك التي تعيشها القوات المحتلّة في العراق، فهذه تواجه شعباً كبير العدد (قرابة ٢٠ مليوناً إذا حسبنا العرب فقط). ومشكلة الولايات المتحدة أنها لا تمتلك ما يكفي من الجنود للسيطرة على العراق في الوقت الذي تواصل فيه ممارسة دورها في الهيمنة على بقية أنحاء العالم. لهذا السبب بالذات يخطط رامسفلد الآن لطلب موافقة الكونغرس على زيادة كبيرة في عدد أفراد القوات المسلحة الأميركية[٥٤] بعد أن خُفّض هذا العدد بنسبة معتبرة منذ نهاية

---

(٥٤) Thom Shanker, 'Officials Debate Whether to Seek a Bigger Military', *New York Times*, ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٣.

الحرب الباردة وبداية «الثورة [التكنولوجية] في الشؤون العسكرية». ونظراً إلى عدائية الشعب العراقي وشعوره الوطني المجروح، فإن الشكل الأساسي للتواجد الأميركي في بلاده لا يمكن أنْ يكون إلاّ عسكرياً: فالمدنيون الأميركيون في العراق يُنظر إليهم كالذراع السياسية والاقتصادية لاحتلال مسلَّح وينبغي بالتالي حمايتهم من قِبَل هذا الاحتلال.

تحاول واشنطن الخروج من «المستنقع» الذي تغرق فيه قواتها بتقصّي إمكانية اللجوء إلى قوات من دول أخرى، وخاصة من دول إسلامية. لكن المشكلة لن تُحلّ ما دامت أية قوات كهذه، مهما تكن جنسيتها، تبدو كرديف للقوات الأميركية. ويتمثّل مأزق واشنطن في أنها إذا أرادت أن تتغيّر نظرة الشعب العراقي إلى قوات الاحتلال، فيجب ألاّ تبقى هذه القوات في خدمة عمليات الاستغلال المنتظم للعراق من قِبَل الولايات المتحدة وحلفائها البريطانيين. إلاّ أن هذا بالتحديد هو السبب الذي احتلّوا العراق من أجله!

إن أسطورة رغبة واشنطن في جعل العراق دولة ديموقراطية تصبح نموذجاً للمنطقة، وأسطورة إعادة الإنتاج في العراق للعملية الديموقراطية التي حدثت في ألمانيا واليابان في عام ١٩٤٥، لا تصمدان طويلاً على محكّ الحقائق. ففي هاتين الدولتين الكبيرتين اللتين هُزمتا في الحرب العالمية الثانية، كانت هناك طبقة رأسمالية كبيرة ذات نفوذ أيديولوجي مستعدة للتعاون مع سلطة الاحتلال وإعادة تعمير البلاد تحت إشرافها وبمساعدتها، بل تُظهر في ذلك رغبة متزايدة نظراً إلى أنّها كانت مذعورة من الخطر «الشيوعي». وبرغم تحالف هذه الطبقة مع الولايات المتحدة، فقد أصبحت قادرة على الحكم معتمدةً على أغلبية انتخابية حقيقية.

ليس في العراق أي شبه بذلك. فالبورجوازية العراقية تجمع بين الضعف الهيكلي العام لبورجوازيات العالم الثالث والقيود التي كُبِّلت بها لفترة طويلة جداً تحت نير أجهزة دولة شبه فاشية مطلقة السطوة. وليس هناك في العراق حلفاء مضمونو الولاء للولايات المتحدة ويتمتّعون بصدقية حقيقية، ناهيك حتى بالنفوذ الأيديولوجي لدى الأغلبية الساحقة من الجماهير العربية في العراق. وفي هذا السياق لا بدّ من أنْ يؤكد العراق وغيره من دول المنطقة ما أسماه ساموبل هانتنغتون

Samuel Huntington «مفارقة الديموقراطية The Paradox of Democracy: إن تبنّي مجتمعات غير غربية لمؤسسات ديموقراطية غربية يشجّع الحركات السياسية القومية والمعادية للغرب ويفتح لها الطريق إلى السلطة».(٥٥)

غير أن هذه «المفارقة» ليست مفارقة حقاً إلاّ إذا اعتبرنا أنّ الديموقراطية تتماشى مع التبعية للغرب. فقد تولّدت مشاعر الكراهية للولايات المتحدة لدى الشعوب الإسلامية، وهي المشاعر الأعنف بين شعوب العام الثالث، نتيجة تاريخ طويل من الاضطهاد الذي استمر حتى هذا اليوم، ذلك أنَّ الهيمنة الغربية تُعتبر صنواً للأنظمة الاستبدادية البغيضة التي تعتمد عليها،(٥٦) وكذلك لدولة إسرائيل. وهكذا، يكون من الطبيعي تماماً أنه إذا استطاعت الأغلبيات الشعبية التعبير بحرية وصدق عن آرائها في صناديق اقتراع الدول الإسلامية، فسوف تحمل إلى السلطة حكومات معادية للهيمنة الغربية.

ولا يشذّ العراق عن هذه القاعدة، لا بل العكس هو الصحيح، وبالتالي سيحدث أمر واحد من اثنين: إما أن تحتفظ واشنطن بسيطرتها على هذا البلد بالقوة العسكرية التي تمارس مباشرة أو من خلال رجال موالين لها منبوذين من الشعب تُضفى عليهم «شرعية» بواسطة ديموقراطية زائفة على غرار ما حدث في أفغانستان، أو أن يختار العراقيون ديموقراطياً حكومتهم ويحملون بالتالي إلى السلطة رجالاً مناوئين للسيطرة الأنغلو ـ أميركية على ثروات بلادهم. ولن يكون للهلوسات الأيديولوجية «الديموقراطية» لبعض «المحافظين الجدد» في الولايات المتحدة وزنٌ كبير بالمقارنة مع المصالح الاقتصادية التي يجري الرهان عليها في العراق، حتى لو افترضنا أنّ هؤلاء «المحافظين الجدد» أنفسهم يصدّقون حقاً، وبسذاجة، خطابَهم الأيديولوجي وهو أمر بعيد جداً عن أن يكون مؤكداً.

وما يحدث على الجبهة الإسرائيلية ـ الفلسطينية منذ النهاية الرسمية لحرب غزو

---

(٥٥) Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, Touchstone, New York, 1998, ص ٩٤.

(٥٦) انظر في هذا الكتاب: «الاستثناء الاستبدادي العربي».

العراق، هو تأكيد صارخ للقاعدة المذكورة أعلاه: ففي هذه الحالة لا يُستخدم الهاجس الديموقراطي لواشنطن ضد طاغية ملطّخ بالدماء، بل ضد الرجل الوحيد ذي مكانة رئيس دولة انتُخب في ظروف ديموقراطية نسبياً بمقاييس العالم العربي، ويتمتّع بتأييد غالبية حقيقية من أفراد شعبه. وكان «الإصلاح الديموقراطي» في هذه الحالة عبارة عن فرض «رئيس وزراء» على الفلسطينيين ورئيسهم، ترفضه الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني كنسخة من كويزلنغ Quisling:(*) لم يُفاجأ أحد بأن يكون ذلك الشخص محمود عباس، أي أبو مازن، رجل اتفاقيات أوسلو لعام ١٩٩٣ واتفاق ١٩٩٥ مع يوسي بيلين.

إن إدارة بوش الثاني، مثلما كانت إدارة بوش الأول، تحتاج إلى ترسيخ الهيمنة الإقليمية للولايات المتحدة بالتخلّص من جميع العقبات التي تعترض فرض السلام الأميركي في الشرق الأوسط. وبالتالي، يتعيّن عليها بدورها أن تتقدّم نحو تسوية للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، فنشرت لهذا الغرض خطتها المعروفة بـ«خارطة الطريق» وأفهمت الطرفين المحلّيين المتنازعين أنها عازمة على فرض تنفيذها. وشعوراً منها بالقوة نتيجة تعزيز نفوذها المباشر على المنطقة باحتلال العراق، أعربت حكومة الولايات المتحدة عن استعدادها لممارسة ضغط قوي على حليفتها إسرائيل أكثر حتّى مما فعلته في عام ١٩٩١.

إلاّ أن شارون لجأ إلى المماطلة، كما فعل شامير في عام ١٩٩١: يتظاهر بالانحناء أمام رغبات واشنطن بتقديم تنازلات صغيرة أو شكلية تماماً، في حين يواصل استفزاز الفلسطينيين، مراهناً على أن عام ٢٠٠٤ هو عام انتخابات رئاسية في الولايات المتحدة وغير ملائم لممارسة ضغوط قوية على إسرائيل من قبل الإدارات التي تشارف فترتها على الانتهاء. ومن ناحية أخرى، ومع تحوّل احتلال العراق إلى «مستنقع»، ستبذل إدارة بوش جهوداً حثيثة كضرورة أولوية لمواجهة الوضع، وقد يساورها إغراءُ التخلّي عن التعامل مع القضيتين في آن واحد.

ماذا يبقى إذاً من احتمالات «الديموقراطية» في الشرق الأوسط؟ في الواقع،

(*) كويزلنغ: عميل الاحتلال الألماني في حكم النروج أيام الحرب العالمية الثانية (المترجم).

أصبحت كلمة أخرى تأخذ مكان هذه العبارة تدريجياً في الخطاب الرسمي للولايات المتحدة: عبارة «الحرية» هي التسمية التي صارت تُطلق على غزو العراق (حرية العراق ـ Iraqi Freedom). لكنْ، عن أي حرية يتحدثون؟ لم يتأخر جورج دبليو بوش في حمل النبأ السعيد إلى شعوب الشرق الأوسط: ففي خطاب ألقاه في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، اقترح على هذه الشعوب «إقامة منطقة تبادل حر (تجارة حرة) بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط خلال عشر سنوات من هذا التاريخ»![٥٧]

في هذه الأثناء، أُوكِلت مهمة الإشراف على إعادة هيكلة الصناعة البترولية العراقية إلى فيليب كارول Philip Carroll، المدير العام السابق لفرع شركة رويال داتش/شل في الولايات المتحدة (ليس من طريقة أفضل للتعبير عن التحالف الأنغلو ـ أميركي). وستكون مهمته تنفيذ التوجُّهات التي حُدّدت خلال اجتماع سري انعقد في لندن في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ قبل سقوط بغداد بفترة قصيرة،[٥٨] بترتيب من وزارة الخارجية الأميركية ومشاركة المسؤولين المستقبَليين المُعَيَّنين لصناعة البترول العراقية. وتأتي في موقع القلب من هذه التوجّهات «اتفاقيات اقتسام الإنتاج» Production Sharing Agreements التي تريد شركات البترول الأنغلو ـ أميركية فرضها على العراق كنموذج ـ حقيقي لا وهمي ـ ليُحتذى به في دول أخرى في المنطقة، على نحو يعود بها القهقرى إلى صيغة «المشاركة» التي حاول وزير النفط السعودي تسويقها كبديل عن التأميم قبل ثلاثين عاماً من الزمن!

في البدء كان «الباب المفتوح» على البترول...

٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٣

---

(٥٧) George W. Bush, 'Remarks by the President in Commencement Address at the University of South Carolina', Office of the Press Secretary, The White House, 9 May 2003.

(٥٨) Richard Mably et Tom Ashby, 'Iraqis Agree on Role for Oil Majors, OPECA' *Reuters*, 5 April 2003.

القسم الأول

انبعاث السلفية الإسلامية

١١ أطروحة عن الانبعاث الراهن للسلفية الإسلامية (١٩٨١)

عرفت هذه الأطروحات انتشاراً واسعاً، وقد تُرجمت إلى لغات عديدة. أما سبب انتشارها فيعود إلى كونها قدّمت تحليلاً ماركسياً لظاهرة كانت لا تزال حديثة العهد نسبياً: بدأ الانبعاث المعاصر للسلفية الإسلامية في السبعينيات وأعطته ثورة ١٩٧٩ الإيرانية دفعاً قوياً بعد سنوات من النشاط المستور.

أ ـ إن الاتساع والتنوع في أشكال انبعاث السلفية الإسلامية الذي وسم بداية الربع الأخير من القرن العشرين، يمنعان أي تعميم متعجل لفرضيات في هذا المجال. فمثلما نكون ضالين تماماً لو ماثلنا كاثوليكية البولنديين بكاثوليكية الرجعية الفرانكية ـ من دون الاستنكاف مع ذلك عن تحليل السمات المشتركة للتاريخ الزراعي في إسبانيا وبولندا، أو السمات المشتركة في المحتوى السياسي والأيديولوجي لكاثوليكيتيهما الخاصتين ـ فإن أقل حذر في التحليل يمنعنا من أن نضع في سلة واحدة ظواهر تختلف بمثل الاختلاف القائم بين صعود الحركات الإسلامية الدينية و/أو السياسية في مصر وسوريا وتونس وتركيا وباكستان وأندونيسيا والسنغال، أو بين الدكتاتوريتين العسكريتين لضياء الحق في باكستان وللقذافي في ليبيا، أو بين استيلاء رجال الدين الشيعة الإيرانيين على السلطة وحرب العصابات الأفغانية. . . إلخ. وحتى الظواهر التي تبدو متماثلة بشكل جلي، كنمو حركة

«الإخوان المسلمين» ذاتها في مصر وسوريا، يكمن وراءها في الواقع تنوع في المحتوى والدور السياسي، تحدده أهدافها المباشرة. ذلك أنه فضلاً عن الاتفاق حول المسائل السماوية والاتفاق حول مسائل الحياة اليومية، عندما توجد مثل هذه الاتفاقيات، وعلى الرغم من التشابه بل التطابق في الأشكال التنظيمية والتسميات، فإن الحركات الإسلامية تظل في جوهرها حركات سياسية، وبالتالي تعبيرات عن مصالح اجتماعية ـ سياسية نوعية ودنيوية للغاية.

ب ـ لم يكن ثمة إقحام للإسلام في السياسة: فالإسلام في الواقع لا يمكن فصله عن السياسة، إذ هو نفسه دين سياسي. وهكذا، فإن مطلب فصل الدين عن الدولة هو مطلب يتخطى حدود العلمانية في البلاد الإسلامية، وهو مضاد للدين بشكل صريح. وهذه الحقيقة الثابتة تساهم في تفسير كون أي من التيارات الكبرى للقومية البورجوازية والبورجوازية الصغيرة في أرض الإسلام، باستثناء الكمالية في تركيا، لم يعلن تأييده للعلمنة. فإن هذه المهمة الديموقراطية التي تبدو بديهية في بلاد أخرى، تبلغ جذريتها في البلاد الإسلامية، وخاصة بلاد الشرق الأوسط، درجة ستجعل «دكتاتورية البروليتاريا» نفسها تواجه صعوبات في تحقيقها، وهي بعيدة أصلاً عن متناول الطبقات الأخرى. علاوة على ذلك، لم يكن للطبقات الديموقراطية في المجتمعات الإسلامية، إجمالاً، أي مصلحة تقريباً في محاربة دينها الخاص. فالإسلام لم يُنظر إليه في القرن العشرين، في هذه المجتمعات، بوصفه اللحمة الأيديولوجية لبنية طبقية بائدة، إقطاعية أو شبه إقطاعية، بل بالأحرى كعنصر أساسي في الهوية القومية المُهانة من جانب المضطهِد الأجنبي المسيحي (بله الملحد). وليس من قبيل الصدفة إذا كانت تركيا المجتمع الإسلامي الوحيد الذي لم يخضع، في القرن العشرين، لنير أجنبي؛ مصطفى كمال أيضاً كان استثناءً بين أقرانه: فقد خاض نضاله الرئيسي، ليس ضد الاستعمار، أو الامبريالية، بل ضد السلطنة، التي شكّلت تركيباً بين السلطتين الزمنية والروحية (الخلافة). وفي المقابل، فإن قومياً بورجوازياً براديكالية عبد الناصر، كانت له كل المصلحة في رفع راية الإسلام في نضاله الرئيسي ضد الامبريالية، لا سيما أنه كان يجد في ذلك، في الوقت نفسه، وسيلة سهلة لحماية نفسه من اليسار ومن اليمين سواء.

ج ـ إن الإسلام بوصفه أحد عناصر أيديولوجية التيارات القومية ـ عنصر بين عناصر أخرى رغم أنه أساسي ـ ليس هو موضوع الأطروحات التالية. فهذا الإسلام قد مضى عهده، كما مضى عهد التيارات التي تنتسب إليه. وبشكل أكثر عمومية، سنميِّز بين الإسلام الذي يُستخدم كوسيلة لتحديد وتأكيد هوية قومية أو اجتماعية، بله طائفية، متصارعة مع هويات أخرى، وبين الإسلام الذي يُنظر إليه كهدف في ذاته، هدف كلي وشامل، برنامج وحيد ومطلق. «القرآن دستورنا» أعلن حسن البنا، مؤسّس حركة «الإخوان المسلمين» في سنة ١٩٢٨. هذا الإسلام هو الذي يهمنا في إطار هذه الأطروحات: الإسلام المرفوع إلى مرتبة المبدأ المطلق الذي يخضع له كل مطلب أو نضال أو إصلاح، إسلام «الإخوان المسلمين» و«جماعتِ إسلامي باكستان» ومختلف جمعيات العلماء وحركة آيات اللّه الإيرانيين التي يشكّل «حزب الجمهورية الإسلامية» تعبيرها المنظم. إن القاسم المشترك بين هذه الحركات المختلفة هو السلفية الإسلامية، أي الرغبة في العودة إلى الإسلام، الطموح إلى «يوتوبيا» (طوبى) إسلامية لا يمكنها، أصلاً، أن تقف عند حدود أمة واحدة بل ينبغي أن تشمل مجمل الشعوب الإسلامية إن لم يكن العالم بأكمله. بهذا المعنى أكد بني صدر عام ١٩٧٩ لجريدة **النهار** البيروتية «إن آية اللّه الخميني أممي: فهو يقاوم ستالينيي الإسلام الذين يريدون بناء الإسلام في بلد واحد» (كذا!). ويعبّر عن هذه النزعة الأممية كون الحركات المذكورة آنفاً تتخطى حدود بلادها الأصلية و/أو تقيم في ما بينها علاقات وثيقة في هذا الحد أو ذاك. وهي ترفض جميعاً القومية بالمعنى الحصري للكلمة، وتعتبر أن التيارات القومية، حتى تلك التيارات التي تشهر إسلامها، منافسة بل ومعادية. فهي تقاوم الاضطهاد الأجنبي أو العدو القومي باسم الإسلام، وليس دفاعاً عن «الوطن». هكذا، فالولايات المتحدة ليست «امبريالية» في نظر الخميني بقدر ما هي «شيطان أكبر»، أما صدام حسين، فهو قبل كل شيء «ملحد» و«كافر». وليست إسرائيل بالنسبة إلى كل تلك الحركات اغتصاباً صهيونياً للأراضي الفلسطينية بقدر ما هي «اغتصاب يهودي لأرض إسلامية مقدسة».

د ـ أياً كان المدى التقدمي، القومي و/أو الديموقراطي، الموضوعي لبعض النضالات التي تخوضها مختلف تيارات السلفية الإسلامية، فهو لا يستطيع أن

يحجب كون أيديولوجيتها وبرنامجها رجعيان في جوهرهما وبحكم تعريفهما. إذ ما هو برنامج يهدف إلى بناء دولة إسلامية، تقلّد نموذج دولة القرن الأول الهجري (السابع الميلادي)، إن لم يكن طوبى رجعية؟ وما هي أيديولوجية تستهدف إعادة إنشاء نظام عمره ثلاثة عشر قرناً، إن لم تكن أيديولوجية غارقة في الرجعية؟ وبهذا المعنى يكون من الضلال بل من العبث، نعت الحركات السلفية الإسلامية بأنها بورجوازية، مهما التقت بعض النضالات التي تخوضها هذه الحركات مع كل أو جزء من بورجوازية بلدها، مثلما هو من الضلال نعتها بالثورية عندما يحدث لها أن تعارض تلك البورجوازية نفسها. فالحركات السلفية الإسلامية هي حركات بورجوازية صغيرة، سواء بطبيعة برنامجها وأيديولوجيتها أو بتركيبها الاجتماعي وحتى بالأصول الاجتماعية لمؤسسيها. وهي لا تخفي بغضها لممثلي الرأسمال الكبير كما لممثلي البروليتاريا، وللدول الامبريالية كما للدول «الشيوعية». إنها تعارض قطبَي المجتمع الصناعي الذي يهددها: البورجوازية والبروليتاريا. وهي تطابق ذلك القطاع من البورجوازية الصغيرة الذي يصفه ماركس وأنجلز في «البيان الشيوعي» كالآتي:

> إن الطبقات المتوسطة، صغار الصناع، تجار التجزئة، الحرفيين، الفلاحين، تحارب البورجوازية لأنها تهدد وجودها كطبقات متوسطة. فهي ليست ثورية، ولكن محافظة، وأكثر من ذلك أنها رجعية: فهي تسعى إلى إدارة عجلة التاريخ إلى الوراء.

إن الرجعية الإسلامية البورجوازية الصغيرة تجد أيديولوجيتها وإطاراتها المنظمة بين «المثقفين التقليديين» في المجتمعات الإسلامية، العلماء وأشباههم، وكذلك في المراتب الدنيا من «المثقفين العضويين» التابعين للبورجوازية، أولئك المتحدرين من صفوف البورجوازية الصغيرة والمحكوم عليهم بأن يظلوا في المراتب الدنيا: المدرّسين وصغار الموظفين بالأخص. وفي فترات صعودها، تجنّد السلفية الإسلامية أعداداً واسعة داخل الجامعات وسائر مراكز إنتاج «المثقفين»، حيث لا تزال هوية هؤلاء مشروطة بأصولهم الاجتماعية أكثر مما بمستقبلهم المرتقب، وغير المضمون في غالب الأحيان.

هـ ـ في تلك البلدان التي استطاعت الرجعية السلفية الإسلامية فيها أن تؤسس

حركة جماهيرية وحيث هي في طور الصعود في الوقت الراهن، يتميّز السكان العاملون بأن نسبة كبيرة منهم تتألف من الطبقات المتوسطة بالمعنى المحدد في «البيان الشيوعي»: صناع صغار، وتجار تجزئة، وحرفيين، وفلاحين. غير أن كل فورة للتيار السلفي الإسلامي لا تعبئ قسماً واسعاً إلى هذا الحد أو ذاك من الطبقات المتوسطة وحسب، بل تعبئ أيضاً أقساماً من الطبقات الأخرى متحدرة لتوها من الطبقات المتوسطة بفعل التراكم البدائي والإفقار الرأسماليين. هكذا، فإن أقساماً من البروليتاريا، تلك المتبلترة حديثاً، وبالأخص أقساماً من البروليتاريا الدنيا، تلك التي جردتها الرأسمالية من موقعها البورجوازي الصغير السابق، هي قابلة بصورة خاصة لاستجابة التحريض السلفي والانجرار وراءه. تلك هي القاعدة الاجتماعية للحركة السلفية الإسلامية، قاعدتها الجماهيرية. بيد أن تلك القاعدة ليست بمستجيبة للرجعية الدينية بشكل تلقائي، مثلما هو حال البورجوازية بالنسبة لبرنامجها الخاص. فمهما تكن، في الواقع، قوة المشاعر الدينية للجماهير، وحتى لو كان هذا الدين هو الإسلام، فثمة قفزة نوعية بين المشاعر والاستجابة للدين بوصفه طوبى دنيوية: فلكي يتحول الدين من جديد، بعد أن كان أفيوناً للشعوب، إلى مهيِّج، وذلك في عصر التأليل (أتمتة)، لا بدَّ ألاَّ يكون أمام تلك الشعوب حقاً أي خيار آخر غير العوذ باللَّه. إذ إن أقل ما يُقال عن الإسلام السياسي هو أن حاليته ليست أمراً بهديهياً! في الواقع، فإن السلفية الإسلامية تثير إشكالات أكثر مما تقدم حلولاً: فعدا الإشكال في تحديث قانون مدني عمره ثلاثة عشر قرناً، وهو بالرغم من كونه أحدث من القانون الروماني بعدة قرون، إلاَّ أنه نتاج مجتمع كان بوضوح أكثر تخلفاً من المجتمع الروماني القديم (القرآن مستوحى من التوراة إلى حد بعيد، مثلما كان نمط عيش العرب شبيهاً إلى حد بعيد بنمط عيش العبريين)، قلنا عدا الإشكال في تحديث القانون المدني الإسلامي، ينبغي استكماله. وبتعبير آخر، فإن أكثر السلفيين الإسلاميين أمانةً للنصّ الديني لا يمكنه الرد على المشكلات التي يطرحها المجتمع الحديث من خلال شعوذات التفسير والتأويل وحدها، إلاَّ إذا أصبح التأويل اعتباطياً تماماً، وبالتالي مصدر خلافات لا نهاية لها بين المجتهدين. وهكذا، نجد أن تفسيرات الإسلام هي بعدد المفسرين، أما النواة المركزية للدين الإسلامي، تلك التي

يُجمِع عليها المسلمون، فهي لا تُشبع بأي شكل حاجات البورجوازي الصغير المادية الملحَّة، بغض النظر عن قدرتها على إشباع حاجاته الروحية. إن السلفية الإسلامية ليست في ذاتها، بأي شكل من الأشكال، البرنامج الأكثر توافقاً مع طموحات الفئات الاجتماعية التي تؤثر في صفوفها.

و ـ إن القاعدة الاجتماعية الموصوفة أعلاه تتميّز بتقلبها السياسي. فالاستشهاد الذي أوردناه من «البيان الشيوعي» لا يصف موقفاً دائماً للطبقات المتوسطة، بل يصف فقط المحتوى الفعلي لنضالها ضد البورجوازية، عندما يحصل هذا النضال، أي عندما ترتدُّ الطبقات المتوسطة ضد البورجوازية. ذلك أن الطبقات المتوسطة، قبل أن تحارب البورجوازية، كانت حليفة لها في نضالها ضد الإقطاع، وقد ساهمت في دفع التاريخ إلى الأمام، قبل أن تسعى إلى رد مجراه. فالطبقات المتوسطة هي قبل كل شيء القاعدة الاجتماعية للثورة الديموقراطية والنضال القومي. وفي المجتمعات المتخلفة والتابعة، كالمجتمعات الإسلامية، تحتفظ الطبقات المتوسطة بهذا الدور بقدر ما تبقى المهمات الديموقراطية والقومية على جدول الأعمال، كاملة إلى هذا الحد أو ذاك. وتشكّل تلك الطبقات السند الأكثر حماساً لأي قيادة بورجوازية (وكم بالأحرى إذا كانت بورجوازية صغيرة) تسجل هذه المهمات على رايتها. إن الطبقات المتوسطة هي القاعدة الاجتماعية بامتياز للبونابرتية البورجوازية الصاعدة (إنها أصلاً القاعدة الاجتماعية لكل بونابرتية بورجوازية). لا بدَّ إذاً من أن تكون القيادات البورجوازية أو البورجوازية الصغيرة التي تضطلع بالمهمات الديموقراطية والقومية، قد بلغت حدودها الخاصة بها في تحقيق هذه المهمات وفقدت مصداقيتها، حتى تنفصل عنها أقسام واسعة من الطبقات المتوسطة وتبحث عن سبل أخرى. هذا ومن البديهي أنه ما دام يبدو أن الازدهار الرأسمالي يفتح أمامها سُبل الصعود الاجتماعي، وما دامت ظروفها المعيشية تتحسّن، لا تعترض الطبقات المتوسطة على النظام القائم. فهي حتى لو فقدت اهتمامها بالسياسة وحماسها، تستمر بلعب دور «الأغلبية الصامتة» للنظام البورجوازي. ولكن ما إن يطأ عليها التطور الرأسمالي للمجتمع بكل ثقله، ثقل المنافسة المحلية و/أو الخارجية، والتضخم النقدي والديون، تصبح الطبقات المتوسطة احتياطياً خطيراً من القوى

المعارضة للنظام القائم، فالتاً من أي سيطرة بورجوازية، ويزيد من خطورته أن عنف البورجوازي الصغير اليائس وهيجانه لا مثيل لهما.

ز ـ عندئذ حتى، يبقى الخيار الرجعي غير محتم على البورجوازي الصغير، الذي يسحقه المجتمع الرأسمالي والذي فَقَد أوهامه حول القيادات القومية ـ الديموقراطية البورجوازية والبورجوازية الصغيرة. ذلك أن خياراً آخر يظل قائماً، نظرياً على الأقل، إذ إن الطبقات المتوسطة تجد نفسها أمام هذا الاختيار: الرجعية أو الثورة؛ فهي تستطيع بالفعل الانضمام إلى النضال الثوري ضد البورجوازية، كما توقع «البيان الشيوعي»:

> إذا كانت [الطبقات المتوسطة] ثورية، فذلك نظراً لانتقالها الوشيك إلى البروليتاريا: فهي تدافع عندئذ عن مصالحها المستقبلية، وليس عن مصالحها الحالية. وهي تتخلى عن وجهة نظرها الخاصة لتتبنى وجهة نظر البروليتاريا.

بيد أنه في المجتمعات المتخلفة والتابعة التي لم تكن في حسبان «البيان الشيوعي»،[١] ليس من الضروري أن تتخلّى الطبقات المتوسطة عن وجهة نظرها الخاصة لتضع نفسها تحت قيادة البروليتاريا. بل على العكس، فإن هذه الأخيرة تتوصل إلى جر الطبقات الوسطى إلى نضالها، بتبنّيها طموحات هذه الطبقات، ولا سيما المهمات الديموقراطية والقومية. ولكن كي تتمكّن البروليتاريا من كسب ثقة الطبقات المتوسطة، لا بدَّ أولاً، أن تحوز هي قيادةً موثوقة تكون قد أثبتت جدارتها السياسية والنضالية. أما إذا كانت القيادة ذات الأغلبية في صفوف البروليتاريا قد فقدت مصداقيتها في مجال النضالات السياسية القومية الديموقراطية (مع احتفاظها بموقع الأغلبية بفضل دورها النقابي أو لغياب البدائل)، وإذا كانت تبدي تخاذلاً سياسياً تجاه النظام القائم، أو إذا كانت، في أسوأ حال، تساند النظام القائم، عندئذ، لن يكون أمام الطبقات المتوسطة، فعلاً، أي خيار آخر سوى الإصغاء

(١) في مذكرة ١٨٥٠ الشهيرة، لماركس وإنجلز ذاتهما، نجد وصفاً مختلفاً لدور البورجوازيين الصغار، برغم أنه لا يتوقع انضمامهم إلى البروليتاريا.

يُجمِع عليها المسلمون، فهي لا تُشبع بأي شكل حاجات البورجوازي الصغير المادية الملحَّة، بغض النظر عن قدرتها على إشباع حاجاته الروحية. إن السلفية الإسلامية ليست في ذاتها، بأي شكل من الأشكال، البرنامج الأكثر توافقاً مع طموحات الفئات الاجتماعية التي تؤثر في صفوفها.

و ـ إن القاعدة الاجتماعية الموصوفة أعلاه تتميّز بتقلبها السياسي. فالاستشهاد الذي أوردناه من «البيان الشيوعي» لا يصف موقفاً دائماً للطبقات المتوسطة، بل يصف فقط المحتوى الفعلي لنضالها ضد البورجوازية، عندما يحصل هذا النضال، أي عندما ترتدُّ الطبقات المتوسطة ضد البورجوازية. ذلك أن الطبقات المتوسطة، قبل أن تحارب البورجوازية، كانت حليفة لها في نضالها ضد الإقطاع، وقد ساهمت في دفع التاريخ إلى الأمام، قبل أن تسعى إلى رد مجراه. فالطبقات المتوسطة هي قبل كل شيء القاعدة الاجتماعية للثورة الديموقراطية والنضال القومي. وفي المجتمعات المتخلفة والتابعة، كالمجتمعات الإسلامية، تحتفظ الطبقات المتوسطة بهذا الدور بقدر ما تبقى المهمات الديموقراطية والقومية على جدول الأعمال، كاملة إلى هذا الحد أو ذاك. وتشكّل تلك الطبقات السند الأكثر حماساً لأي قيادة بورجوازية (وكم بالأحرى إذا كانت بورجوازية صغيرة) تسجل هذه المهمات على رايتها. إن الطبقات المتوسطة هي القاعدة الاجتماعية بامتياز للبونابرتية البورجوازية الصاعدة (إنها أصلاً القاعدة الاجتماعية لكل بونابرتية بورجوازية). لا بدَّ إذاً من أن تكون القيادات البورجوازية أو البورجوازية الصغيرة التي تضطلع بالمهمات الديموقراطية والقومية، قد بلغت حدودها الخاصة بها في تحقيق هذه المهمات وفقدت مصداقيتها، حتى تنفصل عنها أقسام واسعة من الطبقات المتوسطة وتبحث عن سبل أخرى. هذا ومن البديهي أنه ما دام يبدو أن الازدهار الرأسمالي يفتح أمامها سُبل الصعود الاجتماعي، وما دامت ظروفها المعيشية تتحسّن، لا تعترض الطبقات المتوسطة على النظام القائم. فهي حتى لو فقدت اهتمامها بالسياسة وحماسها، تستمر بلعب دور «الأغلبية الصامتة» للنظام البورجوازي. ولكن ما إن يطأ عليها التطور الرأسمالي للمجتمع بكل ثقله، ثقل المنافسة المحلية و/أو الخارجية، والتضخم النقدي والديون، تصبح الطبقات المتوسطة احتياطياً خطيراً من القوى

المعارضة للنظام القائم، فالتاً من أي سيطرة بورجوازية، ويزيد من خطورته أن عنف البورجوازي الصغير اليائس وهيجانه لا مثيل لهما.

ز ـ عندئذ حتى، يبقى الخيار الرجعي غير محتم على البورجوازي الصغير، الذي يسحقه المجتمع الرأسمالي والذي فَقَد أوهامه حول القيادات القومية ـ الديموقراطية البورجوازية والبورجوازية الصغيرة. ذلك أن خياراً آخر يظل قائماً، نظرياً على الأقل، إذ إن الطبقات المتوسطة تجد نفسها أمام هذا الاختيار: الرجعية أو الثورة؛ فهي تستطيع بالفعل الانضمام إلى النضال الثوري ضد البورجوازية، كما توقع «البيان الشيوعي»:

> إذا كانت [الطبقات المتوسطة] ثورية، فذلك نظراً لانتقالها الوشيك إلى البروليتاريا: فهي تدافع عندئذ عن مصالحها المستقبلية، وليس عن مصالحها الحالية. وهي تتخلى عن وجهة نظرها الخاصة لتتبنى وجهة نظر البروليتاريا.

بيد أنه في المجتمعات المتخلفة والتابعة التي لم تكن في حسبان «البيان الشيوعي»،[1] ليس من الضروري أن تتخلّى الطبقات المتوسطة عن وجهة نظرها الخاصة لتضع نفسها تحت قيادة البروليتاريا. بل على العكس، فإن هذه الأخيرة تتوصل إلى جر الطبقات الوسطى إلى نضالها، بتبنّيها طموحات هذه الطبقات، ولا سيما المهمات الديموقراطية والقومية. ولكن كي تتمكّن البروليتاريا من كسب ثقة الطبقات المتوسطة، لا بدَّ أولاً، أن تحوز هي قيادةً موثوقة تكون قد أثبتت جدارتها السياسية والنضالية. أما إذا كانت القيادة ذات الأغلبية في صفوف البروليتاريا قد فقدت مصداقيتها في مجال النضالات السياسية القومية الديموقراطية (مع احتفاظها بموقع الأغلبية بفضل دورها النقابي أو لغياب البدائل)، وإذا كانت تبدي تخاذلاً سياسياً تجاه النظام القائم، أو إذا كانت، في أسوأ حال، تساند النظام القائم، عندئذ، لن يكون أمام الطبقات المتوسطة، فعلاً، أي خيار آخر سوى الإصغاء

(١) في مذكرة ١٨٥٠ الشهيرة، لماركس وإنجلز ذاتهما، نجد وصفاً مختلفاً لدور البورجوازيين الصغار، برغم أنه لا يتوقع انضمامهم إلى البروليتاريا.

للرجعية البورجوازية الصغيرة ـ حتى لو كانت بمثل غموض الرجعية الإسلامية ـ وربما التحرك استجابة لنداءاتها.

ح ـ في جميع البلاد التي أحرزت السلفية الإسلامية فيها تقدماً ملحوظاً، ولا سيما في مصر وسوريا وإيران وباكستان، كانت مجمل الشروط الموصوفة أعلاه قائمة.[٢] ففي كل هذه البلدان، تدهورت بوضوح الظروف المعيشية للطبقات المتوسطة خلال السنوات الأخيرة. ورغم أن بعضها هي نفسها مصدِّرة للنفط، فإن التضخم النقدي الجامح كان الانعكاس الوحيد لتفجر أسعار النفط على أغلبية الطبقات المتوسطة في مجمل هذه البلدان. من جهة أخرى، فقد فقدت فيها القيادات القومية ـ الديموقراطية البورجوازية والبورجوازية الصغيرة، مصداقيتها بوجه عام. فقد مرّت تلك القيادات بتجربة السلطة في البلدان الأربعة المذكورة. وقد التف حول كل منها، في فترة معيَّنة من تاريخها، إجماع الطبقات المتوسطة شبه الكامل، عندما كانت تحاول تحقيق برنامجها القومي الديموقراطي. وقد ذهب بعضها بعيداً في هذا الاتجاه، كما كانت الحال في مصر وفي البلاد التي دارت في فلكها، حيث بدا عبد الناصر كعملاق. وقد استطاع القوميون البقاء طويلاً في السلطة، أو لا زالوا فيها حتى اليوم، في هذه البلدان الأخيرة بحكم وصولهم إلى السلطة عن طريق الجيش. أما في إيران وباكستان، حيث شكّل القوميون حكومات مدنية، فلم يلبث أن كنسهم الجيش، وقد انتهى مصدّق وبوتو بشكل يثير الشفقة. هذا ومهما كان الأمر، فإن هامش التقدم على درب البرنامج القومي ـ الديموقراطي، ضمن إطار الدولة البورجوازية، هو اليوم هامش ضيق جداً أو شبه معدوم في البلاد الأربعة المذكورة أعلاه. وحتى في إيران، حيث كانت تجربة مصدق قصيرة للغاية، فإن الشاه، بناءً على نصيحة أوصيائه الأميركيين، قد أخذ على عاتقه، وبأساليبه الخاصة به شبه البيسماركية، تحقيق ما حققه أشباه روبسبيار وبونابرت المركّبين في البلاد الأخرى. ومن جهة أخرى، فإن المنظمات السياسية البروليتارية الوحيدة الجديرة بالذكر، في

---

(٢) يعرقل «التغريب» العميق للمجتمع في تونس ولبنان، تقدم السلفية الإسلامية، التي تنتشر مع ذلك.

مجمل المنطقة، هي المنظمات الستالينية، التي إذا لم تكن هزيلة، فهي مجردة من أي مصداقية بسبب تاريخها الطويل في خيانة النضالات الشعبية والتواطؤ مع السلطات القائمة.

هكذا، فعندما بدأ سخط الطبقات المتوسطة يظهر في السنوات الأخيرة في البلدان الأربعة المذكورة آنفاً، لم تستطع أي منظمة عمالية أو قومية بورجوازية أو بورجوازية صغيرة، أن تؤطر ذاك السخط: كان المجال فسيحاً أمام الرجعية السلفية البورجوازية الصغيرة.

وعلى العكس من ذلك، في الجزائر وليبيا[٣] والعراق، حيث استطاع الاستبداد المستنير لبيروقراطية بورجوازية أو بورجوازية صغيرة أن يجعل أقساماً واسعة من الطبقات المتوسطة تستفيد من الهبة النفطية، أمكن حصر نمو السلفية الإسلامية.

ط ـ إذا كانت السلفية الإسلامية قد أحرزت تقدماً ملموساً في مصر كما في سوريا وإيران وباكستان، فإن أشكال تقدمها ومداه، وكذلك محتواها ودورها السياسيين تختلف كثيراً من بلد لآخر.[٤]

فالحركة السلفية في سوريا هي القوة المعارضة الرئيسية في وجه البونابرتية الآفلة للبيروقراطية البورجوازية، وقد دخلت معها في صراع حتى الموت. إنها تستفيد بشكل خاص من كون الفريق الحاكم يتسم بطابع الأقلية الطائفية (العلوية). غير أن الطبيعة الرجعية المتطرفة والمطلقة للحركة السلفية السورية تلغي أو تكاد، فرصها في الاستيلاء على السلطة بشكل مستقل، فهي لا تستطيع وحدها، على أساس مثل برنامجها، أن تجنّد القوى الضرورية لإسقاط الدكتاتورية البعثية. كما أن قدرتها على أن تدير وحدها بلداً ذا مشاكل سياسية واقتصادية بدرجة تعقيد مشكلات سوريا، هي

---

(٣) على عكس ما يمكن أن يظنه بعض الناس، ليس القذافي سلفياً بالمعنى الحقيقي للكلمة: فقد كان كذلك، إلى حدّ ما، خلال السنوات الأولى لدكتاتوريته البورجوازية الصغيرة، وكان بشكل ما رائد الانبعاث الحالي، بل وأحد حافزيه الرئيسيين. غير أن تجذره اللاحق شمل الإسلام الذي يدّعي اليوم إصلاحه. إن «الإخوان المسلمين» موجودون في ليبيا وهم مقموعون.

(٤) وهي تختلف من جماعة إلى أخرى من جماعات الحركة السلفية داخل كل بلد. غير أنه ليس باستطاعتنا في إطار هذه الأطروحات العامة، أن نتناول هذا النمط الأخير من الاختلافات.

بعدُ أقل. فالحركة السلفية السورية محكوم عليها إذاً بالتعاون مع الطبقات المالكة السورية (البورجوازية والملاكين العقاريين). وهي ليست سوى رأس حربة تلك الطبقات ولا يمكنها أن تكون أكثر من ذلك.

في مصر، وللأسباب نفسها، فإن آفاق استيلاء الحركة السلفية على السلطة بشكل مستقل هي آفاق ضيقة جداً، لا سيما أن نفوذها النسبي أقل أهمية بشكل واضح عما في سوريا. وفي كلا البلدين، تصلَّب عود الحركة السلفية في مجرى صراع طويل الأمد ضد أنظمة تقدمية، مما أوكد طابعها الرجعي. فضلاً عن ذلك، فإن حجم مشكلات مصر الاقتصادية بذاته يقلص من مصداقية طموح الحركة السلفية إلى السلطة. إن البورجوازية المصرية تعي ذلك تماماً، وهي تُظهر كثيراً من التسامح تجاه الحركة السلفية. فهذه تشكل في نظرها طابوراً خامساً مثالياً في قلب حركة الجماهير، «جسماً مضاداً» ذا فعالية خاصة ضد اليسار. ولهذا السبب لا يقلقها أن ترى اليوم الحركة السلفية المصرية تزاحم اليسار في المجالين المفضلين لهذا الأخير: المسألتين القومية والاجتماعية. فكل تقدم للرجعية الإسلامية في هذين المجالين يقلص من تقدم اليسار بالمقدار نفسه. إن موقف البورجوازية المصرية إزاء الحركة السلفية، مماثل للموقف الذي تقفه كل بورجوازية تواجه أزمة اجتماعية عميقة إزاء أقصى اليمين والفاشية.

تتميّز باكستان عن مصر بكون الحركة السلفية قد تدعمت فيها، بشكل رئيسي، في ظل أنظمة رجعية. ولذلك تمكّنت هذه الحركة من أن تتبنى لحسابها الخاص، ولفترات طويلة، عناصر من البرنامج القومي ـ الديموقراطي، وأن تشكّل بالتالي قوة ذات مصداقية في معارضة النظام القائم. بيد أنه، خلال هذه الفترات الطويلة نفسها، كانت الاتجاهات القومية ـ الديموقراطية البورجوازية ذاتها في المعارضة، وهي حتماً أكثر نفوذاً لأنها أكثر مصداقية من الحركة السلفية. وقد احتاج الأمر إلى رجل مثل بوتو حرق، في اختصار تاريخي مدهش، مراحل تطور على الطراز الناصري وتوصل بسرعة إلى فقدان دعم الجماهير، متورطاً في تناقضاته الخاصة به، حتى فُسِح المجال أمام أقصى اليمين الذي تسوده الحركة السلفية، علماً بأن أقصى اليسار هزيل في باكستان. وقد بلغ إفلاس بوتو درجة مكّنت الحركة السلفية من أن تعبئ ضده

حركة جماهيرية واسعة. هذا وقد جرى الانقلاب من أجل تدارك «الفوضى» التي أمكن أن تنجم عن إسقاط بوتو بواسطة تلك التعبئة (انظر إيران!).

ولكي تكسب الدكتاتورية العسكرية البورجوازية الرجعية لضياء الحق مؤازرة الحركة السلفية، أخذت على عاتقها بشكل ناجع برامج هذه الأخيرة في الإصلاح الإسلامي. وهي تعتمد على الحركة السلفية اليوم في تحييد المعارضة «التقدمية» لنظامها، بما فيها معارضة حزب بوتو الراحل.

في الحالات الثلاث التي نظرنا فيها أعلاه، ثبت أن الحركة السلفية ليست سوى قوة إعانة للبورجوازية الرجعية. أما حالة إيران فتختلف.

ي ـ إن الحركة السلفية في إيران، التي يمثّلها بشكل رئيسي الاتجاه السلفي بين رجال الدين الشيعة، قد تحددت في مجرى نضال طويل وشاق ضد نظام الشاه الغارق في الرجعية والمسنود من قبل الامبريالية. إن الإفلاس التاريخي البائس للقومية البورجوازية وللستالينية الإيرانيتين أشهر من أن نصفه هنا. والحال أنه بنتجية هذه التركيبة الاستثنائية من الظروف التاريخية، توصلت الحركة السلفية الإيرانية لأن تكون رأس الحربة الوحيد للمهمّتين المباشرتين للثورة الديموقراطية القومية في إيران: إسقاط الشاه وقطع الروابط مع الامبريالية الأميركية. ومما زاد في إمكانية ذلك الوضع أن هاتين المهمّتين كانتا في انسجام تام مع البرنامج العام الرجعي للسلفية الإسلامية. هكذا، فعندما بلغت الأزمة الاجتماعية في إيران درجة من النضج خلقت الشروط اللازمة لإسقاط الشاه إسقاطاً ثورياً، وعندما بلغ بُغض الطبقات المتوسطة للشاه أوجّه، تمكّنت الحركة السلفية التي جسّدها الخميني في تأطير القوة العظيمة للطبقات المتوسطة اليائسة وللبروليتاريا الدنيا، لتوجه إلى النظام سلسلة من الضربات بالقبضات العارية، ضربات شبه انتحارية في إصرارها على البقاء عزلاء، الأمر الذي لا تقدر عليه غير حركة إيمانية. لقد نجحت الحركة السلفية الإيرانية في إنجاز المرحلة الأولى من ثورة قومية ديموقراطية في إيران، بيد أنه سرعان ما عادت طبيعتها السلفية لتسيطر.

إن الثورة الإيرانية هي، بشكل ما، ثورة دائمة معكوسة. فبعد أن بدأت على

أرضية الثورة القومية الديموقراطية، كان بالإمكان، لو توفرت لها قيادة بروليتارية، أن تأخذ طريق التحول إلى ثورة اشتراكية. لكن قيادتها السلفية البورجوازية الصغيرة منعتها من ذلك، دافعة إياها، على العكس، في اتجاه تقهقر رجعي. فقط شبهت ثورة شباط/فبراير ١٩٧٩ بشكل مدهش ثورة شباط/فبراير ١٩١٧: نقطتا انطلاق متماثلتان، لتطورين في اتجاهين متعارضين تماماً. ففي حين سمحت ثورة ١٩١٧ ببلوغ حد الثورة الديموقراطية الروسية، خانت القيادة السلفية المضمون الديموقراطي للثورة الإيرانية. وحيث استبدل البلاشفة الجمعية التأسيسية، بعد أن ناضلوا من أجل انتخابها، بسلطة السوفياتات فائقة الديموقراطية، استبدل آيات اللّه الجمعية التأسيسية التي سبق أن وضعوها هم أيضاً على رأس مطالبهم، والتي منعوها من أن تبصر النور، بـ«جمعية الخبراء» المسلمين المضادة للديموقراطية. إن مصير ذلك المطلب المشترك للثورتين يلخص بشكل بليغ الطبيعتين المتناقضتين لقيادتيهما، وبالتالي لاتجاهَي تطورهما. أما في ما يخص أشكال التنظيم الديموقراطي التي برزت في غمرة فبراير الإيراني، فقد احتوتها القيادة الإسلامية: إنه فرق شاسع بين «الشورى» والسوفياتات! في المجال القومي، وحيث سمحت الأممية البروليتارية لدى البلاشفة بتحرير القوميات المضطهَدة من جانب الامبراطورية الروسية، اتضح أن «الأممية» الإسلامية لدى آيات اللّه ما هي إلاّ ذريعة دينية لقمع القوميات التي كانت مضطهَدة من جانب الامبراطورية الفارسية. إن مصير النساء في كلتا الثورتين معروف أيضاً. ولم تبقَ القيادة السلفية الإيرانية وفيَّة للبرنامج القومي الديموقراطي إلاّ في نقطة واحدة: النضال ضد الامبريالية الأميركية. ولكنها بقيت وفية له بطريقتها الخاصة. فقد أشار الخميني إلى العدو ليس بوصفه الامبريالية، ولكن «الغرب»، إن لم يكن «الشيطان الكبير». ودعا إلى إلقاء الطفل مع ماء المغطس. فبعد أن نسب إلى «الغرب» البغيض كل المكتسبات السياسية والاجتماعية التي أتت بها الثورة البورجوازية، بما فيها «الديموقراطية»، وحتى الماركسية التي اعتبرها (عن حق) نتاجاً للحضارة الصناعية المسماة «غربية»، دعا الخميني إلى اقتلاع هذه «الآفات» من المجتمع الإيراني، مغفلاً الروابط الرئيسية بين إيران والامبريالية وهي الروابط الاقتصادية. إن قضية سفارة الولايات المتحدة كما خيضت، لم تأتِ بشيء لإيران:

وقد كلفتها ثمناً باهظاً، وأفادت البنوك الأميركية في نهاية المطاف. وأياً كان المصير اللاحق للدكتاتورية السلفية في إيران، فقد اتضح منذ الآن أنها عقبة رئيسية أمام تطور الثورة الإيرانية.

إن ذلك المصير أصلاً كثير الاحتمالات. فبالإضافة إلى التركيب الاستثنائي للشروط الموصوفة أعلاه، ثمة اختلاف أساسي قائم بين إيران والبلدان الثلاثة التي سبق النظر في أمرها: هو أن إيران تستطيع أن تجيز لنفسها «ترف» المرور بتجربة سلطة سلفية بورجوازية صغيرة مستقلة، إذ إن ثروتها النفطية تضمن لها ميزان مدفوعات وموازنة فائضين. ولكن بأي ثمن وإلى متى؟ فإن الحصيلة الاقتصادية لسنتين من السلطة السلفية سلبية بشكل فظيع، بالمقارنة مع السنوات السابقة. ومن جهة أخرى، فإن ميوعة «البرنامج» السلفي والتنوع الكبير للفئات الاجتماعية التي تنتسب إليه وتفسره، كل واحدة بطريقتها الخاصة بها، ينعكسان في تعددية سلطات متنافسة ومتخاصمة، سمحت سطوة الخميني وحدها بالحفاظ على تآلفها الظاهري حتى الآن.

ك ـ إن السلفية الإسلامية أحد أخطر أعداء البروليتاريا الثورية. ومن الضروري بشكل مطلق، وفي كل الظروف، محاربة «تأثيرها الرجعي والقروسطي» كما سبق أن دعت إلى ذلك «الأطروحات حول المسألة القومية والكولونيالية» التي أقرّها المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية. وحتى في الحالات التي تضطلع فيها الحركة السلفية موقتاً بمهمات قومية ديموقراطية، مثلما جرى في إيران، فإن من واجب الماركسيين الثوريين أن يحاربوا بلا مهادنة التضليل الذي تمارسه على الجماهير المناضلة، والذي ستدفع هذه الجماهير ثمنه إذا لم تتحرر منه في الوقت المناسب. ويتوجب على الماركسيين الثوريين، وهم يضربون معاً العدو المشترك، أن يحذروا الجماهير العاملة من أي حرف لنضالها باتجاه رجعي. إن أي تخلّف عن هذه المهمات البديهية ليس قصوراً أساسياً وحسب، بل يكمن فيه أيضاً خطر انحراف انتهازي.

وبالمقابل، وحتى في الحالات التي تظهر فيها السلفية الإسلامية في مظهرها الرجعي دون سواه، يتوجب على الماركسيين الثوريين أن يتسلحوا بالحذر التكتيكي في نضالهم ضدها. ويجب على وجه الخصوص أن يتجنبوا خوض المعركة على

أرض الإيمان الديني التي يسعى السلفيون دائماً وراء جرهم إليها، من أجل إبقائها في المجالات القومية والديموقراطية والاجتماعية. إذ يجب ألا يغيب عن بال الماركسيين الثوريين أن جزءاً، هاماً في الغالب، من الجماهير التي تمارس السلفية الإسلامية نفوذها عليها، يمكن ويجب سلخه عنها وضمه إلى نضال البروليتاريا. هذا وعلى الماركسيين الثوريين، وهم يفعلون ذلك، أن يعلنوا من دون لبس تأييدهم لعلمنة المجتمع، هذا العنصر البديهي في البرنامج الديموقراطي. فهم يستطيعون تخفيف نبرة إلحادهم، ولكن ليس علمانيتهم أبداً، وإلاّ استبدلوا ماركس صراحة بمحمد!

أول شباط/ فبراير ١٩٨١

[تعريب: المؤلف]

أنشودة الوداع للخمينية (١٩٨٩)

حزيران/يونيو ١٩٨٩: إن وفاة الخميني مناسبة للتفكير في الطبيعة الاجتماعية للثورة التي قادها والنظام الذي أسّسه، وذلك امتداداً للتحليل الذي وضعته قبل ثماني سنوات (البحث السابق في هذه المجموعة). ويؤكد التشخيص بالفعل نهاية الخمينية كما انبثقت عن ثورة شباط/فبراير ١٩٧٩، وقد أُنهكت بفعل إخفاقاتها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية. والمتوقَّع هنا بالنسبة إلى المستقبل هو تفاقم صراعات الكتل داخل النظام الإيراني حيث يتبوأ رفسنجاني مركزاً مهيمناً.

شارك عدَّة ملايين من الإيرانيين شكّلوا موجة بشرية هائلة في تشييع آية اللّه خميني، «مرشد الثورة الإسلامية» الذي توفي في ٣ حزيران/يونيو. هكذا يدوِّن المرشد «الملهم» لحكومة الملالي الإيرانية الذي أحبَّه الملايين وكرهه ملايين آخرون، اسمه نهائياً في سجلّ عظماء التاريخ الذين استدرّوا من معاصريهم الأحاسيس الأعنف في تضاربها.

لكنَّ العمق المذهل للألم الذي خلّفته وفاته كان مفاجئاً، فقد جاء بمثابة تكذيب صارخ للكثيرين في المعارضة الإيرانية، من اليمين ومن اليسار، الذين كانوا يؤكدون أن النظام «الإسلامي» فَقَدَ كل قاعدته الجماهيرية وأنه لا يستطيع البقاء إلاّ بواسطة الرعب. وشارك في التعلّق بهذه الأمنية التي أُخذت كحقيقة، كثيرون على المستوى العالمي ممّن كانوا يتوقون إلى نهاية الخمينية لأسباب خيّرة أو سيئة. أُصيب هؤلاء جميعاً بخيبة قاسية لدفق المشاعر المستفيضة التي كانت طهران مسرحاً لها. ولا شك

في أن مناظر الهستيريا الجماعية التي ولّدتها مراسم تشييع الإمام والتي كانت تصدر عن ذكور في الغالب ـ رغم الاشتقاق الجنوسي لكلمة هستيريا من Huster أي الرحم ـ كان مؤشراً واضحاً إلى أن الحدث مرتبط إلى حد بعيد بالانفلات النفسي للجموع. لكنْ، ما لم نسقط في المثالية البدائية المعروفة بالتصوّر النفساني للتاريخ، فلن نستطيع حصر تفسير اللوعة التي أبدتها جموع كبيرة من الشعب الإيراني بالتعصّب الذي يُنسب إليها ويُعزى إلى الجهل والتخلّف.

بعد عشر سنوات

إن العومل النفسية أو الأيديولوجية أو الدينية هي كلها من العوامل الحقيقية التي تحدد فعلاً المسار التاريخي. غير أن هذه العوامل لا تؤثر على جماهير سهلة القياد ومتقبّلة لكل «غسيل دماغ» مهما يكن نوعه. فعلى من يريد زرع التعصّب لدى الجماهير أن يمتلك المقدرة على إقناعها بأنه يمثّل طريقاً أكيداً نحو تحسين وضعها وإعلاء شأن كرامتها؛ وعلى من يريد إبقاء الجماهير متعصّبة في الأمد الطويل أن يكون قادراً على تحقيق تقدم ملموس على هذا الطريق.

لكن أكثر ما يثير الاستغراب في تلك الموجات العارمة من فيض المشاعر أيام ٤ و٥ و٦ حزيران/ يونيو في طهران، هو أنها جاءت بعد أكثر من عشر سنوات على التعبئة الجماهيرية غير المألوفة التي استقبلت الخميني عند عودته من المنفى في المدينة نفسها في الأول من شباط/ فبراير ١٩٧٩. عشر سنوات كان في وسع الشعب الإيراني أن يقيّم خلالها بكل تروٍّ حقيقة السلطة «الإسلامية». عشر سنوات دفع خلالها مئات آلاف الإيرانيين حياتهم ثمناً للعناد الذي أبداه العجوز الثمانيني في مدينة قُم خلال الحرب ضد العراق، فيما اختار المنفى حوالى مليونين فضلاً عن سقوط عشرات الآلاف ضحيةً للإرهاب الخمينيّ. وبرغم ذلك، بعد عشر سنوات، ما زال هناك ملايين الإيرانيين ليبكوا الخميني.

إن تحليلاً صحيحاً للعملية التي أُطلقت في إيران في عام ١٩٧٩ يمكن أن يقدّم الحلّ لهذا التناقض الظاهر. كما أن مراسم تشييع آية اللّه كانت منوّرة جداً في هذا الصدد، وناقضت التفسيرَ الذي رأى في الخميني مغتصباً لثورة شباط/ فبراير ١٩٧٩

وقائداً لردّة ترميدورية، (*) بل قائداً لثورة مضادة. ويرى هذا التفسير أن إقامة الدكتاتورية «الإسلامية» شكّلت انقطاعاً عن المسار الذي بُدئ في شهر آذار/مارس ١٩٧٩ وتراجعاً عنه، إلى درجة أنّ الوضع في ظل الخميني أصبح أسوأ مما كان عليه في عهد الشاه بالنسبة إلى الشعب الإيراني بمجمله. إن هذه النظرة إلى الأمور كُذّبت تكذيباً صارخاً في ضوء واقع لا يُنكَر هو أن الملايين التي فاضت بها طهران هذا الشهر هي نفسها التي شكّلت غالبية الجماهير الشعبية التي احتشدت قبل عشر سنوات، خاصة في العاصمة. بالمقابل يؤكد هذا الواقع التفسير الذي أكد استمرارية المسار الإيراني التي كانت متوقعة منذ البداية وطبيعته المتمثلة في تقهقر مستمر لثورة بدأت على الأرضية الوطنية الديموقراطية، لكنها كانت منذ اللحظة الأولى تحت قيادة شبكة موغلة في الرجعية من الملالي والناشطين السلفيين؛ وهي بشكل أو بآخر ثورة دائمة معكوسة.[1] من وجهة النظر هذه، كانت هناك من دون شك سلسلة من الانقطاعات في المسار الإيراني في الوقت الذي كانت قيادته تقطع فيه علاقاتها مع هذه الفئة أو تلك من الذين أو اللواتي كانوا قد التقوا معها في المعارضة المزدوجة للشاه وأوصيائه الأميركيين. غير أن إقامة الدكتاتورية «الإسلامية» لم تكن مطلقاً بمثابة انقطاع للمسار نفسه، بل كانت تتويجاً طبيعياً له.

الجماهير المُفقَرة

كان نظام الشاه المكروه، كما لم تُكرَه إلاّ أنظمة قليلة من قبل، يختال بمظاهر ثروته وأبّهته التي تنمّ عن جنون العظمة أمام جماهير مفقَرة تزداد باضطراد، بفعل التنمية الرأسمالية المتوحشة والمشوهة التي أطلقها النظام في مطلع الستينيات. كانت هذه الجماهير، خاصة تلك المقيمة في أحياء طهران الفقيرة والمنتمية إلى أصول فلاّحية أو إلى البورجوازية الصغيرة التقليدية من مدينية وريفية، تشكّل خزاناً هائلاً قابلاً للانفجار لقوى مستعدة لبدء العمل ضد النظام.

(*) نسبة إلى شهر ترميدور في تقويم الثورة الفرنسية. في ذلك الشهر (يومي ٩ و١٠ تموز/يوليو ١٧٩٤) خُلع روبسبيير وأعوانه وأُعدموا من قبل المعتدلين (المترجم).

(١) انظر في هذا الكتاب: «١١ أطروحة عن الانبعاث الراهن للسلفية الإسلامية».

إن الإفلاس التاريخي للوطنية البورجوازية التحديثية الإيرانية الذي تجسَّد في مصدّق وسقوطه في عام ١٩٥٣، والانهيار التاريخي لمصداقية الستالينية الممثلة في حزب توده (الجمهور) في أعقاب سقوط مصدق، وقصور يسار ثوري ذي ميل إلى حرب العصابات، تركت المجالَ مفتوحاً أمام مرشح آخر لإسقاط الشاه: الجناح السلفي لرجال الدين الشيعة الذي كان الخميني رمزه الأكبر.

سيطرت الشبكة الواسعة لرجال الدين الإيرانيين الذين بلغ عددهم ١٢٠,٠٠٠ في عام ١٩٧٩، ما يعادل رجل دين واحداً لكل ٣٠٠ مواطن في البلاد، من خلال العمل الاجتماعي ومساعدة الفقراء باسم الإحسان الإسلامي، على الجماهير المعدمة وأعطتها الملاذ المعتقدي لدين يجلّ، خاصة في نسخته الشيعية، المضطهَدين (المستضعَفين) ويبشرهم بأمل عدالة اجتماعية مثالية في طوباوية إسلامية.

إن هذه الطوباوية المؤسَّسة على فكرة العودة إلى الإسلام الأسطوري للأزمنة الأولى، رجعية تماماً في جوهرها: نظام الحكم الديني، الحكم المشيخي/الأبوي والظلامية هي الأركان الثلاثة المشتركة لجميع توجهات السلفية الإسلامية. غير أنها قادرة على تعبئة الجماهير التي تعاني من عذابات التنمية الرأسمالية التابعة والتي يعتريها الحنين إلى الماضي. وكلما كانت هذه الجماهير أمّية وضعيفة التسييس نتيجة لخنق الحريات، كانت أكثر عرضة للوقوع تحت تأثير «أفيون الشعوب» هذا الذي يتمتع بخاصة فريدة هي أنه قادر على التحول إلى مهيّج.

إذاً، شكّل «المستضعفون» الذين وقعوا تحت سيطرة الملالي والمروِّجين السياسيين للأصولية الإسلامية والذين كان يوجّههم «المرشد الأعلى» آية الله الخميني، رأس حربة الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩. وبعد النجاح في إسقاط عرش ذلك الذي كان يبدو مطلق السلطان، انتاب مئات آلاف المنتسبين إلى مختلف أجهزة النظام الجديد ومؤسساته، غرورُ القفز مرة واحدة من فئة المنبوذين إلى الطبقة الحاكمة الجديدة. مسَّ هؤلاء ارتقاء عظيم في الحالة النفسية ازداد صعوداً مع قضية الرهائن في سفارة الولايات المتحدة في طهران، لشعورهم بأنهم رموا تحدّياً في وجه أميركا، وبأن القوة العظمى التي كانت تهيمن على إيران وتحمي الشاه لم تستطع الردّ عليه.

الحرب ضد العراق

أُضيف إلى هذا الفخار المزدوج، ابتداءً من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، فخار الوطنية الإيرانية، لا بل الشوفينية الفارسية خلال الحرب المضادة للغزو العراقي. فقد أصبحت هذه الحرب طوال سبع سنوات الموضوع الرئيسي للتعبئة الأيديولوجية الجماهيرية من قبل الملالي. سبع سنوات خرجت خلالها إيران من حصار الغزاة وانتقلت إلى الهجوم المعاكس ونجحت في صدهم إلى الحدود في عام ١٩٨٢، ثم التقدم ببطء ولكن بثبات في الأراضي العراقية، بهدف معلَن هو الوصول إلى بغداد وإسقاط نظام صدام حسين.

أتاحت الحرب ضد العراق ابتداء من عام ١٩٨٢ مهرباً حقيقياً إلى الأمام بالنسبة إلى النظام الخميني الذي كان سيُضطر، لولا ذلك، إلى مجابهة مشكلات اجتماعية اقتصادية خطيرة وتفاقم انشقاقاته الداخلية. وساهم الاستنفار العسكري وسقوط أعداد كبيرة من القتلى نتيجةً للحرب بامتصاص بطالة مقنَّعة هائلة امتصاصاً جزئياً. وبرّرت أولوية المجهود العسكري عثرات الاقتصاد وجعلت الخيار أكثر سهولة. وفرضت الوحدة المقدسة في وجه العدوّ كتمَ الخلافات داخل النظام تحت إشراف الخميني. في الوقت نفسه، واصلت السلطة «الإسلامية» تلبية احتياجات الذين تساعدهم: مساكن شعبية، توزيع أملاك، مساعدات غذائية وسوى ذلك من المعونات المقدّمة إلى أُسر ضحايا الحرب من قِبَل مؤسسات مختلفة مثل «الجهاد من أجل الإعمار» أو «مؤسسة الشهداء». بذلك، اقترن الاهتمام المادي بالتعبئة السياسية والأيديولوجية وإيقاظ روح التآلف كي يضمن النظام لنفسه قاعدة شعبية مريحة نسبياً.

ما سمح لحكم الملالي الإيرانيين بأن يموّل في الوقت نفسه الحرب والمساعدات الاجتماعية، لم يكن منَّ السماء بل منّ باطن الأرض: البترول. فبشنّها حرباً ذات كلفة مالية منخفضة جداً ومعتمدة إلى حد كبير على «الموجات البشرية»، نجحت إيران في تفادي السقوط في الدَّين. وكانت عائدات البترول كافية، ولو بالكاد، لإبقاء النظام عائماً. ولولا عامل البترول لكانت سنوات سلطة الخميني العشر مستحيلة: فمقتضيات المنطق الاقتصادي الرأسمالي كانت لتتعارض مع الطبيعة

الاقتصادية «غير المسؤولة» أو «غير العقلانية» للإدارة السياسية والاجتماعية الخمينية. وقد ضَمِنَ البترول للسلطة، بتمويله ميزانية الدولة، هامشاً واسعاً للمناورة والاستقلالية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن إيران ليست دولة غنية إذا قارنّا مداخيلها البترولية بعدد سكانها. بالتالي، لم يتمكن البترول إلاّ من تخفيف وطأة التدهور الحتمي للظروف الاجتماعية الاقتصادية للبلاد، تحت التأثير المشترك للحرب وسوء الإدارة. واتسعت البطالة والفاقة على أرضية تضخّم نقدي متسارع يتجاوز كثيراً قدرة النظام على المساعدة. وأُضيف إلى هذه المصاعب ابتداء من عام ١٩٨٧ شلل حركة القوات الإيرانية في العراق بعد أربع سنوات من التقدّم البطيء والمكلف جداً بالأرواح البشرية. وبدأت الرياح تغيّر اتجاهها في إيران نفسها، حيث تكاثرت المؤشرات إلى استياء متعاظم لدى الشعب بمجمله إزاء النظام.

«السمّ»

استعاد العراق اليد العليا في الحرب في عام ١٩٨٨. ولم ينجح فقط في طرد القوات الإيرانية من أراضيه، بل في اقتحام الأراضي الإيرانية مرة جديدة. واضطُرّ الخميني إلى التخلّي عن حلمه في شهر تموز/يوليو وقبول وقف إطلاق النار الذي كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أعلنه قبل ذلك بسنة. وكان هذا القرار الذي اعتبره الخميني، حسب عباراته هو، «أكثر صعوبة من تجرّع السم» إيذاناً ببداية احتضاره السياسي. وحاول مرة أخرى العثور على متنفّس جديد لأحاسيس قاعدته الاجتماعية في شخص سلمان رشدي. لكنَّ هذه الوليمة الملهاة كانت هذه المرة أكثر هزالاً وبعداً من أن تشكل عاملاً حقيقياً للتعبئة.

في ٣ تموز/يوليو ١٩٨٩، توفّي الخميني عن ٨٩ عاماً في سريره في المستشفى، بعد أن أرسل مليون شخص من الفتية ورجال في زهرة العمر كي يُذبحوا في ميدان الفظاعة لحرب لا معنى لها. واستُنفرت قاعدته الشعبية في هبّة أخيرة من أجل تشييع جنازته. لكنْ لا يجوز إساءة الفهم هنا. فهذه التعبئة الوداعية النهائية، وإن فاقت في حجمها حشود الاستقبال في عام ١٩٧٩، كانت في الواقع أنشودة

وداع الخمينية. كان أفضل برهان على ذلك، ومن باب المفارقة، شدة الألم والفجع اللذين أبدتهما الجموع المتّشحة بالسواد: الفجع أمام عالم شبحي ينهار مع موت مُلهِمه؛ فجع شعب وجد نفسه يتيماً في مواجهة حاضر صعب ومستقبل غامض إلى أقصى حد؛ الفجع أمام الفراغ الكبير الذي تركه الخميني والذي لا يستطيع ملأه أيٌّ من خلفائه.

بدأت فعلاً معركة خلافة الإمام، وثمّة نُذُرٌ بأنها ستكون محتدمة في غياب الحَكَم الذي كان يجسّده الخميني. في هذه المرحلة هناك أربع شخصيات رئيسية على خشبة هذه التراجيديا: رئيس الجمهورية الحالي (تنتهي فترته في شهر تشرين أول/أكتوبر) حجة الإسلام علي خامنئي الذي عيّنه مجلس الخبراء في ٤ حزيران/يونيو خليفة للإمام، كمرشد أعلى ورفّعه في المناسبة ذاتها إلى مرتبة آية اللّه؛ حجة اللّه علي أكبر هاشمي رفسنجاني، رئيس البرلمان الحالي، الذي أعلن للتوّ ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية في الانتخابات المقررة لشهر آب/أغسطس القادم؛ أحمد خميني، ابن الإمام الذي اقتصر أساس دوره حتى الآن على كونه يمسك بمفاتيح الوصول إلى والده، والذي يبدو أنه كان يمارس نفوذاً متعاظماً على قراراته؛ وختاماً، آية اللّه حسين علي منتظري الذي كان قد عُيِّن خليفة للإمام في عام ١٩٨٥، ثم عُزل في ٢٧ آذار/مارس الماضي.

تضاف إلى هذه الشخصيات الأربع مجموعة كبيرة من آيات اللّه والملالي القادرين على الطموح إلى السلطة أو المتمتّعين بقليل من السلطة، عامةً، في إطار تحالف تفضيلي مع واحد من الرجال الأربعة المذكورين أعلاه. ويتّسم الصراع على السلطة في إيران بخلافات فقهية ومرجعية، فضلاً عن السياسة؛ ويتخذ منحى التنافس بين طموحات شخصية، لكنه يعكس بالمقدار نفسه المجابهة بين المشاريع الاجتماعية السياسية المتباينة.

رجال دين متنافرون

إن يكن رجال الدين الشيعة يشكّلون بالتأكيد هيكل السلطة «الإسلامية» الإيرانية، فإنهم لا يشكلون مع ذلك فئة اجتماعية متجانسة. إن رجال الدين الشيعة فئة مُقسّمة

إلى مراتب ومُدمجة مباشرة في النسيج الاجتماعي ومعتمدة عليه، ولا يمكن تشبيهها ببيروقراطية بونابرتية تتميّز تحديداً بخصوصية انفصالها عن «المجتمع المدني». بالتالي، وكما في حال الكهنوت الفرنسي في ظل الثورة في أواخر القرن الثامن عشر، فإن فئة رجال الدين الإيرانيين مخترَقة بانقسامات المجتمع؛ إذ يجب التمييز، داخل هذه الفئة، بين رجال الدين ذوي المراتب المنخفضة وأولئك ذوي المراتب العليا؛ وضمن كل درجة من هذه المراتب، بين التوجهات والانتماءات الاجتماعية.[٢]

التصقت الغالبية العظمى من رجال الدين في محيط الخميني، واستفاد جميعهم من «الثورة الإسلامية» التي رفعتهم إلى السلطة. لكن عندما تعلّق الأمر بممارسة السلطة، كانت الخيارات لا تقل عدداً وتبايناً عن الانتماءات الاجتماعية السياسية. ترتبط شريحة من رجال الدين، خاصة من ذوي المراتب العليا، بالطبقات الثرية التقليدية، المدينية (تجار البازار الأغنياء) أو الريفية (أصحاب الملكيات الكبيرة). وينتمي الجزء الأعظم من رجال الدين، خاصة أصحاب المراتب الدنيا، اجتماعياً وسياسياً إلى التشكيلة الواسعة لشرائح البورجوازية الصغيرة، المدينية أو الريفية، من أفقرها إلى أكثرها يسراً، فتكون سلوكاتها السياسية سلوكات هذه الشرائح نفسها، بما في ذلك التذبذب الذي تتّسم به.

يتّضح من كل ذلك سبب الارتباك والتنافر الكبيرين القائمين على عدم الاستقرار واللذين يميّزان حكم الملالي في إيران. فالأيديولوجيا السلفية المهيمنة أكثر غموضاً والتباساً في وجه مشكلات المجتمع الحديث من أن تكون مصدراً للتماسك والإجماع. إنها مصمَّمة وفق التطلّعات الاجتماعية الحقيقية لأنصارها. وتتأرجح هذه بين سلفية شعبوية ذات توجهات متطرفة معادية للأغنياء، وسلفية محافظة جداً مؤيدة لليبرالية اقتصادية غير مقيّدة؛ وكل ذلك مدعوم بآيات من القرآن وأحاديث من النبي محمد أو الإمام علي بن أبي طالب.

---

(٢) انظر وصف فئة رجال الدين في الكتاب التحليلي المتميّز لشهبور حقيقة Chapour Haguiguat: *Iran, La Revolution Islamique*، منشورات Editions Complexe، بروكسل ١٩٨٥.

آية اللّه علي منتظري هو الشخصية الرئيسية في التيار السلفي الشعبوي، وهو بمعنىً ما الأكثر ولاء للتقليد الخميني لعامي ١٩٧٩-١٩٨٠. وظلَّ حتى عام ١٩٨٧ يحظى بثقة الإمام الذي كان قد اختاره بطبيعة الأمر خليفة له، لأنه كان الوحيد بين رجال الدين الخمينيين الناشطين سياسياً الذي يحمل المؤهلات الفقهية اللازمة لهذا المنصب بموجب دستور كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩. وسبَّب بعض المقربين من منتظري القطيعة بين آيتي اللّه، بكشفهم في عام ١٩٨٦ عن التعاملات السرية لرفسنجاني مع واشنطن، مما أدى إلى تفجّر فضيحة إيران غيت. وكانت الإجراءات القمعية الشديدة المتخذة ضد المقربين من منتظري في عام ١٩٨٧، مؤشراً على بدء موجة من المضايقات ضده وضد أنصاره. ومن الثابت أن الإمام كان مستاءً، لأنه هو من أعطى رفسنجاني الضوء الأخضر سراً حيث كان مهووساً بفكرة التخلّص من صدام حسين.

تحوّل أحمد خميني، الذي كان في الماضي حليفاً لمنتظري، إلى جانب رفسنجاني. وهاشمي رفسنجاني، مالك الأراضي وذو الثراء الفاحش، هو الممثل الرئيسي لأنصار تثبيت توجُّه إيران على خط تنمية رأسمالية منفتحة على الخارج، وخاصة على البلدان الامبريالية؛ وحقّق باستمرار مكاسب على الأرض في مسيرته نحو السلطة منذ عام ١٩٨٧. وبعد أن عيّنه الإمام على رأس القوات المسلّحة للنظام في حزيران/ يونيو ١٩٨٨، أقنع هذا الأخير بقبول وقف إطلاق النار في تموز/ يوليو.

واستطاع رفسنجاني، بتواطؤ من أحمد خميني، أن يحصل من الإمام على قرار عزل منتظري في شهر آذار/ مارس الماضي، ومن ثم تشكيل لجنة مكلّفة بإصلاح الدستور بشكل يحدّ من الصلاحيات الدنيوية «للمرشد» الديني ـ وهو منصب لا يستطيع رفسنجاني التطلّع إليه ولا يرغب فيه؛ ويزيد إلى حدّ كبير على الطريقة الأميركية، صلاحيات منصب رئاسة الجمهورية الذي كان يخطط للترشّح إليه.

وأصبح تعيين علي خامنئي «مرشداً أعلى»، بعد وفاة الخميني، ممكناً بفضل التحالف القائم بين الخميني الابن ورفسنجاني. يطابق خامنئي ذو الشخصية الباهتة والضعيفة، مطابقةً تامة وظيفة «المرشد» حسب التعريف الجديد الذي يودّ الرئيس

الحالي للبرلمان الحصول عليه. صحيح أن آية اللّه الجديد يمكن أن يخبّئ مفاجآت، لكنه لا يلقي بظلّه في الوقت الراهن على رفسنجاني الذي دشّن فعلاً المرحلة النهائية من حملة وضْعِ يده على السلطة.

صراع على السلطة

أما منتظري، المؤهل تماماً للاعتراض على ترشيح خامنئي بحكم الدستور والمطالبة بالمنصب لنفسه، فقد بدأ بالتحرك من جانبه أيضاً منذ وفاة الإمام، وفي وسعه أن يختار ترشيح نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية ضد خصمه رفسنجاني. ويحظى منتظري في هذه المعركة التي تلوح بوادرها، بدعم قطاع هام من القاعدة النضالية للنظام ومن البسدران (حرس الثورة). ومنذ تقليصه إلى الأقلية ضمن النظام، تحالف منتظري مع الليبراليين المتكتّلين حول بازركان(*) وأعلن نفسه مدافعاً عن إعادة الحقوق والحريات ممّا زاد من شعبيته.

يعتمد رفسنجاني من جهته على الأمل الذي يجسّده هو في تحقيق الاستقرار والانفتاح على العالم الخارجي؛ ويتكل على دعم الجهاز التكنوقراطي والإداري وبالطبع على تأييد طبقات كبار الملاّكين، وأخيراً وربما قبل كل شيء، على مساندة القيادات العسكرية التي أقام معها صلات بفضل منصبه كقائد أعلى موقت للقوات المسلّحة الذي يتولاّه منذ شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٨. غير أن آية اللّه الراحل ترك له قنبلة موقوتة: فوصيته تحدّد خطاً للسياسة الخارجية يتعارض تماماً مع خط رفسنجاني، وتنصح باختيار رجل من أصول متواضعة كقائد.

هل يمكن أن تنشأ سلطة بورجوازية مركزية ومستقرة حول رفسنجاني من تعدّدية السلطات التي اتّسمت بها إيران منذ عام ١٩٧٩؟ ذلك احتمال ضعيف. هل ستفجّر معارك التكتّلات النظام؟ هل ستتحول هذه المعركة إلى حرب أهلية؟ ثمة سيناريوات عدّة ممكنة، بما في ذلك على نحو خاص تدخّل الجيش النظامي في طهران في حال

(*) مهدي بازركان: نائب رئيس الوزراء في عهد مصدّق. عيّنه آية اللّه خميني رئيس وزراء موقتاً في شباط/ فبراير ١٩٧٩، واستقال في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها. توفي في عام ١٩٩٥ (المؤلف).

تدهور الأمور نحو الفوضى، وحتى إقامة ديكتاتورية عسكرية «إسلامية» شبيهة بتلك التي أقامها ضياء الحق في باكستان.

من المؤسف أن يكون اليسار الإيراني اليوم أضعف من أن يوزن في أحوال بلاده. وعلى المرء أن يأمل في أن تتيح له وفاة الخميني الفرصة لإعادة تكوين نفسه على أسس جديدة، مستفيداً من دروس أخطائه الخطيرة في الماضي.

١١ حزيران/ يونيو ١٩٨٩

الاستثناء الاستبدادي العربي (١٩٩٧)

تتفرّع عن هذا النص ثلاثة عناصر: المسؤولية الأساسية للهيمنة الغربية في «الاستثناء الاستبدادي العربي»، وهو العنوان الأصلي للمقال (أصبح العنوان في صحيفة لوموند ديبلوماتيك *Le monde Diplomatique* **«العالم العربي يتيم الديموقراطية»** ('Le monde arabe, orphelin de la démocratie')**؛ الموضع المركزي للنظام الملكي السعودي في تقرير هذا السلوك الغربي؛ الطبيعة الكارثية لرهان هذا النظام الملكي وأوصيائه الأميركيين على الحركة السلفية السنية التي وقفت قطاعات كبيرة منها ضد الغرب، إبان أزمة الخليج في عام ١٩٩٠، بعد أن كانت خلال فترة طويلة حليفة لهم في الصراع ضد الشيوعية والاتحاد السوفياتي. ثلاثة مواضيع في قلب التأملات التي استثارتها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.**

يبدو العالم العربي بعد ست سنوات من انتهاء حرب الخليج مشلول الحركة بشكل مستغرب. وفي حين فرض النموذج الليبرالي والبرلماني نفسه في كل مكان خارج العالم العربي، تحافظ الأنظمة السلطوية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على بقائها دون إصلاحات عميقة. ولا يرجع هذا «الاستثناء العربي» إلى أي «خصوصية ثقافية»، لكنه ناجم جزئياً عن السياسة الغربية الساعية إلى ضمان الوصول إلى الثروات البترولية بأسعار متهاودة، والقلقة من تصاعد قوة المعارضة الإسلاموية.

في هذه الأوقات التي تبدو فيها العولمة متناغمة مع نشر الديموقراطية وحيث تتزواج الليبرالية الاقتصادية عموماً مع الليبرالية السياسية التي تُقدَّم كرديف طبيعي لها، يشكِّل العالم العربي حالة استثنائية: ليس فقط لأنّ الأمر يتعلّق بالكتلة

الجيوسياسية الوحيدة التي ما زالت خاضعة لضروب متنوعة من الاستبداد، بل أيضاً لأن الدول الغربية تبدو راضية عن هذا الوضع.

من بين كافة التجمعات الجيوسياسية الكبرى يبقى العالم العربي الكتلة الوحيدة حيث لم يترافق النزع النسبي لهيمنة الدولة على الاقتصاد، برغم أن أنور السادات بدأه في مطلع سبعينيات القرن العشرين، مع نزع هيمنة الدولة على السياسة، ويبقى كذلك المكان الوحيد الذي لا يستطيع فيه التعبير السياسي للمجتمع المدني التحرر من سيطرة الدولة البيروقراطية أو الاستبدادية. وتتراوح الأنظمة السياسية للدول العربية بين الملكيات المطلقة شرعاً والجمهوريات الاستبدادية واقعاً. وفي الدول التي تتظاهر بأنها ديموقراطية لا تعدو الانتخابات أن تكون صورية، وفي أحسن الأحوال تتوفّر حريات بتقتير يماثل في شحه حصرية اختيارها وشدة مراقبتها.

الأسوأ من ذلك أنه لا يوجد حتى بصيص أمل في الأفق المنظور؛ إذ إنَّ الخطوات التي تحققت نتيجة قوة الدفع العالمية نحو الديموقراطية ابتداء من أواخر ثمانينيات القرن العشرين وتجلّت في أقوى صورها في الجزائر والأردن واليمن على نحو خاص، تبدّدت نتيجة المضاعفات المحلية لحرب الخليج.[1] حتى لبنان الذي كان يتمتّع إلى زمن قريب بأعراف ديموقراطية وبرلمانية ذات مصداقية نسبية وحريات تعبير حقيقية مع وجوده تحت سيطرة سلطات الوصاية السورية، فإنه في طريقه لأن يوضع في بيت الطاعة.[2]

لماذا هذا الاستثناء العربي؟ قبل كل شيء، لماذا يجري التسامح معه بسهولة من جانب الدول نفسها التي تُلقي دروساً في الديموقراطية على بقية كوكب الأرض؟ لقد أغمض الغرب عينيه على التعطيل القمعي لانتخابات الجزائر في عام ١٩٩٢، مثلما يتظاهر بأنه يجهل إلى أي حدّ غرق النظام التونسي في طغيانه. واستطاع أمير الكويت أن يواصل بسلام ممارسة سلطانه، برغم أنه يدين بعرشه للقوة العسكرية الأميركية،

(١) راجع آلان غريش Alain Gresh: «هذه الأعمدة المرتجفة في الشرق الأوسط» 'Ces colonnes vacillantes du Proche Orient'، **لوموند ديبلوماتيك**، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.

(٢) شهدنا في لبنان في عام ١٩٩٦ حصراً للتعدّدية السياسية في وسائل الإعلام المرئية ـ المسموعة وتجدّد نمط من الاعتقالات السياسية لم تعد البلاد معتادة عليها منذ زمن طويل.

وفي حين أُبقي على ديكتاتورية صدام حسين الرهيبة باسم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق. وتكاد السلطة الفلسطينية التي وُهبت إلى السيد ياسر عرفات، لا تختلف عن جاراتها العربيات وأبعد ما تكون عن استلهام النموذج الليبرالي السياسي في إسرائيل التي تخضع لإملاءاتها الاستعمارية.

هل يمكن تفسير هذه الوقائع بالطبيعة الخاصة «للثقافة العربية»، أو قل «الإسلامية»؟ لم يتوانَ أحد مخطّطي السياسة الخارجية الأميركية، آموس برلموتر Amos Perlmutter، عن أن يكتب في صحيفة **واشنطن بوست**: «هل يتوافق الإسلام، سواء كان سلفياً أم لا، مع الديموقراطية التمثيلية على النمط الغربي التي تركز على حقوق الإنسان والليبرالية؟ الردّ بوضوح، هو كلاّ».[٣]

إن النظرة الثقافوية نابعة من عنصرية تكاد تكون غير مقنعة، وبالتالي فهي لا تصمد أمام اختبار المقارنة: فثمة دول إسلامية متعددة لا سببَ يجعلها تغار من قريناتها في العالم الثالث في شؤون التطور الديموقراطي، وذلك من دون أن تتخلّى عن الإسلام بالمقابل. غير أنّ الوظيفة الحقيقية لهذه النظرة ذات طابع سياسي: فهي تسمح بتبرير تواطؤ الغرب مع أسوأ أنظمة الطغيان الإسلامية، من دون أن يطالبها بأي شيء في الشأن الديموقراطي بذريعة احترام «خاصيتها الثقافية»، بقدر ما تبرّر القمع الديكتاتوري للتيارات التي تدّعي الانتساب إلى الإسلام المناضل، باسم القِيم الديموقراطية. إذاً تكون الحجة مبنية على القاعدة التالية: إذا كانت الديكتاتورية واجبة، فالأفضل أن تكون موالية للغرب! هكذا يبرر مقال آموس برلموتر، في صميم الحدث، قيام الزمرة العسكرية في الجزائر بإيقاف الانتخابات الأكثر حرية التي عرفها العالم العربي على الإطلاق!

لعنة البترول

ثمة معطيان أساسيان يسمحان بفهم هذا الاستثناء الاستبدادي العربي. الأول هو لعنة البترول، والثاني هو طبيعة المعارضة للنظام القائم التي يهيمن عليها الإسلاميون.

---

(٣) **إنترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. كان عنوان المقال: «الإسلام والديموقراطية لا يتوافقان بكل بساطة».

إن إدامة وحتى تنصيب سلالات قبلية حاكمة عفا عليها الزمن في الكيانات البترولية لشبه الجزيرة العربية من قبل الأوصياء الغربيين مثلا بالفعل تناقضاً شديداً مع قيام الاستعمار في أماكن أخرى بقلب أنظمة تقليدية لصالح نماذج تقلّد الحداثة السياسية. ولم تمتدّ «الرسالة التمدينية» للغرب من حيث بناء المؤسّسات إلى حدّ أن تشمل هذه الكيانات: هناك، على النقيض، كان المطلوب تثبيت التخلّف لضمان حرية استغلال الثروات الهيدروكربونية من قِبل دول الوصاية. وينطبق ذلك بشكل خاص على العربية السعودية.

ولأنّ هذه تمتلك أكبر الاحتياطات البترولية في العالم، أصبحت إحدى الدول التي تعطيها واشنطن الدرجة القصوى من الأهمية. وبما أن الولايات المتحدة تدير منذ زمن طويل الشؤون الاقتصادية والأمنية للمملكة بصورة مباشرة، فقد حافظت هناك على درجة قصوى من التصلّب الاجتماعي تحسّباً لخطر حدوث اضطرابات شعبية، فعملت جاهدة كي لا تنشأ هناك طبقة عملية من أبناء البلد. أما الوصفة المستخدمة ـ وهي نفسها في الكيانات البترولية الأخرى لكن أكثر تهوّراً في العربية السعودية نظراً إلى عدد السكان ـ فتمثّلت في تشجيع نشوء طبقة متوسّطة مُنعَمة بين المواطنين، واللجوء في النشاطات الإنتاجية والخدمات اليدوية إلى استخدام عمالة وافدة أساساً قابلة للتحجيم والتكييف حسب الحاجة، محدودة عددياً باللجوء المفرط إلى التكنولوجيات الأحدث في الإنتاج.

ويخضع تكوين الجيش السعودي للمبدأ نفسه: عديده منخفض نسبياً بشكل يقلّل الخطر الداخلي من حدوث انقلاب جمهوري (انقلابات مماثلة أسقطت الأنظمة الملكية في مصر والعراق وليبيا) ويمتلك ترسانة أعتدة ضخمة جرى شراؤها بكلفة باهظة جداً وحقق من ورائها تجار السلاح الغربيون أرباحاً طائلة بطبيعة الأمر. كذلك تمتلك السعودية التي يبلغ عدد سكانها أربعة أضعاف سكان الأردن، قوات مسلحة تعادل بالكاد ضعفي عديد القوات المسلحة للأردن المجاور، لكنها تنفق على دفاعها ميزانية عسكرية تعادل ٣٣ ضعفاً للميزانية الدفاعية للمملكة الهاشمية.(٤)

---

(٤) أرقام عام ١٩٩٣: تحتل العربية السعودية المرتبة التاسعة في العالم من حيث الإنفاق العسكري،

إن الجيش والحرس الوطني السعوديين هما نسخة عن التركيبات القبلية للبلاد، وهما من حيث المبدأ قوتان للدفاع الداخلي عن النظام الملكي تحيط شكوك قوية في فاعليتهما الردعية تجاه الخارج، وهي فاعلية لا تضاهي على الإطلاق الكلفة التي تعادل ضعفين ونصف الضعف لإنفاق الجيش الإسرائيلي. ويشكل جزءٌ معتبر من الأسلحة المتطورة التي تمتلكها الرياض عتاداً مهيّأً بشكل مسبق لاستخدام القوات الأميركية، إذا دعت الحاجة، بموجب صيغة تحبذها وزارة الدفاع الأميركية، منذ المجهود اللوجستي الهائل الذي اضطرت إلى القيام به في الأشهر التي أعقبت غزو الكويت في شهر آب/أغسطس ١٩٩٠. ولا يجهل أحد أن مطار جدة الضخم لم يُصمَّم لاستقبال الحجاج فقط.

ويفضح مشروع المملكة السعودية الأخير الذي كشفته صحيفة **واشنطن بوست** لطلب ١٠٢ طائرة F-16 من شركة لوكهيد مارتن بمبلغ هائل هو ١٥ مليار دولار (منها ٣ مليارات للطائرات و١٢ ملياراً لتجهيزاتها وصيانتها وتدريب الطيارين) مدى التبذير. وبالإضافة إلى الاعتراضات التقليدية الإسرائيلية التي تستهدف في معظم الأحيان الحصول على هبات عسكرية إضافية من واشنطن كتعويض (في هذه الحالة طائرات F-22 «الخفية») تتحدث الصحيفة الرئيسية في العاصمة الأميركية عن جدال بالغ الدلالة يدور ضمن المؤسسة الأميركية ذاتها. ففي حين يفضّل بعض المسؤولين (في وزارة الخارجية) أن تُنفق هذه الأموال لأغراض اجتماعية تساهم في المحافظة على الاستقرار الداخلي للمملكة، يحبّذ آخرون (في البنتاغون) أنْ يحدّث السعوديون جيشهم البرّي قبل شراء عتاد لسلاح الجو الذي يمتلك بالفعل ما يفوق حاجته من الأسلحة.[٥] هذه المملكة السعودية المتحالفة بهذا الشكل الوثيق مع الولايات المتحدة، إلى حدّ أنّ هذه الأخيرة تسمح لنفسها بمناقشة خيارات الميزانية السعودية، هي نقيض الديموقراطية: هذه المملكة حيث لا دستور إلاّ القرآن والشريعة، تحت تسلط الوهابيين الموغلين في التعصّب، هي ـ بلا منافس ـ أشدّ دول العالم سلفيةً

= بعد الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا وإيطاليا واليابان!

(٥) **إنترناشيونال هيرالد تريبيون**، ١-٢ شباط/فبراير ١٩٩٧.

وأعتاها استبداداً سياسياً وثقافياً والأكثر اضطهاداً للنصف الأنثوي من سكانها. بالمقارنة، تبدو إيران مجتمعاً ليبرالياً، تعدّدياً ومحرِّراً للنساء. . .

هنا نتبيَّن النفاق الكبير لدى أولئك الذين لا يتوانون عن مهاجمة الأصولية باسم الديموقراطية والعلمانية عندما تكون ذات توجهات مناوئة للغرب، بينما يتغنّون بالصداقة السعودية المجزية. ونفهم إلى أي مدى استطاعت الشعوب العربية أن تحكم على طروحات التحالف المعادي للعراق خلال حرب الخليج كخطابات كاذبة مرفوضة، في الوقت الذي تظاهر فيه هذا التحالف ذاته، وفي مقدمته الولايات المتحدة، بالدفاع عن القيم الديموقراطية انطلاقاً من المملكة السعودية وبمشاركتها.

ها هنا أحد الأسباب الأساسية للاستثناء الاستبدادي العربي: لا يستطيع الغرب أن يروّج كلامياً للقيم الديموقراطية في العالم العربي، من دون أن يخاطر بإلحاق الأذى بصنائعه في الخليج.

بيد أن هناك سبباً أساسياً ثانياً أيضاً: النمو العارم للصيغة الأخرى للأصولية المتطرفة في معاداتها للغرب على الطريقة الإيرانية. إذاً الغرب يحصد ما ساهم في زرعه: فخلال قرابة ثلاثة عقود كان صراعه ضد الوطنية التقدمية على نمط الناصرية المدعومة من الاتحاد السوفياتي متحالفاً مع الخطاب الإسلامي للمملكة السعودية، العدو اللدود للنظام المصري. ومع دعمها للإخوان المسلمين ضد الرئيس المصري جمال عبد الناصر، مولّت الرياض واستقبلت على ترابها، بمساعدة المخابرات المركزية الأميركية، الجزء الأعظم من التجمع الدولي الضبابي للسلفية الإسلامية.

في لحظة تفكك الناصرية، أعادت أنظمة «الانفتاح» الموالي للغرب تشكيل هذا التحالف ذاته لمحاربة اليسار وأنصار النظام القديم، على غرار ما فعله الرئيس أنور السادات. وقد حلَّ بهذا الأخير ما حلَّ بمطلق الجنّ: بعد أن ساهم في بداية رئاسته مساهمة كبيرة في إطلاق حرية العمل للسلفيين الإسلاميين وتقويتهم للتخلّص من معارضيه اليساريين، انتهى به الأمر مقتولاً باسم الإسلام. في هذه الأثناء، كشفت الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩ وجهاً جديداً للمعارضة الكفاحية ضد الهيمنة الغربية، مخلفة أيّما مفاجأة في واشنطن والرياض.

هكذا، وبعد كل هذه السنوات من الصراع ضد الشيوعية والقومية تحت راية الإسلام عوضاً عن راية الديموقراطية الليبرالية، أخْلَت القومية المفلسة واليسار العاجز الميدانَ وتركتاه مفتوحاً للسلفية الإسلامية. وكان الطريق الذي طرح نفسه كخيار طبيعي تماماً في خضمّ الرفض الشعبي الوطني والاجتماعي، هو طريق الدين الذي مهدته الرياض وواشنطن تمهيداً تاماً.

تلت ذلك فترة تردد طويلة، ظن خلالها المسؤولون السعوديون ومستشاروهم الأميركيون أن من الممكن احتواء الوباء باللعب على الخصوصية الشيعية لإيران واللعب على التعارض بين «الشيعة المتطرفين» و«السنة المعتدلين»، فواصلت الرياض رعاية الحركات السلفية السنية، وخاصة التيار الذي نما من رحم منظمة الإخوان المسلمين. لكن ثبت أن هذا الرهان المتجدّد كان كارثياً: ففي عام ١٩٩٠ وفي خضم أزمة الخليج التي تجابه فيها العراق والعربية السعودية، انحازت مجموعات كبيرة من الحركة السلفية السنية المدعومة من الرياض إلى جانب بغداد كي لا تقطع أواصرها مع قاعدتها الشعبية. وكانت الخيبة مريرة بالنسبة إلى النظام الملكي السعودي.

ومع انهيار الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١ الذي أحال الشيوعية إلى العيش على الكفاف، قرّرت واشنطن أن العدوّ الجديد رقم واحد للغرب من الآن وصاعداً هو الإسلام المتطرف ذو الإيحاء الإيراني. وهكذا تمّ الانتقال خلال وقت قصير من «نهاية التاريخ» إلى «صدام الحضارات». طبعاً، واصل النفاق نفسه الذي جعل من النظام الملكي السعودي حليفاً للحضارة الغربية، لعبته: فقد حقق بنفسه أخيراً «نجاحاً» آخر في أفغانستان حيث نعرف نتيجة تواطؤ واشنطن والرياض مع طالبان.[٦]

أُضيفت إذاً حقيقة كون الإسلاموية المعادية للغرب الركيزةَ الأساسية للرفض الشعبي في العالم العربي، إلى الخطاب المعادي للديموقراطية الذي يبثه النظام

---

(٦) اقرأ أوليفييه روا Olivier Roy: «مع الطالبان: الشريعة زائد أنبوب الغاز»، 'Avec les talibans: La charia plus le gazoduc'، **لوموند ديبلوماتيك**، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

الملكي السعودي ليبرّرا، ابتداءً من عام ١٩٩٠، أن الصيغة العربية للنظام العالمي الجديد، على نقيض التطور العام في كوكب الأرض، تقوم على الاستبداد.

وقد توقّفت قوات الجنرال نورمان شوارتزكوبف على مسافة كيلومترات قليلة من العاصمة العراقية، وسمحت لديكتاتورية صدام حسين بإعادة تجميع قواها في وجه تمرّدي الشمال الكردي والجنوب الشيعي للبلاد، من أجل المحافظة على استقرار العربية السعودية والحيلولة دون استيلاء مؤيدي إيران على السلطة في بغداد. وللأسباب ذاتها أعطى الغرب موافقته على وقف التجربة الديموقراطية التي كانت جارية في الجزائر، بعد أن وقفت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) الجزائرية إلى جانب العراق في أزمة الخليج. وللأسباب ذاتها أيضاً استطاعت الديكتاتورية التونسية القضاء بهدوء على النسخ المحلية لجبهة الإنقاذ، في حين شددت السلطات المصرية إلى حد كبير قمعها للحركة نفسها.

إذاً، لا داعي على الإطلاق للعودة إلى القرن السابع الميلادي لفهم الاستثناء العربي، إذ إن النصف الثاني من القرن المنصرم يكفي تماماً لشرح ذلك.[٧] لكن ما دام هناك استثناء، فعلى أي قاعدة حقاً؟ وهل بات في وسعنا، بعد دراسة الحالة العربية، أن نؤمن بالترابط العضوي بين العولمة الاقتصادية النيوليبرالية تحت الهيمنة الغربية وقيم الديموقراطية الليبرالية؟

نُشرت بالفرنسية في **لوموند ديبلوماتيك**، حزيران/ يونيو ١٩٩٧

(٧) لا شك في أن الأسباب المدرجة هنا لا تحيط بالموضوع إحاطة تامة. إنها تضاف إلى عوامل متعددة أخرى ذات طبيعة محلية تتفاوت من مكان إلى آخر، يتوفّر عنها شرح هام في «ديموقراطيات من دون ديموقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي والإسلامي» 'Democraties sans democrates: Politique d'ouverture dans le monde arabe et islamique'، منشورات مشتركة بإدارة غسان سلامة (فايار، باريس ١٩٩٤). يعارض هذا الشرح النظرة الثقافوية، غير أن الانتقاد الوحيد الذي يمكن توجيهه إلى هذه النشرة هو التغاضي عن مسؤولية الغرب برغم أنها أساسية.

القسم الثاني

فلسطين: من انتفاضة إلى أخرى

الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٨)

ما كاد شهر واحد يمضي على بدء الهبّة الشعبية التي عُرفت في القاموس الدولي باسمها العربي «الانتفاضة» حتى وَضَعت هذه الدراسة مشكلة «الأراضي المحتلة» في إطارها التاريخي. وحدّدت الدراسة في نظرة مستقبلية ثلاثة خيارات لدى المؤسسة الإسرائيلية: الترانسفير (هذه التورية التي تعني طرد الفلسطينيين كانت قد اختُرعت اخيراً) وهو خيار الجناح الأقصى لليمين الصهيوني المتطرف؛ «الطرد الزاحف» وهو خيار اليمين وفئة أخرى من اليمين الصهيوني المتطرف وقد بدأ أرييل شارون بتنفيذه منذ وصوله إلى السلطة في شهر شباط/فبراير ٢٠٠١؛ وخطة آلون (انظر في هذا الكتاب: «الصهيونية والسلام: من خطة آلون إلى اتفاقيات واشنطن») لحزب العمال التي ينادي بها شيمون بيريز والتي تقول «تحتفظ إسرائيل في الضفة الغربية [...] بشريط من المستعمرات الاستراتيجية والقواعد العسكرية» بينما «ينسحب الجيش الإسرائيلي من أماكن الكثافة السكانية العربية في المناطق، مع الاحتفاظ بحق الإشراف على نزع السلاح فيها». وستدخل هذه الخطة حيّز التنفيذ بعد حوالى ست سنوات بصيغة اتفاقيات أوسلو/واشنطن مع تجديدٍ يقضي بإحلال ياسر عرفات مكان الملك حسين الذي كان الشريك المقرر في الصيغة الأصلية لخطة آلون. ومع بداية الانتفاضة كان عرفات لا يزال يتهم ـ عن حق ـ أنصار هذه الخطة بأنهم يريدون خلق «بانتوستان».

انطوى عام ١٩٨٧ على ذكرى مزدوجة في الشرق الأدنى، ذكرى المرحلتين الرئيسيتين لاستيلاء الصهيونية على الأراضي الفلسطينية: ١٩٤٧ و١٩٦٧. ولم يسمح الفلسطينيون لهذه الذكرى بأن تمرّ من دون أن يسجّلوا موقفاً لهم: فمنذ التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ تتتابع أحداث أكبر انتفاضة شعبية من حيث الاتساع

والاستمرار تعرفها أرض فلسطين منذ قيام دولة إسرائيل. ولا يهم كثيراً ماذا كانت القطرة التي أفاضت الكأس، فقد كانت هذه مترعة منذ زمن طويل.

مضت أربعون عاماً على تبنّي الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ خطة التقسيم المجحفة التي أعطت إشارة بدء حرب الضمّ التي استولت خلالها العصابات الصهيونية المسلّحة في عام ١٩٤٨ على ٨٠ ٪ من أراضي فلسطين تحت الانتداب البريطاني (خصّصت خطّة الأمم المتحدة نسبة ٥٥ ٪ لإسرائيل). أرض ما كان اليهود يمتلكون في عام ١٩٤٧ إلاً نسبة ٦ ٪ من مساحتها وحيث لم يكونوا يشكّلون أكثر من ثلث السكان، أي ٦٣٠,٠٠٠ يهودي من أصل حوالى مليوني نسمة. وفي أعقاب حرب تأسيس دولة إسرائيل، في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، لم يبقَ على الـ ٨٠ ٪ من الأراضي المغتصَبة إلاً ١٦٠,٠٠٠ عربي فلسطيني مقابل أكثر من مليون يهودي: طردٌ جماعي للعرب، هجرة جماعية لليهود باسم «الحق التوراتي». هاتان هما قاعدتا المشروع الاستعماري الصهيوني.

١٩٦٧: خلق «الأراضي المحتلّة»

اكتمل في شهر حزيران/يونيو ١٩٦٧ الاغتصاب الصهيوني للأرض الفلسطينية باحتلال الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى هضبة الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية. من هذه الأراضي لن تنسحب إسرائيل إلاً من سيناء، وذلك في عام ١٩٨٢. ضمّت إسرائيل رسمياً القدس الشرقية لأسباب «توراتية» في عام ١٩٦٧، ثم ضمّت الجولان لأسباب «أمنية» في عام ١٩٨١. ويحتفظ ما تبقّى من الضفة الغربية وقطاع غزة حتى اليوم بالوضع الرسمي لمناطق محتلّة، وذلك لأسباب وجيهة: فإنهما منطقتان مأهولتان بسكان عرب، حصولهم على الجنسية الإسرائيلية، بحال جرى ضم أراضيهم ضمّاً رسمياً، من شأنه أن يُخلّ إخلالاً شديداً بالتركيبة العرقية والسياسية للمجتمع الإسرائيلي ويتناقض تماماً مع جوهر الصهيونية نفسها، وذلك على النقيض من الجولان حيث اضطرت الغالبية العظمى من السكان (أكثر من ١٥٠,٠٠٠ قبل شهر حزيران/يونيو ١٩٦٧) إلى الفرار خلال حرب الأيام الستة من دون أن يتمكنوا من العودة في ما بعد، وحيث أصبح

المستعمرون اليهود اليوم أكثر عدداً من السكان الأصليين. فلو تم ضم الضفة والقطاع، فستكون، بمرور الوقت، هوية دولة إسرائيل نفسها «كدولة يهودية» معرّضة للخطر بفعل الفارق في نسبة الازدياد لدى السكان اليهود والنسبة الأعلى كثيراً لازدياد السكان العرب. لهذا السبب تُعلّق الحركة الصهيونية كل هذه الأهمية على هجرة يهود الاتحاد السوفياتي، المصدر الرئيسي الوحيد لمرشحي الهجرة الجماعية إلى إسرائيل، وبالتالي السبيل الوحيد للتعويض عن الخصوبة الضعيفة نسبياً لليهود الإسرائيليين. إن إسرائيل لا تفتقر إلى اليد العاملة، بل إلى أناس يذهبون وقوداً للمدافع.

وجدت إسرائيل نفسها غداة حرب حزيران/يونيو تسيطر على حوالى ١,٤٠٠,٠٠٠ عربي، منهم قرابة مليون في الضفة الغربية وغزة - مقابل حوالى ٢,٤٠٠,٠٠٠ يهودي.

لم يكن النزوح الفلسطيني هذه المرة، رغم حجمه الكبير، متساوياً نسبياً في الضخامة مع نزوح عام ١٩٤٨ عندما فرّت الغالبية العظمى (٨٠ ٪) من العرب الفلسطينيين من الأراضي المغتصبة. وحتى لو كانت أغلبية مجموع الفلسطينيين تقيم منذ عام ١٩٦٧، وبصورة متزايدة، خارج حدود فلسطين كما كانت تحت الانتداب البريطاني سابقاً، مقابل ربع الفلسطينيين فقط في بداية الخمسينيات وحوالى ٣٥ ٪ عشية حرب حزيران/يونيو، يبقى أنّ أقل من ثلث سكان الضفة الغربية وغزة فرّوا من هناك في عام ١٩٦٧. ليس سبب ذلك أنَّ غزو عام ١٩٦٧ كان «ألطف» من الغزو السابق، ولا لأنه لم يشتمل على مذابح جماعية متعمّدة كالتي ارتكبها إرهابيو الإرغون الصهاينة في عام ١٩٤٨ في دير ياسين. بل يرجع انخفاض نسبة النزوح في عام ١٩٦٧ إلى عدّة أسباب مجتمعة: في عام ١٩٤٨ تمّ ثلثا حركة النزوح من منطقة إلى أخرى من الأراضي الفلسطينية، لكنّ ذلك لم يكن ممكناً في عام ١٩٦٧، لأن فلسطين بكاملها أصبحت تحت الاحتلال. كذلك، اعتقدت الغالبية العظمى من لاجئي عام ١٩٤٨ أنهم يغادرون أماكن سكنهم بصورة موقتة، فكان الدرس واضحاً في عام ١٩٦٧. وكونُ العرب الذين بقوا تحت السيطرة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨ لم يُذبحوا، وإنْ كانوا يتعرضون لمضايقات، شكّل عاملاً مهماً إضافياً. أخيراً، لم يكن

البؤس الذي عاش فيه لاجئو عام ١٩٤٨ إلاّ حافزاً للأهالي الأصليين في الضفة الغربية وغزة على التمسّك بمصادر الرزق التي يحوزونها. والحال أن لاجئي عام ١٩٤٨ شكّلوا الجزء الأعظم من لاجئي عام ١٩٦٧، فهم لم يخلّفوا وراءهم شيئاً يُحسدون عليه، وقد هُجّروا مرتين وأصبحوا لاجئين مرتين.

قنبلة موقوتة

باستيلائها على الـ ٢٠ ٪ المتبقية من الأرض الفلسطينية وضعت الدولة الصهيونية تحت سيطرتها حوالى ٤٠ ٪ من الفلسطينيين انضموا إلى أولئك الذين كانوا مشمولين بسيادتها قبلاً. كانت تلك الخطيئة الرئيسية للمشروع التوسعي الصهيوني، قنبلة موقوتة حقيقية لم تنجح الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في إبطال مفعولها الذي تزداد قوته التفجيرية مع مرور الزمن.

ويعيش اليوم (عام ١٩٨٨) حسب الإحصاءات الإسرائيلية ٢,١٢٥,٠٠٠ فلسطيني تحت السيطرة الصهيونية (ثلثان في الضفة الغربية وغزة) مقابل ٣,٥٩٠,٠٠٠ يهودي، أي ما نسبته ٣٧/ ٦٣. وتتوقّع تقديرات الإسرائيليين أنفسهم أن تصبح هذه النسبة ٤٥/ ٥٥ في عام ٢٠٠٠، أي بعد اثني عشر عاماً بحسب نسبة النمو السكاني الحالية!

يُفصح ذلك عن كل مخاوف الصهيونيين «المتنورين» (هذه العبارة أصح من عبارة «معتدلين»). وما علينا إلاّ أن نصغي إلى قائد طابورهم، العمّالي بيريز، يصيح مرتعشاً في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧: «بعد اثني عشر عاماً سيصبح عدد العرب في غزة مليوناً وستكون الكثافة السكانية هناك أكبر مما هي في هونغ كونغ»، ويشكو من الحقيقة الماثلة اليوم: «من كل مئة طفل يولدون بين نهر الأردن والبحر المتوسط، خمسون هم من العرب وخمسون من اليهود، ولن يوقف أحد هذه الظاهرة».[(١)]

ذلك هو المأزق الأساسي للصهيونية: التناقض بين أطماعها الإقليمية التوسّعية ومشروعها العنصري المتمثّل في دولة «يهودية». وهذا بالتأكيد هو المبدأ الرئيسي:

---

(١) نقلاً في صحيفة لوموند، ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨.

«إن المحافظة على الطابع اليهودي لإسرائيل»، كما يقول بيريز،[٢] هو الهم المشترك الأول لجميع الصهاينة. كيف التوفيق إذاً بين هذا الهمّ والمعطيات السكانية المدرجة آنفاً؟ هذا موضوع جدل يدور في إسرائيل منذ عشرين عاماً. وثمة أربعة أجوبة مختلفة عن هذا السؤال يمكن تبيّنها بين أتباع الصهيونية.

صعوبات حلّ على نسق «الأبارتهايد»

هناك أولاً جواب المتطرفين الأكثر غباء أو الأكثر صراحة مثل الحاخام الفاشي مئير كاهانا، زعيم حزب كاخ، الذي يكافح من أجل إسرائيل خالية من العرب araberrein ـ (مثلما كان النازيون يريدون ألمانيا خالية من اليهود judenrein) ـ والذي يعرض على جميع العرب المرشحين للرحيل تأشيرات دخول وتذاكر طائرات ومعونات مالية، نظراً إلى عجزه عن طرد العرب بالقوة العسكرية. أو ذلك الجنرال الذي طلع قبل أشهر قليلة بتعبير «ترانسفير» المحبَّب في إسرائيل، عندما اقترح ترحيلاً جماعياً للفلسطينيين خارج «إسرائيل الكبرى».[*]

هناك بعد ذلك أولئك الذين يدركون حقيقة أن «الترانسفير» لن يكون عملياً في هذه الأيام، برغم أنهم لا يكفّون عن إعلان تعلقهم بإسرائيل الكبرى هذه نفسها، وخاصة باليهودية والسامرة (الاسمين التوراتيين لجزأي الضفة الغربية). ويعرف هؤلاء أن اعتماد إسرائيل الكبير على الولايات المتحدة يجعل الطرد الجماعي للفلسطينيين من أراضيهم مستحيلاً بكل مقياس في الظروف الراهنة.[٣] إلاَّ أنهم يفضلون

---

(٢) المصدر نفسه.

(*) المقصود هو جنرال الاحتياط رحافام زئيفي الذي أصبح وزيراً للسياحة (كذا) في حكومة أرييل شارون قبل أن تغتاله الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ (المؤلف).

(٣) لم تجنِ إسرائيل من قرار نفي تسعة «قياديين» فلسطينيين إلاّ تنديداً واسعاً (بما في ذلك تصويت ضدها في الأمم المتحدة) من جانب وصيّها الأميركي الراغب في تهدئة اللعبة في الشرق الأوسط. إن من شأن ترحيل جماعي للفلسطينيين أن يؤدي فوراً إلى إشعال المنطقة بأسرها، ما يعني كارثة حقيقية لواشنطن. من ناحية أخرى نشير إلى أن الإدانة الدولية لنفي التسعة، وهو إجراء قديم شبه دائم تمارسه الحكومات الإسرائيلية، تظهر إلى أي مدى يتعذّر انتزاع الحقوق من =

الاحتفاظ بهذه المناطق حتى إذا أبقوا إلى أجل غير محدّد، الأبارتهايد الذي تبلور منذ عدَّة سنوات برعاية الصهاينة. وكانت زعيمة حزب تحيا **Tehiya** غِؤولا كوهين تعرب عن وجهة نظر اليمين وشريحة من اليمين الصهيوني المتطرف عندما قالت أخيراً في مقابلة مع مجلة **نيوزويك** الأميركية: «أفضّل أن أحتفظ بالمليون وأكثر من العرب هنا حيث هم تحت سيطرتنا برغم كل المشاكل. في الوقت الحاضر تبدو لي فكرة ترحيل جماعي للسكان مستحيلة، برغم أنها ليست لاأخلاقية. إنها الفكرة الأكثر أخلاقية في العالم».(٤)

غير أن هذه «الواقعية» لليمين الصهيوني تترك المأزق الموصوف آنفاً على حاله. ولا يستطيع هذا اليمين أن يتحجّج بأن خمسة ملايين أبيض يسيطرون على ستة أضعاف عددهم من السود في بلد الأبارتهايد الأصلي. فقوة البيئة العربية المحيطة بإسرائيل وضيق الأرض الفلسطينية عاملان هامان في الاختلاف النوعي عن جنوب أفريقيا. لهذا السبب فعلاً يخطط اليمين الصهيوني للتحايل على الخطر السكاني عن طريق الطرد «الزاحف» لأعداد كبيرة من الفلسطينيين، برغم أنه لا يعترف دائماً بذلك علانية. وقد ردّ مناحيم بيغين فعلاً خلال المؤتمر الثلاثين للحركة الصهيونية في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، على الحجة الديموغرافية لبيريز، قائلاً إن الإحصائيات كثيراً ما أخطأت في تقديراتها لأنها لا تحسب حساباً للهجرة المتزايدة للفلسطينيين إلى الخارج! ولا يستهدف ازدياد القمع والتضييق والاستفزاز إزاء فلسطينيي الأراضي التي احتُلت في عام ١٩٦٧، إلاّ حمل هؤلاء على الرحيل «طوعياً» على وجه التحديد.

يعتبر الصهاينة المتنورن، من جانبهم، أن الأمر يتعلّق هنا بخيار وهمي بقدر ما هو مستحيل، شأنه في ذلك شأن «الترانسفير» الصريح المباشر. وهمي لأنه ليس ثمّة ما يشير إلى أن هجرة الفلسطينيين من أرضهم توشك على التعويض عن ارتفاع نسبة الولادات لديهم، لا بل على العكس، فإغلاق المنافذ التقليدية لهجرتهم، خاصة

= دون كفاح، ولم تكن حقوق الفلسطينيين يوماً أكثر جلاء في أعين العالم بأسره ممّا هي منذ اندلاع الانتفاضة الراهنة.

(٤) **نيوزويك**، ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٧.

الدول البترولية في الخليج العربي ـ الفارسي التي مُنيت بانهيار قاسٍ في قوتها الشرائية، وكذلك تشددها في التصلّب السياسي ومشهد المآسي التي يُعاني منها اللاجئون في لبنان، آخر دولة كان الفلسطينيون يتمتعون فيها بقدر من الاستقلالية، كلها عوامل تتنافس على زيادة انغراس الفلسطينيين في تراب وطنهم. لن يغادروا هذا الوطن جماعياً إلاَّ إذا أُبعدوا بالقوة، قوة من النوع الذي لا يمكن معه التظاهر بأن رحيلهم كان «طوعياً». هنا تتمثّل استحالة الترانسفير: عندما يوضح بيريز، بطبيعته المنافقة، أن إسرائيل لا تستطيع أن تخسر روحها «الديموقراطية» (كذا)، فهو يعني بذلك أن مثل هذا التدهور في صورتها المميّزة ينطوي على خطر مميت للدولة الصهيونية بالنظر إلى اعتمادها على الخارج، سواء إزاء وصيّها الأميركي أو تجاه «الدياسبورا» (يهود «المهجر»).

اقتراحات بيريز

يقترح بيريز، إذاً، وبكل براءة، الاحتفاظ بالسيطرة على الأراضي المحتلة وتكليف الأردنيين بمهمة السيطرة على السكان! وتنصّ خطة حزب العمل التي وضع تفاصيلها إيغال آلون بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، على أن تحتفظ إسرائيل في الضفة الغربية، حيث استوطن ٥٥,٠٠٠ إسرائيلي حتى الآن، بحزام من المستعمرات الاستراتيجية والقواعد العسكرية على امتداد وادي نهر الأردن الذي يُعتبر حدوداً «أمنية» لإسرائيل لا يمكن انتهاكها. وتقضي الخطة أيضاً بانسحاب الجيش الإسرائيلي من مناطق الكثافة السكانية العربية مع الاحتفاظ بحق الإشراف على نزع السلاح فيها. وتُناط بالملك حسين الإدارة المدنية والمهمات البوليسية لحفظ الأمن، في إطار تسوية يتم التوصل إليها في «مؤتمر دولي» يكون حسب تصور بيريز بمثابة كمب ديفيد ثانٍ، لكن مع الأردن هذه المرة.

واختار بيريز أخيراً، في وجه تردّد الرأي العام الإسرائيلي بقبول خطة حزبه والمزايدات الصهيونية لحزب الليكود في موضوع «اليهودية والسامرة»، تجزئة القضية بتركيز حملته على مصير غزة. ويبدو له أنَّ من الأسهل أنْ يكسب تأييد الأغلبية بخصوص هذه المنطقة لأسباب متعدّدة: لا تشكل غزّة، على النقيض من الضفة

الغربية، موضوع تعلّق «توراتي» صهيوني؛ يتعلّق الأمر هنا بمنطقة صغيرة جداً (٣٦٠ كيلومتراً مربعاً) مزدحمة جداً بالسكان (٦٠٠,٠٠٠ نسمة) ولهم سمعة راسخة بصعوبة المراس؛ أخيراً وفوق كل اعتبار أنّ وراء غزة منطقةً عازلة هائلة هي صحراء سيناء التي أُعيدت إلى مصر بشرط أن تبقى منزوعة السلاح تحت إشراف أميركي.

منذ بداية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وحتى قبل أن تنطلق الانتفاضة الفلسطينية الراهنة التي تُعتبر غزة قاعدتها الرئيسية، بنى بيريز حملته على مصير هذا القطاع. وعاد إلى حملته في أواخر كانون الأول/ديسمبر عندما بدا أن الفورة الفلسطينية قد هدأت. وتماثل اقتراحاته بشأن غزة الاقتراحات المتعلّقة بالضفة الغربية مع فارق بسيط هو أنه لا يوجد دور مُقرَّر للمستعمرات، نظراً إلى أن عدد مستوطنيها ضئيل جداً في الوقت الحاضر.

مأزق المؤتمرات الدولية

«بيريز يقترح إنشاء بانتوستان»، قالها محتجّاً بسذاجة ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية وجناحها اليميني المهيمن، كما لو كان في استطاعته توقّع صدور شيء آخر عن مؤتمر دولي لتسوية القضية الفلسطينية عن طريق المفاوضات من منظور «كونفدرالية» أردنية ـ فلسطينية، أي في إطار البرنامج الذي تتبنّاه منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً منذ عام ١٩٨٣ والذي أُعيد تأكيده في السنة الماضية. وكما لو لم يكن بديهياً تماماً أنه:

> يستحيل قطعاً تحقيق هدف دويلة فلسطينية مستقلة بانسحاب رضائي (متفاوض عليه) للجيش الإسرائيلي من الأراضي التي احتُلت في عام ١٩٦٧، ناهيكم بالطابع الوهمي كلّياً للطموح بالاستقلال في دويلة واقعة في قبضة إسرائيل، الأردن إلى ظهرها من جهة (الضفة الغربية) والبحر والصحراء من جهة أخرى (غزة)، فيما تتربّع إسرائيل بين الكيانين. وفي أكثر الفرضيات «تفاؤلاً» قد توافق إسرائيل على انسحاب جزئي جداً من الضفة الغربية التي «تملّكت» بالفعل حوالى نصف أراضيها، ومن غزة، مع فرض شروط بالغة الشدة تجعل من تلك الأراضي مجرد بانتوستانات؛ وكل

ذلك بثمن استسلام سياسي كامل من جانب الدول العربية على غرار ما فعل السادات.(*)

في الواقع، لن يكون أي تقرير مصير جزئي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة حقيقياً من دون انسحاب إسرائيلي غير مشروط من هذه الأراضي. ذلك أن حلاً كهذا لن يتأتّى مطلقاً نتيجة مؤتمر دولي في إطار موازين القوى الحالية. لتحقيق ذلك ينبغي توفّر مجموعة عوامل هي: ضغط فلسطيني لا يُحتمل على قوات الاحتلال، دعم عربي حازم لكفاح الفلسطينيين، ضغط دولي شديد على الحكومة الصهيونية وحركة قوية مؤيدة للانسحاب غير المشروط داخل إسرائيل نفسها. وإن يكن أنصار مثل هذا الحل من المعادين للصهيونية و«الحمائم» الصهيونيين يشكّلون اليوم أقلية صغيرة جداً بين اليهود الإسرائيليين ـ لم يستجب إلاً ألفا متظاهر لدعوة حركة «السلام الآن» يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ـ فإن تحويل الحالات الثلاث الأخرى المذكورة أعلاه إلى حقيقة واقعة لا يمكن إلاً أن يعزّز حجج هؤلاء.

من أجل ذلك، ينبغي التجاوب مع التصميم الذي أظهرته الجماهير الفلسطينية الثائرة بقيادةٍ لا تقل تصميماً ترفض المشاريع المختلفة لعقد مؤتمر دولي يتعيَّن عليه تقرير مصير الفلسطينيين، سواء كانت هذه المشاريع أميركية أو سوفياتية، عربية أو إسرائيلية؛ قيادة تطالب من دون مواربة بالانسحاب التام وغير المشروط للجشي الصهيوني من الأراضي التي احتُلّت في عام ١٩٦٧. ينبغي أيضاً رفع الارتهان الأردني الذي ينوء به كاهل الفلسطينيين لكي يصبح تقرير مصيرهم الجزئي قابلاً للتحقيق، خاصة في الضفة الغربية. ذلك لا يعني فقط كنسَ الاقتراحات الداعية إلى وضع مصير الفلسطينيين تحت وصاية الملك حسين بما في ذلك «الكونفدرالية» الشهيرة؛ (توضح الرغبة في عدم قطع الجسور نهائياً مع الملك حسين تردّد عرفات الشديد في

(*) الاستشهاد مُقتبَس من تقرير كنت كتبتُه بمناسبة اجتماع دولي ونُشر بعنوان «أزمة منظمة التحرير الفلسطينية: جردة حساب» في دورية فرنسية صدرت في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. وقد حلّل التقرير نتائج الانقسام الذي حدث في منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٥. عن الموضوع نفسه، انظر في هذا الكتاب «م.ت.ف.: إلى أين؟: ١ ـ المسيرة الطويلة... إلى الوراء» (المؤلف).

إعلان «حكومة فلسطينية في المنفى» التي جرى الحديث عنها كثيراً في الآونة الأخيرة). ذلك يعني أيضاً أنه يجب استكمال كفاح فلسطينيي فلسطين بكفاح فلسطينيي الأردن حيث يشكلون أغلبية، كفاح مشترك مع نضال القوى التقدمية والجماهير العاملة الأردنية من أجل قلب النظام الملكي الهاشمي الذي لا يقل الدم الفلسطيني على يديه عن ذلك الذي يلطخ أيدي أقرانه الصهاينة.

توسُّع التيار السلفي

إنَّ الانتفاضة الراهنة للفلسطينيين في فلسطين ذاتها تخلق الظروف الموضوعية لنشوء قيادة جذرية، وتحديداً بالنظر إلى أنها حركة عفوية إلى حد بعيد، الأمر الذي يُجمِع العالم كله على الاعتراف به. في الواقع، كانت الظاهرةُ المميّزة للسنوات الأخيرة تطوُّرَ سلوكات التعبير العفوي للكفاح الفلسطيني في مجابهة الطريق المسدود الذي وصلت إليه الاستسلامات المتتابعة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وفقدان التنظيمات الأخرى للمقاومة الفلسطينية عامة مصداقيتها السياسية.

شكّلت سلوكات التعبير العفوي هذه الغالبية العظمى من ٣١٥٠ حادثاً عنيفاً (من رشق الحجارة إلى الهجوم المسلّح) جرى إحصاؤها يومياً تقريباً بين شهرَي نيسان/إبريل ١٩٨٦ وأيار/مايو ١٩٨٧ من قبل عالِم الاجتماع الإسرائيلي ميرون بنفنستي. وحتى لو واصلت الجماهير الفلسطينية بغالبيتها دعم منظمة التحرير الفلسطينية لعدم وجود بديل ذي مصداقية، فإن الجيل الجديد منها قد دُفع بالفعل إلى التجذّر بتأثير تجربة الانتفاضة الراهنة. يبقى أن نأمل في أن تنبثق قيادة يسارية من هذا التجذّر، وإلاّ فهناك خطرٌ كبير من أن يكون التيار الإسلامي السلفي المستفيد الوحيد منه. هذا التيار آخذ في الانتشار بقوة بين الفلسطينيين، وخاصة في غزة. وقد تكون في ذلك انطلاقة نحو طريق مسدود جديد أكثر مأساوية وضرراً من الطريق المسدود الذي وصلت إليه سياسة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. [...]

٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨

الشهر الرابع للانتفاضة (١٩٨٨)

عودة إلى خطة آلون كالحلّ الأكثر ترجيحاً للوضع الذي خلقته الانتفاضة، حلّ يحظى أيضاً بدعم الولايات المتحدة. وبقي شرطان ينبغي تحقيقهما: «انتصار انتخابي لحزب العمال» واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية «بحق دولة إسرائيل في الوجود» بمعنى الاعتراف القانوني وليس الاعتراف الواقعي فقط ـ مما يفتح الطريق أمام مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المشروع. سيتحقّق الشرط الثاني في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ (انظر المقال التالي في هذا الكتاب) وسيؤدي أولاً إلى مفاوضات بين واشنطن والمنظمة الفلسطينية؛ أما الشرط الأول فلن يتحقّق إلاّ في عام ١٩٩٢ وستنتج عنه اتفاقيات أوسلو.

كانت الانتفاضة البطولية لفلسطينيي الضفة الغربية وغزة على أبواب شهرها الرابع عندما بدأ وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز جولته الجديدة في الشرق الأدنى. وجاءت هذه الجولة في خضمّ اليأس الأميركي من إضعاف حركة الشباب الفلسطينيين في وقت قريب: إذ كان لدى المسؤول الأول في وزارة الخارجية الأميركية كل الأسباب للتمهّل حتى انتهاء الانتفاضة قبل المجيء إلى المنطقة، إن لم يكن لسبب إلاّ الخوف من أن تؤدي زيارته إلى إعادة إلهاب التمرّد.

غير أن هذه الانتفاضة تبدو وكأن لها نَفَساً ماراتونياً بعد قرابة ثلاثة أشهر من انطلاقها في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

إن انتفاضة الشباب العرب في الأراضي التي تحتلّها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان السوري، سالكة على درب حرب عصابات طويلة الأمد ضد

المحتلّ. إنها حرب عصابات لا يمتلك فيها المحاربون من سلاح إلاّ الحجارة، فأصبح شباب فلسطينيون كثيرون خبراء في رجم الحجارة بدقة تليق بداوود التوراتي.

الإدانة الأكثر شدةً

لا شيء يجدي، لا الرصاصات المعدنية ولا الطلقات المطاطية ولا الضرب. إن القتلى والجرحى الفلسطينيين الذين يتساقطون ضحايا للحنق القاتل للجنود والمستوطنين الإسرائيليين والذين تطول كل يوم ومن دون هوادة لائحة أسمائهم الطويلة أصلاً، بقدر ما يشكّلون حافزاً لإزكاء الثورة بشكل مستمر، بقدر ما هم واقع يساهم في صب العار على مشروع استعماري عنصري ما فتئ منذ زمن طويل يشوّه ذكرى ضحايا البربرية النازية من اليهود بادعائه تمثيلهم وممارسة عكس ما ترمز إليه فجيعتهم. فيرى الصهاينة بضيق أفقهم العنصري، أن كل يهودي يعارض تصرفاتهم مصاب بمرض «كره الذات». ذلك أننا نجد اليوم لدى الذين يستاؤون استياءً صادقاً من الوحشية القمعية للقوات الإسرائيلية، رجالاً ونساءً مؤهلين لتمثيل ضحايا المحرقة النازية أكثر بكثير من شخص مثل إسحاق شامير أو إسحاق رابين.

أي إدانة للصهاينة يمكن أن تكون أقوى وأكثر مأساوية من رد فعل واحد، من بين ردود فعل كثيرة، أورده مراسل صحيفة نيويورك تايمز جون كيفنر في تقرير بعث به من القدس:

> يوم الاثنين، في متجر أنيق، بائعة في منتصف العمر تضع شطيرتها جانباً وهي تقرأ مقالاً في صحيفة **جيروزالم بوست** يتحدث عن حائط مغطى بالدماء في أرض خلاء في مدينة رام اللّه في الضفة الغربية، حيث كان جنود إسرائيليون اقتادوا فلسطينيين لإشباعهم ضرباً: «ما عدت أستطيع أن آكل شطيرتي، صاحت المرأة. هذا مثل ما كان يحدث في المعسكرات [النازية]. ما عدت أستطيع أن آكل».[1]

إن يكن هناك داع لوضع مقارنة بين إسرائيل وحالة أخرى (بما يتجاوز

---

(١) صحيفة **إنترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨.

الخصائص المشتركة بالضرورة للوحشية القمعية لأنظمة الاضطهاد القومي أو العنصري أو الاجتماعي)، فليست المقارنة الصائبة مع ألمانيا النازية، برغم العبارات التي أطلقها ياسر عرفات في الأمم المتحدة أخيراً، عندما قال إن الجنود الإسرائيليين «فاقوا النازيين في قسوتهم».[٢] فالمبالغة هنا هي من النوع الذي يسيء إلى فلسطينيي الداخل الذين فرض نضالهم الشجاع خلال ثلاثة أشهر تعاطفاً أكبر مع قضيتهم مما حققته منظمة التحرير الفلسطينية في عشرين سنة.

المرآة الجنوب أفريقية

إن التشابه الحقيقي فعلاً الذي يتأكد سنة بعد أخرى هو ذلك الذي تطوّر بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، إلى درجةٍ أصبحت معها حتى وسائل الإعلام الأميركية الكبيرة المتعاطفة عامة مع إسرائيل، تشدّد على هذه المقاربة. لم يعد الأمر يتعلّق بوجود أقلية صغيرة من مواطني الدرجة الثانية بسبب انتمائهم الديني في إطار الديموقراطية النخبوية الإسرائيلية، كما كان الحال قبل عام ١٩٦٧. ما يتعلق به الأمر اليوم هو نظام أبارتهايد حقيقي مفروض على أناس يمثّلون أكثر من ثلث السكان الذين يعيشون تحت الإدارة الإسرائيلية.

وعلاوة على السلوكات المختلفة للأبارتهايد (التفرقة، إنكار الحقوق، الحد من حرية الحركة، الاستغلال المتمادي... إلخ) التي اقتبستها إسرائيل، يأتي الآن تشابه إضافي بين الدولتين: ثورة الشباب من السكان الأصليين كظاهرة دائمة في الواقع القائم. وقد بلغ ذلك حداً أكّد معه شخص مقرب جداً من شيمون بيريز، هو الجامعي شلومو آفينري، أنه «إذا احتفظت إسرائيل بالأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، فإن السنوات الخمس عشرة القادمة ستكون أكثر شبهاً بالأسابيع الماضية»، وعلى هذا المنوال، «سننظر في المرآة عام ٢٠٠٠ وسنرى جنوب أفريقيا».[٣] أو هناك ذلك التشبيه الذي أورده عالم الاجتماع الإسرائيلي الصهيوني اليساري ميرون بنفينستي في مجلة **نيوزويك** الأسبوعية الأميركية: «لفهم الإطار الزمني لهذه الحرب

(٢) **لوموند**، ٢١-٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٨.

(٣) نقلاً عن غلين فرانكل، صحيفة **إنترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨.

الأهلية يجب تذكُّر أن [. . .] مذبحة شاربفيل التي أطلقت شرارة المجابهة العنيفة بين السود والبيض في جنوب أفريقيا حدثت في عام ١٩٦٠. ها هناك يكمن المستقبل».(٤) وليس أكثر بلاغة من عنوان مقال بنفينستي: «رؤيا النهاية الآن لإسرائيل» 'Israel's Apocalypse Now'.

الأسطورة التي سقطت

نتج عن التمرّد الممتدّ للفلسطينيين توجُّهُ الجيش الصهيوني أكثر فأكثر إلى داخل الحدود التي يسيطر عليها، على غرار القوات المسلحة لجنوب أفريقيا. وبالإضافة إلى طبيعته الأصلية كجيش للتوسّع الاستعماري والتدخّل المضاد للثورة، فإنّ هذا الجيش الذي يسمّي نفسه جيش «دفاع» يؤكد الصفة التي اكتسبها بوصفه قوة للقمع الداخلي لا تقل إطلاقاً عن الأسوأ بين وحدات القمع الخاصة، على رغم أن الأمر يتعلّق هنا بجيش يعتمد على التجنيد الإجباري. وما زال دور هذا الجيش يتعاظم، برغم أنّ له بالأصل وجوداً طاغياً في السياسة والمجتمع الإسرائيليين. إن أسطورة إسرائيل كنموذج للدولة الديموقراطية قد انفضحت فعلاً بشكل ما عاد يمكن تداركه.

الوجه الآخر لإسرائيل، وهو وجه حقيقي، الذي يريد القادة الصهيونيون المحافظة عليه هو طابعها كدولة «يهودية». ويعتقد الصهاينة المتنوّرون الذين يمثلهم بيريز اليوم، أن بقاء الدولة الصهيونية على المدى الطويل يقتضي إعادة تأسيس سمعتها الديموقراطية، وهو عامل مهم بالنسبة إلى الدعم الغربي الذي تعتمد عليه إسرائيل اعتماداً كاملاً. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك مع الاحتفاظ بالطابع «اليهودي» للدولة هو التخلّص من المناطق ذات الكثافة السكانية العربية العالية ضمن الأراضي التي احتُلّت في عام ١٩٦٧. ويعترض اليمين الصهيوني على ذلك بحجج تقول إن أمن إسرائيل سيتعرّض للتهديد نتيجة انسحاب كبير من هذه المناطق، بينما يقدّم العمّاليون ضمانات منذ زمن طويل: لا مجال إطلاقاً لترك الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزّة يقررون مصيرهم بأنفسهم أو للتخلي عن السيطرة على هذه المناطق. إنما يتعلّق الأمر بتحويل مهمة السيطرة على السكان المعنيين إلى الشرطة الأردنية

---

(٤) مجلة نيوزويك، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨.

وضمان السيطرة العسكرية على المناطق عن طريق الاحتفاظ بمجموعة من المستعمرات والقواعد العسكرية، خاصة على امتداد نهر الأردن والبحر الميت اللذين يفصلان الضفة الغربية عن الأردن نفسه.

سياسة قديمة

تمّت صياغة هذه السياسة العمالية الصهيونية ابتداء من عام ١٩٦٧ من قِبَل مصمّمها إيغال آلون، لكنَّ شروط مصداقيتها لم تتحقّق إلاّ بعد عام ١٩٧١، أي بعد أن تمكّن ملك الأردن حسين من سحق المقاومة الفلسطينية في مملكته. وتعارضت مع هذه الرؤية للأمور باستمرار، السياسةُ التي وضعها موشي دايان في الفترة ذاتها: «إن الحياة المشتركة لإسرائيل والعرب غير ممكنة إلاّ تحت إشراف حكومة إسرائيل وقوات الدفاع الإسرائيلية التي يستطيع العرب أيضاً أن يعيشوا حياة عادية تحت سيطرتها» (كذا).[٥] ويدافع اليمين الصهيوني اليوم عن السياسة ذاتها، خاصة الليكود بزعامة شامير، رئيس الوزراء الحالي لـ«حكومة الوحدة الوطنية». ولن يمضي مستقبل الضفة الغربية وغزة بالنسبة إلى الليكود أبعد من إبقائهما تحت الاحتلال الإسرائيلي، مع حصول سكانهما العرب على «إدارة ذاتية».

كان هذا المبدأ الأخير المُغلَّف بالغموض من حيث طبيعته «الموقتة» هو الذي ساد في اتفاقيات كمب ديفيد التي عُقدت بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨. وكان حزب الليكود، الذي فاز في الانتخابات الإسرائيلية في السنة السابقة، في ذروة قوته، ولم يكن كارتر والسادات قادرَين على المخاطرة بفشل العملية التي أطلقتها زيارة هذا الأخير إلى إسرائيل في عام ١٩٧٧. ولهذا السبب قدّم الاثنان تنازلاتهما إلى بيغن بالنسبة إلى مصير الضفة الغربية وغزة. وفي عام ١٩٨٢ جاءت خطة ريغان التي أُعلنت بمناسبة الانسحاب المتفاوَض عليه للمقاتلين الفلسطينيين من بيروت المحاصرة من قِبل الجيش الإسرائيلي، تُعيد إدراج مبادئ خطة آلون: «إن الولايات المتحدة مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن أفضل فرصة للتوصّل إلى سلام مستقرّ ودائم وعادل تتمثّل في إقامة حكم ذاتي لفلسطينيي الضفة الغربية لنهر

(٥) خطاب أُلقي في جامعة تل أبيب في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢.

الأردن وقطاع غزة بالاشتراك مع الأردن».[٦]

لتحقيق هذا «السلام» تخطّط الإدارة الأميركية وحلفاؤها العماليون الإسرائيليون وأقرانهم الأردنيون لعقد «مؤتمر دولي» كإطار لا غنى عنه للمفاوضات بين إسرائيل والأردن، لأن هذا الأخير لا يستطيع أن يسمح لنفسه بالدخول علانية في عملية مفاوضات مباشرة مع الدولة الصهيونية على طريقة السادات، وذلك بسبب ضعف إمكانياته.

وأقنعت انتفاضة الفلسطينيين الأخيرة العماليّين الصهاينة وحكومة ريغان أكثر من أي يوم مضى بصحة تصوّرهم المشترك. وتندرج جولة شولتز الجديدة في الشرق الأدنى في إطار جهود الترويج لهذا التصور. غير أن هذه السياسة معطلةٌ اليوم بسبب عقبتين في المقام الأول. العقبة الأولى هي معارضة حزب الليكود التي يأمل شولتز وبيريز في التغلب عليها في نهاية المطاف عن طريق انتصار انتخابي للعماليين. وبما أن هذا الاحتمال ما زال بعيد المنال في أية حال، تحاول الإدارة الأميركية التعامل مع الأمور الأكثر إلحاحاً بأن تعيد موقتاً إطلاق فكرة الإدارة الذاتية المتضمَّنة في اتفاقيات كمب ديفيد، من دون التخلّي عن هدف المؤتمر الدولي. ويعتقد شولتز الذي يحمل هذا الاقتراح في جعبته، أنَّ في استطاعته أنْ يرضي شامير والفلسطينيين في آن واحد.

أي تمثيل فلسطيني؟

العقبة الثانية هي بالتأكيد مشكلة تمثيل الفلسطينيين. وإذا كان يتضح أكثر فأكثر أنه لا غنى عن منظمة التحرير الفلسطينية من أجل أي «تسوية» للقضية الفلسطينية، فإنها تظل محاوراً غير مقبول بالنسبة إلى واشنطن وبيريز في غياب اعتراف رسمي من جانبها «بحق» دولة إسرائيل في الوجود. غير أن مثل هذا الاعتراف سيعني في الأوضاع الراهنة انقساماً جديداً ضمن المنظمة التي ضعفت كثيراً نتيجة استسلاماتها المتتابعة منذ عام ١٩٨٢. وهذه هي الورقة الأخيرة التي ما زالت قيادة عرفات

(٦) رونالد ريغان، في خطاب ألقاه في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢.

تمتلكها، وهي تتردّد في التضحية بها في غياب ضمانات ثابتة بالنسبة إلى الدور المنوط بها في إطار «التسوية» المقترحة. لقد وافقت على كل شيء ما عدا هذا التنازل الأخير، إذ تبنّت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً بالفعل مبدأ «مؤتمر دولي» وهو ما أصرَّ عليه عرفات كثيراً في الأسابيع الماضية.

بعبارات أخرى، تعلن منظمة التحرير الفلسطينية أنها مستعدة للتفاوض حول مصير الضفة الغربية وغزة مع إسرائيل والدول العظمى بدلاً من أن تتمسّك تمسّكاً ثابتاً بالمبدأ الذي لا تفريط فيه، وهو حق سكان هذه المناطق بتقرير مصيرهم بأنفسهم. وغنيّ عن القول أن «مؤتمراً دولياً» كهذا لن ينتج عنه إلاّ إملاءٌ يستهدف تصفية القضية الفلسطينية ومحاصرة الشعب الفلسطيني [. . .].

٢٥ شباط/ فبراير ١٩٨٨

م.ت.ف.: إلى أين؟ (١٩٨٩)
١ ـ المسيرة الطويلة... إلى الوراء

احتوت المقالات الثلاث التالية على جردة حساب للنضال الفلسطيني بعد عام ١٩٨٨، وهو عام شهد منعطفاً حاسماً في ذلك النضال وفي أكثر من مجال. فقد شهد ذروة الانتفاضة الأولى ـ وهي أبرز الفصول في التاريخ الطويل للمقاومة الفلسطينية في وجه المشروع الصهيوني ـ، وشهد أيضاً اجتماعاً تاريخياً للمجلس الوطني الفلسطيني قدّم التنازلات المطلوبة لإقامة حوار رسمي بين م.ت.ف. وواشنطن. ويصف هذا المقال الأول المسار الذي نتجت عنه تلك المفارقة.

يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، في ختام أعمال الدورة ١٩ للمجلس الوطني الفلسطيني، أوسع هيئات منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.)، أعلن ياسر عرفات «قيام دولة فلسطين». جاء ذلك الاعلان ثلاثة أسابيع قبل الذكرى السنوية الأولى لانطلاق انتفاضة جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة البطولية المستمرة حتى هذا اليوم، كما جاء ثلاثة أشهر ونصف بعد تخلّي الملك حسين رسمياً عن أي ادعاء بخصوص الضفة الغربية التي ضمَّتها مملكته إثر الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى سنة ١٩٤٨،[١] واحتلتها دولة إسرائيل سنة ١٩٦٧. وقد كان إعلان الدولة الفلسطينية في ضوء المناسبتين أمراً ضرورياً لا غنى عنه.

كان ضرورياً، من جهة، لملء الفراغ القانوني الناجم عن قرار العاهل الأردني

---

(١) لقد وُضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية بعد عام ١٩٤٨، بدون أن يُضمّ رسمياً.

المفاجئ. وكان ضرورياً أيضاً للاستجابة لأماني غالبية سكان الضفة والقطاع، جماهير الانتفاضة التي تناضل من أجل التحرر من الاحتلال الصهيوني وتشكيل دولة مستقلة، كهدف مباشر. بيد أن ذلك الإعلان الضروري جاء مرفقاً بقرارات لم تكن هي ضرورية على الإطلاق، وأشهرها القبول الصريح بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لمجلس الأمن الدولي، الذي انضاف إلى القبول بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ (١٩٤٧)، ليشكلا معاً اعترافاً بالدولة الصهيونية في حدودها القائمة قبل حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ (انظر الإطار رقم ١). إن هذا الاعتراف مخالف لقناعات ومشاعر الغالبية الساحقة من فلسطينيي فلسطين والشتات.

إن رفض الاعتراف أمر بديهي بالنسبة إلى اللاجئين، أي الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني، الذين طُردوا من الثمانين بالمئة من مساحة فلسطين التي أُنشئت الدولة الصهيونية فوقها سنة ١٩٤٨. لكنه أيضاً رفضٌ تشاطره الغالبية العظمى من سكان الضفة الغربية (الذين يشكّل لاجئو ١٩٤٨ أقل من نصف عددهم الإجمالي)، كما بيَّن استطلاع أُجري في صفوفهم قبيل دورة المجلس الوطني الأخير:[٢] فقد أيّد ٩٨,٦ بالمئة من الذين شملهم الاستطلاع قيام دولة فلسطينية مستقلة، غير أن ٧٨ بالمئة أعلنوا أنهم يرفضون قيام مثل هذه الدولة إذا كان شرطها الاعتراف بدولة إسرائيل.

وإذا صح بالتالي أن هذا القرار الأخير لم يستجب لأماني الفلسطينيين، فقد استجاب بالمقابل لأمنيات أخرى عديدة: أمنية الأنظمة الرجعية العربية، ولا سيما مصر والأردن والمملكة السعودية، التي لم تنفك تضغط في هذا الاتجاه خلال السنوات الأخيرة؛ أمنية البيروقراطية السوفياتية، التي حرص زعيمها الحالي على جعل نصائحه علانية عندما التقى بعرفات في موسكو، في نيسان/ أبريل من العام الماضي؛ أمنية أوروبا الامبريالية، ولا سيما الحكومة الفرنسية التي تعمل بالتنسيق مع نظام مبارك؛ أخيراً، وبالأخصّ، أمنية الإدارة الأميركية التي، بعد أن أرغمت رئيس م.ت.ف. على وضع نقاط على بعض الحروف، اعتبرت أنها نالت مبتغاها

---

(٢) أجرت الاستطلاع وكالة صحافية بطلب من جريدة **الحياة** التي تصدر في لندن ونشرت نتائجه في عددها المؤرخ ١٢-١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

الإطار رقم ١

القرارات ١٨١ و٢٤٢ و٣٣٨

القرار ١٨١: تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧. وهو يقسم فلسطين إلى دولتين، عشية الجلاء البريطاني عنها. كان اليهود آنذاك، وهم بمعظمهم من المهاجرين إلى فلسطين خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، يشكلون ثلث السكان المقيمين في البلاد ولا يملكون سوى ٦ بالمئة من مساحتها. ومع ذلك، أعطى قرار التقسيم للدولة اليهودية ٥٥ بالمئة من أرض فلسطين وهي مساحة كان نصف سكانها تقريباً من العرب! وقد رفض الفلسطينيون والدول العربية قرار الأمم المتحدة. فنشبت، عند إتمام الجلاء البريطاني في أيار/ مايو ١٩٤٨، أول حرب عربية ـ إسرائيلية استولى خلالها الصهاينة على ما شكّل بالإجمالي حوالي ٨٠ بالمئة من أرض فلسطين، سكانها بغالبيتهم الساحقة من العرب وقد اضطروا إلى الهروب من دون أن يُسمح لهم أبداً بالعودة. وفي حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، استولت الدولة الصهيونية على باقي فلسطين (الضفة والقطاع)، إضافة إلى سيناء المصرية والجولان السوري.

القرار ٢٤٢: تبناه مجلس أمن الأمم المتحدة في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧. وقد نص على أنه، لقاء انسحاب إسرائيل «من أراضٍ محتلة» سنة ١٩٦٧ (وليس من كل الأراضي المحتلة تلك السنة)، سيكون ثمة «إنهاء لجميع المطالب أو حالات الحرب» واعتراف لكل دولة من دول المنطقة بـ «الحق في العيش بسلام في حدود آمنة ومعترف بها، في منأى عن التهديدات أو أعمال القوة» ـ بما في ذلك بواسطة «إقامة مناطق مجردة من السلاح». ولم يَرِد حتى ذكر للشعب الفلسطيني: فقد اكتفى القرار بالدعوة إلى «حل عادل لمشكلة اللاجئين».

القرار ٣٣٨: تبناه مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، لوقف الحرب التي نشبت في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر. وقد أعاد التأكيد على القرار ٢٤٢ وقرر «أن تبدأ مفاوضات بين الأطراف المعنية وتحت الرعاية المناسبة، لأجل إقامة سلم عادل ودائم».

وقررت، يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر، بدء حوار مباشر مع المنظمة.

لقد أجرت م.ت.ف. بلا شك انعطافاً سياسياً رئيسياً جديداً. ومن أجل تقدير معناه وأبعاده بدقة، لا بدّ من وضعه في سياق المسار الطويل الذي يشكّل الانعطاف الأخير آخر محطاته موقتاً.

نشأة م.ت.ف. والمقاومة الفلسطينية

أُنشئت م.ت.ف. بقرار من أول قمة لرؤساء وملوك الدول العربية، انعقدت في القاهرة في شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٤. وفي نهاية أيار/مايو من السنة نفسها، التأمت في القدس الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني، بعد أن جرى تعيين أعضائها تحت إشراف الدول العربية. وقد افتتح الدورة الملك حسين. وكان المجلس الوطني يتألف آنذاك، بشكل أساسي، من ممثلي البورجوازية والوجهاء الفلسطينيين، ومن ضمنهم رجال دين. وتقرر إنشاء جيش تحرير فلسطيني، خاضع لجيش كل دولة من الدول حيث ستُشكَّل ألويته.

كما تبنَّت الدورة نفسها ميثاقاً وطنياً، عكس الإجماع القومي الفلسطيني والعربي. وهو ينص على «أن تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل من أساسه، مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه». ومن جهة أخرى، استثنى الميثاق من نطاق سيادة م.ت.ف. الأراضي الفلسطينية غير المحتلة من قبل إسرائيل، ومنها الضفة والقطاع، واعتبر أن تحرير فلسطين مسؤولية «الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني». وأخيراً، لم يقترح الميثاق على سكان دولة إسرائيل اليهود سوى تمييز بين اليهود من أصل فلسطيني، المخوَّلين بالإقامة في فلسطين، والآخرين، أي الغالبية الساحقة، الذين لم يقدم الميثاق لهم أي أفق.

لكن م.ت.ف.، منذ نشأتها عام ١٩٦٤، واجهت معارضة من قِبَل جماعات فلسطينية شتى ومن قِبَل يسار البعث.[٣] وقد تمحور النقد، الصائب تماماً، حول

(٣) أي الجناح الذي أزاحه حافظ الأسد عن السلطة في سوريا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠.

موضوعين حيويين بالنسبة لاستقلال المنظمة الفعلي: كان الموضوع الأول طريقة تعيين المجلس الوطني، التي جرت مواجهتها بطلب انتخاب الفلسطينيين مباشرة لممثليهم. وكان الموضوع الثاني طبيعة جيش التحرير، التي جرت مواجهتها بمشروع جيش مستقل عن الدول العربية.

إن فكرة كفاح مسلح فلسطيني مستقل وفوري وُضعت موضع التطبيق من قبل جماعة بورجوازية صغيرة ذات نزعة قومية شديدة الاختلاط بالإسلام، هي جماعة «فتح». وقد شنت أولى عملياتها الفدائية ضد إسرائيل في أول كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، قبل الجماعات الأخرى، الأمر الذي منحها مجداً كبيراً. وهكذا، عندما أصيبت الجيوش العربية بهزيمتها الساحقة في وجه الدولة الصهيونية في حزيران/يونيو ١٩٦٧، كانت «فتح» الأكثر تأهيلاً للاستفادة من موجة التجذر الخارقة التي اجتاحت الفلسطينيين وامتدت إلى شباب بلدان إقامتهم، كما إلى سائر البلدان العربية. إن ضغط هذا التجذر هو الذي أدى إلى تبنّي القمة العربية المنعقدة في الخرطوم، في أول أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، «لاآتها» الثلاث الشهيرة في وجه إسرائيل: «لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف». لكن بعد ذلك بأقل من ثلاثة أشهر، خانت مصر والأردن هذا الالتزام المثلث بقبولهما بالقرار ٢٤٢.

اندماج فتح بالمنظمة

أمام عجزها عن وضع حد للتجذر الفلسطيني وعجزها الأكبر عن التصدي له، جهدت الدول العربية لاحتوائه. فإزاء ظهور تيار فلسطيني يساري ثوري، تجلى في تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، وظهور تيار بعثي يساري، اختارت مصر والمملكة السعودية أن تدعما «فتح» ياسر عرفات. وقد عرضت مصر على «فتح» استلام دفة م.ت.ف. التي كانت تحت السيطرة المصرية بصورة أساسية. وأخذت السعودية تصب دولاراتها النفطية على الحركة الفلسطينية، التي حازت بسرعة على مداخيل لم تحلم أبداً أي حركة تحرير بامتلاكها.

وفي تموز/يوليو ١٩٦٨، قامت الدورة الرابعة للمجلس الوطني المنعقدة في القاهرة بتعديل الميثاق الوطني وفقاً لرغبات «فتح»، بغية التمهيد لاندماج هذه الأخيرة

في م.ت.ف.. فقد تجذَّر الميثاق ضمن حدود فتح الأيديولوجية: «إن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين». وأصبح نطاق اهتمام م.ت.ف. مذاك يشتمل على كامل فلسطين، بما فيها الضفة والقطاع، ولا سيما أن هاتين الأرضين وقعتا تحت الاحتلال الصهيوني سنة ١٩٦٧. وقد جرى التشديد على «الثورة المسلحة» للشعب الفلسطيني، التي توجّب على الدول العربية دعمها، بما في ذلك منحها دعم مادي.

بانت القصوية القومية التي كانت تميِّز «فتح» آنذاك، في البند ٢١ الجديد الذي «يرفض أي حلّ بديل عن تحرير كامل فلسطين». وترافقت هذه القصوية مع رفض صريح لأي صراع طبقي بين الفلسطينيين أو نضال سياسي ضد الأنظمة العربية. فهذه النزعة المحافظة الاجتماعية ـ السياسية شكّلت أرضية اللقاء بين م.ت.ف. البورجوازية و«فتح» البورجوازية الصغيرة، وكانت السبب الأساسي الذي جعل معظم الدول العربية تدعم هذه الأخيرة. وقد نص البند ٢٧ من الميثاق على أن «تتعاون م.ت.ف. مع جميع الدول العربية»، و«لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية».

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، قبيل انعقاد المجلس الوطني الخامس، تبنّت «فتح» برنامجاً إضافياً جعلت م.ت.ف. تقرّ به. هذا البرنامج «يرفض بشكل قاطع» القرار ٢٤٢ ويقترح للمرة الأولى أفقاً برنامجياً لدولة ديموقراطية «سينعم جميع مواطنيها، مهما كان دينهم، بحقوق متساوية». مثّل ذلك تقدماً أكيداً بالمقارنة مع الميثاق، غير أن حدوده كانت جلية: الإيمان بإمكانية حلّ «ديموقراطي» (بورجوازي) للمسألة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، وحلّ في إطار رقعة فلسطين المحدودة (الذي يعني، لو أخذنا بالاحتمال الأكثر تسامحاً، تعايش عدد متقارب من العرب واليهود في دولة فلسطينية)، وحلّ، أخيراً، لا ينظر إلى الإسرائيليين إلاّ كطائفة دينية، متجاهلاً الطابع القومي للمجتمع الجديد الذي خلقه الاستعمار الصهيوني في فلسطين.

في المجلس الوطني الفلسطيني الخامس، الذي عُقد في القاهرة في الشهر التالي، تكرس اندماج فتح في م.ت.ف.، وتولّيها لقيادة المنظمة بمباركة الأوصياء

العرب. كان هذا اندماج بين حركة بورجوازية صغيرة في طريقها إلى الانحطاط البيروقراطي والبورجوازي بحفز من الفساد الذي سرّعته الدولارات النفطية العربية، وبين مؤسسة بورجوازية تحوز البورجوازية الفلسطينية فيها تمثيلاً واسعاً ومباشراً.

يسار المقاومة الفلسطينية

بعد ذلك لوهلة أولى، كان موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي يمكن وصفها بأنها تنظيم بورجوازي صغير قومي يساري، أنها رفضت الانخراط في م.ت.ف.، معترضة على الطابع اللاديموقراطي لنمط تشكيلها. وقد اختارت الجبهة الشعبية أن تقاطع المجلس الوطني الذي عُرض عليها أن تُمثَّل فيه، ونظمت أربعين اجتماعاً شعبياً لفلسطينيي الأردن معتبرة أنها بمثابة «مجالس وطنية». غير أن الجبهة التحقت بم.ت.ف. في نهاية المطاف، مع مطالبتها بأن تتحول المنظمة إلى صيغة جبهوية تتساوى فيها منظمات الكفاح المسلح الفلسطيني. وفي وقت لاحق، طالبت الجبهة، عبثاً، بأن يُعاد النظر في تركيب المجلس الوطني بحيث يؤخذ حجم التمثيل الحقيقي لأعضائه في الحسبان.

في شهر شباط/فبراير ١٩٦٩ أيضاً، انسلخ انشقاق يساري بقيادة نايف حواتمة عن الجبهة الشعبية التي يقودها جورج حبش، ليؤسس الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين (اسمها اليوم: الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين). كانت الجبهة الديموقراطية خلال سنتي وجودها الأوليين، التنظيم الفلسطيني الأقرب إلى الماركسية الثورية، لا تتردد حتى في الاستشهاد بتروتسكي، لكن وسط انتقائية والتباس نظريين أكيدين. وقد طرحت كأفق برنامجي حلاً اشتراكياً ثورياً لمسألة فلسطين: في إطار دولة اتحادية اشتراكية عربية، دولة فلسطينية موحَّدة ينعم فيها اليهود بحق «تطوير ثقافتهم الوطنية». وعلى الرغم من أن هذا البرنامج كان أقل من برنامج أممي منسجم كالذي تبنته التجمعات التروتسكية في المنطقة سنة ١٩٧٤[٤]، فإن أطروحات الجبهة

---

(٤) القرار حول «الثورة العربية» المنشور في كرّاس مستقل. وقد رأى أنه، بعد تحطيم الدولة الصهيونية في إطار ثورة اشتراكية على نطاق المنطقة، يمكن الاعتراف بحق تقرير المصير «للأقلية القومية اليهودية في فلسطين، بما فيه حقها في تشكيل دولة مستقلة على جزء من الأرض الفلسطينية»، بشرط جازم هو ألا تمس ممارسة هذا الحق حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

الديموقراطية كانت متقدمة جداً بالمقارنة مع مواقف سائر اتجاهات المقاومة الفلسطينية.

وقد انطلقت الجبهة الديموقراطية من رؤية استوحت من نظرية الثورة الدائمة، لتنتقد سياستي «فتح» الفلسطينية والعربية، ولا سيما مفهومها لـ «الوحدة الوطنية» ومبدؤها في «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية». ففسّرت إلى أي حد كان هذا المبدأ الأخير ضاراً، حتى من وجهة نظر ضيقة في قطريتها الفلسطينية، إذ إن المقاومة تنمو على أراضي دول عربية لا تمتنع عن «التدخل» في شؤونها. أما «الوحدة الوطنية» الفلسطينية، فقد لاحظت الجبهة الديموقراطية أنها تشكّلت «في ظل قيادة العناصر المختلفة من إقطاعية عائلية والصيارفة المليونيرية... انتهاءً بالمجلس الوطني الفلسطيني الذي جمع العديد من ممثلي الرجعية الفلسطينية وعلى رأسها شلة المليونيرية من أصحاب البنوك وكبار المقاولين، بالإضافة إلى ممثلي الفصائل المقاتلة بعد المؤتمر الرابع».[٥] بيد أن هذا النقد الجذري للمجلس الوطني لم يمنع الجبهة الديموقراطية في مرحلتها الثورية من استعماله تكتيكياً، وكذلك سائر هيئات م.ت.ف.، كمنابر للدعاية.

إن هيمنة «فتح» على الحركة الفلسطينية ونهجها السياسي اليميني في فرض حدود عليها سوف يؤديان إلى هزيمة ساحقة للمقاومة في الأردن، في سنتي ١٩٧٠ - ١٩٧١، بالرغم من الشروط المؤاتية الاستثنائية التي واجهتها في البداية. وقد شرح اليسار الفلسطيني مطولاً مسؤولية اليمين في تلك الهزيمة التي تمت تحت شعاري «عدم التدخل» و«وحدة الصفوف العربية في وجه الصهيونية».

إن ضخامة الكارثة، التي انطوت على مجزرة في صفوف الشعب الفلسطيني وطليعته، وخسارة المقاومة الفلسطينية لقاعدتها الجماهيرية الرئيسية، قد انعكست في انجراف مجمل الحركة نحو اليمين بعد أن لجأت إلى لبنان. وقد انعطفت الجبهة الديموقراطية، بدءاً من عام ١٩٧٢، نحو التحاق تدرّجي ونهائي بالتيار الستاليني

---

(٥) الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين، **حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص ٧٨.

التابع للاتحاد السوفياتي. كان ذلك انحطاطاً صغير الشأن إذا قارناه بالإنجاز النوعي لانحطاط «فتح» المزدوج، البيروقراطي والبورجوازي، وقد أصبحت مندمجة بالكامل في م.ت.ف. إلى حد الاختلاط بين الجهازين.

انحطاط فتح ـ م.ت.ف.

لقد شرحنا منذ ذلك الحين أن «فتح» ـ م.ت.ف. غدت «جهاز دولة بدون دولة»، يسعى وراء الحصول على دولة بأقل كلفة.[٦] وها أن تقريراً حديثاً حول بنية م.ت.ف. كتبه سنة ١٩٨٦ سامي مسلّم، «المسؤول عن مكتب ياسر عرفات»، وتضمّن وصفاً مطولاً لشتى هيئات المنظمة التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما فيها المحاكم والسجون والأقسام التي تضاهي بتنوعها أقسام أي إدارة دولة، خلص يقول: «تختلف م.ت.ف. بطبيعتها عن سائر المنظمات التي مثّلت ولا زالت تُمثّل شعوبها في معركتها للتحرر الوطني. فإن م.ت.ف. ليست حزباً سياسياً، وهي أعرض من جبهة تحرير. إنها مؤسسة ذات طابع دولة».[٧]

كان تحوُّل «فتح» ـ م.ت.ف. يستدعي بالضرورة تكيّفاً برنامجياً. فقصوية السنوات الأولى، المنسجمة مع قاعدتها الاجتماعية ـ لاجئي المخيمات الذين يشكّلون جمهوراً محروماً ومهمّشاً ـ لم تعد تناسب الجهاز البيروقراطي الضخم وقمّته ذات الامتيازات الجمة. كان لا بدَّ من إيجاد طريق مختصر لتزويد جهاز الدولة بأرض، ولو كان ثمن ذلك مساومة مع الامبريالية والدولة الصهيونية. وقد مهدت الجبهة الديموقراطية هذا الطريق سياسياً: فبعد أن إلتحقت بركاب موسكو التي أقرّت دائماً بـ «شرعية» إسرائيل واعتبرت بالتالي، حتى ذلك الحين، أن المنظمات الفلسطينية منظمات يسراوية خطيرة لأنها تدعو لتحرير كامل فلسطين، جعلت الجبهة الديموقراطية نفسها أول الداعين إلى تبني هدف دولة فلسطينية في الضفة الغربية

---

(٦) انظر مقال «انحطاط المقاومة الفلسطينية وآفاق النضال الفلسطيني» المنشور في مجلة **المناضل**، بيروت، العدد ٢٩، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٧٥.

(٧) نقلاً عن الترجمة الفرنسية التي نشرتها **مجلة الدراسات الفلسطينية** *Revue d'études Palestiniennes*، العدد ٢١، خريف ١٩٨٦.

وقطاع غزة. وقد حاربها سائر اليسار الفلسطيني، أي يسار «فتح» والجبهة الشعبية. فقد أدان هذان التياران بحق ما حمله المشروع ضمنياً، ألا وهو أفق تسوية تفاوضية تفضي، بالرغم من نكران الجبهة الديموقراطية، إلى تعايش سلمي مع الدولة الصهيونية. أي إلى ما يشكّل بالمحصلة حلاً تصفوياً للقضية الفلسطينية التي لا يمكن أبداً حصرها في العشرين بالمئة من فلسطين المحتلة سنة ١٩٦٧. لكنّ قصوية التيارين المذكورين حالت دون صياغتهما لمقترحات مضادة ذات طبيعة انتقالية، على غرار «الانسحاب الكامل وغير المشروط للجيش الصهيوني من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧».[٨]

أما «فتح» ـ م.ت.ف. فكانت آنذاك لا تزال مرتهنة بقاعدتها الاجتماعية المتجمعة في مخيمات لبنان، وهي القاعدة التي لولاها لفقدت «فتح» فائدتها في نظر مموليها العرب. كانت المنظمة إذاً تحتاج إلى ظروف مؤاتية لأجل تكييف برنامجها الرسمي. وقد وفّرت تلك الظروف حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي شنتها مصر وأطلق عليها اليسار الثوري العربي والفلسطيني اسم «حرب التسوية». إن الانتصار العربي المزعوم في حرب أكتوبر قد منح السادات القدرة السياسية على الشروع في نهج سوف يؤدي إلى كمب ديفيد بعد خمس سنوات. وفي مرحلة أولى، فإن مؤتمر جنيف برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هو الذي دشّن المفاوضات حول تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

كان ينبغي على «فتح» ـ م.ت.ف. أن تهيئ نفسها لكي تتمكّن من الاستفادة من تسوية محتملة، إذ إن الملك حسين كان ينافسها مباشرة على الضفة الغربية، يطالب بها في حال جرى انسحاب إسرائيلي منها. وكان لا بدّ لـ م.ت.ف. بالتالي من إعلان المطالبة بسلطة فلسطينية مستقلة على تلك الأرض. بيد أن ضغط القاعدة الجماهيرية، أي لاجئي سنة ١٩٤٨، كان في ذلك الزمن بحيث اقتضى أن يُصاغ البرنامج الجديد بحذر شديد لكي لا يظهر كخيانة للقضية. فنتج عن ذلك «برنامج

(٨) وهو مطلب ورد في برنامج تروتسكيي المنطقة الصادر سنة ١٩٧٤ وارتبط بأفق «سلطة فلسطينية أو أردنية ـ فلسطينية، كسلطة وطنية ثورية، عمالية وفلاحية» في تلك الأراضي.

النقاط العشر» الذي تبناه المجلس الوطني في حزيران/يونيو ١٩٧٤، وهو برنامج ثوري إذا قارناه بمواقف م.ت.ف. الأخيرة.

إن برنامج ١٩٧٤، بعد توكيده المجدد على رفض القرار ٢٤٢ وعلى أن «الهدف الاستراتيجي» هو «الدولة الديموقراطية»، نص على أن م.ت.ف. سوف تُقيم «سلطة وطنية مستقلة ومقاتلة على كل شبر يُحرَّر من أرض فلسطين»، وذلك عبر «جميع الوسائل وفي مقدمتها الكفاح المسلح». وأضاف البرنامج: «ستناضل م.ت.ف. ضد كل مشروع كيان فلسطيني يكون ثمنه الاعتراف (بإسرائيل) والصلح وحدود آمنة والتخلي عن حقوقنا القومية»، إلخ. وأكثر من ذلك، فقد حدد برنامج ١٩٧٤ إزاء الجزّار الأردني للشعب الفلسطيني هدف «إقامة حكم وطني ديموقراطي في الأردن، وثيق الارتباط بالكيان الفلسطيني الذي سيلد بفضل نضالنا».

نهج التسوية

إلاّ أن النقاش داخل الصفوف الفلسطينية سوى يتعدّى القرارات الطيبة ليتركز على مسألة مؤتمر جنيف. فقد أدانت الجبهة الشعبية هذا الأخير بحق، بوصفه متناقضاً مع حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره بحرية. لكن قيادة «فتح» ـ م.ت.ف. سعت مع ذلك وبشكل صريح إلى الاشتراك في المؤتمر، عاقدة على هذا الأساس تحالفاً مع موسكو بات ممكناً بعد انعطاف المنظمة. أما الجبهة الشعبية فقد نددت بهذا «الانحراف التاريخي»، وانسحبت من هيئات م.ت.ف. القيادية لتنظم «الجبهة الرافضة للحلول الاستسلامية».

إن م.ت.ف.، وقد غدت مقبولة من موسكو ومنسجمة مع الشرعية التي حددتها الأمم المتحدة، حصلت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ على اعتراف بها من قِبَل الجمعية العامة للمنظمة الدولية كـ «ممثل للشعب الفلسطيني»، وذلك بغالبية واسعة شملت صوت فرنسا. وبعد بضعة أيام، اعترفت القمة العربية المجتمعة في الرباط لـ م.ت.ف. بصفة «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». كانت الدول العربية قد انحازت إذاً لصالح المنظمة ضد الملك حسين. فمصلحة هذا الأخير الضيقة لم تكن مطابقة لمصلحة تلك الدول، وقد اضطر إلى الانحناء موقتاً.

كانت الدول العربية بحاجة إلى م.ت.ف.، كما شرح الأمر جيداً جورج حبش في مقابلة طويلة بمثابة كشف حساب، أجرتها معه مجلة **الهدف** الناطقة بلسان الجبهة الشعبية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧:

إن نهج التسوية هو ذلك النهج الذي سارت عليه القيادة اليمينية في م.ت.ف. منذ فترة طويلة، وخاصة بعد عام ١٩٧٣، والذي لا تزال تتبعه حتى هذه اللحظة... شكّل نهج التسوية غطاء للانهيار العربي الرسمي، حيث كانت الأنظمة العربية الرجعية العاجزة عن التصدي لهذا الكيان، تنتظر الفرصة لكي تعلن قيادة م.ت.ف. إمكانية التعايش مع هذا الكيان، ولكي تنخرط في صلح استسلامي معه كما حصل مع النظام المصري (...).

إن التحالف بين اليمين الفلسطيني الذي يقود المنظمة واليمين العربي، هو تحالف من طبيعة عضوية، وله أسبابه العديدة وأهمها بالطبع حاجة اليمين العربي لغطاء فلسطيني لسياساته الاستسلامية. وقد أدى هذا التحالف بطبيعة الحال إلى حصول اليمين الفلسطيني على دعم مالي وتسليحي كبير ساهم في جعل ميزان القوى يختل لمصلحته.

وفي بداية سنة ١٩٧٧، بعد أن فوتت قيادة م.ت.ف. في لبنان، عند بداية الحرب في عامي ١٩٧٥ـ ١٩٧٦، الفرصة التاريخية الثانية بعد الأردن أمام الحركة الفلسطينية، عمقت القيادة المذكورة نهجها اليميني: فقد تصالحت رسمياً في شباط/فبراير مع الجزار الأردني وأقرت في المجلس الوطني المنعقد في آذار/مارس برنامجاً ملطفاً نسبياً، لم يعد يذكر بالطبع أية مهمة في الأردن. طلب برنامج ١٩٧٧ بشكل صريح أن تتمكّن م.ت.ف. من «الاشتراك بصورة مستقلة وعلى قدم مساواة في جميع المؤتمرات والاجتماعات والمساعي الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية وبالنزاع العربي ـ الصهيوني». بيد أن البرنامج حدد أن الهدف هو تحرير الأراضي المحتلة «بدون صلح أو اعتراف بإسرائيل».

كانت النتيجة الإيجابية الوحيدة لمنعطف ١٩٧٤ منعكسة في نص ١٩٧٧، ألا

وهي الاهتمام الأكبر المكرَّس للتعبئة الشعبية في الضفة والقطاع. فقد أدركت قيادة م.ت.ف. أن مصير مشروعها لإقامة دولة فلسطينية مرهون بما يجري في الأراضي المحتلة.

هذا وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر من السنة ١٩٧٧ نفسها، دشن السادات بزيارته المدوية إلى دولة إسرائيل، مفاوضاته المباشرة مع الحكم الصهيوني. وقد أدّت المفاوضات برعاية الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقيات كمب ديفيد سنة ١٩٧٨، ثم معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٧٩. في وجه ذلك، تشكّلت «جبهة الصمود والتصدي» حيث وجدت م.ت.ف. نفسها إلى جانب أنظمة الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبية. وبضغط من هذه الجبهة، قطعت الأنظمة العربية الأكثر رجعية علاقاتها الرسمية بمصر، مرغمة.

أمام متابعة النظام الأردني لمناوراته لأجل الالتحاق بمسار التسوية التفاوضية الذي دشنه السادات، قاطع أعضاء «جبهة الصمود»، بما فيهم م.ت.ف.، القمة العربية المنعقدة في عمّان، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠. كان تأثير الثورة الإيرانية قد أخذ يتجلّى. وقد عادت «جبهة الرفض» بقيادة الجبهة الشعبية، إلى الهيئات القيادية في م.ت.ف. سنة ١٩٨١.

اجتياح لبنان ونتائجه

لكنّ الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، سدَّد ضربة قاصمة للتجليس النسبي الذي طرأ على سياسة م.ت.ف. خلال السنوات الخمس السابقة. وبينما احتاجت قيادة «فتح» ـ م.ت.ف. إلى أكثر من سنتين بعد الخروج من الأردن سنة ١٩٧١، لكي تجري انعطافها السياسي السابق، فقد شرعت في انعطافها اليميني الجديد مباشرة بعد خروجها من بيروت.

في أول أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، عند مغادرة آخر فوج من المقاتلين لمدينة بيروت، مدّ رونالد ريغان يداً لقيادة م.ت.ف. بإعلانه مشروع سلام يتضمن، بعد الانسحاب الإسرائيلي، إقامة «حكم ذاتي لفلسطينيي الضفة الغربية وغزة، بالاشتراك مع الأردن». وقد دعا الفلسطينيين للاعتراف بإسرائيل وبـ «حقها في مستقبل آمن»

وامتدح أفضال القرار ٢٤٢ كأساس للتفاوض، مضيفاً: «أتمنى بحرارة أن ينتهز الفلسطينيون والأردن هذه الفرصة».

وما لبثت أمنية ريغان أن تحققت. ففي ٢٠ أيلول/سبتمبر، بينما دماء شهداء صبرا وشاتيلا لم تجف بعد، دعا الملك حسين م.ت.ف. إلى التشاور معه حول إقامة «كونفدرالية» أردنية ـ فلسطينية في المستقبل. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وصل عرفات إلى عمّان، مستجيباً لدعوة العاهل الأردني. قبل بضعة أشهر فقط، كان مثل هذا السلوك يبدو مستعصياً. بيد أن مناخ الهزيمة السائد وكذلك تبعثر القاعدة المقاتلة الفلسطينية في شتى أرجاء المنطقة العربية، قد تركا رئيس م.ت.ف. طليق اليدين، غير أنه سعى إلى جعل المجلس الوطني يقرّ سياسته الجديدة.

وقد تبنى بالفعل المجلس الوطني، المنعقد في الجزائر في شباط/فبراير ١٩٨٣، قراراً سياسياً كرّس انحرافاً جديداً للمنظمة نحو اليمين، بالرغم من جهود الفصائل القومية واليسارية للحدّ من ذلك. وكانت المساومة على أن يؤكد القرار «أن العلاقات المستقبلية مع الأردن يجب أن تقوم على أساس كونفدرالي بين دولتين مستقلتين»، مع رفضه الصريح لفكرة وفد مشترك مع الأردن (المقصود ضمنياً بدون ذكره: وفد إلى مفاوضات من أجل تسوية). هذا وقد ارتأت قيادة عرفات بحنكة أن تجعل المجلس الوطني يتبنى تأييداً حاراً لخطة بريجنيف المعلنة بضعة أيام بعد خطة ريغان. كانت القيادة تدرك بكل ثقة أن يسار م.ت.ف. لن يجرؤ على الاعتراض على ذلك التأييد: سواء الجبهة الديموقراطية السائرة منذ زمن طويل في ركاب موسكو، أو الجبهة الشعبية التي أخذت منذ أول الثمانينات تسير ببطء لكن بثبات على خطى الجبهة الديموقراطية، وقد أسرعت سيرها بعد عام ١٩٨٢.

والحال أن خطة بريجنيف تضمنت منذ ذلك الحين جميع العناصر التي شكّلت مفاجأة المجلس الوطني الأخير. فهي تؤكد على «حق» إسرائيل في الوجود والأمن، وتدعو إلى إقامة سلم بين إسرائيل وجيرانها، بما فيهم دولة فلسطينية في الضفة والقطاع؛ على أن يتحقق ذلك بواسطة «مؤتمر دولي حول الشرق الأدنى» تحت رعاية الدول العظمى، «الأعضاء الدائمين في مجلس أمن الأمم المتحدة».

الخيار الأردني

أما في الواقع، فقد عمل عرفات بالأحرى في إطار خطة ريغان التي تبناها الملك حسين. وقد أصرّ هذا الأخير على عرفات ليقرّ بمبدأ الوفد المشترك، أي بوضع ممثلين فلسطينيين في وفد أردني، إلى مفاوضات سلام. غير أن رئيس «فتح» ـ م.ت.ف. اصطدم حول هذه المسألة، التي سبق للمجلس الوطني أن حسمها بالرفض، باعتراض اليسار الفلسطيني والنظام السوري (إذ إن الجولان السوري المحتل منذ سنة ١٩٦٧ لم يتم حتى ذكره بالاسم في خطاب ريغان) وقسم من حركة «فتح» بالذات. وقد قرر عرفات أن يتحدى جميع المعترضين.

وبعد أن خرج من شمال لبنان إثر معارك ضد معارضيه المدعومين من قِبَل النظام السوري، توجه عرفات مباشرة إلى مصر ليلتقي فيها بمبارك، خارقاً بذلك المقاطعة العربية الرسمية للنظام المصري القائمة منذ توقيعه على معاهدة صلح كمب ديفيد. فطالب جورج حبش، في أمنية طيبة، بإقالة عرفات. إلاَّ أن قيادة «فتح» ـ م.ت.ف. واصلت السير على درب رئيسها ونظّمت الدورة ١٧ للمجلس الوطني في عمّان بالذات، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. وقد قاطع هذه الدورة جميع المنظمات الفلسطينية الأخرى، باستثناء شلتين تابعتين للنظام العراقي. وافتتحها الملك حسين، الذي سبق له أن افتتح دورة المجلس الوطني الأولى، قبل تلك بعشرين سنة أشرف خلالها على ذبح عشرات الآلاف من الفلسطينيين.

أقرّت دورة ١٩٨٤ سياسة عرفات، سواء «العمل المشترك» مع النظام الأردني أو العلاقات مع النظام المصري. وفي شباط/فبراير ١٩٨٥، عقد رئيس م.ت.ف. مع الملك حسين اتفاق عمّان الذي نص على «وفد مشترك» إلى «مفاوضات سلام» في إطار «مؤتمر دولي» على قاعدة قرارات الأمم المتحدة، «بما فيها قرارات مجلس الأمن» (تلميح إلى القرار ٢٤٢). وقد توقع الاتفاق إقامة «كونفدرالية عربية بين الدولتين الأردنية والفلسطينية».

لكن شهر العسل هذا لم يدم طويلاً. فإن العاهل الأردني قام بالفعل وبشكل مواز، بوضع خطة «تقاسم وظيفي» في الضفة الغربية مع أصدقائه القدامى في حزب

العمل الصهيوني، الذين عادوا إلى الحكم في إسرائيل بقيادة شيمون بيريز. فإن حزب العمل يؤيد فكرة اتفاق مع الأردن وإعادة جزئية للأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، لكنه لم يكن يقبل إطلاقاً بإشراك م.ت.ف. في الاتفاق. إزاء هذا الأمر، وبعد أن اقتنع حسين بأن المنظمة أصحبت عاجزة، تذرّع بترددها في الموافقة العلانية والصريحة على القرار ٢٤٢، الشرط الذي لا غنًى عنه لأي مفاوضات سلام مع إسرائيل، وقطع فجأة علاقاته بـ م.ت.ف. في شباط/ فبراير ١٩٨٦ معلناً من طرف واحد «تجميد» اتفاق عمّان.

دورة التوحيد

إثر هذا الإفلاس الكامل والمخزي لسياستها، تعرضت قيادة «فتح» ـ م.ت.ف. لضغط متنام، حتى من داخل صفوف حركتها بالذات، لتعود إلى الوراء وتتصالح مع الجماعات المصطفة وراء الاتحاد السوفياتي. وقد حاولت مع ذلك، طوال سنة كاملة، أن ترمم الجسور بينها وبين الحكم الأردني، بوساطة حلفائها في السعودية والعراق ومصر. وأمام إخفاق هذه المحاولات، قبلت قيادة «فتح» ـ م.ت.ف. على مضض بمساعي موسكو لأجل «إعادة توحيد» م.ت.ف.، أي عودة الجبهتين الشعبية والديموقراطية إلى الإطار الموحَّد. وقد تكرَّس «التوحيد» في المجلس الوطني المنعقد في الجزائر في نيسان/ أبريل ١٩٨٧. وبقيت خارجه الفصائل القومية المرتبطة بالنظام السوري، بما فيها المنشقون عن «فتح». وهذا يعني أنه بالرغم من الإفلاس السياسي الذريع لليمين الفلسطيني، لم تتم العودة ببساطة إلى المواقف السابقة لمغامرة عرفات الأردنية. بل حصل أنه، في إطار ميزان قوى مائل لصالح اليمين أكثر بعد مما في دورة المجلس الوطني لعام ١٩٨٣، تمت مساومة جديدة تضمنت تنازلات إضافية من قِبل يسار حثته موسكو على تقديمها، وهو يسار ينجز فصيله الأكثر جذرية الاصطفاف وراء «وطن الاشتراكية» (حسب تعابير جورج حبش، هذا يشكِّل المرحلة الأخيرة من «تحول» جبهته من حزب «بورجوازي صغير» إلى حزب «بروليتاري»).

هكذا، فحول الموضوعين الرئيسيين لخلاف سنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦، أي

العلاقة مع النظامين الأردني والمصري، ترك قرار دورة ١٩٨٧ قيادة «فتح» ـ م.ت.ف. طليقة اليدين تقريباً، لكنه سجَّل بطلان اتفاق عمّان الذي ألغاه الملك حسين. في المقابل، أكّد القرار على «الرفض المستمر للقرار ٢٤٢»، مع تجديد التأييد لـ «مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط... بمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن». وقد حصلت موسكو، لقاء مساعيها الحميدة، على هذا التوضيح: إن المجلس الوطني «يشدد على ضرورة أن يكون المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات». والحال أن واشنطن، تحت الضغط المشترك لحلفائها العرب الأردنيين والمصريين والسعوديين، كانت قد اقتنعت أخيراً بالتخلي عن الإشارة المباشرة إلى اتفاقيات كمب ديفيد كإطار للتسوية، لتقرّ مجدداً بمبدأ المؤتمر الدولي منذ عام ١٩٨٥. وقد تبعها شيمون بيريز في هذا الاتجاه: وحدها كتلة الليكود، التي وقّع زعيمها السابق بيغن على تلك الاتفاقيات، ظلّت تتمسك بها.

كان اتفاق عرفات ـ حسين لعام ١٩٨٥، في مرحلة قطيعة مع مجمل اليسار الفلسطيني وفتور العلاقة مع موسكو، يتضمن مبدأ المؤتمر. غير أن غياب أي تحديد خاص بصيغة ذلك المؤتمر جعل الاتفاق قابلاً تماماً للانسجام مع تفسير شولتز ـ بيريز للمؤتمر بوصفه «ورقة تين»، على حد تعبير مجلة **نيوزويك** الأميركية، لتغطية مفاوضات مباشرة ثنائية بين إسرائيل ووفد أردني ـ فلسطيني، حيث إن هدف شولتز ـ بيريز كان إبقاء الاتحاد السوفياتي وسوريا خارج السيرورة الحقيقية. في هذا الصدد إذاً، حصلت موسكو على ما يرضيها من م.ت.ف. سنة ١٩٨٧.

إلاّ أن قيادة عرفات، ما إن انتهت دورة ١٩٨٧، حتى عاودت اتصالاتها بالنظام المصري، مثيرة احتجاجات شديدة اللهجة من قِبل الجبهتين الشعبية والديموقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني (كان هذا الأخير قد أُدخل إلى هيئات م.ت.ف. أثناء الدورة المذكورة إرضاءً لموسكو؛ وفي المقابل، أُدخل أيضاً فصيل سلفي إسلامي وأُعطي تمثيلاً يساوي ضعفي تمثيل الحزب الشيوعي). كانت م.ت.ف. تبدو كأنها سائرة نحو تكرار المسار الذي أدى إلى قطيعة ١٩٨٣. وقد دخلت قيادة «فتح» ـ م.ت.ف. من جديد في مناورات مع أصدقائها الرجعيين في بغداد والقاهرة والرياض، الساعين وراء مصالحتها مع عمّان. وبالفعل، فخلال القمة العربية

المجتمعة في المدينة الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، وبالرغم من معاملته كمسؤول من الدرجة الثانية، عقد عرفات اجتماعاً مع الملك الأردني بحضور السفّاح العراقي صدّام حسين. وصرَّح عرفات بعيد ذلك أنه اتفق مع «جلالة الملك» على أن «نبدأ من حيث توقفنا» (مجلة **اليوم السابع**، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧).

الانتفاضة

في الشهر التالي، وبعد أن أدركت أنه لا بدَّ من الآن فصاعداً أن تعتمد أولاً على قواها الذاتية وعلى نضالها الخاص بها، بدأت الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع، وبدون أية إشارة من الخارج، انتفاضة اتضح بسرعة أنها أعظم محطات النضال الفلسطيني ضد الصهيونية منذ انتفاضة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. هذا ولم تبدِ القيادة الموحَّدة للانتفاضة ولو مرة واحدة، قبل دورة المجلس الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، أي استعداد للاعتراف بدولة إسرائيل وبالقرار ٢٤٢. بل على العكس تماماً، جاءت بيانات عديدة لتلك القيادة، خلال أولى أشهر الانتفاضة، ترفض صراحةً الاعتراف بإسرائيل والقرار ٢٤٢ وتصف النظام الأردني بأنه «عميل». أما مشاعر السكان أنفسهم في الأراضي المحتلة، فإن الاستطلاع المذكور في بداية هذا المقال والذي أُنجز عشية دورة المجلس الوطني الأخيرة، يدلّ على طبيعتها بصورة وافية.

إزاء جماهيرية الانتفاضة وتمثيلها للأكثرية بلا جدال، وطابعها الجذري في مجالات عديدة، وموقفها المعادي صراحةً للنظام الأردني كما عبّرت عنه بيانات الداخل، استطاع الملك حسين أن يلاحظ إلى أي حد غدا المشروع الذي حاكه منذ سنتين بالاتفاق مع شريكه شيمون بيريز، مشروعاً ساقطاً. إن بؤر الانتفاضة في الضفة والقطاع، باتساعها وزخمها، وأمام عجز الجيش الإسرائيلي عن إخمادها، قد أبطلت لدى العاهل الأردني أي رغبة في استعادتها. صحيح أنه أثبت سابقاً في مملكته أنه مستعد لسحق حركة جماهيرية بأساليب أكثر دموية بكثير من تلك التي وقف عند حدودها الحكم الصهيوني بسبب ضغط الرأي العام العالمي وجزء من الرأي العام الإسرائيلي. لكن بالمحصلة فإن الضفة والقطاع قد تكون كلفة الجهود القمعية فيهما

بالنسبة للحكم الأردني، أكبر بكثير مما قد يجلبان له من فائدة لو تولّى السيطرة عليهما.

بل وأكثر من ذلك، فقد تحتم على الملك حسين أن يعمل بسرعة كي يحصر الحريق ويمنعه من الامتداد إلى مملكته التي يشكّل الفلسطينيون حوالى ستين بالمئة من سكانها؛ تحتم عليه أن يمنع عدوى الانتفاضة من أن تجتاز نهر الأردن. وقد سبق أن ضاعفت أجهزته القمعية نشاطها إلى حد كبير، لإخماد أولى بؤر التحرك تضامناً مع الانتفاضة في الأردن. لهذه الأسباب مجتمعة، أعلن حسين في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨، قراره «فك الروابط القانونية والإدارية بين ضفتي نهر الأردن»؛ بكلام آخر، التخلي عن طموحه باستعادة الضفة الغربية التي ضمتها مملكته سنة ١٩٤٩. وبعد أسبوع، شرح حسين: «باختيارهم دولة خاصة بهم، قرر إخواننا الفلسطينيون الاستقلال عن الأردن. وبالتالي، فإن فكّ الروابط يستجيب لأمنيتهم...».

لم يكفِ هذا الكلام المعسول ليخفي مشاعر الملك حسين الحقيقية التي انعكست بالذات في الطريقة التي اتخذ بها قرار ٣١ تموز/يوليو: بشكل مفاجئ، بدون تشاور مسبق مع م.ت.ف.، بحيث إنه خلق فراغاً قانونياً خطيراً ومشكلة اقتصادية. وكان بإمكان الحكومة الصهيونية أن تملأ الفراغ القانوني لو كانت قادرة سياسياً على ضم الأراضي المعنية كما طالب به أقصى اليمين الصهيوني. أما المشكلة الاقتصادية، أي رواتب موظفي الضفة الـ ٢١ ألفاً التي استمرت الدولة الأردنية بدفعها بعد احتلال ١٩٦٧، فقد وجدت حلاً جزئياً في التزام النظام الليبي بأخذها على عاتقه. وبقيت بالطبع مشكلة إيصال م.ت.ف. للأموال (٥ ملايين من الدولارات شهرياً) إلى الداخل.

نحو إعلان الدولة

لكن المشكلة الأكثر إلحاحاً كانت الفراغ القانوني. وقد أصبح لا بدّ لـ م.ت.ف. من إعلان دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. وكان بإمكانها فعل ذلك بدون أي اعتراف بدولة إسرائيل (ففي عام ١٩٤٩، لم يكن الحكم الأردني يعترف بإسرائيل ولم يعترف بها رسمياً حتى الآن). كان بإمكان م.ت.ف. أن تجمع بين

هذا الإعلان الذي تمثّله بحرارة الغالبية الواسعة من سكان الأراضي المحتلة، والبرنامج السياسي الذي حددته في أيلول/ سبتمبر القيادة الموحَّدة للانتفاضة في ندائها الرقم ٢٦.

هذا البرنامج الذي عبّر عن إجماع عريض بين فلسطينيي الداخل وفصائل م.ت.ف.، تضمّن جملة من المطالب المباشرة، إضافة إلى أربعة مطالب أبعد مدىً (انظر الإطار رقم ٢). والمطالب الثلاثة الأولى هي تكرار، في صيغة أكثر جذرية، لعناصر لائحة جرى تبنّيها في القمة العربية المنعقدة في حزيران/ يونيو ١٩٨٨، وهي مطالب صحيحة تماماً. أما المطلب الرابع فينطوي على تناقض جلي بين حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ومبدأ «مؤتمر دولي كامل الصلاحيات» يقرر هو مصير الشعب الفلسطيني. وهذا التناقض لَشاهِدٌ على التشويش السائد في ذهن معظم الفلسطينيين بصدد هذا المبدأ الذي يدافع عنه بحماس حتى اليسار الفلسطيني، نظراً لأنه مبدأ غالٍ على قلب موسكو.

لو وُجدت م.ت.ف. ثورية في الخارج، لأطلقت أيضاً نداءً عاجلاً إلى الجماهير الأردنية والفلسطينية المقيمة في الأردن، لتثور بدورها في انتفاضة ملتقية مع انتفاضة الأراضي المحتلة وهادفة إلى إطاحة النظام الملكي العميل. وفي ذلك بالفعل، السبيل الوحيد والذي لا بدَّ من سلوكه لتحطيم الخناق القمعي الذي يحاصر الضفة الغربية، ناهيكم بالنير الاستبدادي المفروض على جماهير الأردن، حيث عدد الفلسطينيين وحدهم يساوي على الأقل عددهم في الضفة والقطاع مجتمعين. هذا وتشكّل إطاحة الملكية في عمّان المَعْبَر الضروري لقيام دولة أردنية ـ فلسطينية متحررة من السيطرتين الامبريالية والصهيونية، وقادرة فعلاً على العيش مستقلة بخلاف مشروع الدويلة في أراضي ١٩٦٧، أي على حوالى ٦ آلاف كم^{٢} في قسمين تفصل بينهما دولة إسرائيل.

لكن بدون مطالبة قيادة م.ت.ف. بأكثر مما تستطيع، فلو اكتفت بتبني برنامج النداء رقم ٢٦، المنسجم مع قرارات المجلس الوطني لعام ١٩٨٧، لشكّل ذلك من قِبَلها خياراً نضالياً، خيار قيادة تعتمد حصراً على نضال الجماهير وتفهم أن حقاً مشروعاً لا يُشحذ. إلاّ أن تلك ليست حال قيادة م.ت.ف.، التي اختارت منذ زمن

الإطار رقم ٢

برنامج النقاط الأربع لـ«قاوم»

(النداء رقم ٢٦ الصادر في أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨).

«أ ـ انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية.

«ب ـ إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم وإزالة المستوطنات التي أقيمت في الأراضي المحتلة.

«ج ـ وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت إشراف الأمم المتحدة لتوفير الحماية لجماهير الشعب الفلسطيني لمدة لا تزيد على بضعة أشهر، تمهيداً لممارسة الشعب الفلسطيني بحرية لحقه في تقرير المصير.

«د ـ عقد المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى قاعدة قراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي هي لب الصراع في الشرق الأوسط».

طويل استراتيجية تسوية تفاوضية مع دولة إسرائيل يكمن هدفها الأول في الحصول على اعتراف من قِبل الامبريالية الأميركية.

الشروط الأميركية

والحال أن شروط هذه الأخيرة لإقامة حوار مباشر مع م.ت.ف. كانت معروفة: لقد حددها كيسنجر منذ عام ١٩٧٤، وقد ذكّر بها [نائب الرئيس ريغان] جورج بوش، يوم ٢٨ يونيو الماضي، في مقابلة أجرتها معه صحيفة **جيروزالم بوست** الإسرائيلية: «يتوجب على م.ت.ف. ليس فقط أن تقبل بوضوح بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، اللذين يعترفان بحق إسرائيل في الوجود، بل أيضاً أن تتخلى عن الإرهاب وعن البند في ميثاقها الأساسي الذي يدعو إلى تدمير دولة إسرائيل».

وفي مقال نُشر في صحيفة **لوموند** في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨، بتوقيع شيمون بيريز الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الخارجية، أضاف الزعيم الصهيوني باسم حكومته، أو على الأقل باسم حزبه، التوضيح التالي: «سوف يتحتم على م.ت.ف.، في نهاية المطاف، أن تختار بين خيارين: الدعم السوري (. . .) أو الحوار مع الأردن (. . .) وإنه لمع هذا البلد الأخير فقط تستطيع م.ت.ف. أن تصوغ سياسة تفاوض مع إسرائيل».

كان عرفات قد فهم ذلك منذ زمن طويل. بيد أن الضغط الجذري للانتفاضة خلال شهورها الأولى وبيانات الداخل ويسار م.ت.ف.، وكذلك الاتحاد السوفياتي وليبيا، كل ذلك كان يدفع في اتجاه إعادة إحياء التحالف مع دمشق. وقد جاءت بوادر التفاوض مع الحكم السوري إثر اغتيال أبو جهاد من قِبل الأجهزة الإسرائيلية في نيسان/ أبريل ١٩٨٨، لتسرّ الأطراف المذكورة. لكن آمالها خابت بسرعة.

في الواقع، كان عرفات يستكشف بصورة مكثفة الطريق الأردني ـ الأميركي المؤدي إلى التفاوض مع إسرائيل. ففي شهر آذار/ مارس، كان قد دفع عضوين في المجلس الوطني يحملان الجنسية الأميركية إلى مقابلة وزير الخارجية جورج شولتز، بالرغم من الحظر الصارم الذي فرضته القيادة الموحدة للانتفاضة على أي لقاء فلسطيني مع هذا الأخير. هذا وبعد قمة ريغان ـ غورباتشوف في موسكو، في نهاية أيار/ مايو، التي وَفَّق خلالها زعيم بيروقراطية الكرملين بين وجهة نظره ووجهة نظر واشنطن حول مسألة الشرق الأوسط، شعر عرفات بالتحرر من قيوده الباقية وانتقل إلى طور جديد في سياسته.

فاستقوى بالتشجيع الذي لقيه من قِبل أقطاب الرجعية العربية المجتمعين في الجزائر في قمة حزيران/ يونيو ١٩٨٨، ليجعل بسام أبو شريف، الذي أصبح مستشاره المعتمد بعد أن ارتد عن الجبهة الشعبية، ينشر مقالاً بمثابة بالون اختبار. وقد تضمَّن المقال كل ما سوف يلحق: القبول بالقرار ٢٤٢ و«محادثات سلام ثنائية مع إسرائيل» في إطار مؤتمر دولي (أي «ورقة التين» بالمحصلة). وقد أثار المقال احتجاجاً صاخباً من قِبل يسار م.ت.ف.، لكنه لقي ترحيباً حاراً من قِبل الذين توجه إليهم، في الولايات المتحدة وإسرائيل.

التمهيد لعقد المجلس الوطني

إثر الإجراءات الأردنية في ٣١ تموز/يوليو، دُعي المجلس الوطني للانعقاد في أيلول/سبتمبر. وكان اليمين يخطط لتشكيل «حكومة موقتة» تنطق باسم الشعب الفلسطيني وتتألف من شخصيات مقبولة لدى واشنطن. فاعترض اليسار وأعلن ذلك بصوت عال وحازم. وتدخلت موسكو عندئذ لتهدئة الخواطر. وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في تونس، وقررت إرجاء مسألة الحكومة وعقد المجلس الوطني في نهاية الشهر نفسه وإعلان دولة فلسطينية. وقد اقترح اليمين ورجال موسكو في الجبهة الديموقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني أن يكون الإعلان مبنياً على أساس القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧. وكان عرفات يريد أن يضيف القرار ٢٤٢، لكنه أبدى استعداده للقبول بتلك المساومة الموقتة التي تساوي الاعتراف بدولة إسرائيل من دون تحديد الموقف من حدودها. أما حبش فتذمّر.

وفي ١٠-١١ تشرين الأول/أكتوبر، استقبلت موسكو وفداً يمثّل المنظمة، وبلّغته رسالتين: يجب تأجيل المجلس الوطني بحيث لا يتم الإعلان عن الدولة الفلسطينية قبل الانتخابات الإسرائيلية التي سوف تجري في أول تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك لعدم إزعاج «الصهاينة المعتدلين» الذين يتزعمهم شيمون بيريز؛ ويجب الاعتراف بدولة إسرائيل. وقد صرّحت وكالة تاس، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، بأن المحادثات قد شددت على ضرورة «خطى ملموسة ينبغي أن تقوم على أساس توازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية»، أي المضطهِدين والمضطهَدين سواء. وقد وافق حبش مرغماً على القبول بالقرار ١٨١ بصفته أهون الشرين، في سياق منطق المساومة الدائمة الذي يحكم انجراف كافة فصائل م.ت.ف. نحو اليمين بجملة من الانجرافات المتوالدة.

ومع تحرره أكثر فأكثر من حرج اليسار، توجه عرفات إلى ميناء عقبة في الأردن ليلتقي هناك يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر مع الملك حسين ومبارك. وقد علقت صحيفة **لوموند** (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر) على هذا اللقاء قائلة: «ليس من شك في

أن السيد عرفات، بتباهيه على هذا الشكل مع اثنين من حلفاء الولايات المتحدة المقربين، يؤيدان تسوية تفاوضية مع إسرائيل، قد أراد أن يعزز صورته كرجل يبحث عن السلام... وقد أظهر بوضوح للمتصلبين داخل م.ت.ف. أن الدرب الذي ينبغي اختياره هو درب التفاوض والمساومة». ومن العقبة، ذهب عرفات ومبارك ليتباهيا هذه المرة مع صدّام حسين.

باتت الخيارات السياسية لقيادة م.ت.ف. أوضح مما في أي وقت مضى: إلى اليمين كلياً، نحو استسلام على طريقة السادات. فهذا الأخير الذي نعتته م.ت.ف. بالخائن، لم يفعل في الحقيقة سوى ما تستعد المنظمة لفعله: اعترف بإسرائيل لقاء استعادة الأرض المصرية المحتلة، أي سيناء، مع شرط نزع السلاح منها ضماناً لأمن الدولة الصهيونية. والاستسلامان يجريان على أرضية انتصار معنوي، حرب تشرين الأول/أكتوبر في الحالة الأولى والانتفاضة في الحالة الثانية، بخلاف الانعطافات السابقة لـ م.ت.ف. (١٩٧٤ و١٩٧٧ و١٩٨٣) التي جرت على أرضية هزيمة. إن التشابه بين الاستسلامين هو ما أشار إليه بكلام بليغ عبد الستار قاسم، أحد سجناء الانتفاضة، في مقال نُشر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ (انظر الإطار رقم ٣).

إعلان الدولة...

صحيح أن المجلس الوطني، الذي انعقد أخيراً من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قد أعلن «دولة فلسطين». كما أن جماهير الانتفاضة كانت تنتظر بفارغ الصبر هذا القرار الذي يشكّل بحد ذاته تحدياً للاحتلال الإسرائيلي. وقد أثار الإعلان حماسها معزِّزاً أملها في اقتراب اليوم الذي سوف ينسحب فيه الجيش الصهيوني من أراضيها. لكن، إذا كان إعلان لدولة مستقلة من قِبَل الجماهير المناضلة تحت الاحتلال هو قرار شجاع، فلا يمكن أن نغفل أن الأمر يختلف بالنسبة للمجلس الوطني المنعقد في الجزائر (والذي لم ينسَ أن يحيِّي «الرئيس المناضل الأخ الشاذلي بن جديد»، شهر بالكاد بعد أن سحق المذكور بالدم انتفاضة أخرى في بلاده!).

بل يحق لنا أن نتساءل لماذا اقتضى الأمر الانتظار إلى ما بعد الانتخابات

الإطار رقم ٣

عبد الستار قاسم: «تهافت المنادين بالاعتراف»

«إن الذي يحاول الخروج في مقاسات الانتفاضة إنما يحاول تجاوزها وإخراجها عن أهدافها، مما قد يُحدث في النهاية أكبر ضرر لها... هناك مخاوف لاستغلال الانتفاضة للسير في خطوات سياسية مبيتة كانت تبحث عن مجال للتعبير. إن الوضع يشبه إلى حد كبير رؤية السادات للإنجاز العسكري المحدود الذي حققته الجيوش العربية في العام ١٩٧٣. فقد استغل السادات الدفعة المعنوية الكبيرة التي أحدثتها الحرب في الشارع العربي ليقول إنه يقدم على المعركة السياسية من مركز قوة. وكانت النتيجة أن خرجت مصر من دائرة الصراع واعترفت بإسرائيل... وإذا كان ما يطلبه البعض الآن صحيحاً، فإننا بالتأكيد نكون قد أجرمنا بحق أنفسنا وحق الآخرين. فنحن، مثلاً، كان من الممكن أن نوفر عشرات الآلاف من القتلى عبر السنين وأن نوفر على أنفسنا شتى أنواع التنكيل والعذاب لو قبلنا بمفهوم الملك حسين لتحقيق السلام... (فقد) ثبت عملياً أن ما يطرحه بعض القيادات الفلسطينية الآن وبعد كل هذه الآلام، كان قد طرحه الملك حسين منذ بداية الاحتلال».

(مقتطفات من مقال بقلم عبد الستار قاسم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، في نابلس، المعتقل منذ شباط/ فبراير ١٩٨٨ في سجن «أنصار ـ ٣» في صحراء النقب. وقد نُشر المقال في جريدة **السفير** البيروتية بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨).

الإسرائيلية وترك «الفراغ القانوني»، الذي نجم عن القرار الأردني في ٣١ تموز/ يوليو، يستمر طوال ثلاثة أشهر ونصف. لماذا أصلاً لم يجرِ الإعلان قبل ذلك بكثير، منذ بداية الانتفاضة؟ أو حتى سنة ١٩٧٦، عندما كانت التعبئة الجماهيرية في أراضي ١٩٦٧ أيضاً كثيفة وقد أفضت الانتخابات البلدية التي جرت فيها، بالرغم من الإشراف الصهيوني عليها، إلى فوز أنصار م.ت.ف.؟ أو حتى منذ سنة ١٩٧٤،

عندما تبنّى المجلس الوطني كمبدأ انتقالي فكرة دولة فلسطينية في جزء من فلسطين؟

لندع بلال الحسن، المقرب من عرفات ورئيس تحرير مجلة **اليوم السابع** الناطقة بشكل شبه رسمي باسم «فتح» ـ م.ت.ف.، يجيب بنفسه: «لماذا هذا التوقيت بالذات لإعلان الدولة...؟ إن النقطة المفصلية في ذلك هي قرار الأردن (٣١ تموز/يوليو)... الذي أوجد فراغاً يستدعي أن يبادر أحد لملئه. ومن الطبيعي أن تبادر القيادة الفلسطينية إلى ذلك، باعتبار أن هذه الخطوة هي حق طبيعي لها. وقد ساعد القرار الأردني على إنجاز الطرف الفلسطيني لهذه الخطوة، باعتبار أنها تأتي في توقيت لا يُثير أي نزاع أو إشكال بينها وبين الأردن. وقد كانت م.ت.ف. تطرح دائماً فكرة الدولة كهدف نضالي وسياسي، دون أن ترفقه بأي إجراء عملي، بحيث لا يؤدي ذلك إلى نزاع مبكر لا ضرورة له مع الأردن. أما وقد أقدم الأردن عن خطوة فكّ الارتباط، فإن الإجراء العملي الفلسطيني يمكن أن يتم هذه المرة دون إثارة أي إشكال عربي» (**اليوم السابع**، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨). أي أن الإجراء المذكور، وبكلام آخر، لم يعد له طابع التحدي لنظام عمّان ولحلفائه الرجعيين الذي كان يمكن أن يبدو فيه لو حصل سابقاً.

لذا، فإن صحيفة مثل **لوموند**، على سبيل المثال، لم تخطئ عندما خصصت عنوانها الكبير، بضع ساعات بعد ختام دورة المجلس الوطني وإعلان الدولة، ليس لهذا القرار الأخير بل لتلك الجملة: «م.ت.ف. تعترف ضمنياً بوجود إسرائيل». وبالفعل، فإن مفاجأة المجلس الوطني الحقيقية كانت في هذا القرار: القبول بالقرار ٢٤٢، وقد تقرر أثناء الدورة بالذات بعد إطلاع عرفات على برقية شيمون بيريز إلى سفارات دولة إسرائيل، عشية انعقاد المجلس. هذه البرقية شرحت أن وحده القبول بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ يساوي اعترافاً بإسرائيل في حدود آمنة ومعترَف بها، وليس القرار ١٨١ بمفرده!

... والاعتراف بإسرائيل

إن نص إعلان الدولة بذاته يستند إلى القرار ١٨١، بعد ٤١ عاماً ومئات الآلاف من القتلى الفلسطينيين والعرب في الكفاح ضد الدولة التي أنشأها ذلك القرار بمنتهى

الظلم والإجحاف. ويضيف الإعلان الذي قرأه عرفات نفسه أن الدولة الفلسطينية «ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو استعمالها ضد سلامة أراضيها... أو سلامة أراضي أي دولة أخرى».

أما البيان السياسي للمجلس الوطني فقد ذهب إلى أبعد من ذلك بعد. وقد أعاد التأكيد على مبدأ المؤتمر الدولي، غير أن هذه المرة عبارة «كامل الصلاحيات» استُبدلت بتعبير «الفعّال»، بالرغم من معارضة جورج حبش وآخرين لهذا الاستبدال غير البريء على الإطلاق. والأهم أن البيان حدد أن المؤتمر المذكور سوف «ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨»، بعد ٢١ عاماً من الرفض العنيد للقرار الأول من قِبل الحركة الفلسطينية بمجملها، بثمن عشرات الآلاف من القتلى. وقد صوّت ١٥ بالمئة فقط من أعضاء المجلس الوطني ضد هذا القسم من البيان، بمن فيهم أعضاء الجبهة الشعبية وبعض المستقلين والإسلاميين.

هذا، وعلى غرار قرار القمة العربية التي انعقدت في الجزائر في حزيران/يونيو ١٩٨٨، وكذلك على غرار النداء رقم ٢٦ الصادر عن القيادة الموحّدة للانتفاضة والذي استوحى بذلك القرار جزئياً، طالب بيان المجلس الوطني بأن يتم وضع الأراضي المحتلة تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة. لكن، بينما رأت الوثيقتان الأولى والثانية في الفترة المحدودة مرحلة انتقال نحو ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره، لم يعد مجلس تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ يرى فيها غير وسيلة من أجل «توفير مناخ مؤات لنجاح أعمال المؤتمر الدولي والوصول إلى تسوية سياسية شاملة وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي».

هذا الفارق يعبّر عن قلّة اهتمام قيادة م.ت.ف. بممارسة سكان الأراضي المحتلة لحقهم في تقرير المصير بطريقة حرة وفعلية ومباشرة وديموقراطية. ولا يقل دلالة في هذا الصدد، الغيابُ الكامل في بيان المجلس الوطني للمطلب السياسي المركزي الوارد في نداءات القيادة الموحّدة للانتفاضة، من بداية صدورها إلى عشية دورة تشرين الثاني/نوفمبر، ألا وهو مطلب تنظيم انتخابات حرة (أي بعد الانسحاب الإسرائيلي) في الضفة والقطاع.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنه بالرغم من قرار ٣١ تموز/يوليو الأردني ومن المشاعر التي عبّرت عنها الجماهير الفلسطينية المتفضة،[٩] فإن بيان المجلس الوطني كرر مبدأ «الكونفدرالية» مع الأردن. وذلك بعد أن كان الملك حسين نفسه قد فسّر لعرفات، خلال لقاء العقبة، أنه يفضل من جانبه عدم التسرع في تحديد موقف من هذا الموضوع.

في ضوء كل ذلك، لا عجب من علامات الرضى التي صدرت بالإجماع عن مجمل الدول الامبريالية إثر دورة المجلس الوطني الأخيرة، ولا عجب من التصريحات المكرسة لمدح «ليونة» و«واقعية» م.ت.ف. من قِبَل الكثير ممن كانوا بالأمس ينعتونها بـ «الإرهابية» ولا زالوا يعلنون تأييدهم المطلق لدولة إسرائيل.

نصر أم استسلام؟

اعتقدت قيادة «فتح» ـ م.ت.ف. أنها نفّذت بحذافيرها الشروط التي حددتها واشنطن للجلوس على طاولة واحدة مع ممثليها. وقد لعب عرفات «ورقته الأخيرة» لقاء الحصول على اعتراف من قِبَل عرّاب إسرائيل. لذلك، فوجئ الجميع عندما رفض شولتز منحَ تأشيرة دخول لعرفات، كي يتمكّن من إلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. بيد أن وزير الخارجية الأميركي أثبت أنه أكثر حنكة مما ظن الذين أخذوا عليه ما اعتبروا أنه قصر نظر، وكأن هذا الثعلب يابس العقل مثل شامير. في الواقع، أدرك تماماً أنه تحكّم بعرفات بجزرة الاعتراف، وأراد أن ينتزع منه استجابة أوضح وأدق بعد للشروط الأميركية.

الباقي معروف: وساطة الاشتراكية ـ الديموقراطية السويدية، ثم خطاب عرفات في ١٣ كانون الأول/ديسمبر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المجتمعة خصيصاً في جنيف؛ تأكيد جديد على القبول بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ كقاعدة للمؤتمر الدولي وأساس للتسوية، وإدانة جديدة للإرهاب. ومع ذلك، مواصلة الرفض من قِبَل واشنطن: أصرَّ شولتز على أن يُعلن رئيس م.ت.ف. صراحة وبلا لبس أنه يعترف

---

(٩) حسب الاستطلاع الذي سبق ذكره، فإن ٢٢ بالمئة فقط من سكان الضفة يؤيدون كونفدرالية مع الأردن.

بحق إسرائيل وأنه «يتخلى» عن الإرهاب (بما يساوي اعترافه بأن م.ت.ف. كانت «إرهابية»).

ولما كان عرفات قد قرّر الانبطاح أمام أعداء الشعب الفلسطيني، فقد ذهب إلى النهاية، إلى نهاية العار. ففي مؤتمر صحفي دُعي لهذا الغرض، يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أعلن عرفات بكل وضوح تأييده لـ «حق جميع الأطراف في العيش بسلام وأمن، بما فيها دولة فلسطين وإسرائيل وجيرانهما». وأضاف: «نتخلى كلياً وبشكل مطلق عن جميع أشكال الإرهاب، سواء كان فردياً أو جماعياً أو إرهاب دولة».

أمكن شولتز عندئذ أن يعتبر أنه نال مبغاه، فأعلن أن الولايات المتحدة باتت منذ ذلك الحين «مستعدة لحوار جوهري مع ممثلين عن م.ت.ف.». وحتى رابطة «بناي بريث» الصهيونية الأميركية، صرحت بأنها باتت تتفهم أنه «نظراً لقبول م.ت.ف. بالشروط التي حددتها الولايات المتحدة، فقد كان مناسباً احترام الالتزامات». أما عرفات، فتأكيداً على اعترافه بالجميل، عرض بعد بضعة أيام من ذلك، أن تساعد أجهزةُ مخابراته أجهزةَ واشنطن في التحقيق حول انفجار طائرة «بان أمريكان»... إذا كان القرار الأميركي في إقامة اتصالات مباشرة مع م.ت.ف. هو «انتصار» لهذه الأخيرة، فنرجو أن يشرح لنا أحد كيف يكون الاستسلام!

طبعاً، فإن عرفات، منظم الهزائم الكبير والخبير في فن اجتيازها وهو يرفع شارة النصر، لم يفوّت فرصة ليشرح أن القرار الأميركي تم انتزاعه بفضل «صمود مناضلي الانتفاضة» (المختلف جذرياً عن «ليونته» الخاصة به): و«حلفائهم الطبيعيين والأساسيين، الجنود العراقيين الذين دافعوا عن البوابة الشرقية للوطن العربي». (**اليوم السابع**، ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩). وحدهم السذّج صدّقوا هذا الكلام.

أما أبو إياد فكان أكثر صدقاً. وقد أدلى في تشرين الأول/أكتوبر بهذا الاعتراف لجريدة **القبس** الكويتية:

> يجب أن نعترف بأن الحركة الصهيونية نجحت في إقناع العالم بما تسميه ثوابت الحل السياسي في المنطقة متمثلة في الاعتراف بالقرار ٢٤٢.

البعض يقول: لماذا علينا الاستجابة لهذا الابتزاز؟ رأيي أن هذا ليس ابتزازاً لنا بقدر ما هو ابتزاز الحركة الصهيونية لأوروبا وللعالم.

فقد تجنب أبو إياد الغطرسة في غير محلها، ليعترف بالاستسلام، لكنه أظهره كموقف محتّم في وجه عدو كلي الجبروت، «الحركة الصهيونية» التي «نجحت في إقناع العالم»، وهي الحجة القديمة للقوميين العرب اليمينيين وذريعة جميع الاستسلامات: الصهاينة (لعدم قول «يهود») «يحركون» الولايات المتحدة، وليس العكس. وهذا الكلام يأتي في الوقت بالذات الذي بلغت فيه قوة الإقناع لدى الحركة الصهيونية أضعف مستوى في تاريخها، في وجه الانتفاضة؛ في الوقت بالذات الذي بلغ فيه نضال الشعب الفلسطيني ضد الدولة الصهيونية أعلى مستوياته منذ نصف قرن.

كان جورج حبش صائباً تماماً عندما توجه إلى قادة اليمين الفلسطيني المهيمن في م.ت.ف. سائلاً إياهم في جريدة **القبس** عينها:

هل هذا هو الوقت لتقديم المزيد من التنازلات؟ نحن الآن في مرحلة لم يبدأ المؤتمر الدولي فيها بعد، ويريدوننا أن نشلح الجاكيت قبل المؤتمر الدولي، ولم يكتفوا بالجاكيت فهم يريدون البنطلون، ولم يكتفوا بالبنطلون يريدون الثياب الداخلية، وفي المؤتمر الدولي يريدوننا عراة!!

حقاً إن مسيرة م.ت.ف. أشبه ما تكون بالتعرّي السياسي.

١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩

[تعريب: المؤلف]

م.ت.ف.: إلى أين؟ (١٩٨٩)
٢ ـ الدولة والمنظمة والثوريون

هذا المقال الثاني من سلسلة المقالات الثلاثة، يحتوي على جردة حساب نقدية لتجربة اليسار الفلسطيني، ويتناول عدداً من المسائل الاساسية في النضال الفلسطيني، ولا سيّما برنامج النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وموقف اليسار إزاء م.ت.ف..

بضع ساعات بعد ختام دورة المجلس الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، عقد جورج حبش مؤتمراً صحفياً شرح فيه أن الجبهة الشعبية باقية في م.ت.ف. بالرغم من اختلافها مع البيان السياسي الذي تبناه المجلس، وذلك «حفاظاً على الوحدة الوطنية». وبما أنه يدرك أن هذه الحجة ضعيفة في حد ذاتها، أضاف حبش أنه مقتنع، في أي حال، بأن سياسة اليمين الفلسطيني الجديدة لن تفضي إلى شيء: «نحن بصراحة لم نعد نخشى من حدوث تسوية أميركية أو إسرائيلية، لأن سقف التسوية الأميركية ـ الإسرائيلية سقف لا يمكن أن يقبل به أي فلسطيني يسارياً كان أو يمينياً».

إنها لذريعة قديمة جداً. فقد سبق ليسار «فتح»، قبل ١٥ عاماً، أن استعملها ليبرّر تخاذله أمام قيادة الحركة التي كانت قد اختارت عملياً السعي وراء تسوية تفاوضية مع الدولة الصهيونية.[1] في ذلك الوقت، كانت الجبهة الشعبية بقيادة

(١) في ذلك الحين، كان ردنا كالآتي: «إن الأجل حتى الحل السلمي قد يقصر أو يطول، إلاّ أنه =

جورج حبش تفنّد تلك الذريعة، وقد انسحبت من هيئات م.ت.ف. القيادية لتخوض معركة سياسية ضد التكتل المهيمن. وها أن جورج حبش نفسه، بعد كل هذه السنوات وعلى إثر دورة للمجلس الوطني سيسجل التاريخ أنها خضعت للشروط الأميركية لمشاركة م.ت.ف. في سيرورة التسوية التفاوضية، جورج حبش نفسه إذاً، يلجأ إلى الحجة التي حاربها هو ذاته لمّا كانت قابلة للتصديق أكثر بكثير مما هي اليوم. لكن لنتفحص الأمور قبل أن نطلق حكماً: فما هو «سقف» التسوية من وجهتي النظر الأميركية والإسرائيلية؟

السقف الأميركي للتسوية

فلنبدأ من واشنطن، ونقرأ خطاب رونالد ريغان في أول أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ الذي أعلن فيه مشروعه:

> أطلب من الشعب الفلسطيني أن يقرّ بأن أمانيه السياسية الخاصة به مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بالاعتراف بحق إسرائيل في مستقبل آمن... إن أفضل احتمال للوصول إلى سلام مستقر ودائم وعادل هو بإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالاشتراك مع الأردن... إن النزاع العربي ـ الإسرائيلي سوف يتوجب حله بمفاوضات تتعلق بمقايضة: أراض لقاء السلام... ويبقى قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ حجر الزاوية للجهود التي تبذلها أميركا...

ففي نهاية سنة ١٩٨٨، كانت أرضية مواقف م.ت.ف.، التي لا تنفك تنخفض، قد تطابقت من حيث الجوهر مع ذلك السقف للتسوية الذي حددته واشنطن. طبعاً، فإن فروقات ثانوية لا تزال قائمة: مشروع ريغان تحدث عن «حكم ذاتي» فلسطيني بالاشتراك مع الأردن، بينما يتحدث البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الأخير عن دولة فلسطينية (صفة «المستقلة» لم ترد في البيان، يا لها

= يكون من العبث بناء خطة سياسية على احتمال استحالة الحل السلمي. والذين يتبنون هذا الاحتمال، يجدون فيه تبريراً مريحاً لعدم قيامهم بأي نشاط ضد الحل السلمي والمشرفين على ترتيبه»، مجلة **المناضل**، بيروت، العدد ٣٠، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٧٥.

من صدفة!) في كونفدرالية مع الأردن. نترك لأهل القانون تقدير هذا الفرق، غير أن الملك حسين قد حسم الجدال أصلاً بفصله الضفة الغربية رسمياً عن مملكته في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨.

وهل ثمة خلاف حول إطار المفاوضات، بعد الاتفاق على مبدئها؟ لم يعد الخلاف قائماً حسب عرفات الذي شرح مؤخراً لمجلة **اليوم السابع** (٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩) أن اتفاقاً تمَّ بين واشنطن وموسكو على أن ينعقد المؤتمر الدولي في جلسة مفتوحة وينقسم إلى لجان ثنائية. وقد لمّح رئيس م.ت.ف. بوضوح إلى أنه لم يعد ثمة خلاف مع الولايات المتحدة حول هذا الموضوع.

ماذا إذاً عن مسألة الانسحاب الإسرائيلي، الأساسية بالطبع؟ فقد أعلنت الحكومة الأميركية دوماً تأييدها، في إطار القرار ٢٤٢، لمبادلة السلام بأراض محتلة سنة ١٩٦٧، من دون أن تحدد في يوم من الأيام أن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون كاملاً. في الواقع، تترك واشنطن عمداً هذه المسألة في إطار الإبهام لتتمكن من لعب دور الحَكَم في مفاوضات محتملة بين عرب وإسرائيليين، كما جرى في كمب ديفيد. وقد اكتفى مشروع ريغان لعام ١٩٨٢ بالتأكيد على أنه سوف يصبح بإمكان الولايات المتحدة، عندما تجري المفاوضات، أن تقدّر «إلى أي حد يمكن مطالبة (إسرائيل) بالتخلي عن أراض»، وذلك بحسب ما سيُعرض عليها بالمقابل.

السقف الإسرائيلي

وبما أن واشنطن خصصت لنفسها دور الحَكَم في مسألة الانسحاب تلك، أصبحت الكرة في ملعب إسرائيل. فالصهاينة المستنيرون، وعلى رأسهم زعيم حزب العمل شيمون بيريز، وقفوا دوماً في إطار القرار ٢٤٢ ومبادئه الأساسية التي دافعت عنها الحكومة الأميركية. وبعد حرب ١٩٦٧، قام أحد زعماء الحزب ذاته، إيغال آلون الذي توفي مذاك، بصياغة خطة تسوية مع الأردن اشتملت على انسحاب إسرائيل من معظم أنحاء الضفة الغربية، على أن تُبقي فيها مستعمرات وقواعد عسكرية في مواقع استراتيجية، لا سيما بمحاذاة نهر الأردن بوصفه حدوداً أمنية

للدولة الصهيونية، غير قابلة للتعديل (إن مفهوم «الحدود الآمنة» الذي تضمنه القرار ٢٤٢ يسمح بمثل هذا التفسير).

إن تبنّي حزب العمل الصهيوني لمبدأ الانسحاب (الجزئي طبعاً) قد تعزز منذ ذلك الحين: ليس بدوافع «نبيلة»، بل خشية من «الخطر السكاني» العربي. وهي خشية عظمت كثيراً بدورها نتيجة الانتفاضة التي استطاع بيريز أن يرى فيها تأكيداً لصحة مواقف حزبه. ففي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، أي بعد بدء الانتفاضة بثلاثة أسابيع، دق بيريز ناقوس الخطر: أعلن أمام الملأ أن في العام ٢٠٠٠ «سوف يتألف السكان المقيمون بين المتوسط ونهر الأردن (أي دولة إسرائيل وأراضي ١٩٦٧ معاً) من ٤٥ بالمئة من العرب و٥٥ بالمئة من اليهود»، لأن معدل ولادات العرب هو «ضعف معدلنا» كما قال. وبعد شهرين، أدلى إسحق رابين، الرجل الثاني في حزب العمل الذي تولى حقيبة الدفاع في الحكومة الصهيونية وبالتالي مسؤولية قمع الانتفاضة، أدلى بهذا الاعتراف: «خلال هذين الشهرين الأخيرين، تعلّمت... أنه يستحيل حكم مليون ونصف من الفلسطينيين بالقوة» (**لوموند**، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٨).

بالفعل، فعلاوة على العبء الاقتصادي الثقيل الذي تشكله الانتفاضة على دولة إسرائيل، وما أحدثته من تدهور في صورة هذه الدولة لدى الرأي العام العالمي، وهما نتيجتان مسيئتان لنظام «الأمن» الإسرائيلي، تشكل الانتفاضة عبئاً مباشراً وهاماً على الجيش الصهيوني نفسه. فهي تشغل بضعة آلاف من الجنود في مهام قمع تظاهرات شعبية لا تنفك تتجدد، وينتج عن ذلك ليس فقط «إلهاء» قسم لا يستهان به من الطاقة العسكرية الإسرائيلية، بل أيضاً وخاصة انحلال أخلاقي ينتشر في صفوف الجيش الصهيوني. هكذا، فإن احتلال أراضي ١٩٦٨، بالرغم من أنه أقدم بكثير من احتلال لبنان الذي انتهى بما يشبه الاندحار، أصبح بدوره مع الانتفاضة حملاً أثقل وأثقل على كاهل دولة إسرائيل.

موقف الجنرالات

ليس عجيباً بالتالي أن نلاحظ أن أحرّ دعاة الانسحاب موجودون اليوم في قمة المراتبية العسكرية الإسرائيلية. ففي شهر آذار/مارس ١٩٨٨، قامت مجموعة من

الجنرالات الإسرائيليين المتقاعدين (يتمتعون لهذا السبب بحرية النشاط السياسي) بتأسيس المجلس من أجل السلام والأمن. وقد ضمت المجموعة: ياريف، الرئيس السابق للموساد؛ وسنيه، حاكم الضفة الغربية الأسبق؛ وأور، القائد السابق للمنطقة الشمالية وبالتالي لقوات الاحتلال الإسرائيلي في لبنان. وشمل المجلس بسرعة أكثر من ثلاثين لواء وأكثر من مئة عميد، أي ما يقارب نصف جنرالات إسرائيل المتقاعدين. وقد صرَّح أور: «كلنا متفقون على اعتبار أن الاحتلال يجب أن ينتهي لأن بقاءه يمثّل خطراً أكبر على أمننا من نهايته» (**لوموند**، ٢ حزيران/يونيو ١٩٨٨). كلام بمنتهى الدقة والإيجاز، أضاف عليه سنيه: «معظم ذوي الرتب العليا، من شومرون (رئيس الأركان) ونزولاً، يفضلون انسحاباً جزئياً من ضفة منزوعة السلاح على «إسرائيل الكبرى» التي ينادي بها شامير» (مجلة **نيوزويك**، ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٨).

الانسحاب الجزئي ونزع السلاح هما عنصران رئيسيان في «سقف» التسوية من وجهة النظر الإسرائيلية. وقد أوضحهما بن غال، عضو آخر في مجلس الجنرالات: «نريد ضفة غربية منزوعة السلاح؛ نريد الاحتفاظ بالإشراف على مجالها الجوي وأن تكون لدينا محطات إنذار إلكتروني، إضافة إلى حضور عسكري على السفح الشرقي من خط الذرى المشرف على نهر الأردن، الذي سيبقى في جميع الأحوال حدودنا العسكرية» (**لوموند**، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨). أما بالنسبة لغزة، فالمشكلة أبسط بكثير: إن القطاع محشور بالكامل بين دولة إسرائيل والبحر وصحراء سيناء التي هي ذاتها منزوعة السلاح بموجب اتفاقيات كمب ديفيد.

وثمة فرق أساسي آخر بين الضفة والقطاع: فلا يوجد في غزة سوى ألفي مستوطن إسرائيلي، في مقابل حوالي سبعين ألفاً في الضفة [في عام ١٩٨٨]، موزعين على ١٢٤ مستوطنة لا يفكّر حتى أكثر الصهاينة «اعتدالاً» بتفكيكها جميعاً. إن الفروقات بين الأرضين تفسر لماذا دعا بيريز أكثر من مرة لانسحاب كامل من غزة، بينما لا يقترح بالنسبة للضفة سوى انسحاب من الأجزاء «حيث توجد أكثرية واضحة من العرب». وقد كان بن غال أكثر دقة: «نستطيع أن نعيد مئة بالمئة من غزة و٨٥ بالمئة من الضفة الغربية».

الرفض الصهيوني

طبعاً، يبقى هناك قسم هام من الناخبين ومن المؤسسة السياسية ـ العسكرية في دولة إسرائيل، يرفضون فكرة الانسحاب بحد ذاتها. فالليكود الذي تزعمه إسحق شامير يتشبّث باتفاقيات كمب ديفيد، أي حسب تفسيره لها، بمنح «حكم ذاتي» إداري للسكان العرب في أراضي ١٩٦٧، مع إبقائها تحت الاحتلال الإسرائيلي. غير أنه يتعذر أكثر فأكثر الدفاع عن هذا الموقف، ليس بسبب الانتفاضة وحسب، بل أيضاً بسبب عزلته الكاملة على الصعيد الدولي. وإذا وافق بيريز على تجديد ائتلافه الحكومي مع الليكود، في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، كان قراراه موقتاً ليس أكثر، ريثما يُستكمل انتقال السلطات من ريغان إلى بوش وتصبح الإدارة الأميركية قادرة من جديد على التدخل بشكل فعّال. عندها فإن شامير، الذي بدأ بتليين موقفه بعض الشيء، سوف يضطر إلى الانحناء أو إجراء انتخابات جديدة للكنيست.

إن حجة الليكود القائلة إنه لو تخلّت إسرائيل عن «اليهودية والسامرة» (الاسمان التوراتيان لمنطقتي الضفة الغربية)، سينجم عن ذلك خطراً جسيماً على أمن الدولة الصهيونية، هذه الحجة لا تأخذ بعين الاعتبار الشروط التي حددتها أوساط حزب العمل للانسحاب. لهذا فهي حجة بالية تماماً. وقد ردّ عليها الباحث الأميركي جيروم سيغال، صديق عرفات ومستشاره وأحد المتحمسين لفكرة الدولة الفلسطينية، قائلاً: «إنها لنكتة بالكامل. فإننا نتحدث عن منطقة صغيرة جداً ومنزوعة السلاح، لا منفذ لديها إلى العالم الخارجي سوى عبر دولتين معاديتين ومتحرّزتين تحاصرانها بالكامل ـ إسرائيل والأردن» (**نيوزويك**، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨).

ودعَمَ هذا الرأيَ بقوة وزيرُ الخارجية الإسرائيلي الأسبق (عضو حزب العمل)، آبا إيبان، دحضاً لمواقف الليكود. فقد قارن، في مقال نشرته صحيفة **نيويورك تايمز** (٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩)، بين الوسائل التي تحوزها إسرائيل ووسائل م.ت.ف.: من جهة، «٣٨٠٠ دبابة و٦٨٢ طائرة مزودة بقدرة قصف هائلة، وآلاف قطع المدفعية والصواريخ وقدرة إلكترونية رهيبة»؛ وفي المقابل، «لا دبابة ولا طائرة، بضعة أسلحة نارية ولا صاروخ» إضافة إلى «جملة من القنابل اليدوية ومدافع الهاون والأحجار والزجاجات». وختم إيبان يقول بحق: «إن كياناً يحكمه العرب في

جزء هام من الضفة الغربية ومن غزة، أو دولة منفصلة أو بالأحرى دولة في كونفدرالية مع الأردن، ستكون أضعف كيان عسكري على وجه الأرض».

قيادة م.ت.ف. وسقف التسوية

فهل أن حدّي «السقف» الإسرائيلي للتسوية، أي الانسحاب الجزئي ونزع سلاح المناطق التي يتم عنها، حدّان لا يمكن أن تقبل بهما قيادة «فتح» ـ م.ت.ف.، كما زعم جورج حبش؟ فيما يخص الانسحاب، صحيح أن البيان السياسي للمجلس الوطني الأخير قد تحدث عن «جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها (إسرائيل) منذ عام ١٩٦٧». صحيح مثلما هو صحيح أن المرء، عندما يستعدّ لعقد صفقة، يبدأ بالمطالبة بالحد الأقصى؛ وهو ما تفعله جميع الدول العربية، بما فيها الأردن ومصر، التي تعتبر رسمياً أن الانسحاب الكامل مبدأ غير قابل للمساومة.

لكن لمّا سُئِل «هل نستطيع القول بأنه في حالة انعقاد المؤتمر الدولي وممارسة ضغط وتقديم مطالب، ستكون هناك تنازلات فلسطينية جديدة؟»، أجاب أبو إياد في مجلة «فتح» شبه الرسمية، بعد المجلس الوطني، بما يلي:

> أي حل لا يتضمن دولة مرفوض... بعد ذلك، يصبح الأمر أقل تعقيداً، فأية محادثات ستجري على أشياء عملية كرسم الحدود والعلاقات، إلخ. لا بدَّ أن أذكر هنا بأن كل الأرض الفلسطينية محتلة. فلو استطاعت قيادتنا انتزاع قسم من الأرض الفلسطينية وأعلنت عليها هوية عربية فلسطينية، فهذا شيء عظيم («اليوم السابع»، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨).

أما في ما يخص نزع السلاح، فالمسألة أقل تعقيداً بعد. فبقدر ما القرار ٢٤٢، الذي باتت م.ت.ف. تقبل به، ينص على «إقامة مناطق منزوعة السلاح»؛ وبقدر ما خرقت قيادة م.ت.ف.، قبل غيرها، المقاطعة العربية الرسمية لمصر وأقامت تنسيقاً وثيقاً مع نظام مبارك، من دون الإصرار على تخلّيه عن معاهدة السلام التي عقدها مع إسرائيل سنة ١٩٧٩ والتي تستند إلى مبدأ نزع سلاح الأرض المصرية التي جلا عنها الجيش الصهيوني؛ فإن قيادة عرفات لن تجد أي صعوبة، عندما يحين الوقت،

لتكتفي بتحديد صارم من قِبَل إسرائيل لفئات الأسلحة المسموح بها في الضفة والقطاع.

لا يعني ذلك بالطبع أن السلاح الفلسطيني سيقتصر على سكاكين المطبخ. فحتى في سيناء، لا يعني نزع السلاح منع أي أسلحة نارية. بل على العكس تماماً، إنه لمن مصلحة الدولة الصهيونية أن تكون السلطة التي تحل محلها في المناطق التي تجلو منها، قادرة على أن تؤمّن فيها «الوظائف العادية للشرطة» (المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية) لتضمن أن «أي عمل أو تهديد بالحرب أو بالعداء أو بالعنف لا يأتي من أرضها ولا يحصل عليها، أو من قِبَل أي قوى خاضعة لرقابتها أو قائمة على أرضها» (المصدر نفسه). فإن السلطة التي قد تحل محل الجيش الإسرائيلي في المناطق التي قد يجلو عنها في الضفة والقطاع، في إطار تسوية، سوف يُسمح لها بالتأكيد بأن تتزود، كما في سيناء، بقوة شرطة مجهزة بأسلحة خفيفة.

إن الزعم إذاً، بأن اليمين الفلسطيني، بعد المجلس الوطني الأخير، لا يمكن أن يقبل «سقف» التسوية الإسرائيلية ـ الأميركية، أي الاعتقاد بأنه لن يجتاز الأمتار الأخيرة بعد أن قطع الكيلومترات، أوهام وأحلام. لكن، لنصرف النظر عن الطابع الوهمي لراحة الضمير التي يبحث جورج حبش عنها لنفسه، ولنطرح السؤال الحقيقي، السؤال الذي يحاول زعيم الجبهة الشعبية أن يتفاداه: ما هي التنازلات التي لا يمكن القبول بها؟ ماذا يشكّل فعلاً خيانة للقضية الوطنية الفلسطينية واستسلاماً أمام الصهيونية والامبريالية؟

أين الاستسلام؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تكمن حيث يبدو أن حبش يضعها: لا في الطابع الجزئي للانسحاب ولا في نزع السلاح. فلنبدأ بهذا الأخير. هل يوجد إنسان واحد لديه من الحماقة أو السذاجة ما يجعله يؤمن بأن الدولة الصهيونية سوف تقبل، في حال سحبت قواتها من الضفة والقطاع، بأن يتزود سكان هاتين الأرضين اللاصقتين بها، بما يشاؤون من الصواريخ والطائرات والدبابات؟ فإن المعطيات الجغرافية وموازين القوى هي بحيث إنه فقط عبر هزيمة عسكرية حاسمة للدولة الصهيونية،

وهي ليست في الأفق التاريخي المنظور، سيتمكن الفلسطينيون من تحقيق سيادة غير مقيدة، ولو على جزء صغير من أرضهم. من يستطيع بالتالي أن يلوم الفلسطينيين إذا اكتفوا، موقتاً بالطبع، بانسحاب الجيش الإسرائيلي من أراضي ١٩٦٧ بدون القدرة على إحلال جيش فلسطيني حقيقي محله؟ مثل هذا الموقف يجعل من الانسحاب أمراً مؤجلاً إلى أجل بعيد وغير مسمى.

ويمكن تطبيق المحاججة نفسها على مسألة الانسحاب الجزئي. فطالما رفضنا المنطق القصوي القائل «كل شيء أو لا شيء»، طالما جرى التأكيد على الحاجة إلى حلقات وسطى تكتيكية وأهداف انتقالية، فإن «كل الضفة أو لا شيء» ليس بصائب أكثر من «كل فلسطين أو لا شيء». والحال أنه لجلي أن جماهير الانتفاضة، مهما كان اتساع نضالها ومدته، ليس بمقدورها أن تحصل على أكثر من جلاء الجيش الصهيوني من مناطق تركزها السكاني. أما لتفكيك المستوطنات الصهيونية الموجودة على أطراف تلك المناطق أو خارجها، وكم بالأحرى بالنسبة للقواعد العسكرية، فلا بد من أكثر بكثير من انتفاضة: لا بدَّ من حرب زاحفة ليست الجيوش العربية مجتمعة بقادرة على كسبها اليوم، لو افترضنا أنها راغبة في خوضها.

إنه بالتالي لأمر صحيح ومشروع تماماً أن تكون القيادة الموحدة للانتفاضة قد طرحت في العديد من نداءاتها، ومنذ البداية، ما أسمته هي نفسها مطالب «مباشرة» ومنها: «سحب الجيش من المدن والمخيمات والقرى» (النداء رقم ٢). هذا الهدف المباشر عينه ورد، إلى جانب هدف الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وهو هدف ذو طبيعة انتقالية، في النداء ٢٦ للقيادة الموحّدة (سبق ذكره في المقال السابق) في هذه الصيغة: «سحب الجيش من التجمعات السكانية الفلسطينية».

إن السعي بواسطة النضال إلى تحقيق هذا الهدف بالذات، مع العلم بأن المناطق المجلو عنها سوف تبقى حتماً تحت رقابة عسكرية عن كثب من قِبَل دولة إسرائيل، ليس سعياً استسلامياً بل هو واقعية ثورية. إنه سعي واقعي لأن الهدف المذكور يمكن بلوغه بواسطة الانتفاضة: فإن مجرّد كون جزء حاسم من المراتبية العسكرية الصهيونية قد توصّل، تحت ضغط الانتفاضة وبمعزل عن أي عرض في المقابل، إلى

الاقتناع بأنه لضروري لأسباب أمنية أن يتم سحب الجيش الإسرائيلي من مناطق السكن العربي، أي من غزة ومن القسم الأعظم من أراضي الضفة الغربية، إن هذا الواقع وحده خير برهان على أن الهدف المقصود يمكن بلوغه.

طبعاً، سيشكل ذلك مكسباً جزئياً جداً: التحرير غير الكامل (سيادة محدودة) لجزء صغير من أرض فلسطين، أي بعبارة أخرى، انتقال سكان هذا الجزء من نظام السجن إلى نظام الإقامة الجبرية. بيد أن الكسب، مع ذلك، سيكون هاماً بالنسبة للذين يخضعون للاحتلال. وإنه لمن المحق تماماً أن تحدد قيادة ثورية فلسطينية لنفسها هذا الهدف المباشر الذي يمكن بلوغه بالنضال، وهي تكافح في الوقت نفسه تحت راية المطلب الانتقالي: الانسحاب الكامل وغير المشروط للجيش الصهيوني من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧. إن قيادة كتلك، لو وُجدت، لهدفت في الأمد القصير إلى تحويل غزة ومناطق الضفة المسكونة إلى «مناطق محررة» تديرها «اللجان الشعبية» التي ولدت في غمرة الانتفاضة والتي هي التعبير التنظيمي المباشر عنها.

غير أن مكسباً جزئياً، وكل ما يشكّل في الواقع مساومة، ليس بشرعي من وجهة نظر ثورية، إلاّ إذا لم يكن متناقضاً مع مواصلة النضال لأجل الهدف النهائي، أي فقط عندما يقوم الأمر، حسب كلام لينين، على «مساومة لا تنتقص بأي مقدار من الإخلاص الثوري والاستعداد للمضي في النضال من جانب الذين عقدوا مثل هذه المساومة» (**اليسراوية، مرض الشيوعية الطفولي**). إذ إنه لا يكفي الاستشهاد بلينين حول ضرورة المساومات، كما يفعل ستالينيو الجبهة الديموقراطية، بل ينبغي أيضاً عدم إغفال تحذيره من الذين «يتصورون أنه يكفي أن نعترف بجواز المساومات بوجه عام، حتى تزول الحدود الفاصلة بين الانتهازية التي نخوض نحن ضدها، بل ويجب أن نخوض ضدها، نضالاً لا هوادة فيه، وبين الماركسية الثورية أو الشيوعية .(. . .) المهم أن يستطيع المرء. . . أن يميّز بين المسائل العملية في السياسة تلك المسائل التي تظهر فيها الأشكال الرئيسية من المساومات غير الجائزة والخيانية، المساومات التي هي مظهر للانتهازية المهلكة للطبقة الثورية، وأن يوجه المرء جميع الجهود لتبيانها ومكافحتها» (المصدر نفسه).

المساومة الخيانية

وفي «المسألة العملية في السياسة» التي نحن في صددها، فإن المساومة غير الجائزة، «المساومة الخيانية»، لا تكمن، كما شرحنا، في الطابع الجزئي والمحدود بالضرورة للمكسب الذي يقدر الفلسطينيون على بلوغه اليوم. إن «المساومة الخيانية»، أي الاستسلام، تكمن في التخلي لقاء ذاك المكسب ـ وبدون أي سبب، علاوة على ذلك، في الوقت الذي بلغ فيه النضال الفلسطيني أوجّه ـ التخلي عن «الاستعداد للمضي في النضال» من أجل الهدف الأساسي، من أجل تقرير المصير الحقيقي للشعب الفلسطيني بمجمله، الذي يمر عبر تحطيم الدولة الصهيونية القائمة بجوهرها على اضطهاد هذا الشعب؛ أي من أجل تحطيم تلك الدولة التي ما برحت مقدمة البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الأخير تصفها هي ذاتها بأنها «دولة فاشية عنصرية استيطانية، تقوم على اغتصاب الأرض الفلسطينية وإبادة الشعب الفلسطيني»!

والحال أن نص إعلان الدولة الفلسطينية، الذي تبناه بالإجماع المجلس الوطني عينه، يستند إلى قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، أي على الاعتراف بشرعية الدولة الصهيونية، و«يرفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها... أو سلامة أراضي أي دولة أخرى». أما البيان السياسي الذي أيّدته أكثرية المجلس الوطني، باستثناء أقلية صغيرة ضمّت الجبهة الشعبية، فلم يفعل أكثر من وضع النقاط على الحروف، حيث إن نصّ الإعلان استند أيضاً إلى «الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧». هذه القرارات تشمل، فضلاً عن القرار ١٨١، القرار ٢٤٢ الذي وافق عليه صراحة البيان السياسي. وهذا يعني، إذا احتاج الأمر إلى التذكير، أن م.ت.ف. تلتزم، في مقابل انسحاب إسرائيلي من «أراضٍ محتلة» سنة ١٩٦٧ (بدون حتى تحديد نطاق الانسحاب)، بإنهاء «جميع المطالب أو حالات الحرب» وبالاعتراف بدولة إسرائيل وبـ «حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وبمنأى عن التهديد بالقوة أو أعمال القوة»، مع «إقامة مناطق منزوعة السلاح».

إن قيادة م.ت.ف.، بالمحصلة، قد شرعت في تنفيذ خطة العمل التي اقترحها قبل بضعة أشهر مستشارها الأميركي الذي سبق ذكره، جيروم سيغال، في مقال نشرته صحيفة **ذي واشنطن بوست** (أعيد نشره في **إنترناشونل هيرالد تريبيون** بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨). المراحل الأولى في هذه الخطة هي التالية: تعلن م.ت.ف. دولة فلسطين في الضفة والقطاع ـ تم ذلك؛[٢] تتحول المنظمة إلى حكومة موقتة ـ تمّ تأجيل هذه الخطوة آنياً؛ تُصدر «القانون رقم واحد» الذي يؤكد: «أن دولة فلسطين تعلن أنها في سلم مع دولة إسرائيل» و«لن يكون لديها جيش»؛ وكذلك «القانون رقم اثنين... الذي يحظر جميع أعمال الإرهاب وينص على عقوبات لحالات الخرق». إن جوهر هذين «القانونين» كامن بالأصل في القرار ٢٤٢.

إن الأمر الذي يجعل الدولة التي تستعد لها قيادة م.ت.ف. نوعاً من البنتوستان (على غرار الدويلات الخاضعة لدولة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا)، ليس مساحتها بحد ذاتها ولا حتى كونها ستخضع للرقابة الإسرائيلية، بل هو أنها سوف تكون دولة تحت الوصاية، مهمة حكومتها الرئيسية قمع أي محاولة من قِبَل الفلسطينيين لمواصلة الكفاح المسلح ضد الدولة التي طردت معظمهم من أراضيهم بقوة السلاح. إن الوسيلة الرئيسية التي تبنتها م.ت.ف. ملائمة تماماً لتلك الغاية، وفقط لتلك الغاية. فلا شيء آخر يمكن أن ينجم بالفعل من مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الدول العظمى، مؤتمر لا بدَّ من أن يقوم على قاعدة القرار ٢٤٢ الذي صاغته الدول العظمى ذاتها. ونستخلص من ذلك أن «المساومة الخيانية»، في ما يخص قيادة م.ت.ف.، ليست احتمالاً مستقبلياً غير معقول، كما زعم جورج حبش ليبرر نفسه بعد المجلس الوطني الأخير؛ بل هي فعلاً اختيار تبناه المجلس عينه بصراحة، بعد أن كان ضمنياً منذ دورة سنة ١٩٨٣.

نعم للدولة الفلسطينية

هل يعني ما سبق أنه يجب الامتناع عن المطالبة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية من

(٢) حتى إنسان كجيروم سيغال كان يدعو إلى إعلان الدولة قبل أن يسبق الملك حسين الأمور، في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨.

قِبَل الحكومات التي لم تعترف بها حتى الآن؟ قطعاً لا، لأن المهم في هذا الصدد هو وقع الأمر على نضال جماهير الانتفاضة. فهذه الأخيرة فضّلت بغالبيتها ألا ترى في إعلان المجلس الوطني سوى وجه «إعلان الاستقلال»، وهذا ما احتفلت به وحفز نشاطها. إن مطالبتها بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع مطالبة مشروعة ينبغي دعمها. وأحد أشكال هذا الدعم، اليوم، هو النضال من أجل الاعتراف بهذه الدولة من قِبل الحكومات، فوراً وبدون أي شرط من نوع «أمن» إسرائيل، إلخ. لأنه كلّما ازداد شعور جماهير الانتفاضة بأن ساعة خلاصها تقترب، لا سيما بسبب تعاظم الضغط الدولي على إسرائيل والولايات المتحدة، سوف يزداد إصرارها على مواصلة نضالها بلا هوادة.

غير أننا، وبالعكس من موسكو التي أيدت الإعلان عن الدولة من دون الاعتراف بها (بحجج حقوقية واهية)، نناضل من أجل الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية من دون أن نوافق، مع ذلك، على نص الإعلان الذي تبناه المجلس الوطني. إذ إن دعم نضال الشعب الفلسطيني يجب أن يبقى متمحوراً، أكثر مما في أي وقت مضى، حول مطلبَي الانسحاب الصهيوني الكامل وغير المشروط من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من دون أي شكل من أشكال فرض القرار عليه.

إن الاحتفاظ باستقلالية سياسية واضحة ولا لُبس فيها على تلك القاعدة، يجعل من الجائز والمشروع تماماً المشاركة في أي نشاط يوفّر دعماً موضوعياً للجماهير الفلسطينية المناضلة، سواء مع م.ت.ف. أو الذين يؤيدونها بدون تحفّظ، أو حتى، لا سيما في البلدان الامبريالية وفي دولة إسرائيل، مع صهاينة أو أنصار للصهيونية يعارضون احتلال الضفة والقطاع. وينبغي خلال هذا النشاط رفض تأييد أي لائحة تتضمن عناصر مناقضة للتوجه المحدد أعلاه، مثل «حقوق» إسرائيل أو السلام مع إسرائيل أو المؤتمر الدولي.

الموقف من م.ت.ف.

كذلك، فقد بات اليوم أضرّ مما في أي وقت مضى تأييد الصيغة المكرّسة:

«م.ت.ف.، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». إذ إن هذه الصيغة، بالفعل، ليست مجرّد إقرار بنتيجة استطلاع للرأي العام (في غياب أي آلية ديموقراطية مباشرة لتمثيل الشعب الفلسطيني بمجمله)، بل هي بكل وضوح، في ذهن الذين ابتكروها وفي تفسيرها الشائع، شيك على بياض معطى لـ م.ت.ف.، ولقيادتها بالتالي، لتقرر مصير الشعب الفلسطيني باسمه. وفي الوقت الذي دخلت فيه م.ت.ف.، بدون لبس، طريق الاستسلام، يمكن قياس إلى أي مدى كانت تلك الصيغة مسيئة. فإذا كانت الإدارة الأميركية، منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، قد بدأت حواراً مباشراً مع م.ت.ف.، بينما نجد قسماً متعاظماً من المؤسسة الصهيونية ـ بمن فيه وزير حزب العمل، عيزر وايزمن، وربع نواب الحزب في الكنيست وأمينه العام الذي استقال قبل قليل لهذا السبب ـ يطالب بحوار مباشر بين الحكومة الإسرائيلية و م.ت.ف.، هل يظن أحد أن هذه المواقف هي للاحتفال بالذكرى السنوية الأولى للانتفاضة، أو أنها نتجت عن كون قيادة عرفات قد خطت، بين منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ومنتصف كانون الأول/ديسمبر، خطوات حاسمة نحو الخضوع لشروط المذكورين؟

إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ـ من دون أن ننسى أن غالبية هذا الشعب تسكن خارج فلسطين بمجملها، بما فيها الضفة والقطاع ـ يتضمن أيضاً حقه في تعيين ممثليه بشكل حرّ وديموقراطي، من دون أن يمنح أحد نفسه من الخارج حق تقرير من هو «الممثل الشرعي الوحيد» للشعب المذكور. طبعاً فإن م.ت.ف. تحظى بتأييد غالبية الفلسطينيين... حتى إشعار آخر. إذ إن التمثيل في الديموقراطية ليس بحق أزلي. والأكثريات الشعبية يمكن أن تخطئ. فإنه من حق الثوريين، بل من واجبهم، أن يقولوا لها أنها تخطئ وأن يكافحوا أوهامها.

إن تأييد نضال شعب مضطهَد ضد مضطهِديه تأييداً غير مشروط، يعني تأييد هذا النضال بمعزل عن طبيعة قيادته (حتى لو كانت إقطاعية أو دينية!). إنه لا يعني بتاتاً تأييد هذه الأخيرة بدون شروط، وكم بالأحرى عندما تنتمي إلى الطبقات المالكة. إن موقف الثوريين إزاء قيادة النضال يجب أن يستند إلى التمييز بين الخطوات التي ينبغي دعمها والخطوات التي ينبغي فضحها. فالتأييد غير المشروط لنضال الشعب

الهندي ضد الامبريالية البريطانية كان لا بدّ من أن يترافق بموقف نقدي إزاء غاندي وحزب المؤتمر، بالرغم من شعبيتهما الهائلة ومن كونهما قادا نضالات، مثل حملات العصيان المدني، شبيهة جداً بنضالات الانتفاضة الحالية في فلسطين. ويمكن الإكثار من الأمثلة المستعارة من بلدان أخرى (الصين، الحبشة، تونس، إيران، الفيليبين، إلخ.)، لكن تاريخ فلسطين بالذات بليغ بما يكفي: فحتى هزيمة عام ١٩٤٨، كانت القيادة الوحيدة التي تبعتها الغالبية الواسعة من الفلسطينيين قيادة مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني. كان هو الناطق بلسان الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في سنوات ١٩٣٦-١٩٣٩ والمسؤول الكبير عن إجهاضها بسعيه وراء مساومة مع سلطة الانتداب البريطانية، على حساب الصهاينة.

في كل مواجهة بين الصهيونية أو حكومات امبريالية أو الرجعية العربية، من جهة، و م.ت.ف. من الجهة الأخرى، يجب تأييد هذه الأخيرة بدون أدنى تردّد. كما يجب، على أرض المعركة، السعي إلى تحالف معها في النضال الملموس ضد العدو المشترك [...]. بيد أنه يجب العمل مع مثل هذا الحليف ـ كما كان تروتسكي يقول في صدد الجناح اليساري في الكيومنتانغ الصيني (الذي كان أكثر جذرية بكثير من م.ت.ف. الحالية) ـ «بدون الانحناء أمامه عند كل تقلّب من تقلباته... بتأييد كل خطوة إلى الأمام وفضح كل تردّد أو كل خطوة إلى الوراء بدون رحمة» (**الثورة الصينية وأطروحات ستالين**، ١٩٢٧).

هذه المهمة الأخيرة هي مهمة الثوريين الفلسطينيين وثوريي البلدان العربية التي تشكّل حكوماتها الأكثر رجعية حليفات قيادة م.ت.ف. الرئيسية، وتدعم دعماً كاملاً كل خطوة إلى الوراء من خطواتها. وبالطبع، يختلف الأمر بالنسبة إلى النشاط العلاني للذين يعملون وسط الجماهير اليهودية في دولة إسرائيل، أو وسط جماهير البلدان الامبريالية التي تدعم هذه الأخيرة.

الجماهير والمنظمة

هذا ويبقى ثمة تناقض ظاهري بين تحليلنا لقيادة م.ت.ف. وكونها حظيت، حتى الآن، بتأييد جماهيري واسع. والتناقض هذا لا يتعلق بوصفنا لها بالبورجوازية،

وهو أمر يمكن التحقق منه بالملموس ولا جدال فيه، حيث يُجمع عليه اليسار الفلسطيني بمجمله، بما فيه الجناح الستاليني في م.ت.ف.. والحال أن قيادة بورجوازية تستطيع تماماً أن تجسّد طموحات شعبها القومية ضد نير أجنبي. بل يتعلق التناقض المذكور، بالأحرى، بوصفنا لمسار م.ت.ف. في السنوات الأخيرة، إن لم يكن منذ سنة ١٩٧٣، بأنه نهج استسلامي. فجورج حبش، الذي يشاطر التحليل ذاته، قد ذكر ثلاثة أسباب بالترتيب الزمني لتفسير ذلك التناقض الظاهري، في المقابلة الطويلة التي نشرتها **الهدف** في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ والتي سبق الاستشهاد بها (في المقال السابق).

قال إن هناك، أولاً، كون اليمين الفلسطيني قد بادر إلى الكفاح المسلح سنة ١٩٦٥، الأمر الذي أضفى عليه مجداً كبيراً وسمح له بأن يحتل، منذ البدء، موقعاً قيادياً. وإن هناك، ثانياً، كون «البورجوازية الفلسطينية مرتبطة، بحكم طبيعتها الطبقية وميولها التساومية والتهادنية، بعلاقات وثيقة مع الأنظمة الرجعية والبورجوازية العربية، الأمر الذي جعلها تستند إلى دعم سياسي ومادي كبير من هذه الأنظمة، ساهم في هيمنتها...». وإن هنالك، أخيراً، كون «العدو القومي قابَلَ الانحراف السياسي الذي اتسمت به مواقف وممارسة اليمين الفلسطيني، بالمزيد من التشدد والتصلب، مما جعل هذا اليمين يبدو في نظر الجماهير في موقع مقبول، ويتبع تكتيكات مقبولة».

إن عناصر التفسير الثلاثة هذه، التي ذكرها جورج حبش، صحيحة بالرغم من أنها غير كافية. ويمكن لثالثها، الذي هو أساسي تماماً، أن يغدو بالياً في المستقبل. لكنه في الحاضر يسمح بفهم سمتين غالباً ما يتم إغفالهما بين سمات موقف الجماهير الفلسطينية من م.ت.ف.. إن السمة الأولى هي أن هذا الموقف يختلف بدرجته، إن لم يكن بطبيعته، ليس بحسب الانتماءات الاجتماعية وحدها، بل أيضاً وكثيراً بحسب المنشأ الجغرافي ومكان الإقامة الراهنة: فهناك فلسطينيون ذوو الجنسية الإسرائيلية، بقوا في الأراضي التي احتلها الصهاينة سنة ١٩٤٨؛ وفلسطينيون أصلهم من الضفة أو القطاع ويقطنون فيهما؛ ولاجئو عام ١٩٤٨ بحسب مكان إقامتهم (أراضي ١٩٦٧، الأردن، لبنان، سوريا...)، إلخ. فإنه لطبيعي أن تكون حدود

التكتيكات التي تبدو «مقبولة» مختلفة بالنسبة إلى كل فئة. وكذلك، فإن للمضطهِد المباشر الذي تعاني منه كل فئة موقفاً من م.ت.ف. يساهم في تحديد موقف الفئة المعنية.

هكذا، فسكان أراضي ١٩٦٧، التي رأى محتلّها تقليدياً في ياسر عرفات الشيطان بعينه، يميلون بشكل طبيعي إلى التعاطف معه أكثر بكثير من الفلسطينيين اللاجئين في الأردن والذين ليس عددهم بأقل من عدد الأولين. هؤلاء الأخيرون يجدون صعوبة في تحمّل كون عرفات نفسه لا يفوّت فرصة لتبادل العناق العاطفي مع «أخيه» الملك حسين، الذي ليست يداه أقل تلطيخاً بالدم الفلسطيني من أيدي الحُكام الصهاينة، والذي يُخضع الفلسطينيين في مملكته لنظام اضطهاد أقسى من الذي يخضعون له تحت الاحتلال الإسرائيلي. فإذا استطاعت م.ت.ف. أن تظهر في نظر الجماهير كممثلة مقبولة لنضالها ضد الاحتلال الصهيوني لأراضي ١٩٦٧، لا يمكن أن ترى فيها الجماهير ممثلة لنضالها ضد المضطهِد الأردني، الذي لا تقل ضرورته عن النضال الأول.

اليسار والمنظمة

أما السمة الثانية من سمات موقف الفلسطينيين من م.ت.ف. التي تُغفَل غالب الأحيان، وهي مرتبطة أصلاً بالسمة الأولى، فهي أن ثمة حذراً واسع الانتشار إزاء قيادتها، حتى في صفوف الجماهير التي تعتبر أن المنظمة تمثلها. وهذه الجماهير تؤيد م.ت.ف. برغم ذلك، لأنها ترى فيها الموقع الوحيد المتوفر بحد أدنى من المصداقية، حيث تستطيع نضالاتها ضد «العدو القومي» أن تتركّز. إن الإقرار بهذا الواقع يحيلنا إلى سبب رابع، ربما كان الأهم، لاستمرار هيمنة اليمين الفلسطيني، ألا وهو تقاعس اليسار، وفي المقام الأول، يسار م.ت.ف. التقليدي.

وعندما ندرك تحليل جورج حبش، زعيم الفصيل الرئيسي في هذا اليسار، لقيادة م.ت.ف.، لا يسعنا سوى أن نتساءل كيف يستطيع، في الوقت نفسه، أن يعلن تمسكه بـ م.ت.ف. وأن ينعتها هو نفسه بأنها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» ويرفض أي فكرة بناء إطار بديل لقيادة النضال الفلسطيني. أما الإجابة

التي يعطيها عن هذا التساؤل الحتمي فليست بجديدة، لا بل عمرها أكثر من ستين عاماً! ولأجلها، لا بدَّ من تزيين «البورجوازية» بصفة «الوطنية».

«في المرحلة الأولى من مراحل التحرر الوطني»، يقول حبش في مقابلة **الهدف**، تتحد «البورجوازية الوطنية والبورجوازية الصغيرة والعمال والفلاحون». هذا و«م.ت.ف.، فضلاً عن كونها إطاراً يجسّد الشخصية الفلسطينية المستقلة، هي تلك الجبهة التي تضم كافة هذه الطبقات... رغم أنها حالياً بقيادة البورجوازية».

نجد هنا مجدداً العناصر المعروفة للنظرية الستالينية كما صيغت خلال النقاش حول الصين في سنتي ١٩٢٦ و١٩٢٧. جميع العناصر موجودة: المراحل، كتلة الطبقات الأربع وتعبيرها التنظيمي، هنا م.ت.ف. وفي الصين الكيومنتانغ (الذي كان بالتأكيد يجسد «الشخصية» الصينية المستقلة في حينه بقدر ما تجسّد م.ت.ف. شخصية الفلسطينيين اليوم). إن نقد هذه التصورات هو أيضاً عمره أكثر من ستين عاماً، ولا يزال يحتفظ بكل صوابه وحكمته.

> إن اعتبار الكيومنتانغ ليس كحزب بورجوازي، بل كحلبة محايدة يجري النضال فيها لكسب الجماهير، والتركيز على حجة أن القاعدة اليسارية تشكّل التسعة أعشار لطمس مسألة علم من هو سيد الدار، كل هذا كان يعني تدعيم قوة «القمة» وسلطتها، كان يؤول إلى مساعدتها على تحويل جماهير لا تني تتزايد إلى «مواشٍ»... إن «القمة» البورجوازية لا تتحمل (أو لم تتحمل) «التسعة أعشار» من اليساريين (ومن يساريين من هذا النوع) إلاّ بقدر ما لا يطالون الجيش والبيروقراطية والصحافة والرساميل. فبواسطة هذه الأدوات الجبّارة، تحافظ الدائرة البورجوازية العليا على سلطتها ليس على «التسعة أعشار» المزعومين من أعضاء الحزب «اليساريين» وحسب، بل على الجماهير الشعبية بأسرها (ليون تروتسكي، في: **الأممية الثالثة بعد لينين**).

مؤسسة لاديموقراطية

كذلك، فإن اعتبار م.ت.ف. ليس كمنظمة بورجوازية، بل كـ «حلبة محايدة»،

«جبهة أربع طبقات» يجوز أن تنتقل قيادتها من أيدي طبقة إلى أخرى (وجهة نظر الجبهتين الشعبية والديموقراطية)، مع التحجج بالتركيب الاجتماعي لقاعدتها وبنفوذها على الجماهير الشعبية، هذا كله يعني «تدعيم قوة القمة (البورجوازية) وسلطتها» و«مساعدتها على تحويل جماهير لا تني تتزايد إلى «مواشٍ». . .»، وهذا أصحّ بعد في حال م.ت.ف. مما في حالة الكيومنتانغ: بالفعل، فإن النظام الداخلي الذي تبناه هذا الأخير في عام ١٩٢٤ (والذي كان من وحي مبعوث الأممية الشيوعية!)، كان يعيِّن، من حيث المبدأ، كسلطة عُليا المؤتمر القومي، الذي كان أعضاؤه منتخَبين من قِبل مؤتمرات قاعدية والذي كان بدوره ينتخب اللجنة التنفيذية. وبخلاف ذلك، فإن الدول العربية التي أسست م.ت.ف. سنة ١٩٦٤ قد حرصت شديد الحرص على خلقها على صورتها، أي كمؤسسة بيروقراطية قائمة بشكل أساسي على التعيين، وليس على التمثيل المباشر للقاعدة بواسطة الانتخاب.

وقد تجدَّد المجلس الوطني الفلسطيني بهذه الآلية اللاديموقراطية، بصورة رئيسية، منذ تعيين أعضاء دورته الأولى عام ١٩٦٤ تحت إشراف الدول العربية. وبهذه الآلية عينها استلمت «فتح» زمام م.ت.ف. عام ١٩٦٩، بقرار من أوصياء المنظمة العرب، كما شهد عليه ضمنياً أبو إياد في سيرته الذاتية التي نُشرت أولاً باللغة الفرنسية: «جميع البلدان العربية (. . .) رحّبت بارتياح بتولّي المقاومة مسؤولية م.ت.ف.. أما السبب الرئيسي في ذلك فهو أن «فتح»، التي تحظى بثقة معظم هذه البلدان، قد ضمنت لنفسها، كما يجب، نفوذاً مهيمناً، سواء داخل المجلس الوطني أو في اللجنة التنفيذية» (**فلسطينيون بلا وطن**، منشورات فايول، باريس، ١٩٧٨، ص ١٠٩).

هيمنة قيادة فتح

إن هيمنة «فتح» داخل م.ت.ف.، منذ ذلك الحين، غير قابلة للزحزحة بأي شكل من الأشكال، إذ إن آلية المنظمة تعتمد على حلقة مفرغة: مجلس وطني ـ لجنة تنفيذية ـ مجلس وطني، حيث تضمن الهيئتان، كل واحدة للأخرى بالتوالي، إعادة الإنتاج البسيطة، وأحياناً الموسّعة، ليهمنة «فتح». هكذا، لم تجد هذه الأخيرة

صعوبة كبيرة في جمع نصاب الثلثين في المجلس الوطني لدورة عمّان سنة ١٩٨٤، بالرغم من مقاطعة جميع الفصائل المقاتلة الأخرى باستثناء شلّتين تابعتين للعراق. في تلك الدورة بالذات ولمواجهة الخلافات المتصاعدة داخل الحركة الفلسطينية منذ عام ١٩٨٣، قررت قيادة «فتح» ـ م.ت.ف. تعديل تركيب المجلس الوطني. فقد زادت عدد ممثلي المنظمات المهنية الموالية لقيادة عرفات بأكثر من الضعف، بحيث باتوا يشكلون أكثر من ربع مجموع أعضاء المجلس. كما زادت تمثيل الشتات الموالي بأكثر من الثلث، بحيث بات يشكّل حوالى ٤٥ بالمئة من الأعضاء. تنضاف إلى ذلك ١٠ بالمئة من المقاعد مخصصة لممثلي جيش التحرير الفلسطيني، الذين يعينهم مباشرة «القائد العام» ياسر عرفات بذاته؛ وكذلك ٧,٥ بالمئة من المقاعد مخصصة لمندوبي «فتح». أما سائر الفصائل مجتمعة فعليها أن تكتفي بتقاسم ١١,٥ بالمئة من المقاعد.

هذا ونجد إثباتاً أكيداً للطابع البورجوازي واللاديموقراطي في آن واحد الذي يميّز تركيب المجلس الوطني، في المقارنة بين تمثيل الجبهة الشعبية، الفصيل الفلسطيني الرئيسي بعد «فتح»، «وتمثيل» أطراف أخرى. فتمثيل الجبهة يشكّل خمسَي تمثيل الشتات الفلسطيني في دول النفط العربية (إمارات الخليج والمملكة السعودية)؛ وثلاثة أخماس تمثيل شتات أمريكا بشمالها وجنوبها؛ وحوالي خُمس مجموع «الشخصيات المستقلة» الذين لا يمثلون سوى أنفسهم وفي أحيان كثيرة محفظتهم؛ بينما يبلغ تمثيل جبهة التحرير العربية، الشلة التابعة للنظام العراقي حليف عرفات الكبير، ثلثي تمثيل الجبهة الشعبية. من جهة أخرى، فإن دورة المجلس الوطني الأخيرة، حيث صوَّت ١٥ بالمئة فقط من المقترعين ضد القبول بالقرار ٢٤٢، لهي البرهان القاطع على أن هذا المجلس لا يعكس إطلاقاً التوزيع الحقيقي لاتجاهات الرأي العام الفلسطيني.

هذه الوسائل التنظيمية للحفاظ على هيمنة القيادة البورجوازية في م.ت.ف. تنضاف بالطبع إلى الوسائل التقليدية التي ذكرها تروتسكي، ولا سيما البيروقراطية والمالية. فجهاز م.ت.ف. البيروقراطي جهاز متضخم: عدة آلاف من المأجورين، تعيشُ شريحتهم العليا في ترفة هي قدح في شروط عيش الغالبية الساحقة من

الفلسطينيين؛ جهاز بعض فروعه كالقسم «السياسي»، أي قسم العلاقات الخارجية (٨٥ مكتب تمثيل في شتى أنحاء العالم)، من شأنها أن تثير حسداً كبيراً من قِبل العديد من دول العالم الثالث. وعلاوة على ذلك، تموّل م.ت.ف. بشكل منتظم أو ظرفي عشرات الآلاف من الأشخاص الذين يشكّلون قاعدة اجتماعية هامة منتفعة من المنظمة. أما بالنسبة إلى المالية، فإن ثروة م.ت.ف. طبعاً ضخمة: رأسمال ضخم من الأموال والممتلكات وميزانية نفقات عادية تموّلها الدول النفطية العربية بصورة رئيسية وتبلغ مئات الملايين من الدولارات سنوياً.

اليسار داخل المنظمة

في ضوء كل ذلك، يتضح كيف أن يسار م.ت.ف.، بالرغم من إنكار زعمائه للأمر، لا يتعدى دوره دور شاهد الزور، دور ذريعة يسارية للسياسة الغارقة في يمينيتها التي تنتهجها قيادة «فتح» البورجوازية. ويجد الأمر تعبيره في المشهد المؤسي الذي يقدمه هذا اليسار منذ سنتين: فما كادت تمر بضعة أيام بعد كل من الدورتين الأخيرتين للمجلس الوطني (١٩٨٧ و١٩٨٨) اللتين شارك فيهما اليسار تحت شعار «الوحدة الوطنية»، حتى رأى نفسه مضطراً إلى إصدار بيانات تندد بمواقف عرفات وأصحابه باعتبارها مخالفة لقرارات المجلس (في الواقع، مخالفة لتفسير هذه القرارات الخاص باليسار). وهذا يشير إلى أي حد الإجماع الوطني الذي يدّعي اليسار أنه يستند إليه في مشاركته في هيئات م.ت.ف.، هو إجماع وهمي.

وكما اعترف جورج حبش بطيبة خلق، في مقابلة **الهدف** آنفة الذكر:

> كنا نربح المعركة نظرياً على الورق، إلاّ أن الجناح المهيمن على قيادة المنظمة، وبحكم طبيعته البورجوازية، لم يكن يلتزم بما يجري الاتفاق عليه في ممارسته السياسية اللاحقة. وهذا السلوك السياسي هو الذي يفسّر في الواقع معارضة هذا الجناح اليميني لإجراء إصلاحات تنظيمية ديموقراطية جذرية في أطر ومؤسسات المنظمة، لأنها ستحد من حركته السياسية باتجاه طرق بوابات الحل الاستسلامي في بعض العواصم العربية الرجعية.

هل ينبغي استخلاص من كل ما سبق أنه كان يتوجب على اليسار الفلسطيني أن يمتنع، من حيث المبدأ، عن الانتساب إلى م.ت.ف.؟ ليس بالضرورة. لكن مفهومه بالذات لعضوية م.ت.ف. هو الذي كان يجب أن يكون مختلفاً جذرياً. فقد كان بوسع اليسار الفلسطيني أن يبقى في م.ت.ف. كما كان خلال السنوات الأولى لمشاركته فيها، أي لأغراض تكتيكية، براية مشرعة وبدون مهادنة القيادة اليمينية. كان بوسع اليسار أن يستخدم المجلس الوطني كمنبر للتحريض السياسي، مع فضح نمط تركيبه اللاديموقراطي بصوت عالٍ، ومع المطالبة بأن يكون الجسم الرئيسي لأعضاء المجلس منتخباً من قِبَل الجماهير الفلسطينية، ويضم مندوبين عن لجان شعبية في مخيمات اللاجئين. وكان يتوجب، في مطلق الأحوال، أن يرفض اليسار رفضاً قاطعاً دعم اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. دعماً معنوياً من خلال المشاركة فيها، على الأقل بعد عام ١٩٧٤ ـ وهو العام الذي كانت فيه الجبهة الشعبية، لمّا كانت أكثر جذرية بكثير مما هي اليوم، قد علّقت فعلاً وبحق مشاركتها في اللجنة (طلبت العودة إليها بعد أربع سنوات). وبالأصل فحتى من وجهة نظر الحدود السياسية الخاصة بالجبهة الشعبية حالياً، كان ينبغي منطقياً أن ترفض الاشتراك في اللجنة التنفيذية بعد المجلس الوطني الأخير الذي وافق على القرار ٢٤٢. ففي عام ١٩٧٤، انسحبت الجبهة من اللجنة لأقل من هذا بكثير!

المعارضة الخارجية

إن يسار م.ت.ف. متقاعس إذاً. فماذا بالتالي عن المعارضة المنشقة عن المنظمة؟ إن الفصيلين الرئيسيين في هذه الأخير، أي «فتح» ـ القيادة الموقتة (المنشقة عن فتح سنة ١٩٨٣) والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، يمثلان معارضة يغلب عليها الطابع القومي ومتحالفة مع الأداة الفلسطينية للنظام السوري، أي الصاعقة، في إطار جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني. وقد أصدرت هذه المنظمات، بعد المجلس الوطني الأخير، بيانات تنديد بالاشتراك مع جماعات أخرى كالحزب الشيوعي الثوري الفلسطيني (انشقاق يساري عن الحزب الشيوعي). وهي تدعو اليوم إلى تأسيس م.ت.ف. جديدة يجب أن تضم، حسب أبو موسى، التيار السلفي الإسلامي الذي

الإطار رقم ٤

نموذج من الخطاب السلفي الفلسطيني

«فعلى أي شبر يُحرر سنقيم دولتنا الإسلامية المجاهدة. لا يملك أحد إجبارنا على الاعتراف بالكيان المزعوم على بقية أراضينا المقدسة، ولا يملك أحد أن يجبرنا على الاعتراف بحدوده. ولا نطالب أحداً بالاعتراف بحدودنا المفتوحة إلى أن يتم تطهير كل الأرض المغتصبة... أما أولئك الذين يخططون لإقامة دولة من خلال مفاوضات سلام، فإنهم يحلمون ويذرون الرماد في عيون شعبهم بأن هذه الدولة ستحل مشاكل الشعب الفلسطيني... هذه الدولة أو الدويلة ستكون مكبلة الأيدي والأرجل ومغمضة العينين ومشلولة الفكر عبر القيود والضمانات التي ستتعهد بها أمام المؤتمر الدولي... الشعب الفلسطيني الذي يموت اليوم والذي انتفض بهذه الثورة الجهادية المباركة لم يقدم على ذلك من أجل أن يكبر مكتب المنظمة إلى سفارة أو من أجل أن نقيم دولة وهم مشلولة الإرادة والسيادة...».

(مقتطفات من تصريح باسم «حماس» للشيخ خليل القوقا، رجل دين إسلامي طردته سلطات الاحتلال من غزة في نيسان/أبريل ١٩٨٨. وقد نُشر التصريح في جريدة **القبس** الكويتية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨).

يعارض هو أيضاً بعنف، لأسباب خاصة به، منعطف المنظمة الأخير.

بيد أن لجبهة الإنقاذ مصداقية ضئيلة جداً في نظر الجماهير الفلسطينية. فهي تظهر على حقيقتها: تجمُّع تحت وصاية دمشق، فَقَد الاعتبار كلياً عندما تولّى مسؤولية قصف مخيمات فلسطينية في لبنان في إطار معركته ضد فتح عرفات. فضلاً عن ذلك، فإن العروض التي يقدمها اليوم أبو موسى للتيار السلفي لهي دليل على قصر نظر سياسي مؤسي وعلى إفلاس محزن.

أما التيار المذكور، فهو في الواقع يستفيد على الساحة الفلسطينية من تركيب العوامل نفسه الذي جعله ينمو بصورة هامة في بلدان أخرى من المنطقة: وضع

متفجر، إفلاس البورجوازية التقليدية وتقاعس اليسار. فعلى الساحة الفلسطينية، كما على غيرها، لعبت البورجوازية دور مطلق الجنّ: تعمّدت قيادة فتح، في مرحلة أولى، مساعدة التيار السلفي الفلسطيني على التطور، ولا سيما بعد عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٧ لبعض فصائله. وقد أجاد هذا التيار اليوم الاستفادة من الانتفاضة ليتوسع، إلى حد أن السلطات الصهيونية بذاتها أخذت تقلق منه بشكل جدي منذ بضعة أشهر، بعد أن تركته ينشط لمدة طويلة ظناً منها أنها تطبق قاعدة «فرّق تسد». والحال أن التيار السلفي هو في موقع ممتاز ليجذب إليه الخائبين من م.ت.ف.، الذين يتزايد عددهم منذ المجلس الوطني الأخير. فهو يلقي اليوم خطاباً جذرياً جداً، من شأنه أن يُقنع أقساماً هامة من الجماهير والشبيبة (انظر الإطار رقم ٤). حتى جورج حبش أكد الأمر في مقابلة **الهدف**، بما يشبه اعترافاً بالضعف: «أعتقد أن التيار الديني بإمكانه تسلم مقاليد الأمور في حالة توقف المنظمة عن ممارسة الكفاح المسلح، وسيرها في خط الانحراف والاستسلام».

إنه لغني عن القول أن نمو هذا التيار يمثّل اليوم آفة حقيقية لحركة الجماهير الفلسطينية. إن خطاب التعصب الديني الذي يلقيه من شأنه أولاً أن يقوّي التآلف الصهيوني في المجتمع اليهود ـ الإسرائيلي، وثانياً أن ينفّر الأقلية المسيحية الفلسطينية التي لا يُستهان بدورها. وأخيراً، يمثّل نمو التيار السلفي ارتداداً كبيراً إلى الوراء بالنسبة لشعب كان ولا يزال في طليعة الكفاح التقدمي على صعيد المنطقة [...].

٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩

[تعريب: المؤلف]

دينامية الانتفاضة (١٩٨٩)

هذا المقال الثالث والأخير في سلسلة عام ١٩٨٩، يتناول الانتفاضة في أوجّها سنة ١٩٨٨: محطة عظيمة في تاريخ النضال الفلسطيني، جديرة بمكانة بارزة في تاريخ نضالات التحرر. وينظر المقال في الدينامية الاجتماعية وأشكال التنظيم للانتفاضة، في حدود المعلومات المتوفرة لمراقب من الخارج. ويحلل أيضاً الطريقة التي استلمت فيها م.ت.ف. زمام الانتفاضة وساهمت في تعطيل اندفاعها الأول المبني على التنظيم الذاتي لسكان الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧.

إن الفصل الجديد في النضال البطولي الذي تخوضه الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع قد أدخل كلمة «الانتفاضة» في القاموس الدولي. إلاّ أنها غالباً ما تُختزل في الخارج إلى مشهد متظاهرات ومتظاهرين يقذفون الجنود الإسرائيليين بالحجارة. هذا طبعاً هو الوجه الأبرز، للوهلة الأولى، في التحدي الفلسطيني للاحتلال. لكنّ الانتفاضة تجربة أغنى بكثير من ممارسة رمي الحجارة، وتتعدّى دروسها بكثير الإطار الفلسطيني وحده. ولاستخلاص هذه الدروس، لا بدَّ أولاً من وضع التجربة الجديدة في سياقها التاريخي.

جيل جديد

فالانتفاضة لم تنفجر، يوم التاسع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، كرعد في سماء صافية، بل هي نتاج عملية إنضاج طويلة، انفجار نقمة تراكمت خلال عشرين عاماً من الاحتلال والقمع عن يد مضطهِد يزيد أصلاً من وطأة اضطهاده كونه وُلِد

قبل احتلال عام ١٩٦٧ بـ ١٩سنة، من خلال اغتصاب القسم الأعظم من أرض فلسطين. وفي هذا الأفق التاريخي، تشكّل الانتفاضة أيضاً انتقال جيل جديد إلى النشاط: الجيل الثالث بعد النزوح الفلسطيني في عام ١٩٤٨، جيل خلف جيل ١٩٦٧ الذي كان الفدائيون رموزه.

بيد أن هذه الأجيال، بالرغم من انتمائها إلى شعب واحد، لم تتوالَ على أرض واحدة. فكفاح جيل ١٩٦٧ قد خصّ بصورة أساسية فلسطينيي الشتات: في الأردن أولاً حتى عام ١٩٧١، ثم في لبنان. أما كفاح جيل ١٩٨٧، جيل الانتفاضة، فيخص حصراً حتى الآن الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، حيث بقي السكان غداة الهزيمة تحت صدمتها، خاضعين لجيش اكتسب في ستة أيام شهرة جيش لا يُقهر.

ولم تكن قصوية منظمات المقاومة الفلسطينية في الخارج تقدم لسكان الضفة والقطاع أي أفق ذي مصداقية لإنجاز التحرير في المستقبل المنظور. فقد كانت بالأصل مهتمة بصورة رئيسية بتشكيل خلايا سرية لكفاح مسلح كان المفترض أنه سوف يحرر كامل فلسطين. فهذا النمط من النشاط، نظراً إلى فعالية القمع الصهيوني، كان محكوماً بأن يظل محصوراً في أقلية ضئيلة تحت الاحتلال، حتى ولو حظي المقاتلون بتعاطف السكان. هؤلاء كانوا ينتظرون خلاصهم من جهة أخرى: من الدول العربية التي تصوروا أنها قادرة، بنشاطها الدبلوماسي وضغطها العسكري، أن تحصل على جلاء إسرائيل من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، بما فيها الأراضي الفلسطينية. فهذه الأخيرة كانت بالفعل تابعة سابقاً لدولتي الأردن ومصر، وكانت بالتالي مسؤولية استعادتها تقع على عاتقهما بالدرجة الأولى.

ومما قوّى هيمنة هذا التصور السياسي في أراضي ١٩٦٧، أن المجتمع فيها كان لا يزال تقليدياً جداً: بروليتاريا ضعيفة عددياً وموزَّعة على منشآت بحجم حرفي؛ أهمية الفلاحين والبورجوازية الصغيرة؛ سيادة البورجوازية التجارية والملاك العقاريين والوجهاء، السياسيين والدينيين، الذين كانوا سابقاً الأعوان المحليين للسلطة الأردنية. هكذا، ففي مناخ الخيبة المريرة الذي ساد بعد سحق المقاومة في الأردن، فاز الوجهاء المرتبطون بحكم عمّان في الانتخابات البلدية التي أُجريت سنة ١٩٧٢ في الضفة الغربية المحتلة.

نفوذ م.ت.ف.

بيد أن المنعطف السياسي الذي بدأته م.ت.ف. في السنة التالية جاء ليقلب هذا الوضع رأساً على عقب. فبتبنّيها البرنامج الذي أسمته بالانتقالي والطامح إلى إقامة دولة مستقلة في «أي جزء يُحرر من أرض فلسطين»، فرضت المنظمة نفسها كمنافسة للملك حسين على حكم أراضي ١٩٦٧، في حال جلت إسرائيل عنها. وبنتيجة هذا المنعطف، غدا النشاط السياسي نشاطاً رئيسياً بعد أن كان مهمَلاً: فشُكِّلت الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المذكورة، سنة ١٩٧٣، تحت إشراف م.ت.ف.. وكانت تضم التيارت الموالية للمنظمة، بالإضافة إلى الفرع المحلي للحزب الشيوعي الأردني (أصبح هذا الفرع لاحقاً الحزب الشيوعي الفلسطيني) الذي اقتصر برنامجه دائماً على تحرير الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، بحكم وفائه للتراث الستاليني حول مسألة إسرائيل.

إن الأكثرية الشعبية، التي اشمأزت من المجازر التي ارتكبها جيش الملك حسين، اصطفت وراء الجبهة الوطنية معبِّرة عن رفضها الحازم للعودة إلى السيادة الأردنية[١] واختيارها الحاسم لسيادة فلسطينية في حال تحقق التحرير. وقد تبعها قسم هام من البورجوازية، جذبه أفق التخلص في المستقبل من الوصاية الأردنية. فنتج عن ذلك انتصار ساحق لأنصار م.ت.ف. في الانتخابات البلدية التي جرت في نيسان/ أبريل ١٩٧٦ في الضفة الغربية.

في السنة اللاحقة، فاز الليكود، تكتل اليمين الصهيوني، للمرة الأولى في انتخابات الكنيست الإسرائيلي. وبالرغم من «مبادرة السلام» التي خاض فيها السادات، أعلن مناحم بيغن، زعيم الليكود، خطة ضم تدريجي لأراضي ١٩٦٧: بقاء الاحتلال مع منح الفلسطينيين «إدارة ذاتية»، وتكثيف إنشاء المستوطنات الصهيونية. وبالفعل، فقد انتقل عدد المستوطنين في الضفة، تحت رعاية الليكود، من خمسة آلاف (٣٤ مستوطنة) سنة ١٩٧٧ إلى سبعين ألفاً (١٢٤ مستوطنة) في سنة

---

(١) كذلك الأمر في غزة، التي تخلت مصر عن مسؤوليتها والتي شملها، منذ عام ١٩٧٢، مشروع «المملكة العربية المتحدة» الأردني.

١٩٨٨ . وبموازاة ذلك، تصاعد قمع الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل هام. فقد أُبعد أو أُقيل أهم رؤساء البلديات أنصار م.ت.ف.، بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢. وحاول الليكود أن ينشئ شبكة «ممثلين» عملاء («روابط القرى»). وفي عام ١٩٨٢، حاول تصفية الحركة الوطنية الفلسطينية باجتياح لبنان.

إلى مرارة تلك الهزيمة، المتمثلة بجلاء مقاتلي م.ت.ف. عن بيروت والمجازر التي تبعته، انضافت بدءاً من عام ١٩٨٣ مرارة النزاع الفلسطيني الداخلي: انشقاق «فتح»، معارك بين الأجنحة في لبنان، انشقاق م.ت.ف. عملياً من خلال انعقاد الدورة ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني في عمّان، سنة ١٩٨٤، في غياب جميع فصائل المعارضتين القومية واليسارية. وكان سبب النزاع الرئيسي «الخيار الأردني» الذي تبنته قيادة عرفات والذي بلغ ذروته في شباط/فبراير ١٩٨٥، مع توقيع اتفاق عمّان بين القيادة المذكورة والملك حسين. في هذه الأثناء، كان حزب العمل الصهيوني بقيادة بيريز قد عاد إلى الحكومة في دولة إسرائيل، في إطار اتفاق مع الليكود على ائتلاف وزاري.

التقاسم الوظيفي

اختار بيريز، وهو أيضاً مؤيد بطريقته الخاصة لـ «الخيار الأردني»، أن يعيّن بالتنسيق مع عمّان رجالاً يحلّون محلّ رؤساء البلديات الوطنيين الذين أُقيلوا. فوضع على رأس بلدية نابلس، أهم مدينة في الضفة بعد القدس العربية التي ضمتها دولة إسرائيل، رجلاً واضح المعالم، هو ظافر المصري، رئيس غرفة التجارة المحلية المنتمي إلى عائلة تشمل نائب رئيس مجلس الشيوخ الأردني ووزير خارجية المملكة. وقد نفَّذت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عملية اغتيال المصري بعد بضعة أشهر وإثر قبوله بالتعيين وحصوله على مباركة عرفات لذلك.

أما الملك حسين، فبعد أن انتهى من رسم خطة شاملة لـ «تقاسم وظيفي» مع بيريز، قرر من جانب واحد قطع علاقاته مع عرفات، في شباط/فبراير ١٩٨٦، وإغلاق مكاتب «فتح» في الأردن. فبات إفلاس قيادة م.ت.ف. اليمينية جلياً. واضطرت مرغمة إلى القبول بوساطة موسكو لإعادة التوحيد مع المعارضة المرتبطة

بالاتحاد السوفياتي، في نيسان/ أبريل ١٩٨٧. هذه المساومة التكتيكية سمحت لها بامتصاص صدمة فشلها الأردني، بحيث منعت المعارضة من الاستفادة منه كلياً. غير أن المساومة لم تمنع القيادة اليمينية من تجديد مساعيها في اتجاه عمّان. وقد شهدت القمة العربية المنعقدة في هذه الأخيرة، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، التعبير الأفدح عن إفلاس المنظمة: عرفات، بالرغم من معاملته باحتقار، انبطح أمام الملك حسين، بينما كان يسار م.ت.ف. يحتج عبثاً.

الانفجار

على خلفية هذا الإفلاس لـ م.ت.ف. في الخارج، انفجرت بعد شهر واحد الانتفاضة. فقد تفاعلت النقمة التي تراكمت خلال عشرين عاماً من الاحتلال والقمع، مع السخط من المشهد المؤسي لمنظمات الخارج، ليولّد الانفجار العفوي الذي تطور إلى انتفاضة شاملة. فالتظاهرات التي بدأها، يوم ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، شباب مخيم جباليا للاجئين في غزة، استنكاراً لقتل أربعة فلسطينيين في صدام مع شاحنة إسرائيلية، امتدت كحريق في غابة إلى مجمل القطاع. وفي اليوم التالي، اشتعلت بؤرة جديدة في مخيم بلاطة، قرب نابلس، لتمتد بسرعة فائقة إلى سائر أنحاء الضفة.

سبق الانتفاضة، منذ عام ١٩٨٦، تزايد مذرّر لكنه واضح جداً في النشاطات ضد الاحتلال. وقد لاحظ تقرير صادر عن مركز معلومات الضفة الغربية الذي يديره عالم الاجتماع الإسرائيلي ميرون بنفنستي، بضعة أشهر قبل بدء الانتفاضة، «تطوراً جديداً ومقلقاً بالنسبة إلى إسرائيل: إن العنف (في أراضي ١٩٦٧) مصدره أكثر فأكثر جماعات غير منظمة، عفوية... بين نيسان/أبريل ١٩٨٦ وأيار/ مايو ١٩٨٧، تمَّ إحصاء ٣١٥٠ حادثاً عنيفاً، من رمي الحجارة البسيط إلى قطع الطرقات، مروراً بحوالي مئة هجوم بالمتفجرات أو بالأسلحة النارية» (**لوموند**، ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧).

إن الشروط السياسية التي مهّدت للانتفاضة وتمخّضها الميداني أثّرت على شعب تغيّر بعمق بالمقارنة مع العقود السابقة. في الواقع، فإن النسيج الاجتماعي لأراضي

١٩٦٧ قد شهد، خلال عشرين عاماً من الاحتلال ـ الضم، الآثار المعهودة التي تنجم عن إلحاق مجتمعات تقليدية متخلِّفة بسوق رأسمالي متقدم: نزع ملكية المنتجين الصغار التقليديين وبلترة (تحول إلى بروليتاريا) تستوعبها جزئياً حاجات السوق المتقدم. «يظهر المجتمع الفلسطيني تحت السيادة الإسرائيلية كنتاج استعمار داخلي: بنية طبقية مشوّهة كلياً، فلاحون مجردون من أراضيهم، وسكان مدينيون في موقع دوني مرتهنون كلياً بالمجتمع الصهيوني» (أبو لغد وآخرون، في دراسة نُشرت بالإنكليزية في **مجلة الدراسات فلسطينية** *Journal of Palestinian Studies* سنة ١٩٨٤).

البروليتاريا الفلسطينية

بهذا المعنى، حصل فعلاً تحويل فلسطين على النمط الأفريقي الجنوبي، أي إقامة نظام أبارتهايد (تمييز عنصري) حقيقي مع مناطق لتخزين احتياط اليد العاملة. فحسب الأرقام الرسمية الإسرائيلية، ثلث السكان العاملين القاطنين في أراضي ١٩٦٧ـ أكثر بكثير في الواقع، أي ١٢٠ ألف عامل حسب التقديرات الشائعة التي تأخذ بعين الاعتبار النسبة الكبيرة من العاملين بصفة غير شرعية ـ يعملون وراء حدود ١٩٦٧، في شروط من النمط الأفريقي الجنوبي (رقابة على التنقل، مضايقات، إلخ.). وإذا أضفنا إليهم العمال الذين يستخدمهم اقتصاد المستوطنات في أراضي ١٩٦٧ بالذات، يتبيّن أن غالبية بروليتاريا تلك الأراضي ـ وهي بدورها تشكِّل غالبية الكسان العاملين ـ يستغلها مباشرة الاقتصاد الصهيوني في أعمال بخسة الأجرة ومرفوضة من قِبَل اليد العاملة الإسرائيلية (بناء، زراعة، بعض الخدمات والأعمال الصناعية). وينضاف إليهم أيضاً الذين يعملون في الاقتصاد الفلسطيني التابع للاقتصاد الصهيوني.

في أسفل السلّم الاجتماعي وفي طليعة النضال، نجد البروليتاريين ـ اللاجئين منذ ١٩٤٨، وقد وصفهم وصفاً بليغاً ميرون بنفنستي:

> إن اللاجئين ـ بلا دولة، مفقرين، بلا أرض ـ هم عبيد إسرائيل. وفي طريقهم إلى عملهم كيد عاملة مسخَّرة لإسرائيل، يمرّون بالقرب من قراهم

المدمَّرة وأراضيهم المنهوبة. ليس لديهم ما يخسرونه، سوى أغلال بؤسهم (**نيوزويك**، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨).

وقد ترافقت بلترة سكان أراضي ١٩٦٧، في سياق انفجار سكاني، مع ازدياد واضح في نسبة الشباب: ٧٥ بالمئة أعمارهم أقل من ٢٥ سنة، و٥٠ بالمئة أعمارهم أقل من ١٥ سنة! إن نسبة الشباب بالتالي عالية جداً أيضاً في البروليتاريا: سنة ١٩٨٤، عشرون بالمئة من العمال الفلسطينيين العاملين وراء حدود ١٩٦٧ كانت أعمارهم أقل من ١٧ سنة (حسب دراسة أبو لغد وآخرين، المذكورة أعلاه).

دور النساء

هذا ولإتمام اللوحة الاجتماعية ـ السكانية لشعب الانتفاضة، لا بدَّ من إضافة الأهمية المتزايدة للنساء. فإن نسبتهم من السكان قد ازدادت من جراء كون الهجرة الاقتصادية إلى الدول النفطية العربية قد خصت الرجال بصورة أساسية. وقد ارتفعت أيضاً المكانة الاجتماعية للنساء بتأثيرات، منها تأثير المثل الإسرائيلي الأكثر تقدماً بكثير في هذا المجال: هكذا، فإن ثلث طلاب الجامعات في أراضي ١٩٦٧ هنَّ اليوم طالبات، وهي نسبة مرتفعة جداً بالنسبة إلى مجتمع عربي أو إسلامي. هذا وقد سهّل عامل آخر مشاركة النساء في النضالات: هذا العامل هو أن القمع يتجنب النساء بوجه عام، وهي إحدى الحالات النادرة حيث «تستفيد» النساء من التمييز الجنسي. فإن الآلاف العشرة من المعتقلين الحاليين من أبناء أراضي ١٩٦٧ (من أصل مجموع سكان يبلغ مليوناً ونصف المليون!) جميعهم تقريباً من الرجال.

فالنساء وحدهنّ بالأصل يخضن نشاطات علانية خصوصية في إطار الانتفاضة: بصفتهنّ قريبات المعتقلين، أو حتى في ٨ آذار/مارس، يوم النساء العالمي. لكنهنّ يندمجن معظم الوقت مع الفئات الاجتماعية والسكانية الأخرى التي تشكّل قاعدة الانتفاضة، في نضال هو جوهرياً نضال وطني. فالإضرابات ينفذها مجمل الطبقات والفئات الاجتماعية، ووحدات النضال القاعدية ليست أماكن العمل أو التعليم، بل هي بالفعل الوحدات السكنية كالمخيمات والقرى والأحياء الشعبية في المدن. كما يؤكد عليه الباحث الماركسي الفلسطيني خالد عايد (انظر الإطار رقم ٥).

الإطار رقم ٥

خالد عايد: القوى الاجتماعية في أراضي ١٩٦٧

«إن معاقل الانتفاضة الأولى هي المخيمات، التي يتمركز فيها ـ بكثافة عالية ـ نحو ربع مجموع سكان الضفة والقطاع (ترتفع هذه النسبة في القطاع لتقترب من النصف). وإذا أضفنا إلى سكان المخيمات، اللاجئين من سكان الأحياء الشعبية في المدن، يصبح اللاجئون يمثلون أكثر من ٥٠ بالمئة من مجموع السكان... وينتمون بمعظمهم إلى الطبقة العاملة أو البورجوازية الصغيرة الفقيرة...

«وكما في المخيمات، كذلك في الأحياء الفقيرة من المدن الكبرى، حيث السكان ينتمون إلى الطبقات الشعبية، من عمال وصغار موظفين وبورجوازية صغيرة... ويتمثل المعقل الثالث للانتفاضة في القرى، التي تقطنها أكثرية من الفلاحين الفقراء. هنا، كان الاحتلال الإسرائيلي قد استولى على الأرض... وحوّل عشرات الآلاف من هؤلاء إلى عمال مستغَلّين ومهانين، في المستعمرات نفهـا وداخل الكيان الصهيوني... وفي مراكز هذه الدوائر، تقف العناصر الشابة، خصوصاً المثقفون الثوريون (الطلاب والخريجون)... فإن العناصر الشابة، من أبناء المخيمات والأحياء الشعبية والقرى الفقيرة، هي عصب الانتفاضة وقياداتها الميدانية اليومية...

«في مقابل جبهة الانتفاضة الشعبية، تقف أقلية تنتمي إلى شرائح اجتماعية، إما مرتبطة مصلحياً بالاحتلال الإسرائيلي، أو هي تتذبذب بين قطبي الاحتلال والانتفاضة. فهنالك، أولا، سماسرة الأراضي... وسماسرة العمل... وأصحاب المعامل المقاولون من الباطن (العاملون لصالح المنشآت الإسرائيلية ـ جميع الفئات المذكورة حتى الآن مرتبطة مصلحياً بالمستوطنات أو بالاقتصاد الإسرائيلي)... وهنالك أيضاً كبار التجار المحتكرين... من بين هذه الشرائح، يمثّل كبار التجار الشريحة الأخطر على مسيرة الانتفاضة... فإنها:

«أ ـ تملك أطراً تنظيمية شرعية، تتمثل بالغرف التجارية المختلفة، لا تزال بمنأى عن ضربات سلطات الاحتلال.

(يتبع)

«ب ـ أنشأت هذه الشريحة في ظل الانتفاضة، «لجان التجار الوطنية»، التي تحظى بمباركة «قاوم» في الداخل وم.ت.ف. في الخارج.

«ج ـ تتأرجح شريحة الكومبرادور (وهذا هو الأهم) بين حدّين: الأول هو... مصلحتها الخاصة في إقامة كيان فلسطيني ما بفعل الانتفاضة؛ والحد الثاني هو إمكانية تعرُّض مصالحها المباشرة للخطر...

«لقد عبَّرت هذه الشريحة التجارية الوسيطة، ولا تزال، عن استعدادها لـ «المتاجرة» بالقضية الوطنية، ولعب دور «الوسيط» بين الانتفاضة الشعبية وأعدائها الصهيونيين والامبرياليين... إنها تتمركز، ووكلاؤها الايديولوجيين (مثلاً: حنا السنيورة وفايز أبو رحمة وفيصل الحسيني وسري نسيبة)، في منطقة القدس. وهي ذات نفوذ كبير، تشترك فيه مع م.ت.ف.، في عدد من المؤسسات «الشرعية»: الصحف والمجلات، إدارة جامعة بيرزيت، جمعية الدراسات العربية، والمركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، مكاتب صحافية ومراكز بحث وتوثيق محلية...».

(مقتطفات من مقال مأخوذ عن كتاب لخالد عايد، وهو ماركسي فلسطيني، باحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية. نُشر المقال في جريدة **السفير** البيروتية بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. وقد وردت المقتطفات في الصفحات ٥٠-٥٥ من الكتاب الصادر بعنوان **الانتفاضة الثورية في فلسطين: الأبعاد الداخلية** عن دار الشروق، عمان، ١٩٨٨).

كما يُبرز تحليله للطبقات والشرائح الاجتماعية في أراضي ١٩٦٧، فرقاً هاماً بين الحالة الفلسطينية وحالة جنوب أفريقيا التي غالباً ما تُشبَّه بها. هذا الفرق يتعلق بوزن البورجوازية المحلية ودورها، التي ينضاف إليها الملاك العقاريون وشتى فئات الوجهاء السياسيين أو الدينيين في الحالة الفلسطينية. إن أعضاء هذه الطبقات المالكة يعلنون اليوم، بغالبيتهم العظمى، تأييدهم لقيادة م.ت.ف.، ولا سيما أن أنصار الأردن السابقين قد أخذوا العبرة من تخلي الملك حسين رسمياً عن الضفة منذ ٣١

تموز/يوليو ١٩٨٨. وتمارس الطبقات المذكورة نفوذها على مجتمع أراضي ١٩٦٧ من خلال المؤسسات التي تشرف عليها: البلديات المنتخبة عام ١٩٧٦ وغير المنحلة، غرف التجارة، المجلس الإسلامي الأعلى، المحاكم المحلية والشرعية، نقابات المهن الحرة (محامون، أطباء، مهندسون)، مجلس التعليم العالي... إلخ.

هذه المؤسسات يُطلق عليها اسم «الوطنية» لتمييزها عن تلك التي عيّنها المحتل أو التي تقع مباشرة تحت إشرافه، كالبلديات المعيَّنة أو الشرطة الفلسطينية. هذا وثمة خلاف واضح في الموقف من المؤسسات الأولى بين صهاينة حزب العمل وصهاينة الليكود. فبالنسبة إلى اليمين الصهيوني، المنسجم مع برنامجه الخاص بأراضي ١٩٦٧، حتى أكثر الفلسطينيين «اعتدالاً» ينبغي قمعهم ما داموا يرفضون الاحتلال. وقد ساد هذا الموقف منذ عام ١٩٧٧، واحتدّ في بداية الانتفاضة مما أثار سخط الصهاينة المستنيرين الذين أذهلهم قصر نظر الليكود.

فمنذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ورد في صحيفة **هآرتز** الإسرائيلية المؤيدة لحزب العمل، هذا التحذير:

> إذا استمررنا هكذا نلاحق الزعامة الفلسطينية الأكثر اعتدالاً ونصفّيها، فسوف نجد أنفسنا وجهاً لوجه مع الزعامة التي تنبثق من المخيمات: شباب بلاطة وجباليا.

وبعد بضعة أشهر، أمكن الصحيفة نفسها أن تلاحظ بمرارة:

> لقد أثرت الانتفاضة في المناطق كثيراً في طابع نشاط مؤسسات المجتمع الفلسطيني وأصبح العمل الاجتماعي المنظم عملاً سرياً من جهة، ولا سيما بسبب ملاحقة الحكم لـ «المؤسسات الوطنية» الفلسطينية (إغلاق قسم كبير منها، واعتقال الكثيرين من الناشطين فيها). لكن من جهة أخرى، وبموازاة ذلك، أصبح هذا العمل أكثر شعبية، وذا انتشار اجتماعي أكثر اتساعاً وعمقاً. وتجلى، في الأساس، في عمل «اللجان الشعبية» التي نشأت في كل قرية تقريباً، وفي كل مخيم للاجئين (**هاآرتس**، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٩/ ٨٨).

اللجان الشعبية

إن الانتفاضة، بالفعل، قد تزوّدت بشكل طريف من التنظيم الذاتي القاعدي متمثلاً باللجان الشعبية التي حلّت إلى حد بعيد محل المؤسسات التقليدية في تأطير مجتمع أراضي ١٩٦٧. وقد تضافر عاملان لشلّ المؤسسات المذكورة: من جهة، كونها علانية بوصفها مؤسسات شرعية، وبالتالي مراقَبة؛ ومن جهة ثانية، الطابع الثوري للانتفاضة التي حرّكت طليعة جماهيرية لم تكن، بشبابها وتركيبها الاجتماعي، تمت بصلة إلى المؤسسات القائمة غير الملائمة إطلاقاً لأشكال النضال الجديدة. بيد أن دور المؤسسات لم ينته مع ذلك، بل تغيّر: فمن ادّعائها قيادة الجماهير، انتقلت إلى ترشيح نفسها لدور الوسيط المهدّئ بين الانتفاضة من جهة، وإسرائيل وعرابها الأميركي من الجهة الأخرى (انظر نص خالد عايد).

لقد تعممت اللجان الشعبية منذ الأسابيع الأولى للانتفاضة؛ وبفضلها اكتسبت هذه الأخيرة القدرة على الاستمرار. لقد تشكّلت اللجان أحياناً انطلاقاً من بنى موجودة سابقاً (لجان طلابية، نسائية، لجان أنصار المنظمات السياسية. . . إلخ)، لكنها تتألف بغالبية أعضائها من مناضلين شعبيين لم يكونوا منظَّمين سابقاً. فهي تشمل على أساس الوحدة السكنية ـ بلوكات المخيمات، أحياء المدن أو شوارعها، القرى ـ جميع الأشخاص النشطين، المستعدين لتولّي مهام تأطير وتعبئة وعمل مباشر في إطار الانتفاضة. بهذا المعنى، ليست اللجان الشعبية بمجالس (سوفياتات) سوى بصفة كامنة، حيث إنه يتعذر أن تكون منتدَبة مباشرة من قِبَل سكان الوحدة السكنية، بسبب شروط السرية تحت الاحتلال. ففي الوقت الراهن، هي بالأحرى لجان عمل تنشط من خلالها الطليعة الجماهيرية الجديدة التي ظهرت خلال الانتفاضة.

بيد أن اللجان الشعبية ليست، مع ذلك، أجهزة استبدالية تحلّ محل الجماهير العريضة، بل هي فعلاً وحقاً أجهزة تأطير للسكان المنخرطين في الانتفاضة. أما اتساع كل لجنة، فرهنٌ مباشرةً بشروط القمع: فحيث الحضور اليومي للقمع هو أقل، كما هي الحال في القرى، تكون اجتماعات اللجان بالطبع أكثر اتساعاً مما في المناطق، كالمدن، التي تمشطها باستمرار قوات الاحتلال. في هذه المناطق

الأخيرة، تضطر اللجان الشعبية إلى تنظيم نفسها بشكل هرمي.

مهمات اللجان الشعبية

وفي الحالتين، توزع اللجان داخلها شتى المهمات أو تتمفصل لهذا الغرض مع «لجان مختصة» (تضم فعلاً محترفين أو ذوي خبرات). إن مهمات اللجان شديدة التنوع وتتعلق بمجمل جوانب الحياة الاجتماعية ومظاهر النضال في إطار الانتفاضة: الدعاية والتعبئة، تنظيم تعاونيات إنتاج، مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية، صناديق التضامن مع الضحايا والعاطلين عن العمل، المساعدة القانونية والمادية للمعتقلين، الإسعاف والخدمات الطبية، التعليم (للتعويض عن إغلاق المدارس والجامعات)، التموين. . . إلخ.

وقد أخذت اللجان الشعبية على عاتقها أيضاً مهمات تشريعية وقضائية، أهم مظاهرها الرقابة والإكراه المفروضين على الطبقات المالكة: رقابة على الأسعار، نضال ضد الاحتكار، رقابة على تعريفات المهن الحرة (الطب الخاص والمحامون)، تخفيض الإيجارات، فرض دفع أجور أيام الإضراب التي تقرها الانتفاضة، إنشاء محاكم شعبية لتسوية بعض النزاعات، ضغط من أجل استقالة الموظفين الخاضعين للإدارة الإسرائيلية (الشرطة، البلديات المعيّنة. . . إلخ).

هذا ولأجل ممارسة تلك المهمات بفعالية، كما لأجل مهمات أخرى شبه عسكرية ـ تأطير التظاهرات، تحدي جيش الاحتلال والمستوطنين بالحجارة والكوكتيل مولوتوف، فرض الإضراب على التجار، دوريات الحراسة الليلية في قطاعات السكن، معاقبة المتعاونين مع الاحتلال. . . إلخ ـ تزوّدت اللجان الشعبية بـ «لجان ضاربة»، هي حرس ثوري حقيقي مع خاصية كونه، لأسباب جلية، لا يستعمل أسلحة نارية. وقد أعلنت «اللجان الضاربة» مؤخراً أنها «الجيش الشعبي».[٢]

هكذا، فالانتفاضة، بفضل اللجان الشعبية والأجهزة التابعة لها، غدت تحوز بنيةً

---

(٢) وحدها «اللجان الضاربة»، بين جميع الأجهزة المذكورة، تستثني النساء بوجه عام. ويتوجب على أنصار تحرر النساء، من نساء ورجال، في أراضي ١٩٦٧ أن يجهدوا لتغيير هذا الأمر الذي هو غير عادل، وخاطئ في آن واحد.

سلطة شعبية حقيقية، ذات جوهر بروليتاري وفلاحي، تشكّل إسهام الانتفاضة الطريف في إغناء التجربة الثورية الإقليمية والعالمية.[٣] وقد خلقت الانتفاضة بالفعل، في أراضي ١٩٦٧، ازدواجية سلطة حقيقية ـ بالرغم من أنها حقاً غير كاملة، نظراً إلى التفاوت الكبير من حيث القوة. فالعديد من القرى والأحياء قد أعلنت أنها «مناطق محررة»، وهي كذلك فعلاً بين تدخلين لجيش الاحتلال. ولم يخطئ الهدفَ وزيرُ الدفاع الإسرائيلي، إسحق رابين، عندما انتقل إلى الهجوم ضد اللجان الشعبية في آب/أغسطس ١٩٨٨، متهماً إياها بأنها تسعى لتكون «مؤسسات الانتفاضة». مذّاك، أصبح أعضاء اللجان معرّضين لعقوبة عشر سنوات سجن، الأمر الذي لم يمنعهم من مواصلة نشاطهم، لا بل تصعيده.

إن استقلالية اللجان على صعيد المخيم أو المدينة أو القرية ملائمة تماماً لشكل النضال الخصوصي الذي تمارسه الانتفاضة ضد الجيش الصهيوني: شكل «حرب عصابات» من التظاهرات والنشاطات المتفرقة. هذا النوع من الهجومات التي لا يمكن توقعها لأنها تنجم عن العديد من القرارات المستقلة بعضها عن بعض، ينهك قوات الاحتلال ويجبرها على الانتشار بأعداد كبيرة. وهذا بدون أن تحرز هذه القوات النجاح أصلاً، لأن ذلك يتطلب إعلان التعبئة العامة في دولة إسرائيل لتأمين حضور رادع في جميع التجمعات السكانية في أراضي ١٩٦٧ ـ إلاّ إذا تقرر إغراق الانتفاضة بالدماء، وهو خيار استبعده الحكم الصهيوني حتى الآن، لأسباب داخلية ودولية على حد سواء.

القيادة الوطنية الموحَّدة

بيد أنه لمن الجلي أن استقلالية اللجان في هجوماتها، كان لا بدَّ من استكمالها بمركزة لقرار الانتفاضة السياسي، ولتعيين أيام الإضراب العام وتحديد قواعد العمل والتنظيم الاجتماعي، في كل مجال حيث تشكّل وحدة العمل مصدر القوة والفعالية.

---

(٣) طبعاً، لم تلقَ اللجان الشعبية سوى صدى ضئيل جداً في أجهزة الإعلام الغربية، التي هي أكثر اهتماماً بأدنى تصريح يصدر عن الفلسطينيين «المعتدلين»، أولئك الذين «يجيدون» الكلام، لغوياً وسياسياً، بالعبرية و/أو بالإنكليزية.

والحال أنه مثلما تحول شروط الاحتلال دون أن تكون اللجان الشعبية مجالس مندوبين، تمنعها هذه الشروط أيضاً من إقامة تنسيق ديموقراطي مباشر ومركزة على صعيد مجمل أراضي ١٩٦٧، أو حتى على صعيد الضفة الغربية (هذا ممكن بالكاد في الـ ٣٦٠ كم² التي يتألف منها قطاع غزة). كان هناك بالتالي دور لا بدَّ من القيام به وليس من يستطيع توليه سوى الشبكات التنظيمية السرية القائمة. وهذا ما قامت به أهمها، وهي امتدادات في الداخل للفصائل المجتمعة في إطار م.ت.ف. في الخارج.

فبعد أقل من شهر من بداية الانتفاضة، وما إن ظهر أنها سوف تستمر طويلاً، أخذت «نداءات» مركزية بشكل بيانات تصدر وتُوزّع في أراضي ١٩٦٧. كانت في البداية تصدر عن «القيادة الوطنية الموحدة لتصعيد الانتفاضة»، التي أصبحت بدءاً من النداء رقم ٤ «القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة» (قاوم). كانت هذه القيادة قد عيّنت نفسها بنفسها، بالطبع، لكنها لعبت مع ذلك دوراً لا غنى عنه، وقد تبعتها واعترفت بها الغالبية الواسعة من الجماهير. هذا ويبيِّن المحتوى السياسي للنداءات الأولى الدور الحاسم في تشكيل «قاوم» الذي لعبه يسار م.ت.ف.: الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني، بل حتى التيار الجذري داخل «فتح» في أراضي ١٩٦٧.

في الحقيقة، فإن ميزان القوى الفعلية في الميدان، في النضال السري تحت الاحتلال، لا علاقة له بالتركيب البورجوازي اللاديموقراطي لهيئات م.ت.ف. في الخارج. فبينما هذه الأخيرة هي تحت الهيمنة الكاملة لقيادة «فتح» التاريخية اليمينية، فإن «قاوم» كانت ولا تزال، في الواقع، ائتلافاً بالتساوي لفصائل م.ت.ف. ذات قاعدة جماهيرية، أي فصائل اليسار الثلاثة و«فتح». وهذا ما جعل جورج حبش يقول، في مقابلة أجرتها معه صحيفة **القبس** الكويتية في تموز/يوليو ١٩٨٨:

> «قاوم» في الأرض المحتلة هي ذراع منظمة التحرير... وهذا لا يمنعني من الإشارة إلى أن هذه الذراع الضاربة لـ م.ت.ف. في الداخل تعبِّر عن ميثاق المنظمة وتعبِّر عن تمسكها بالبرنامج المرحلي، وتعبِّر عن قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية أكثر بكثير مما يفعل بعض الانتهازيين

والمستسلمين في إطار م.ت.ف. . . هذه التيارات التي أشرت إليها هي التي تعيش حالة قلق وخوف من أن تتجاوزها «قاوم».

إن الفرق بين طبيعة «قاوم» وطبيعة قيادة م.ت.ف. قد أدّى حتمياً إلى نشوب خلافات وتوترات بين الطرفين. فنداءات «قاوم» الأولى، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، مع أنها دعت الجماهير بإصرار إلى الالتفاف حول م.ت.ف.، لم تكن تطرح نفسها كتعبير عن هذه الأخيرة. وقد حدد النداء رقم ٢ أول برنامج للانتفاضة، متضمناً أهداف استراتيجية ـ العودة، تقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة ـ وأهداف مباشرة: «سحب الجيش من المدن والمخيمات والقرى»، «انتخابات ديموقراطية لكافة المجالس البلدية والقروية»، وكذلك جملة مطالب ضد القمع وأوجه أخرى من سياسة الاحتلال. وقد عبَّر النداء رقم ٤ عن موقف هو على نقيض موقف قيادة م.ت.ف.: «لقد وأدت الانتفاضة وأداً كاملاً خطط حُكام عمّان والقاهرة وتل أبيب وعملائهم لتسوية القضية الفلسطينية ضمن المشروع الامبريالي الأميركي».

تدخُّل قيادة م.ت.ف.

عند هذا الحد، حصل تدخُّل أول لقيادة الخارج. فإن رسالة باسم «التنسيق» وبتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ شرحت أنه، في الانتفاضة، «لا فضل لتنظيم دون الآخر» وأن العديد من المشاركين فيها لا ينتمون إلى أي فصيل. واقترحت الرسالة أن يتمركز ويتوحّد إصدار البيانات. وبالتوازي مع ذلك، صدر النداء رقم ٥: ظهر فيه، للمرة الأولى، توقيع «م.ت.ف./قاوم» الذي سيُحافظ عليه لاحقاً. وغدت «قاوم» بعدئذ تطرح نفسها ويُعترف بها كهيئة منتمية إلى م.ت.ف. وخاضعة في نهاية المطاف لهذه الأخيرة. ولم يكن النداء رقم ٥، في الواقع، سوى نسخة ملطفة سياسياً للنداء رقم ٤ (بدون الجملة الواردة أعلاه).

غير أن «قاوم» لم تفقد طابعها الخاص. فقد بقيت أكثر جذرية بوضوح من قيادة الخارج، لا سيما أن شروط القمع والسرية تجعل أن الذين يشاركون في صياغة النداءات ليسوا دائماً الأشخاص أنفسهم بالضرورة. هكذا جاء النداء رقم ٦ (٢

شباط/فبراير) يعلن: «نؤكد رفضنا لمؤامرة مبارك ومحاولات النظام الأردني وأعوانه... الالتفاف على قيادتنا الشرعية وإملاء الشروط الاستسلامية عليها مثل الاعتراف بالقرار ٢٤٢». ويكرر النداء رقم ٦ برنامج النداء رقم ٢، مضيفاً إليه ما سوف يصبح القاعدة بالنسبة للنداءات اللاحقة، أي توجيهات وتعليمات لنشاط اللجان الشعبية، وكذلك برنامج لمقاطعة مؤسسات الاحتلال ودعوة موظفيها إلى الاستقالة.

وسوف يدين النداءان رقم ٨ (٢٠ شباط/فبراير) و١٠ (١٠ آذار/مارس) إدانة شديدة اللهجة جورج شولتز، وزير خارجية ريغان، الذي بدأ، في ٢٥ شباط/فبراير، جملة زيارات إلى المنطقة في محاولة لإخماد الانتفاضة. وقد دعت «قاوم» إلى التظاهر ضده ومقاطعته، بخلاف رأي عرفات الذي سبق أن أعطى الضوء الأخضر (حسب جورج حبش)، في كانون الثاني/يناير، لسفر «شخصيتين معتدلتين» من أراضي ١٩٦٧، هما حنا السنيورة وفايز أبو رحمة، إلى واشنطن للقاء مع شولتز. وعرفات نفسه سوف يسمح من جديد، في آذار/مارس، لعضوين في المجلس الوطني بحملان الجنسية الأميركية، هما إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد، بأن يلتقيا بالوزير الأميركي.

هذا وسوف تنفجر الخلافات داخل «قاوم» بالذات للعلان في أيار/مايو ١٩٨٨: فقد ظهرت نسختان مختلفتان للنداء رقم ١٦، ثم وخاصة نسختان متناقضتان سياسياً للنداء رقم ١٧. كان ذلك عشية قمة ريغان ـ غورباتشوف في موسكو. فقد عبَّرت نسخة أولى للنداء رقم ١٧، بتاريخ ٢١ أيار/مايو، عن نهج قيادة «فتح» ـ م.ت.ف.: احتوت العديد من الإشارات الدينية، وأضافت عند ذكر منظمة التحرير «بقيادة الأخ ياسر عرفات»، وتضمنت مدحاً حاراً للموقف السوفياتي، معتبرة أن الهدف هو «السلام الشامل والعادل».

أما النسخة الأخرى، بتاريخ ٢٤ أيار/مايو، فقد عبّرت عن نهج الجبهة الشعبية، وبالأخص فرعها في أراضي ١٩٦٧ المتميّز بجذريته: برهنت الانتفاضة استحالة التعايش مع الكيان الصهيوني، و«لا بديل عن خيار النضال وحرب الشعب طويلة الأمد». وتضمن النداء موقفاً جذرياً تجاه الأنظمة العربية (طالب بالحريات

الديموقراطية وبفتح الحدود أمام الكفاح المسلح الفلسطيني). كما أعلن: «نؤكد رفض شعبنا لكافة المشاريع المشبوهة وخاصة اتفاقيات كمب ديفيد وقراري ٢٤٢ و٣٣٨ ومبادرة شولتز والتقاسم الوظيفي». ودعا النداء إلى إضراب عام بمناسبة انعقاد قمة موسكو.

إن حادث النداء رقم ١٧ قد حمل قيادة م.ت.ف. في الخارج إلى التدخل بحزم. فبدءاً من النداء رقم ١٨، سوف تتأمن مركزة النداءات في إطار ما تتفق عليه الأكثرية في المنظمة. وسوف تحمل النداءات مذاك في رأسها عبارة «باسم اللّه الرحمن الرحيم». وقد أعلن النداء رقم ١٨، للمساومة، «رفض كافة الحلول التصفوية»، من دون ذكر القرار ٢٤٢ ومع الدعوة إلى المؤتمر الدولي. وكرر الأهداف المباشرة المحددة منذ النداء رقم ٢.

أي معارضة؟

لكن عمل «قاوم» برأي الأكثرية سوف يتم بالمحصلة على حساب الجبهة الشعبية، بالرغم من أنها لعبت دوراً رئيسياً في تشكيل قيادة الداخل. هكذا، فإن النداء رقم ٢٩ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، الذي علّق على نتائج المجلس الوطني، قد تضمن محاججة لصالح مؤتمر دولي على قاعدة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ (من دون حتى ذكر سائر قرارات الأمم المتحدة)، بينما معارضة الجبهة الشعبية للقرارين المذكورين أمر معروف من الجميع.[...]

١١ شباط/فبراير ١٩٨٩

[تعريب: المؤلف]

اتفاقيات واشنطن (١٩٩٣)

هذا التحليل لاتفاقيات أوسلو/واشنطن هو نص تقرير قُدّم في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ أثناء اجتماع دولي. كان الحكم على الاتفاقيات وتوقعاتها المستقبلية:

> **بإيجاز، سيكون الحكم الذاتي الفلسطيني لقيادة عرفات حالة قصوى من الإدارة الاستعمارية غير المباشرة، أقرب إلى حكومة «دمئ» من شَبَهها بحكومات الاستعمار الجديد المنبثقة عن تصفية الاستعمار. سيكون كذا، أو لن يكون [...]. وإذا ثبت أنّ هذا الجهاز غير قادر على القيام بهذه المهمة كما ينبغي، فستنتهي اتفاقيات واشنطن في سلّة المهملات.**

إن الاتفاقيات التي وُقّعت برعاية بيل كلينتون في واشنطن يوم ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ من جانب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلةً بعرفات وحكومة رابين وبيريز الصهيونية، هي نتيجة ثلاثة تطورات نوردها في ما يلي حسب ترتيبها الزمني.

ـ أولاً، بدء المسار الطويل من الانكفاءات السياسية لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية تحت الضغوط المشتركة للدولة الصهيونية والامبريالية الأميركية والامبرياليات الأوروبية والحكومات الرجعية العربية، بالإضافة إلى موسكو سواء في عهدي بريجنيف وغورباتشوف أو في عهد يلتسين.

كانت قيادة عرفات المنبثقة عن البيروقراطية البورجوازية الموغلة في الفساد لجهاز منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى وكذلك عن الرأسمالية الفلسطينية في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، كما في الشتات، قد فقدت آخر صلاتها مع

الحركة المسلّحة للجماهير الفلسطينية عندما خسرت مواقعها في لبنان عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ في مجابهتها مع إسرائيل ثم مع سوريا. فقد اتخذت آنذاك قراراً حاسماً بالتوصل إلى تسوية مع الدولة الصهيونية عن طريق المفاوضات برعاية الولايات المتحدة: مديح لـ«خطة ريغان» في عام ١٩٨٢؛ مصالحة مع ملك الأردن حسين ثم مع النظام المصري برئاسة حسني مبارك في عام ١٩٨٣؛ اتفاق مع العاهل الأردني وقطيعة مع اليسار في منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٥ (سيلغي الملك ذاك الاتفاق من جانب واحد في عام ١٩٨٦، الأمر الذي دفع قيادة عرفات إلى مصالحة يسار منظمة التحرير في عام ١٩٨٧)؛ اعتراف رسمي بدولة إسرائيل وحقها في الوجود ضمن حدود آمنة؛ إعادة تأكيد مشروع «الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية» و«التخلّي عن الإرهاب» في عام ١٩٨٨.

ـ ثانياً، قلبُ معطيات الكفاح الوطني الفلسطيني بفضل القفزة الكبيرة إلى الأمام التي حقّقتها الانتفاضة التي أعادت منذ انطلاقها في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وضع الشعب الفلسطيني ـ وبكلام أدق أجزائه المقيمة في الضفّة الغربية وغزة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ـ في صميم السياسة الإقليمية.

ونظراً إلى أن الهزائم المتتالية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المنفى كانت قد همّشت إلى حد كبير دورها في السياسة العربية في عام ١٩٨٧، فقد أدى الاندلاع العفوي للانتفاضة في الأراضي المحتلة تحت ضغط الإحباطات المتراكمة، بضربة واحدة، إلى إعادة تقوية العامل الفلسطيني في المعادلة السياسية في الشرق الأوسط أكثر من أي وقت، منذ مذابح الأردن في عام ١٩٧٠. استخلص الملك حسين النتيجة التي فرضت نفسها بتنازله رسمياً عن مطالبته باسترجاع الضفّة الغربية التي كانت قد ضُمَّت إلى مملكته في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية لعام ١٩٤٨. وأصبحت خطط تسوية النزاع الإقليمي التي حاولت الالتفاف على الشعب الفلسطيني بالتفاوض مع الأردن ـ خاصة خطة آلون التي صارت مصدر وحي لحزب العمل منذ مذابح الأردن في عام ١٩٧٠ والتي أعاد شيمون بيريز إحياءها ابتداء من عام ١٩٨٦ عند رجوعه إلى ممارسة نشاطه ضمن الحكومة الإئتلافية الصهيونية ـ مستحيلةَ التنفيذ منذ ذلك الوقت من دون الاستعاضة عن الشريك الأردني بقيادة منظمة التحرير

الفلسطينية الممثلة بعرفات، الشريك الفلسطيني الوحيد ذي المصداقية من حيث أهليته ليكون ممثلاً سياسياً والذي يبدي في الوقت نفسه استعداداً للانخراط في سلام أميركي إقليمي.

أتى ردّ فعل حكومة ريغان على ذلك بطلب استسلامات سياسية جديدة من قيادة عرفات في عام ١٩٨٨، قبل بدء حوار رسمي معها. غير أنّ هذه المحاولة الرسمية الأولى انتهت إلى طريق مسدود: فقد تعطّلت من جديد شروط التقدّم، سواء من الناحية الإسرائيلية ـ وذلك بسرعة كبيرة لأن اليمين الصهيوني بقيادة شامير صار يحكم وحده من جديد ابتداء من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ـ أو من الناحية العربية ـ الفلسطينية لأن عرفات قرَّر في مواجهة رفض الليكود المراهنة على عراق صدام حسين الذي خرج أقوى عسكرياً من حربه مع إيران. وظهرت بغداد منذ ذلك الوقت بمظهر القاعدة الرئيسية للدعم السياسي ـ العسكري لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، معوّضةً بذلك عن دور غورباتشوف الذي تخلّى عن أي استعداد للتصدّي للضغط الأميركي.

ـ أخيراً، قلبُ موازين القوى في الشرق الأوسط رأساً على عقب نتيجةً لحرب الخليج في عام ١٩٩١، وثبوت انحياز موسكو إلى واشنطن بالنسبة إلى هذه المنطقة من العالم.

عايش الشعب الفلسطيني لأسباب وجيهة تدمير العراق وكأنه هزيمة لقضيته، ليس لأن الرهان على دكتاتورية صدام حسين البورجوازية الرهيبة كان صحيحاً، بل من حيث إنَّ تحطيم العراق أخلّ بتوازن القوات العسكرية الإقليمية بشكل جذري لصالح إسرائيل. غير أنّ هذا الإخلال لم يتحقق على يد الجيش الصهيوني الذي لم يكن يمتلك وحده هذه المرة الإمكانيات الضرورية كما في أعوام ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣، بل على يد جيش الولايات المتحدة نفسها. وبالنسبة إلى واشنطن، بات لزاماً عليها أن تُكمِل إثبات تفوّقها العسكري في الشرق الأوسط، بإقامة «نظام إقليمي جديد» كنعصر حيوي في «النظام العالمي الجديد» الذي أعلنه بوش.

للمرّة الأولى في التاريخ بدت الظروف ملائمة لإحلال سلام أميركي شامل في هذه المنطقة من العالم: كانت الهيمنة الأميركية أقوى وأقلَّ عرضة للتحدّي من أي

وقت مضى، بعد أن أصبح المنافس التقليدي السوفياتي شريكاً متواطئاً؛ أمّا قلعتا القومية العربية الباقيتان بعد خروج مصر، فقد تم تحطيم الأولى وحُوّل توجُّه الثانية ـ سوريا ـ فانضمّت إلى معسكر حلفاء واشنطن؛ صار عرفات أضعف وأكثر عزلة ممّا كان في أي لحظة منذ عام ١٩٦٧، ومستعدّاً بالتالي لكل التنازلات. ومن باب المفارقة أن اليمين الصهيوني نفسه الحاكم بزعامة شامير أصبح في هذه الأثناء العقبة الرئيسية أمام «السلام الأميركي».

وافق شامير على المشاركة في المفاوضات التي افتتحها بوش بكثير من الأبّهة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في مدريد، أملاً في الحصول على قروض بقيمة عشرة مليارات دولار طلبها من أجل استيعاب سيل المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي. وللمرة الأولى كانت جميع الأطراف الرسمية للنزاع الإسرائيلي العربي ممثلةً، بما في ذلك قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات، ذلك أنه لم يكن خافياً على أحد أنها كانت هي التي توجّه الوفد الفلسطيني ـ برغم أنه جرى احترام الشروط الشكلية المهينة التي فرضها شامير (لا تمثيل لفلسطينيي الشتات ولا القدس الشرقية). غير أن المفاوضات ما لبثت أنْ تعثّرت نتيجة تصلّب اليمين الصهيوني، ونتج عن ذلك صراع إرادات هو الأكثر إثارة في تاريخ العلاقات الإسرائيلية ـ الأميركية، مع خلاف صريح بين العرّاب الأميركي وحليفه الإسرائيلي، ورفض العرّاب تقديم القروض من دون الحصول على مقابل سياسي.

التمهيد المباشر للاتفاقيات

كان الضغط الأميركي واحتمال حصول قطيعة بين أعظم قوة في العالم ومحميتها الصهيونية في اللحظة التي كان الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي الإسرائيلي يتدهور فيها من دون هوادة، عاملَيْن حاسمين في الانتصار الذي حقّقه بصعوبة حزب رابين ـ بيريز في الانتخابات النيابية في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٢. وفتحت عودة هذا الثنائي إلى السلطة الطريق أمام «السلام الأميركي» الذي سدّه شامير. كان رابين وبيريز، مدعومَيْن من النخبة العليا للمؤسّسة العسكرية الصهيونية، قد وضعا في عامي ١٩٨٧-١٩٨٨ قضية «المساومة على الأرض» في قلب حملتهما السياسية. وكان

القياديان «العماليان» المؤمنان بخطة آلون يعتقدان أنّ إسرائيل مجبرة على الاختيار بين «الأرض» من ناحية، و«يهودية» الدولة «الديموقراطية» (كذا) من ناحية أخرى. وبدا لهما أنه يستحيل الحفاظ على الخيارين الآخرين على المدى الطويل، لأنهما ينطويان على خطر تجفيف دعم البلدان الامبريالية والتجمعات اليهودية في هذه البلدان للدولة الصهيونية تجفيفاً لا رجعة عنه، وهو دعم يتوقّف عليه كيان هذه الدولة.

تتمثل مشكلة الصهاينة في أن الفلسطينيين استوعبوا في عام ١٩٦٧ دروس عام ١٩٤٨ فتمسّكوا بأرضهم. والحال أن طرد الفلسطينيين بالقوة وبـ«دم بارد» أمر لا يمكن التفكير فيه إلاّ بالنسبة إلى مسعوري اليمين الصهيوني المتطرف وشبه الفاشي الممثَّل في حكومة شامير. وكان ضمُّ الضفة الغربية وغزة مستحيلاً، لأن إعطاء سكان هذه المناطق الجنسية الإسرائيلية نتيجةً للضمّ بموجب القواعد الدولية، سيكون من شأنه أن يخرّب جذرياً التركيبة العرقية لدولة إسرائيل، وأن يعرّض للخطر طابعها كـ«دولة يهودية». إضافة إلى ذلك، سيؤدي خيار الليكود، وهو الضمّ الزاحف دون إعطاء الجنسية، إلى تخليد وضع من الأبارتهايد من شأنه أن يشوّه من ناحية الصورة المميّزة «الديموقراطية» للدولة الصهيونية، ويصبح، من ناحية أخرى، أكثر فأكثر خطورةً مع تجذّر نضال الفلسطينيين تحت الاحتلال، ومع نسبة تزايدهم السكاني الأعلى كثيراً من نسبة تزايد الإسرائيليين (باستثناء الهجرة).

وبتوقيع اتفاقيات كمب ديفيد بين بيغن والسادات برعاية كارتر، وضع الليكود نفسَه منذ عام ١٩٧٩ أمام احتمال استقلاليةٍ إدارية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، من دون الاعتراف في الوقت نفسه بمبدأ «المساومة على الأرض». وينبغي على إسرائيل، في رأي بيغن ـ وأكثر منه شامير ـ أن تحتفظ بهذه المناطق التي أُعيدت تسميتها «اليهودية والسامرة» مع إعطاء سكانها الفلسطينيين نوعاً من الاستثناء الوضعي القانوني extraterritorialité، أي طردهم بشكل رمزي وقانوني نوعاً ما.

بالنسبة إلى رابين ـ بيزيز وجميع الصهاينة المتنورين، فإن لإسرائيل كل المصلحة بـ«مبادلة الأرض مقابل السلام». ومن البديهي أن الأمر، في تفكيرهم، لا يعني إرجاعَ كامل أراضي عام ١٩٦٧، وبالتأكيد لا يعني إعادة أي جزء من أراضي عام ١٩٤٨ (من بينها طبعاً المثلّث والجليل اللذان تسكنهما أغلبية عربية)، وإلغاءَ القوانين

العنصرية التي تمنع الفلسطينيين من العودة إلى الأرض التي طُرِدوا منها والإقامة عليها حيث يشاؤون، والتمتّع هناك بمساواة تامّة في الحقوق مع مجموع السكان من دون أي تمييز على الإطلاق ـ وهي المساومة التاريخية الوحيدة التي يمكن أن تؤدّي إلى سلام حقيقي بين الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني بمجمله ـ.

ما يعنيه الأمر إذاً بالنسبة إلى الصهاينة المتنوّرين بناءً على خطة آلون، هو مجرّد انسحاب جزئي من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧: إخلاء مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية باستثناء القدس الشرقية التي ضمّتها حكومة حزب العمل في عام ١٩٦٧، مع الاحتفاظ بمستعمرات صهيونية في جميع الأجزاء الاستراتيجية من هذه الأراضي (خاصة على امتداد نهر الأردن ـ علماً بأن الغالبية العظمى من هذه المستعمرات في الضفة الغربية أُقيمت في عهود حكم العمّاليين)؛ نشر الجيش بما يُتيح الهيمنة على هذه الأراضي والسيطرة على تنقّلات الناس والبضائع بين المناطق الفلسطينية والمحيط العربي. مقابل هذه النسخة الكاريكاتورية لـ«المساومة على الأرض»، طالبت الدولة الصهيونية العنصرية الجيران العرب بالاعتراف بشرعيتها والالتزام بالمحافظة على حدودها و«تطبيع» علاقاتهم معها، ما يعني أساساً ـ وفي ما يتجاوز العلاقات الدبلوماسية ذات الأهمية التي لا يمكن تجاهلها ـ فتحَ الأسواق العربية أمام البضائع ورؤوس الأموال الإسرائيلية (ناهيك بتدفّق رؤوس الأموال العربية إلى المصارف الإسرائيلية).

إن التطورات التاريخية المذكورة آنفاً أسبغت على هذه الخطة إلحاحاً لم تتمتّع به من قبل على الإطلاق، وفرضت في الوقت نفسه تعديل الصيغة الأصلية التي وضعها إيغال آلون والتي أيّدها رابين وبيريز: لقد زادت الانتفاضة إلى حدّ كبير إلحاح إخلاء إسرائيل مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة القريبة وغزة. وسبّبت الانتفاضة، بإرغامها الجيش الصهيوني على أن يقمع باستمرار تظاهرات شارعية تشارك فيها أعداد كبيرة من الأطفال والنساء، انتشار «انحلال أخلاقي» حقيقي في صفوف جيش كانت تعبئته الأيديولوجية ـ الاقتناع بأنه يحارب من أجل «بقاء إسرائيل» ـ تشكّل دائماً عاملاً حاسماً في فعاليته.

لقد استلهمت الانتفاضة، من هذا المنطلق، دروس المقاومة اللبنانية للاحتلال

الصهيوني، وهي الحالة الأولى في تاريخ إسرائيل التي تنسحب فيها الدولة الصهيونية من أرض عربية، من دون أن تحقّق أهدافها ومن دون أن تتمكّن من فرض شروطها، ذلك أن الشعب والجيش الإسرائيليين فقدا كل حافز للبقاء في لبنان في مواجهة حركة جماهيرية متعاظمة وحرب عصابات تتمتّع بفعالية كافية لإزكاء ضغط سياسي قوي من أجل تحقيق الجلاء عن أرضها. وتؤيد القيادات العليا للمؤسسة العسكرية الصهيونية منذ عام ١٩٨٨، الجلاء عن غزة ومناطق الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية، حتى بشكل انسحاب من جانب واحد غير متفاوض عليه، لأن الجيش، في جميع الأحوال، سيُبقي هذه المناطق في قبضته على نحو يدرأ أي تهديد لأمن إسرائيل والمستعمرات الصهيونية، مع التخلّص في الوقت نفسه من المهمة المرهقة المتمثّلة في السيطرة على السكان المدنيين.

لا ريب في أن الانتفاضة عرفت، ابتداءً من عام ١٩٨٩ وفي أعقاب حرب الخليج، انخفاضاً كبيراً في زخمها وظهرت عليها أمارات الإنهاك، وهو أمر لم يسع أيّاً من المراقبين إلاّ ملاحظته؛ لكنَّها استمرت من دون توقف ومن دون العودة قط إلى الوضع الذي كان قائماً قبل عام ١٩٨٧. في هذه الأثناء، لم يكن هناك على الإطلاق ما يسمح لأي كان في إسرائيل بالادعاء أن الوضع كان في طريقه إلى أن يصبح «عادياً». إضافة إلى ذلك، اكتسبت الانتفاضة بُعداً جديداً لنضالها في تزايد ملحوظ منذ حرب الخليج تمثّل في تجدّد أعمال العنف الفردية أو المُنظّمة من جانب الفلسطينيين ضد المستعمرين الصهاينة، وضد جيش الاحتلال وحتى ضمن الأراضي الرسمية لدولة إسرائيل. وغنيّ عن القول أن هذه الأعمال العنيفة (منها الكثير دون أسلحة نارية) ليست قادرة، بحكم طبيعتها وتواترها، على تهديد «أمن دولة إسرائيل»، تماماً كما لم يكن في وسع مقاتلي حرب العصابات اللبنانيين هزيمة الجيش الصهيوني عسكرياً. لكنّ هذه الأعمال كانت وما زالت بالتأكيد ذات فعالية كافية لخلق شعور حقيقي بعدم الأمان في المجتمع الإسرائيلي، خاصة في قطاعاته التي لها احتكاك بالسكان الفلسطينيين ومنها بالتأكيد المستعمرون والجيش، لكنْ أيضاً الإسرائيليون الذين يتعاطون مع العمال الفلسطينيين الخاضعين للاستغلال على نمط جنوب أفريقيا.

هذا الجنوح نحو العنف في أنماط نضال الانتفاضة الذي كان متوقَّعاً بسبب الإنهاك النسبي للتظاهرات الشارعية وتزايد لجوء إسرائيل إلى الرصاص القاتل رداً على قذف الحجارة، جاء في الدرجة الأولى بفعل تيار متصاعد من دون توقف منذ الانتفاضة بين فلسطينيي أراضي عام ١٩٦٧: التيار السلفي الإسلامي الذي تُعتبر حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس ـ المعبِّر الرئيسي عنه. في فلسطين كما في معظم حالات تزايد السلفية الإسلامية، يرتكز هذا التيار على غضب الجماهير، خاصة الشباب، في وجه قمع تزداد وطأته التي لا تُحتمل، في الوقت الذي أصبح فيه إفلاس الوطنية البورجوازية التقليدية بادياً للعيان (في فلسطين: الانكفاءات المتتالية لقيادة عرفات)، وبقي فيه اليسار إما غيرَ ذي وزن يُذكر (معظم الحالات)، أو عاجزاً سياسياً عن النهوض على المستوى التاريخي من أجل الحلول محل القيادة البورجوازية (الحال الفلسطينية). يعني ذلك أن صعود التيار السلفي، في معظم الحالات إن لم يكن في جميعها، ليس، في المقام الأول، تعبيراً عن تحوّل المجتمع نحو اليمين مثلما كان حال تنامي الفاشية في أوروبا الذي يسوقه كثيرون كمثال لإقامة تشبيهات خاطئة وتبرير دعمهم لديكتاتوريات منبثقة عن القومية البورجوازية.

هذا الصعود ـ وهو أمر واضح في الحالة الفلسطينية ـ قد يكون في البدء تعبيراً عن تجذّرٍ في الكفاح الوطني والديموقراطي مُضلَّلٍ ومشوَّهٍ للأسباب التاريخية المذكورة آنفاً، على غرار ما حدث لكفاح الجماهير الإيرانية ضد الشاه. وبرغم ذلك، فمن المؤكد أن الهيمنة السلفية على حركة جماهيرية وُلدت في مثل هذه الظروف، ستؤدي طبيعياً إلى توجيهها نحو ردّة رجعية في أشكال الوعي، مقترنةً ببطش تجهيلي ومعادٍ للإناث ضمن الحركة نفسها. هذا وقد أدى تزايدُ أعمال العنف التي يحبّذها السلفيون الفلسطينيون ويدّعون القيام بها وتوسّعُ تيارهم بين أبناء شعبهم، إلى جعلهم العدو الأول لحكومة إسحاق رابين. واعتقد هذا أنه يسدّد إليهم ضربة قوية بطرد ٤١٥ فرداً منهم إلى جنوب لبنان في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، لكنّه ارتكب بذلك خطأً فادحاً، إذ جلب لحركتهم دعماً سياسياً ـ إعلامياً فائقاً. لقد راهن رابين على عزل السلفيين الذين كانوا يرفضون بشدة «مفاوضات السلام» التي رتّبتها واشنطن ويوجّهون انتقادات مريرة إلى قيادة منظمة التحرير

الفلسطينية وعلى رأسها عرفات. ولم يكن عليه إلاّ أن يدرك الواقع الطبيعي والمنظور، وهو أن قمع إسرائيل لهذا التيار بهدف إضعافه تنظيمياً أدى إلى تقويته سياسياً. وفرض درس الأردن نفسه من جديد: أدّى تدخّل الجيش الصهيوني في الضفة الأخرى لنهر الأردن في شهر نيسان/أبريل ١٩٦٨ (معركة الكرامة) إلى شدّ عزائم أولئك الذين ظن أنه ردعهم عن متابعة كفاحهم، بل كان تحرّك الجيش الأردني وحده قادراً على إنهاء الحركة المسلّحة للجماهير الفلسطينية. وأعيد تطبيق هذا الدرس في لبنان حيث كان جيش عربي، الجيش السوري، أكثر فعالية في السيطرة على حركة الجماهير الفلسطينية من التدخلات الإسرائيلية العديدة.

كان الدرس الأردني لعام ١٩٧٠، بمعنىً ما، سبب تبنّي خطة آلون كما ذكرنا سابقاً. نصّت الخطة على تكليف النظام الملكي الهاشمي بمهمة السيطرة القمعية على مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية. غير أن هذا «الخيار الأردني» كما درجت العادة على تسميته سقط مع بدء الانتفاضة. ونظراً إلى أن حزب الليكود نفسه كان قد قَبِل بالتفاوض مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بشكل يكاد يكون مباشراً، فقد أصبح في وسع رابين ـ بيريز التفكير في هذا «الخيار» الجديد، خيار عرفات، من دون مخاطر سياسية كبيرة. وضَمِن رابين ـ بيريز أن يكون القانون الإسرائيلي متوافقاً مع عملهما، فنجحا في إلغاء البنود التي تُجرّم الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية. من ثم دخلا في مفاوضات غير مباشرة، فمفاوضات مباشرة، ولكنْ سرية دائماً، مع قيادة عرفات، وأدّت هذه إلى اتفاقيات واشنطن.

العنصر الجديد الوحيد في مسار أوسلو ـ واشنطن بالمقارنة مع المشروع التاريخي لقيادة رابين ـ بيريز، هو أنه يُنفَّذ مباشرة مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وليس مع الملك حسين أو ممثّلي فلسطينيي الداخل. والاعتقاد أنَّ الاتفاقيات تشكّل خرقاً «للإجماع الصهيوني» بالنسبة إلى السيادة الإسرائيلية على أراضي عام ١٩٦٧، هو إساءة فهم لطبيعة الإجماع الصهيوني الذي لم يكن متوافقاً قط مع «إسرائيل الكبرى» التي ينادي بها عُتاة متطرفي الصهيونية، ولا حتى على فكرة «اليهودية والسامرة» لحزب الليكود والمتطرفين الدينيين. والدليل على ذلك، الجدلُ الذي أثاره رابين وبيريز في عام ١٩٨٨ بشأن «المساومة على الأرض» كاستكمال لخطّة

آلون. بالمقابل، كان هناك «إجماع صهيوني» لا يُنكر على مسألة المفاوضات المباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ـ برغم أن شيمون بيريز خاصةً عمل خلال السنوات الأخيرة، وخصوصاً منذ بدء المفاوضات المباشرة بين واشنطن وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٨، على تحويل الرفض القطعي للحوار إلى رفض مشروط بتنازلات مطلوبة من هذه القيادة، تنازلات تعادل التخلّي تماماً عن كلّ مكوّنات هويتها التاريخية وكلّ ما أهّلها لأن تُعتبر تجسيداً للنضال الوطني الفلسطيني.

اختار رابين ـ بيريز أن يخرقا هذا الإجماع عوضاً عن الاكتفاء بالتعامل مع وفد فلسطينيي الداخل في المفاوضات التي رتّبتها الولايات المتحدة. وللحكم على الأهمية التاريخية لهذا القرار الذي أدّى إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية «كممثل للشعب الفلسطيني» ـ من دون الوقوع في النشوة الإعلامية الكبيرة التي سبّبتها الاتفاقيات بخصوص «سلام» يشبه إلى حدّ كبير «النظام العالمي الجديد» ـ ينبغي تفحّص الاعتبارات التي كانت أساس الرفض الإسرائيلي. في الواقع، لم تعد المشكلةُ منذ زمن طويل، ومن دون أي غموض محتمل منذ نهاية عام ١٩٨٨، البرنامجَ الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي كان يستهدف تدمير الدولة الصهيونية.

تخلّت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تدريجياً عن الميثاق الوطني الفلسطيني لعام ١٩٦٨ سعياً إلى تسوية متفاوَض عليها مع دولة إسرائيل، عارضةً الاعتراف بها والتعايش معها بسلام مقابل انسحاب إسرائيلي من الأراضي التي احتُلت في عام ١٩٦٧ بما يؤدي إلى إقامة «دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة»، دولة لجميع الفلسطينيين بمن فيهم اللاجئون. وقد أصبح هذا المطلب الأخير منذ سنوات عديدة محل إجماع وطني فلسطيني، والهدفَ المشترك الوحيد لجميع الفئات الإقليمية وكافة التوجّهات السياسية للشعب الفلسطيني ـ برنامجاً انتقالياً أكثر واقعيةً إلى حدّ كبير من الهدف القصوي المتمثل في «تحرير فلسطين».

غير أنّ هذا الإجماع خُرِق بالفعل أخيراً من قِبَل قيادة عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية، عندما وافقت على التفاوض في إطار «مؤتمر مدريد» حول «الحكم الذاتي الفلسطيني» الذي نصّت عليه اتفاقيات كمب ديفيد الإسرائيلية ـ المصرية والتي

كانت المنظمة قد ندّدت بها أشد التنديد آنذاك. لكنّ الخطاب الرسمي حافظ على هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. وإن تكن الحكومة الإسرائيلية برئاسة شامير ظلّت ترفض التفاوض مباشرة مع قيادة عرفات، فذلك راجع إلى اعتقادها أنّ ذلك يعادل الاعتراف بحقوق فلسطينيي الشتات. وأصبح رفضُ الاعتراف بهذه الحقوق منذ تعديل برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، السببَ الأساسي للإجماع الصهيوني على عدم الاعتراف بها (المنظمة).

لقد اعترفت الحكومة الإسرائيلية من خلال اتفاقيات كمب ديفيد التي وقّعها بيغن نفسه قبل خمسة عشر عاماً ليس «بوجود» الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ فحسب، بل أيضاً وإلى درجة أكبر بحقهم في الاستقلالية الإدارية، ثم بعد فترة انتقالية من خمس سنوات، بحقهم في أن يُستشاروا حول مستقبلهم. بالمقابل، فإنّ ما ترفض المؤسّسة الصهيونية بكل توجهاتها المتداخلة الاعتراف به دائماً هو حق اللاجئين الفلسطينيين، هذه الأغلبية من الشعب الفلسطيني التي أرغمتها الصهيونية على البقاء في المنفى والتي يشكّل وجودها بحد ذاته تذكيراً دائماً بالظلم التاريخي الذي قامت عليه إسرائيل و«المشكلة الفلسطينية»، منذ ما قبل عام ١٩٦٧ بزمن طويل.

كان من شأن اعتراف رابين بمنظمة التحرير الفلسطينية كـ«ممثل للشعب الفلسطيني» أن تصبح حدثاً ذا دلالة تاريخية عظيمة لو أنه تضمَّن هذا المعنى، لو أنّه كان اعترافاً بحقوق الشعب الفلسطيني كلّه. فالحقيقة هي أن رابين لم يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية مثلما كانت في الماضي وبالهوية التي كانت المؤسَّسة الصهيونية ترفض دائماً الاعتراف بها. إن ما اعترف به رابين هو منظمة تحرير فلسطينية منحنية أمام شروطه وشروط بيريز إلى حدّ أبعد كثيراً مما كان في وسع هذين الاثنين أن يرجواه يوماً. لا يتعلّق الأمر فقط بقيادةٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية تعترف سلفاً بشرعية دولة إسرائيل، الدولة الصهيونية العنصرية التي تأسّست على طرد الشعب الفلسطيني وقمعه بالدم، ناهيك بالشعوب المجاورة، إذ كان ذلك الاعتراف ـ للتذكير ـ أمراً واقعاً منذ عام ١٩٨٨.

لكنَّها أيضاً، وعلى وجه الخصوص، قيادةٌ لمنظمة التحرير الفلسطينية تقبل

بتوقيع اتفاقيات «سلام» في واحد من أكثر استسلامات التاريخ ظلماً ومذلّة، لأنها لا تؤدّي فقط إلى اقتسام الأرض المحتلة بين المحتلّ (الجيش والمستعمرات) والسكان الأصليين، بل تُنكر على المناطق التي ستُخلى من الاحتلال حق امتلاك مقوّمات السيادة بدءاً بجيش وطني، وحتى حق تسمية نفسها دولة (حكم ذاتي فقط)، ولا تعترف بأي حق للاجئي عام ١٩٤٨ الذين يشكّلون الغالبية العظمى للفلسطينيين، ولا حتى حق الإقامة في مناطق «الحكم الذاتي» في الضفة الغربية وغزة. وحتى في حالة لاجئي عام ١٩٦٧ (الذين غادروا أراضي عام ١٩٦٧ هرباً من الغزو الصهيوني)، فلن يُسمح إلاّ بعودة نسبة صغيرة منهم على أساس لوائح توافق عليها سلطات الاحتلال.

من الممكن بالتأكيد إطالة قائمة الشروط المهينة لاتفاقيات واشنطن («خضوع هيكلية السلطة الفلسطينية وصلاحياتها ومسؤولياتها»، وحتى «نظامها الانتخابي» لموافقة مسبقة من الحكومة الصهيونية؛ اقتسام الموارد المائية، عدم ورود أي ذكر للمعتقلين. . . إلخ). إنَّ ما ذكرناه كاف تماماً لتوضيح طبيعة هذه الشروط، على غرار ما تراه شريحة واسعة جداً من القوى الفلسطينية تتراوح ما بين السلفيين وأقصى اليسار مروراً بالبورجوازيين الوطنيين المنتمين إلى الفئات الأكثر اعتدالاً والذين كانوا حتى توقيع الاتفاقيات جزءاً من تركيبة منظمة التحرير الفلسطينية بما في ذلك قيادتها العليا.

إن هذا الواقع الذي لا يمكن إنكاره هو دليل صارخ على أن أخطر «خرق للإجماع» ينتج عن هذه الاتفاقيات هو بالتأكيد خرق الإجماع الوطني الفلسطيني الأكثر خطورة وزخماً وعمقاً من أي انقسام داخل المجتمع الإسرائيلي. على الجانب الإسرائيلي يدور الجدل ما بين صهاينة متمسّكين في آن بـ«يهودية» الدولة وسلامتها، لكنهم يختلفون حول أفضل طريقة للمحافظة عليهما في المدى البعيد. أما على الجانب الفلسطيني، فيدور الجدل بين أنصار استسلام يرقى في جوهره إلى مرتبة التعامل مع المحتل، وكل الذين يرفضون هذا الاستسلام ويجمعهم قاسم مشترك هو شعور الكرامة الوطنية المجروحة والحقوق المبدئية التي ديست بالأقدام.

يوضح ذلك خلفية الحقيقة المعروفة جيداً، وهي أن المفاوضات أُديرت على الجانب الفلسطيني من قِبَل جماعة عرفات خلف ظهر شركائهم هم في القيادة

الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ التي وافقت أقلية منها فقط (ثمانية من أصل ثمانية عشر) على الاتفاقيات في نهاية المطاف، بينما كاد وفد فلسطينيي الداخل في المفاوضات العلنية (رغم أنه عُيّن من قبل عرفات) أن يستقيل قبل فترة قصيرة من إتمام الاتفاقيات لشعوره بأنه كان مهمَّشاً.

تعهّدت قيادة منظّمة التحرير الفلسطينية مقابل هذه الصيغة الجديدة لخطّة آلون بوقف الانتفاضة والتخلّي عن «الإرهاب وجميع أعمال العنف الأخرى» (التزام أحادي الجانب ومستنكر بالنظر إلى العنف اليومي الصهيوني الأقسى ألف مرة). التزمت هذه القيادة بإحلال «النظام» في المناطق التي سوف تُسلَّم إليها بواسطة «وحدات الشرطة القوية» التي نصّت الاتفاقيات على تشكيلها لهذه الغاية. وسيتعيَّن تطبيق هذا النظام أساساً، حسب المضمون العسكري والسياسي الذي وضعته هذه الاتفاقيات، ضدّ منتقدي الاتفاقيات ـ أولئك الذي سيسعون إلى حلحلة قيودها المهينة ومواصلة الكفاح من أجل تفكيك المستعمرات الصهيونية والانسحاب الكامل للجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، وكذلك من أجل الحقوق غير القابلة للتصرّف للشعب الفلسطيني وغالبيته الموجودة في المنفى الإجباري. بعبارات أخرى، سيتم بموجب الأهداف الصهيونية الموضوعة منذ خطة آلون، تكليف قوة قمعية عربية ـ فلسطينية بدلاً من أن تكون أردنية ـ بتضييق الخناق على فلسطينيي المناطق المحتلة بتوكيل من الجيش الإسرائيلي وتحت سيطرته الصارمة (يحتفظ الجيش لنفسه «بحق المطاردة» عند الحاجة).

الحكم الذاتي

عندما يتشدّق ياسر عرفات علناً بأنه نجح في اختبار المحافظة على النظام في لبنان، فإنه يضع إصبعه على الاعتبار الرئيسي الذي دفع الحكومة الصهيونية إلى التفاوض معه مباشرة. في الواقع، فهمت حكومة رابين ـ بيريز بسرعة، منذ اتضح أن الصيغة الجديدة لخطة آلون يجب أن تُنفَّذ بمشاركة سلطة فلسطينية وليس مع النظام الملكي الأردني، أنها ستحصل من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات المقيمة في تونس والمرهَقة بمشكلة تمويل جهازها البيروقراطي الضخم، أكثر كثيراً

ممّا تستطيع الحصول عليه يوماً من ممثلي الداخل المعرّضين للضغوط اليومية لحركة جماهيرية مكافحة. وقد أثبت هذا الحساب البديهي أنه كان صحيحاً تماماً.

علاوة على ذلك، تعرف حكومة رابين ـ بيريز معرفة وثيقة أن قيادة عرفات قد «نجحت في اختبارها اللبناني»؛ وتعرف أنه لتحقيق مهمة خنق أي رغبة في مواصلة الكفاح الوطني الفلسطيني، وهي المهمة الرئيسية المنوطة بجهاز «الحكم الذاتي» الفلسطيني المعتمَد لدى الاحتلال الصهيوني، ما من قيادة في الداخل تجمع الصفات القمعية البيروقراطية والإمكانيات البشرية والمادية والمكانة اللازمة والاستعداد لتنفيذ المهمة بقدر ما تتميّز به قيادة عرفات.

إن هذا الحذر من فلسطينيي الداخل وهذه الثقة في جهاز عرفات اللذين يُظهرهما علانية رؤساء أجهزة القمع الإسرائيلية يتجلّيان تماماً في الاستثناء الوحيد الذي قبلوا به لمبدأ عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين: فمع عرفات ورجال جهازه (باستثناء كل من عارض الاتفاقيات) سُمح بالعودة إلى المناطق التي أخلاها الجيش الإسرائيلي لجنود الوحدات الأردنية والمصرية لجيش التحرير الفلسطيني، وهي وحدات ملحقة بالجيشين النظاميين لهاتين الدولتين منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني من قِبَل جامعة الدول العربية في عام ١٩٦٤ (هناك شرط يفرض حتى أن يحمل هؤلاء الجنود وثائق أردنية أو مصرية وأن يكونوا «مدرّبين كرجال شرطة!»). إنَّ اختيار هذا الوحدات بالذات واستبعاد وحدات أخرى من جيش التحرير الفلسطيني (الوحدات السورية والعراقية) يغنيان عن أيّ قول.

كانت هذه النواة الصلبة للشرطة الفلسطينية المستقبلية قد تلقت بالفعل تدريبات مركّزة من قبل القوات المسلّحة الأردنية والمصرية بهدف تهيئتها لتولّي المهمة الموكلة إليها. من المثير للاهتمام بالمقدار نفسه أن تكون إحدى أولويات مساعدات الدول الامبريالية لـ«السلطة» الفلسطينية تزويدَها بوسائل القمع: فقد أعلن جاك ديلور إثر اجتماعه مع عرفات في مطلع شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، أن الاتحاد الأوروبي سيزوّد الشرطة الفلسطينية على وجه السرعة بأسلحة وعربات وطائرات هليكوبتر!

فضلاً عن ذلك، لم يجرِ التخلّي عن الخيار الأردني في خطّة آلون، بل جرى

استبداله فقط بالخيار الفلسطيني ـ الأردني المذكور في خطة ريغان لعام ١٩٨٢. كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد وضعت نفسها منذ زمن طويل في إطار هذه الخطة بتبنيّها مبدأ كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية. وبقي هذا المشروع في قلب اتفاقيات واشنطن: إذا كان اختيار غزة كخطوة أولى يُفسَّر بسهولة من خلال الصعوبة الكبيرة التي يواجهها الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة على هذا القطاع ذي الكثافة السكانية المرتفعة جداً (الغالبية العظمى من سكانه هم من لاجئي عام ١٩٤٨)، فإن اختيار بلدة أريحا لا يُفسَّر إلاّ بقربها من الحدود الأردنية (جسر اللنبي). هكذا يكون الموقع الرئيسي «للحكم الذاتي الفلسطيني» على تواصل مباشر مع الدولة الأردنية.

بالنسبة إلى رابين ـ بيريز، يجب أن تصبح «التركيبة الإقليمية» الإسرائيلية ـ الأردنية ـ الفلسطينية التي صُمِّمت كسوق مشتركة، حصان طروادة لاختراق العمق العربي اقتصادياً من قِبَل الامبريالية الدنيا الإسرائيلية. بموجب هذا المخطّط، ينبغي أنْ تصبح البورجوازيات العميلة، الفلسطينية منها والأردنية ـ الفلسطينية، أدوات ناشطة لهذا الاختراق. كذلك، يمكن لرأس المال الإسرائيلي أن يستغل في عين المكان وفرة اليد العاملة الرخيصة، من دون التعرّض للمخاطر الأمنية التي ينطوي عليها استيراد العمالة العربية إلى مناطق السكان الإسرائيليين.

بإيجاز، سيكون «الحكم الذاتي الفلسطيني» لقيادة عرفات حالة قصوى من الإدارة الاستعمارية غير المباشرة، أقرب إلى حكومة «دمى» من شبهها بحكومات الاستعمار الجديد المنبثقة عن تصفية الاستعمار. سيكون كذا، أو لن يكون: قرّرت الحكومة الصهيونية المضيّ على مراحل، بدءاً بغزّة وأريحا لاختبار فعالية جهاز عرفات في المهمة القمعية التي أوكلت إليه. وإذا ثبت أنَّ هذا الجهاز غير قادر على القيام بهذه المهمة كما ينبغي، فستنتهي اتفاقيات واشنطن في سلة المهملات. إذاً، سيكون السيف الإسرائيلي المسلّط فوق الرؤوس الحافز الدائم والذريعة الرئيسية للقمع البوليسي الفلسطيني: فهذا هو المنطق الجهنّمي لأي سلطة متعاملة مع قوة محتلّة.

ذلك ما هو الأجدر بالتنديد في مشاركة قيادة عرفات في اتفاقيات واشنطن. وعلى المرء أن يحذر مغالطات السفسطة على غرار «أهون الشرور» وموازين القوى

التي تُساق كتبرير لجميع الإستسلامات (خاصة عندما «يُزاح» أولئك الذين يعانون تحت الاحتلال من قِبَل بيروقراطيي المنفى الذهبي في تونس). ومن الثابت أنه لم يكن من الممكن، في إطار موازين القوى القائمة منذ عام ١٩٦٧ بين دولة إسرائيل والشعب الفلسطيني المبعثر وفي غياب أي دعم عربي أو دولي من شأنه أن يعدّل هذه الموازين، تحقيق انسحاب كامل غير مشروط للجيش الصهيوني من الأراضي التي احتلّت في عام ١٩٦٧. بعبارات أخرى، لم يكن من المستطاع إنجاز الهدف الانتقالي العادل، لكنه وهميّ بعض الشيء، في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمات وليس بالتفسير الكاريكاتوري والديماغوجي الذي يقدمه عرفات اليوم.

كان الهدف الفوري الواقعي الوحيد هو الانسحاب غير المشروط للجيش الإسرائيلي من التجمعات السكانية الفلسطينية الذي وضعته قيادة الانتفاضة خلال الأشهر الأولى من وجودها. وكان من المحتمل بدرجة معقولة أن يؤدّي ضغط النضال الفلسطيني بأشكاله المختلفة إلى هذه النتيجة، شرط أن لا يُقوَّض هذا النضال بإشاعة وهم تحقيق الأهداف الفلسطينية بالطرق الدبلوماسية وبفضل واشنطن. وإن تكن الانتفاضة قد خفضت وتيرتها بالفعل، فذلك ليس راجعاً إلى أسباب موضوعية فقط، بل أيضاً، وقبلَ كلّ شيء، إلى أسباب تتعلق بالقيادة؛ ذلك أن القيادة المقيمة في تونس فعلت كل شيء لإعادة فرض هيمنتها على الحركة التي تحرّرت منها خلال أشهرها الأولى.

صحيح أن الحكم الذاتي الفلسطيني الذي كان يمكنه أن يُولَد تبعاً لذلك، ما كان ليتمتّع بسيادة كاملة ولكان مقتصراً على المناطق التي ينوي الجيش الإسرائيلي الانسحاب منها الآن. لكنّه ما كان ليضطرّ إلى الاعتراف بشرعية الدولة الصهيونية، والأدهى من ذلك، بشرعية وجود مستعمراتها وجيشها في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧؛ ولَما ترتّب عليه أن يلتزم من خلال عقد وكالة بكتم أنفاس الكفاح الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال المستمر. كذلك، لم يكن اللاجئون سيحصلون على إذن بالعودة والإقامة في المناطق التي تخليها إسرائيل، وهو ما تنكره عليهم أيضاً اتفاقيات واشنطن. لكنّ ذلك كان سيظلّ أمراً يطال جميع الفلسطينيين في المنفى من دون

استثناء لصالح الأجهزة العسكرية والبيروقراطية القمعية.

من الصعب إنكار أنَّ حكماً ذاتياً من فلسطينيي الداخل ذوي التجربة في أشكال التنظيم الذاتي على مستوى القاعدة التي وُلدت في المراحل الأولى من الانتفاضة، كان ليتمتع بمقدرة على التماهي مع مصالح الجماهير الفلسطينية الحقيقية، أكبر كثيراً من مقدرة «حكم ذاتي» يتكوّن عموده الفقري من الجهاز القمعي البورجوازي العائد من المنفى ـ والأكثر فساداً من «جيش الحدود» الجزائري الذي كان يقوده بومدين والذي تولّى مهمة إجهاض الطاقة الثورية التي تجلّت في الجزائر مع الاستقلال. سيُخلي الجيش الإسرائيلي التجمّعات السكانية الفلسطينية في الصفة الغربية وغزة، وذلك خير للجماهير التي عانت من الاحتلال مباشرة منذ أكثر من ربع قرن. لكنَّ كل جهد لمواصلة الكفاح الوطني الفلسطيني وكل تجذّر اجتماعي لهذا الكفاح، سيجابهان من الآن وصاعداً شرطةً فلسطينية ستُرينا الأيام إذا كانت أقلّ بطشاً من الجيش الصهيوني على المدى الطويل، إن لم يكن على المدى القصير، خاصة وأنها ستُضطرّ إلى العمل بتنسيق وثيق مع الأجهزة القمعية الإسرائيلية والأردنية.

ما هي الآفاق؟

إن المشكلة التي تجابهها اليوم الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ليست مشكلة النضال ضد اتفاقيات واشنطن بمعنى النضال ضد تنفيذها. وفي غياب بديل فوري، يكون من السخف تعريف المهمّات بمثل هذه العبارات. فالأمر يتعلّق بتجاوز إطار القيود التي تفرضها هذه الاتفاقيات: المطلوب أولاً مواصلة الكفاح بكل صوره المشروعة (باستثناء أي عنف يمارس ضد مدنيين غير مسلّحين) ضد الاحتلال المستمرّ، ضد وجود الجيش والمستعمرات الصهيونية في أراضي عام ١٩٦٧، ضد الهيمنة الإسرائيلية على موارد هذه الأراضي، ضد تغلغل البضائع ورؤوس الأموال الإسرائيلية ـ تطلّعاً إلى الدولة الفلسطينية المستقلّة. وسيتعيَّن في الدرجة الأولى الكفاح من أجل الاستبدال الثوري للجهاز البورجوازي القمعي الفلسطيني بتنظيم ذاتي للجماهير الفلسطينية يجدّد تقاليد السنة الأولى للانتفاضة.

بالنسبة إلى فلسطينيي المنفى، خاصة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان

وسوريا، لم يعد جائزاً أن يُستخدم حلم التحرير والعودة إلى فلسطين ذريعةً لسلوك تخاذلي تجاه الأنظمة القائمة التي تضطهد الشعب الفلسطيني مثلما تضطهد السكان الأصليين. إن المصالح الاستراتيجية للشعب الفلسطيني تمرّ عبر الإطاحة الثورية بالأنظمة العربية الاضطهادية بالاشتراك مع كل الذين يخضعون لاضطهادها. وهناك بشكل خاص المصلحة الفورية للغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني المقيمة على ضفتي نهر الأردن والتي يعيش معظمها في الأردن نفسه، في نزع السلسلة التي تخنق هذا الشعب بكسر حلقتها الأضعف، أي النظام الملكي الأردني، وتحويل الأردن من جديد إلى ذلك المركز الإقليمي للكفاح ضد الصهيونية والامبريالية مثلما كان بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠. بعبارات أخرى، يجب الاستعاضة عن الكونفدرالية المقرّرة بين الملك حسين وعرفات بإعادة الوحدة ثورياً بين ضفتي نهر الأردن.

يتطلب هذا التوجّه النضالي ظهور قيادة بروليتارية للكفاح الفلسطيني، حركة مستقلة للجماهير الفلسطينية الكادحة متزاوجة بشكل وثيق مع نضالات الطبقات المُستغَلّة والجماهير المضطهَدة في دول المنفى. من هذا المنظور عينه، يجب الحكم على قيادات اليسار الفلسطيني في المنفى من حيث سجل أدائها وخياراتها. ومن المؤكد أن عجزها عن إثبات نفسها كقائدة لحركة الجماهير الفلسطينية بدلاً عن قيادة عرفات راجعٌ إلى حقيقة أنّها لم تتمكن قط من صياغة برنامج طبقي يجمع الأبعاد الوطنية والديموقراطية والاجتماعية، ولم تعرف أبداً كيف تحبط النجاحات المتتالية لقيادة عرفات في استرجاع ولاء الحركة الجماهيرية، وكيف تتصرف بحزم من أجل عملية إعادة تنظيم ديموقراطية للمؤسسات الممثّلة للكفاح الفلسطيني، وإلى أنّها كانت تتورط باستمرار مع أنظمة حاكمة، وخاصة نظام الحكم في دمشق الذي تبغضه الجماهير الفلسطينية عن حق؛ أي أنها، باختصار، تصرّفت ضمن الحدود الضيّقة لوطنية بورجوازية صغيرة، لا شك في أنها تكنّ أقصى العداء للصهيونية والامبريالية، لكنْ ليس للرأسمالية.

إنَّ الخيار الذي قرّرته هذه القيادات اليوم بإقامة «جبهة وطنية ديموقراطية وإسلامية» مع المنظمات التابعة لدمشق وكذلك مع الحركة السلفية، لا يمكنه إلاّ أن يسيئ إلى الهدف الذي حدّدته هي لنفسها بأن تكون على رأس كفاح الجماهير

الفلسطينية. من ناحية، أثبت ذلك أنّها مصابة بحالة شديدة من قصر النظر السياسي لتحالفها مع منظمات تسيطر عليها دمشق، فاقدة المصداقية تماماً في أعين الجماهير وخاضعة لحسن نيّة نظام يتفاوض هو نفسه على اتفاق مع الدولة الصهيونية برعاية أميركية. ومن ناحية أخرى، تلعب هذه القيادات لعبة السلفيين بالموافقة على مساومات أيديولوجية معهم، إلى حدّ قبولها بوضع الدين في اسم الجبهة الموحدة، من بين أمور أخرى، وبتخلّيها عن الواجب الملحّ في خوض كفاح أيديولوجي لا هوداة فيه ضد برنامج السلفيين الاجتماعي الموغل في رجعيته.

إن التحالفات الموضعية في فلسطين ضد الاحتلال الصهيوني وكل أشكال القمع في المستقبل، لا يمكن منعها بالتأكيد مع الحركة السلفية التي أصبحت مكوّناً لا يمكن الالتفاف عليه ضمن هذا الكفاح. لكن، إن يكن من الضروري تسديد «ضربات مشتركة» مع هذه الحركة ضد أهداف مجددة بدقة، فمن الضروري بالمقدار نفسه «السير على حدة»، أي عدم خلط الرايات وعدم كتم صوت الصراع الأيديولوجي ضد التعصّب الديني والتجهيل والتحيّز الجنسي لدى السلفيين.

إن الخيارات الحالية لقيادات اليسار الفلسطيني في المنفى ليست من النوع الذي يسهّل نشوء حركة إسرائيلية لا غنى عنها للكفاح من أجل الانسحاب الكامل للجيش الصهيوني من أراضي عام ١٩٦٧ وتفكيك المستعمرات التي يحميها. وهي خيارات ذات طبيعة تؤهلها أقل من ذلك لتسهيل قيام يسار إسرائيلي جذري مُعادٍ للصهيونية، وهو شرط لا بدَّ منه للفصل بين الطبقة العاملة الإسرائيلية والصهيونية، والذي من دونه لا يمكن مجردُ التفكير في تفكيك الدولة الصهيونية واجتثاث الصهيونية من المجتمع الإسرائيلي. وما يدعو إلى الأسف أكثر، أنَّ في إمكاننا أن نأمل إلى حدّ معقول في أنْ تكون للصدمة النفسية الناجمة عن اتفاقيات واشنطن، المقدرةُ على تشجيع تطوّر تفكير نقدي عن الصهيونية بين العمال والشباب في دولة إسرائيل [. . .].

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣



الصهيونية والسلام (١٩٩٤):
من خطة آلون إلى اتفاقيات واشنطن

صدر هذا المقال قرابة عام بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو/واشنطن، في مجلة أبحاث جامعية فرنسية *L'Homme et la société*. وقد عرف تداولاً واسعاً وتُرجم إلى لغات عديدة ومنها العربية (صدر بدون معظم حواشيه في مجلة **المستقبل العربي**، عدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥). وهو يضع اتفاقيات ١٩٩٣ في منظور تاريخي يُظهر تواصلها مع الرؤية الاستراتيجية لدى الجناح «العمالي» في الحركة الصهيونية، ولا سيما خطة آلون التي عبّرت عن تلك الرؤية بعد حرب ١٩٦٧.

تمهيد: في «الدولة اليهودية والديموقراطية»

خلافاً للفهم السائد اليوم وللأيديولوجيا الأكثر رواجاً، ليست الديموقراطية والتمييز ـ الطائفي، أو العرقي، أو الإثني، أو الجنسي ـ مفهومَين متضادين. إن الاعتراف بالحقوق ـ المدنية والسياسية ـ المسمّاة ديموقراطية لا يتضمن الحكم سلفاً بتعمُّمها: حتى مبدأ المساواة في الحقوق لا يستتبع شموليتها الفعلية.[1] هكذا يكون شكل الحكومة الديموقراطي مستقلاً عن الاختيار الخاص لتركيب الشعب

(١) «لقد خُلق جميع البشر متساوين؛ منحهم الخالق حقوقاً غير قابلة للتصرّف؛ ومن بين هذه الحقوق توجد الحياة والحرية والسعي وراء السعادة»: جاء ذلك في إعلان استقلال الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٧٧٦. وقد استُثني السود والهنود في الواقع من صف البشر، من قِبَل «الإنسان الأبيض، الأوروبي، الإنسان بامتياز» (كما وصفه توكفيل في كتابه **حول الديموقراطية في أميركا**).

(الديموس). فمن دون الرجوع إلى الديموقراطية العبودية في العهد القديم الأثيني، يعرف الجميع أن العمومية الصريحة لم تتغلب على الخصوصيات الضمنية[٢] على صعيد حقوق الإنسان، إلاّ بعد بدء الإعلانات الرسمية في القرن الثامن عشر بزمن طويل.[٣]

لقد ترتّب على أسبقية الخصوصيات التمييزية، وربما على صعوبة تبريرها في نظر الروح الديموقراطية المفترض أنها كانت تحفّز كاتبي تلك الإعلانات، أنها بقيت ضمنية في أغلب الأحيان، تتعلق بما هو مضمَر. بالمقابل، إن إلغاءها صريح عموماً، على طريقة التعديلين الخامس عشر (عام ١٨٧٠) والتاسع عشر (عام ١٩٢٠) لدستور الولايات المتحدة، اللذين يلغيان التمييزين العرقي والجنسي على صعيد حق الاقتراع، برغم أن الوثيقة الأصلية لم تتطرق إليهما بتاتاً. وفي الواقع، لم تفرض العمومية الصريحة للحقوق الديموقراطية نفسها عالمياً، في النصوص وفي الأيديولوجيا السائدة، إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية؛ وذلك عائد، جزئياً، إلى المجابهة مع النقائض الفاشية. ولقد كرّسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنّته الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، والذي تعلن مادته الثانية، بوجه خاص، المساواة في الحقوق ـ مع تعريفٍ للحقوق واسعٍ للغاية ـ «وذلك من دون أي تمييز، لا سيما على صعيد العرق، واللون، والجنس، واللغة، والدين، والرأي السياسي أو أي رأي آخر، والأصل القومي أو الاجتماعي، والثروة، والنَسَب أو أي وضع آخر».

كانت العمومية المساواتية تتغلب على مستوى المبادئ المعلنة، لكن ليس دائماً على مستوى واقع الممارسات الدولانية والاجتماعية. بات النفاق واضحاً عندئذ، بعد أن غاب الالتباس تماماً من النصوص. وإذا كان الاتحاد السوفياتي والدول

(٢) إن التضاد بين العمومية والخصوصية مستمَد من قاموس اللاهوت المسيحي. والحال أن القرابة بين مذهبي عمومية الخلاص وعمومية حقوق الإنسان هي أحد إسهامات العقيدة المسيحية في النزعة الإنسانية السياسية.

(٣) انظر: فلورنس غوتيه، «الحق الطبيعي في الثورة»، في: Etienne Balibar et al. *Permanences de la révolution* (Montreuil, Paris: La Breche - PEC, 1989).

الدائرة في فلكه، فضلاً عن العربية السعودية واتحاد جنوب أفريقيا، من الصراحة بحيث امتنعت خلال التصويت على إعلان عام ١٩٤٨، فإن الديموقراطيات الغربية الكبرى التي لها مقاعد في مجلس الأمن، والعَرَّابة الرسمية للإعلان، كانت تنتهك كلها نزعة المساواة المنادى بها، ليس فقط على صعيد العلاقات بين الجنسين، بل كذلك عبر التمييز العرقي والإثني في المستعمرات، إن لم يكن في بلدانها بالذات.

لم يكن ديفيد بن غوريون إذاً غريباً عن الجو، حين نادى في إعلان استقلال إسرائيل، في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، بأن الدولة الجديدة «سوف تضمن المساواة الاجتماعية والسياسية الأكمل لكل سكانها من دون تمييز في الدين أو العرق أو الجنس». بيد أن التناقض في هذه الحالة المحدّدة كان موجوداً ضمن النص بالذات، ولذلك كان زيف المساواتية المعلنة أكثر وضوحاً. فكل إعلان الاستقلال كان موضوعاً تحت عنوان «الدولة اليهودية»، الهدف المركزي للحركة الصهيونية العالمية. لم يكن ما أُعلن هو فقط دولة إسرائيل، بل «دولة يهودية في أرض إسرائيل سوف تحمل اسم دولة إسرائيل» و«ستكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية وأمام اليهود القادمين من كل بلدان شتاتهم».

كان التناقض بين المساواتية المعلنة والتمييز الضمني قد بات ملازماً للمشروع الاستعماري الصهيوني، حين استقر في أرض يقطنها سلفاً سكان غير يهود.[٤] وكان ينبغي مُذّاك لـ«مستعمِري الشركة اليهودية»،[٥] أن يقيموا دولتهم الخاصة بهم عن طريق إزاحة السكان الأصليين، قبل التمكّن من إبداء سخائهم حيال ضيوفهم المحتملين: «إذا وُجد بيننا مؤمنون ينتسبون إلى ديانات أو قوميات أخرى، سوف

(٤) «إن إرادة خلق دولة يهودية صرفاً أو ذات أغلبية يهودية في فلسطين العربية، في القرن العشرين، كان لا مناص من أن تؤدي إلى وضع استعماري مع ما يلازمه من تطور (طبيعي جداً من وجهة نظر علم الاجتماع) لذهنية عنصرية، وفي التحليل الأخير إلى صدام عسكري بين القوميتين». ماكسيم رودنسون، «هل إسرائيل واقع استعماري»، **الأزمنة الحديثة** (باريس)، العدد ٢٥٣ (مكرر) (١٩٦٧)، ص ٦٨.

(٥) الصيغة لـ: ثيودور هرتزل، **دولة اليهود** (الترجمة الفرنسية: باريس: لاديكوفيرت، ١٩٨٩)، ص ٦٩.

نضمن لهم حماية كريمة وحقوقاً متساوية، فلقد علمتنا أوروبا التسامح».[٦] إن هذا التوتر بين إعلان الإيمان الديموقراطي والمشروع الاستعماري الفعلي سوف يَسِم فكر بن غوريون، تلميذ هرتزل ومحقق مشروعه. كان في وسع مؤسس دولة إسرائيل أن يؤكد هكذا، عام ١٩٣٧، أن «سكان فلسطين العرب يجب أن يتمتعوا بكل الحقوق المدنية والسياسية، ليس بوصفهم أفراداً فقط، بل كذلك كجماعة قومية، مثلهم مثل اليهود»؛ ثم أن يقوم بعد قليل بهذا الاعتراف: «لو كنت عربياً... لتمردت بصورة أقوى بعد، وأشد مرارة ويأساً، ضد الهجرة التي ستضع يوماً فلسطين وكل قاطنيها العرب تحت السلطة اليهودية».[٧]

ومعروف أنه، حتى ضمن حدود الدولة «اليهودية» كما عيَّنتها خطة التقسيم التي تبنّتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، لم تكن تلك الدولة تتسم بهذه الصفة، على الصعيد الديموغرافي، إلاّ بنسبة ٥٥ بالمئة.[٨] ولكانت تلك النسبة أقل بكثير ضمن

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠٣-١٠٤. «وسوف نشكّل هناك [في فلسطين]، بالنسبة إلى أوروبا، جزءاً من الحائط في وجه آسيا، وكذلك محفزاً متقدماً للحضارة في وجه الهمجية»، (ص ٤٧).

(٧) Shabtai Teveth, *Ben Gurion: The Burning Ground, 1886 - 1948* (Boston: Houghton and Mifflin, 1987), pp. 542-544.

إن آلان ديكهوف في سعيه وراء إعادة الاعتبار لأقصى اليمين الصهيوني، لم ينجح إلاّ في نزع المصداقية عن إعلانات الإيمان الديموقراطي عندما أكّد على «أن إعلانات الإرغون [التنظيم المسلح الصهيوني المتطرف] قد أشارت على الدوام، على غرار إعلان تموز/يوليو ١٩٤٦، إلى أن غاية النضال السياسي هي تأسيس مجتمع مستقل وديموقراطي حيث تكون المساواة في الحقوق مضمونة للجميع أياً كان أصلهم أو عقيدتهم. وقد تكلمت حتى عن إعداد دستور مبني على إعلان الاستقلال الأميركي». انظر: آلان ديكهوف، **اختراع أمة: إسرائيل والحداثة السياسية** (باريس: غاليمار، ١٩٩٣)، ص ٢٦٤.

(٨) لقد مُنحت «الدولة اليهودية» قرابة ٥٥ ٪ من أرض فلسطين الانتداب البريطاني، في حين لم يشكّل السكان اليهود في تلك الأرض سوى ثلث عدد السكان الإجمالي. فحتى لو سلّمنا بأن لجميع السكان - حديثي الهجرة مثل الأصليين - حقوقاً متساوية في السيادة على الأرض، فقد كان مشروع التقسيم ظالماً بكل وضوح. في الواقع، كانت منظمة الأمم المتحدة قد تبنّت النظرية الصهيونية في حق يهود الشتات في السيادة في فلسطين. «كان الذين صاغوا المشروع يرون النسبة السكانية في منظور ديناميكي: فقد توقعوا أن تؤدي الهجرة المنتظرة بسرعة إلى تشكيل أغلبية يهودية». Jean-Paul Chagnollaud, 'Palestine: L'Enjeu démographique', in: *Revue d'études palestiniennes*, no. 7 (printemps 1983), p. 27-29. =

حدودها التي أعقبت حرب عام ١٩٤٨ (٦٥٠ ألف يهودي مقابل ٨٧٧ ألف عربي) لولا هجرة الفلسطينيين الكثيفة (٧١٠ آلاف)، هاربين من الإرهاب والمعارك. ولقد جرى نقاش كثير لأسباب تلك الهجرة.(٩) وكان جان بول شانيولو على حق، تماماً، حين أكد أن «المسألة لم تعد مهمة في أيامنا هذه، بمعنى ما، لأن المشكلة لم تعد

= لقد حاول الظافرون في الحرب العالمية الثانية، وعلى رأسهم الولايات المتحدة برئاسة ترومان، أن يتخلصوا من عبء الناجين من المحرقة النازية بتوجيههم إلى فلسطين، بالاتفاق مع الحركة الصهيونية. ونعلم بأي عنف اعترض الصهاينة من قبلُ على مشروع الرئيس روزفلت القاضي باستقبال اللاجئين في شتى بلدان العالم، ومنها الولايات المتحدة.

انظر: Morris Ernst, *So far So Good*, New York: Harper, 1948; and Alan Taylor, *Prelude to Israel*, New York: Philosophical Library, 1959.

كان الرئيس روزفلت عينه قد قصّر عن التدخل لإنقاذ يهود أوروبا، كما بيّن كتاب David Wyman, *The Abandonment of the Jews: America and the Holocaost, 1941-1945*, New York: Pantheon, 1984. غير أن الكاتب نفسه يعترف، ولو بصورة تبريرية، بأن الصهاينة اختاروا عمداً منح الأولوية لمشروعهم الفلسطيني على حساب إنقاذ يهود أوروبا (ص ١٧٥-١٧٧).

كان هذا اختيارَ بن غوريون، كما شرح شبتاي تيفيث الذي كتب سيرته: «إن اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية [التي ترأسها بن غوريون] لم تغيّر مسارها العادي بما يُذكر(. . .) وثمة أمران يمكن تثبيتهما بشكل أكيد: لم يضع بن غوريون مساعي الإنقاذ فوق السياسة الصهيونية، ولم يعتبرها مهمة رئيسية تتطلب منه أن يديرها بنفسه. . .»، (المصدر المذكور، ص٨٤٨). وينسب تيفيث هذا الموقف إلى ما يسميه «فلسفة الكارثة المفيدة» (ص ٨٥٠)، مستشهداً ببن غوريون نفسه الذي قال: «كلما كانت المحنة أقسى، كلما عظمت قوة الصهيونية» (المصدر نفسه). والحال أن بن غوريون استوحى في هذا الصدد من معلّمه ثيودور هرتزل، الذي فسّر في مقدمة كتابه **دولة اليهود**: «يتضمن المشروع الذي أضعه هنا استعمال قوة محرّكة موجودة في الواقع (. . .) أي قوة؟ محنة اليهود؟» (المصدر المذكور، ص ١٧).

مؤخراً ومن جديد، حثت الحركة الصهيونية يهود الاتحاد السوفياتي على الهجرة وجهدت على توجيههم إلى إسرائيل، ضد أمنية غالبيتهم العظمى في أن يستوطنوا في أميركا الشمالية. «اشتكى السيد شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلي، من أن الإدارة [الأميركية] منحتهم حرية اختيار بلد هجرتهم. فهذا الاختيار الحر لغير صالح إسرائيل بالفعل، حيث إن اليهود السوفيات يفضلون بنسبة ٩٠ ٪ الذهاب إلى الولايات المتحدة»، **لوموند**، ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩.

(٩) يهيمن على هذا الجدل اليوم عمل المؤرخ الإسرائيلي، بيني موريس: *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

في الأخير معرفة لماذا رحلوا، إذ إننا نعرف تماماً لماذا لم يستطيعوا العودة».[10]

لقد منعت الدولةُ الجديدة اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم ومساكنهم (التي سوف تهدَّم بصورة جماعية وتُزال قرى بكاملها من الوجود)، وحظرت عليهم العودة (إن مفهوم «العودة» غير قابل للجدال عندما يتعلق بالفلسطينيين) إلى أرضهم الدهرية، التي أصبحت من جهة أخرى «مفتوحة أمام الهجرة اليهودية». بالمقابل، منح «قانون العودة» الصادر عام ١٩٥٠ الجنسية الإسرائيلية تلقائياً لكل مهاجر جديد، شرط أن يكون «يهودياً»، وفقاً لتعريف سوف يُختزل إلى المقياس الديني الأكثر تخلفاً.[11] هكذا، بفعل سخرية للتاريخ قاسية جداً، توصلت الحركة الصهيونية ـ الهاربة من عداء للسامية أوروبي بشع جعل الانتماء الطائفي عامل تمييز «عرقي» ـ إلى إرساء دولة مؤسسة على تمييز يرجع إلى المقياس الطائفي ذاته، مأخوذاً بتفسير ديني أكثر تقييداً. وبالمنطق العنيد ذاته، توصل صهاينة حزب بن غوريون «الاشتراكيون» إلى جعل دروس الدين إجبارية في المدارس.[12]

هذا المسار كان مندرجاً بكامله في فكرة «دولة اليهود» ***Der Judenstaat*** بالذات، العنوان الأصلي لكتاب ثيودور هرتزل، الذي أصبح «الدولة اليهودية» في الترجمات الأوروبية الرئيسية.[13] ويصل هنا انزلاق الترجمة إلى حدود التفسير

---

(١٠) شانيولو، المصدر المذكور، ص ٣١.

(١١) حول المجادلات السخيفة في إسرائيل بصدد تعريف الهوية اليهودية، انظر: أكيفا أور، ***The UnJewish State: The Politics of Jewish Identity in Israel*** (London: Ithaca Press, 1981). انظر أيضاً: Nathan Weinstock, *Le Sionisme contre Israël, cahiers libres*; 146-148 (Paris: Maspero, 1969), pp. 310-319.

(١٢) حتى إن تعليم الديانة اليهودية قد فُرض على العرب أنفسهم: «عندما يبلغ التلميذ العربي نهاية مساره الدراسي، يعرف عن تاريخ الشعب اليهودي أكثر مما يعرف عن العرب. وقد درس التوراة أكثر من القرآن.»
Doris Bensimon et Eglal Errera, *Israéliens: Des Juifs et des Arabes*, Bruxelles: Complexe, 1989 p. 443.

(١٣) انظر المقدمة التي كتبها كلود كلاين لترجمته الجديدة لكتاب هرتزل، **دولة اليهود**، المصدر المذكور، ص ٥-١٢.

المعكوس، وهو ما أشار إليه الكثيرون، محيلين إلى الجدال الأصلي بين مشروع الدولة القومي والعلماني لـ «الصهيونية السياسية» لدى هرتزل، و«الصهيونية الثقافية» لدى أهاد هاعام، المهتم بأن يقوم في فلسطين وطن روحي يهودي يجسِّد قِيم اليهودية العليا، من دون تلطيخه وإهانته باللجوء إلى السلاح الذي جعله مشروع الدولة محتوماً. إن انزلاق الترجمة هذا إنما يبرره مع ذلك المنطق المذهبي الخاص بالصهيونية السياسية، التي باتت النزعة القومية فيها، وقد تعدّت الأمّة اليدية[١٤] لتشمل مجمل يهود الأرض، غير منفصلة عن السند الديني، قاسمهم المشترك الوحيد، ليس بوصفه منظومة قِيم روحية، بل في مفهومه التمييزي الأكثر ضيقاً، المُرفق بالأوامر والنواهي التقليدية.

لقد سخر الكثيرون من التعارض الفادح بين واقع دولة إسرائيل والإرادة الحازمة التي أعلنها هرتزل، في بيانه الصهيوني، والقاضية بمنع الإكليروس (والجيش!) من «التدخل في شؤون الدولة».[١٥] والحال أن هرتزل نفسه، في المؤلَّف عينه، كشف المنطق الطائفي في مسعاه، حين وصف تنظيم الهجرة:

> سيكون لكل مجموعة حاخامها الذي سيأتي مع طائفته. . . سوف تتكوَّن المجموعات المحلية حول حاخامات: مقابل عدد محدد من الحاخامين عدد مساوٍ من المجموعات. . . لا حاجة إطلاقاً إلى الدعوة إلى اجتماعات خاصة تضيع في الثرثرة والهذر. فالحاخامون إنما سيتكلمون خلال إقامة الصلوات. يجب أن تتم الأمور على هذا المنوال. نحن لا نتعرف إلى انتمائنا التاريخي المشترك إلاً عبر إيمان آبائنا، لأننا تبنَّينا منذ زمن بعيد، وبصورة ثابتة، لغات الأمم المختلفة التي استقبلتنا.[١٦]

(١٤) المقصود يهود الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية والوسطى. «في الواقع هناك تماثل بين بروز اليدية، أي انتقالها، أو ارتقائها من طور «اللهجة» إلى طور اللغة، وظهور الشعور القومي اليهودي»؛ هذا ما كتبه كلود كلاين في نصه الممتاز *Essai sur le sionisme*، ص ١٣٥، الصادر كملحق لترجمته لهرتزل، المصدر نفسه، ص ١١٧-١٨٦.

(١٥) هرتزل، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٨٠. وتغفل الجملة الأخيرة، لسبب جلي، خصوصية اللغة اليدية yiddish، في حين كانت الغالبية العظمى من يهود أوروبا الوسطى والشرقية تمارس تلك اللغة.

=

لقد انضاف إلى التلاقي بين الصهيونية السياسية والصهيونية الدينية الأكثر تقليدية،(١٧) تلاقٍ آخر ليس أقل حتمية. لقد أشارت هانا أرينت، بعد إعادة قراءة كتاب هرتزل عام ١٩٤٦، إلى أي حد كانت «عقلية» مؤسس الحركة الصهيونية قريبة إلى عقلية محيطه المعادي للسامية، تستلهم تراث النزعة القومية الألمانية.(١٨) كان لا بدَّ لهذه العقلية التي تشترك فيها التيارات المسيطرة في الصهيونية السياسية، من أن تفضي إلى تلاقٍ على أرضية النزعة التوسعية المسلحة، بين صهيونية بن غوريون «الاشتراكية» و«تحريفية» جابوتنسكي، التي لم يكن يتردد الأول، مع ذلك، في بداية

= آلان ديكهوف، في كتابه سابق الذكر، وهو كتاب بارع لكنه غير خالٍ من الالتباس والتناقضات في محاولته التأكيد على «الحداثة السياسية» لدى الصهيونية، إنما يعجز عن تفسير تقصير الصهيونية عن العلمنة. وهو يعزو هذا التقصير إلى استمرار وجود «تطلّع حار إلى الحياة الطائفية» (ص ١٢١-١٢٢) لدى الصهيونية، وهو تفسير للماء بالماء. بيد أن الكاتب، مع ذلك، يُظهر أن ذلك التقصير ملازم للعقيدة الصهيونية القائلة بوجود «أمة يهودية»، وقد كرّس مؤلفه لما أسماه «اختراع» هذه «الأمة» بدون أن يناقش الفرضية المذكورة. والحال، أن فرضية أمة شاملة لجميع اليهود هي التفسير الوحيد لكون «المقياس الديني هو وحده بالمحصلة الذي يستطيع أن يرسم حدود الأمة اليهودية بشكل دقيق، حيث إن جميع المقاييس الأخرى (ثقافية، ذاتية. . .) كثيرة الغموض أو لا تنطبق» (ص ١٥٨). فإن ضعف هذا المقياس نفسه في صياغة نزعة قومية هو الذي دفع بالصهيونية إلى «اختراع» أمة جديدة حقاً، الأمة الإسرائيلية (التي لا يرد ذكر لها لدى ديكهوف)، المبنية على لغة قديمة ـ جديدة هي العبرية الحديثة، وعلى تدمير الخصائص القومية الأصلية، ولا سيما اللغة اليدية، لدى المهاجرين من أجل صهرهم.

هكذا، نستطيع أن نفهم مفارقة القومية الصهيونية، المعادية لصهر اليهود في بلدان الشتات والراغبة بصهرهم بقوة في إسرائيل، والتي تعتبر النموذج الفرنسي للصهر القومي «غير مناسب عندما يُطبَّق على حساب (كذا) اليهود (فرنسا ثورة ١٧٨٩)، لكنه سليم تماماً عندما يتيح لهم إيجاد أرضية جماعية» (ص ١٢٤). ولربما تذكر القُراء هكذا «أن الصهيونية تحتوي على احتجاج، بل رفض للحداثة الجمهورية التي اتخذت بالنسبة إلى اليهود شكل التحرر المدني والاندماج في مجتمعات الاستقبال» (ص ٩٦).

(١٧) وجد هذا التلاقي تجسيداً له منذ هرتزل في التحالف بين التيارين داخل المنظمة الصهيونية العالمية.

(١٨) «الدولة اليهودية: بعد خمسين عاماً، إلى أين قادت سياسات هرتزل؟»، في: Gary Simth, *Zionism: The Dream and the Reality: A Jewish Critique* (New York: Barnes & Noble, 1974), pp. 67-80.

الترجمة الفرنسية في كتاب: Hannah Arendt, *Penser l'événement* (Paris: Belin, 1989).

الثلاثينيات، في مقارنتها بالفاشية والهتلرية.[١٩] كانت سياسة القوة Machtpolitik مندرجة في منطق مشروع «الدولة اليهودية» بالذات، منذ أن تقرّرت إقامتها في فلسطين: لم يكن إنجازها ممكناً إلاّ بالقوة، التي نادى بها «التحريفيون».[٢٠]

في عام ١٩٤٦، كان يهودا ماغنس، المناصر هو ومارتن بوبر للتعايش السلمي

---

(١٩) كانت اللقاءات بين بن غوريون وجابوتنسكي والاتفاق الذي عقداه سنة ١٩٣٤ (والذي أجهضته معارضة البيار الصهيوني) فرصة لهما لاكتشاف «ذهنيتهما المشتركة» (تيفيث، فصل ٢٩، ص ٤٨٢). وفي عام ١٩٦٧، فرض حزب رافي الذي تزعمه بن غوريون ضمّ حزب جمال الذي تزعمه مناحم بغين إلى «حكومة الوحدة الوطنية». حول التلاقي بين بن غوريون وجابوتنسكي - بغين، انظر: Mitchell Cohen, *Zion & State Nation, Class and the Shaping of Modern Israel*, New York: Basil Black well, 1981.

الترجمة الفرنسية بعنوان *Du rêve Sioniste à la réalité israélienne*, Paris: la découverte, 1990.

Teveth, *Ben Gurion: The Burning Ground, 1886-1948*, spec. chap 26.

(٢٠) هذا ما فسره آلان ديكهوف ببلاغة:

«في الواقع، انطرح سؤال أساسي: هل يتلاءم بناء وطن قومي يهودي مع الاحترام الدقيق للقواعد الديموقراطية؟ كان الجواب بالنفي، بلا جدال، في نظر جابوتنسكي، وذلك لسبب بديهي. فلو طبّق الانتداب البريطاني القاعدة الديموقراطية بحذافيرها (أي قرار الأغلبية) لأنيطت السلطة السياسية تلقائياً بالعرب، وهم الأكبر عدداً، ولأسرع هؤلاء إلى منع الهجرة اليهودية ووضع حدّ لتدعيم البناء التحتي الاجتماعي السياسي لليشوف [سكان فلسطين اليهود]. ويقضي الهدف القومي بالتالي بعدم تطبيق قاعدة الأغلبية. . . وكعادته، عبّر جابوتنسكي بلا مواربة غير مجدية عن حقائق باردة آثر أخصامه اليساريون السكوت عنها بخبث.» (المصدر المذكور، ص ٢١٣).

ومن المدهش أن نرى الكاتب نفسه، بعد قليل، يتعامل مع إعلانات الإرغون الديموقراطية وكأنها صادقة (انظر الحاشية رقم ٧): فهو يستعملها كحجج لدحض إدانة هانا أرينت لذلك التنظيم الذي وصفته بالارهابي الشوفيني الشبيه بالفاشية والنازية. والحال أن أحد عناصر الإبهام في كتاب ديكهوف محاولته رد تهمة الفاشية عن جابوتنسكي (إما تهمة النازية فمبالغ بها في حالته الشخصية، لكنها تنطبق على عدد من رفاقه). إن حجة ديكهوف الرئيسية هي «الليبرالية» التي ادّعاها مؤسس «التحريفية الصهيونية»، وكأن هناك تناقض ما بين الليبرالية الاقتصادية وفاشية موسوليني (هذه فرضية قابلة للنقاش: انظر ميتشل كوهين، المصدر المذكور، ص ١٧٠-١٧٤). ويغفل ديكهوف، من جهة أخرى، العلاقات الفعلية التي قامت بين جابوتنسكي وإيطاليا الفاشية، مخصصاً لها بضعة أسطر فقط (ديكهوف، المصدر المذكور، ص ٢٧٨-٢٧٩). أما زعمه بأن جابوتنسكي كان «يحتقر» عبادة الزعيم على الطريقة الفاشية (ص ٢٤٤)، فبوسع كل من يدرك مسار زعيم البيتار أن يحكم عليه.

بين العرب واليهود في فلسطين ثنائية القومية، يلاحظ بمرارة أن الحركة الصهيونية قد تبنت في الواقع وجهة نظر جابوتنسكي.[٢١] وبعد أربعين عاماً، وفي معرض مهاجمة الأسطورة التي حاكها حزب العمل حول صورة بن غوريون التاريخية، كتب عنه سيمحا فلاپان، أحد القادة القدامى في المابام، حزب أقصى اليسار الصهيوني، في مؤلّفه الصادر بعد وفاته: «لقد تبنى بخصوص العرب مبادئ الحركة التحريفية الأساسية: توسيع الحدود، وغزو المناطق العربية، وإجلاء السكان العرب».[٢٢]

وحول الدولة الصهيونية، وهو وصف أدق بكثير من وصف الدولة بـ «اليهودية»، كان أحد الأحكام الأشد صرامة هو الذي عبَّر عنه، عام ١٩٥٩، أحد أعيان الطائفة اليهودية الأميركية، جايمس پ. واربورغ:

> لم يكن هناك شيء ممكن فهمه أكثر من رغبة يهود أوروبا، التي ولّدتها قرون من الاضطهاد وزادت ضرامها الفظاعات النازية غير الإنسانية، في الخلاص إلى الأبد من وضع الأقلية... لكن لا شيء كان في وسعه أن يكون أكثر مأساوية من رؤية خلق دولة يهودية تُعامَل فيها الأقليات غير اليهودية كمواطنين من الدرجة الثانية ـ حيث لا يمكن الزوجة المسيحية ليهودي، أو أولادها، أن يُدفنوا في المقبرة ذاتها التي يدفن فيها الزوج والوالد.[٢٣]
>
> إن خلق ملجأ ضروري تماماً للمضطهَدين والمظلومين هو شيء، وشيء آخر هو خلق نزعة قومية شوفينية جديدة ودولة مؤسَّسة جزئياً على التعصب الثيوقراطي القروسطي وجزئياً على خرافة وجود عرق يهودي، هذه الخرافة التي استغلها النازيون.[٢٤]

---

(٢١) «حل عن طريق القوة؟» في: Smith, *Zionism: The Dream and the Reality: A Jewish Critique*, pp. 109-118.

(٢٢) Simha Flapah, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (New York: Pantheon Books, 1987), p. 37.

(٢٣) تلميح إلى حالة دفن جوف ستاينبرغ، وهو ابن من أب يهودي وأم مسيحية، التي باتت أحدوثة عام ١٩٥٨.

(٢٤) الاستشهاد وارد في: Smith, *Zionism: The Dream and the Reality: A Jewish Critique*, p. 131.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الدولة الصهيونية نصف الدينية والقائمة على تمييز طائفي هي ديموقراطية بلا جدال بالنسبة إلى سكانها اليهود. فضلاً عن ذلك، يتمتع العرب الفلسطينيون الحائزون المواطنية الإسرائيلية، على الرغم من كونهم مواطنين من الدرجة الثانية من نواحٍ كثيرة، بحقوق سياسية لا جدال أيضاً في كونها أكثر مما يتمتع به سكان الدول العربية. ونحن نعود هنا إلى نقطة انطلاقنا: لا تناقض بين الديموقراطية السياسية الشكلية ووجود تمييز جوهري على صعيد الديموس (الشعب) dêmos. من هنا إمكانية أيديولوجيا صهيونية عن «الدولة اليهودية والديموقراطية»، طوَّرها بن غوريون بمواجهة التحريفيين.

أما بخصوص مصداقية هذه الأيديولوجيا بنظر العمومية المساواتية المنادى بها عام ١٩٤٨، فيشرطها بالضبط وجود أغلبية يهودية مضمونة داخل الديموس، عبر إخفاء كونه تَشَكَّل بواسطة إنكارٍ تمييزي ضد السكان الأصليين لِحَقٍّ أساسي هو حق العودة. مذاك، يبدو الإبقاء على أقلية من المواطنين غير اليهود داخل الديموس الإسرائيلي كالضمانة، إن لم نقل الذريعة، التي لا غنى عنها للديموقراطية الصهيونية وعموميتها المتباهى بها، مع شرط صريح هو أن تبقى هذه الأقلية أقلية جداً وألا تستطيع إعادة النظر في «يهودية» الدولة.

هذا هو معنى معارضة بن غوريون وتلامذته لبرنامج اليمين الصهيوني، الداعي إلى توسيع حدود الدولة «اليهودية» عبر الإلحاق البسيط لمجمل فلسطين كما كانت في عهد الانتداب البريطاني، إذا لم يكن لضفتي نهر الأردن، حتى لو أدى الأمر إلى احتواء كتلة كبيرة من العرب والتوافق مع تمييز سياسي داخل الدولة، غير آبه لأسطورة [٢٥] الدولة الديموقراطية. لقد كتب سيمحا فلاپان:

إن حزب العمل يقدم أفكار بن غوريون واستراتيجياته كحدّ الخيار الآخر بمواجهة مفهوم إسرائيل الكبرى الخاص بالليكود، مؤكداً أنه يرفض

---

(٢٥) بالمعنى الذي تصف به إيليز ماريينتراس، **الأساطير المؤسسة للأمة الأميركية** (بروكسيل: منشورات كومبليكس، ١٩٩٢). ومعروف بالأصل أن الأساطير المؤسسة للأمة الإسرائيلية تقلد هذه الأخيرة، إلى حد أنه يمكن اكتشاف بُعد نرجسي في الإعجاب المتبادل بين الأمتين.

بالكامل السيطرة على شعب آخر وأنه متشبث بصورة غير مشروطة بالإبقاء على الطابع اليهودي والديموقراطي للدولة.[٢٦]

وقد أضاف زعيم حزب المابام هذا الشرح:

يمكن في الواقع تصور أن فكرة مجتمع يهودي ديموقراطي قادرة على تقديم بديل من هذا النوع لو كانت متحررة من الاندفاع نحو التوسع الإقليمي، لأي سبب من الأسباب: أكان تاريخياً، أو دينياً، أو سياسياً أو استراتيجياً. لكن الواقع هو أن بن غوريون بنى فلسفته السياسية بالضبط على هذين العنصرين المتناقضين: مجتمع يهودي ديموقراطي على كامل فلسطين، أو على الجزء الأكبر منها.[٢٧]

لم يُخْفِ بن غوريون، في الواقع، أنه لم يكن ليقبل بالتقسيم إلاً لأسباب تكتيكية، وبصورة موقتة، وأن هدفه هو «كامل فلسطين».[٢٨] أما الحافز وراء نزعته التوسيعة فكان المدى الضروري للمشروع الصهيوني الأصلي المتمثل بجمع معظم يهود العالم في فلسطين، وهو المشروع الذي وضعه دائماً فوق كل اعتبار. لذا، فإن الخلاف بين ورثة جابوتنسكي وورثة بن غوريون لم يتناول يوماً الرسم المتمنى للحدود الشرقية للدولة الصهيونية، فكلهم متفقون على الرغبة في جعلها تمر بنهر الأردن والبحر الميت، إذا لم يكن لشيء فلأسباب «أمنية».[٢٩]

---

(٢٦) فلاپان، مصدر سابق، ص ٢٣٤.

(٢٧) فلاپان، المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٢٨) انظر: Teveth, *Ben Gurion: The Burming Ground, 1886-1948*, chaps. 34 and 35, and p. 853.

وكان حاييم وايزمان يشترك في الرأي نفسه. انظر: نورمان روز، *Chaim Weizmann: A Biography* (New York: Viking, 1986), pp. 320-330.

حسب وايزمان، تعلق الأمر، تعلق الأمر «بالحصول على نقطة ارتكاز لوضع رافعة عليها (...) تاركين مشاكل التوسع والامتداد للأجيال القادمة» (ص ٣٢٣).

(٢٩) علاوة على حجة المجال الحيوي والاستشهاد بالتوراة، انضاف بعد عام ١٩٤٩ الاعتبار الأمني أو «الاستراتيجي» الذي ساد في نظر المؤسسة العسكرية ـ السياسية الإسرائيلية والذي غدت حجته الرئيسية ضيق مساحة الأرض بين البحر المتوسط وحدود ١٩٤٩ («الخط الأخضر») التي تقطنها غالبية الإسرائيليين.

إن الخلاف يتناول بالأحرى طريقة حلّ المشكلة السكانية في هذا الإطار، بحيث يجري الإبقاء على «يهودية» الدولة، علماً بأن همَّ جماعة حزب العمل يتمثل في الإبقاء في الوقت عينه على سمعتها الديموقراطية، وهذه مسألة حيوية بالنسبة إلى دولة مرتهنة إلى هذا الحد بالمساعدة الخارجية. وإنه لمعبِّر جداً إذاً أن تكون أول حكومة ائتلافية تجمع التحريفيين (يمثلهم مناحيم بيغن) والاشتراكيين تشكلت عشية حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، واستباقاً لهذه الأخيرة. وبعد أن استولت دولة إسرائيل على بقية فلسطين الانتداب البريطاني، استعادت التباينات بين الكتل الصهيونية كل احتدامها.

معضلة عام ١٩٦٧ وخطة آلون

خلافاً لما كان قد حدث قبل عشرين عاماً، ولأسباب شتى من بينها بلا ريب إرادة عدم مشاركة لاجئي عام ١٩٤٨ في مصيرهم الذي لا يحسدون عليه، تشبثت الغالبية العظمى من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين، عام ١٩٦٧، بأراضيها. وقد وجد القادة الصهاينة أنفسهم إزاء مأزق حقيقي: بعد أن حققوا هدفهم القاضي بنقل الحدود الشرقية لدولتهم إلى نهر الأردن، وجدوا أنفسهم وقد باتت تحت إشرافهم كتلة واسعة من السكان الفلسطينيين العرب. فضمن شروط كهذه، بات ضم مجمل الأراضي الفلسطينية المحتلة حديثاً، ضماً فورياً وبسيطاً، أمراً متعذراً. فإذا مُنِحَت المواطنية الإسرائيلية لسكان تلك الأراضي، يهدد ذلك الطابع اليهودي للدولة الصهيونية، وإذا حُرموا من تلك المواطنية، قد يؤدي الأمر إلى التخلي عن طابع الدولة الديموقراطي.[٣٠]

---

(٣٠) عبّر شاوول فريدلاندر بصراحة لافتة عن قلق النخبة المؤلفة من أوساط حزب العمل من اليهود الأوروبيين:

> إزاء وجود تجمع سكاني عربي واسع داخل حدود إسرائيل، يمكن أن نتصوّر تعاظم قوة اتجاهات متطرفة يهودية تستوحي من أسباب اقتصادية ومن أسباب دينية أو قومية، لتطالب بطرد جميع العرب أو تطبيق نظام «أبارتهايد». ولو سادت هذه العناصر، لانقطعت الدولة اليهودية عن العالم وعن يهود الشتات أنفسهم. وأخيراً، فمن المرجح أن اليهود «الشرقيين»، مع احتكاكهم بتجمع سكاني عربي واسع، سيكون لديهم ميل إلى الاندماج بسرعة أكبر في السكان «الغربيين» للتمايز عن العرب. وعندئذٍ ليس من المستحيل أن =

كان الحل المنطقي الوحيد، الذي يتيح البقاء على الضفة الشرقية لنهر الأردن والحفاظ في الوقت نفسه على «الدولة اليهودية» كما على سمعتها الديموقراطية، هو منح المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية (ما عدا القدس التي ضُمت منذ البداية لأسباب أيديولوجية) وضع الجيوب داخل حدود دولة إسرائيل الجديدة.[٣١] إن إيغال آلون، وكان شخصية قيادية بارزة في الجهاز العسكري الإسرائيلي ويسار حزب العمل، هو الذي وضع مشروع التسوية هذا، المعروف باسم «خطة آلون».[٣٢] وقد عرضه على حكومة ليفي أشكول التي كان نائباً لرئيس الوزراء فيها، في بداية تموز/ يوليو ١٩٦٧. ومن المفيد إيراد مقطع من نص الخطة بالذات لإلقاء الضوء على حيثياتها:

> ينبغي أن يستجيب الحل بخصوص الأرض لثلاث ضرورات أساسية:
>
> أ ـ حقوق شعب إسرائيل التاريخية بصدد أرض إسرائيل؛
>
> ب ـ دولة ذات غالبية يهودية راجحة على المستوى القومي،

= تجتذب البروليتاريا العربية أفقر اليهود «الشرقيين» على الصعيدين الثقافي والاجتماعي. وفي هذه الحال، قد يصبح السكان العرب عنصراً نشيطاً في تفكيك المجتمع اليهودي.

انظر: Saul Friedlander, *Réflexions sur l'avenir d'Israël* (Paris: Seuil, 1969), p. 146.

(٣١) بما أن هذا المقال مخصص للحل الذي فرض نفسه في الأخير، فليس المكان الصالح لوصف شتى وجهات النظر التي تصارعت في إسرائيل في الجدال حول مصير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. انظر في هذا الصدد، بخصوص المرحلة التي تلت عام ١٩٦٧ مباشرة: إيلي لوبيل، *Les Juifs et la Palestine*, مع: صبري جريس، *Les Arabes en Israël* (Paris: Maspero, 1969), pp. 36-54، وبيريتز ميرهاف، *La Gauche israélienne* (Paris: Anthropos, 1973), ch. 24-25. أما بخصوص حالة الجدال ذاته في تاريخ أقرب إلينا، فانظر: Louis-Jean Duclos, 'La question des frontières orientales d'Israël', *Revue d'études palestiniennes*, no. 9 (automne 1983), pp. 17-31. فضلاً عن ذلك، بما أن المقال يتناول التسوية الإسرائيلية ـ الفلسطينية، أهملنا النقاشات المتعلقة بالأراضي العربية المحتلة غير الفلسطينية.

(٣٢) انظر: Yigal Allon: *Israël: La Lutte pour l'espoir* (Paris: Stock, 1977).
وقد حصلت خطة آلون على موافقة الولايات المتحدة، وكذلك فرانسوا ميتران. انظر المقتطفات من مؤلَّف بيروهام كوهين بالعبرية، **خطة آلون**، الواردة كملحق في الكتاب المذكور، ص ٢٤٣-٢٤٧. توفي آلون عام ١٩٧٨.

وديموقراطية على المستويات السياسي والاجتماعي والثقافي؛

ج ـ حدود يمكن الدفاع عنها.(٣٣)

وبالتالي، إذا كان ينبغي الاختيار بين دولة ثنائية القومية قائمة فعلاً مع أراضٍ أوسع ودولة يهودية مع أرض أقل، فأنا أختار الاحتمال الثاني، شرط أن تكون حدودها قابلة للدفاع عنها.

إن هذا الخيار واضح بصورة لا ترحم.

إن ألحقنا بإسرائيل كل الأراضي ذات الكثافة العربية الشديدة معطين سكانها كل الحقوق المدنية، لا تعود لدينا دولة يهودية. وإذا ضممناها رافضين هذه الحقوق على السكان نكف عن أن نكون مجتمعاً ديموقراطياً. لكننا نريد في الوقت نفسه دولة يهودية ـ مع أقلية عربية تتمتع بحقوق متساوية ـ ومجتمعاً ديموقراطياً بكل معنى الكلمة.(٣٤)

في ضوء تلك الضرورات، كان آلون ينادي بحصول إسرائيل نهائياً على شريط حدودي بعرض ١٥ كلم على امتداد نهر الأردن، يتوسع غربيّ البحر الميت حتى مشارف الخليل، فضلاً عن تملّكها، بالإضافة إلى القدس القديمة، خاصرتها الشرقية حتى النهر، بحيث تُختزل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية إلى جيبين منفصلين شماليّ «المدينة المقدسة» وجنوبيّها، يربط بينهما ممر ضيق.(٣٥)

إن هذه الصيغة، وفقاً لآلون:

تسمح بإيجاد حل عربي لسكان الضفة الغربية وتترك ممرّاً ذا سيادة تحت تصرُّفهم بين رام الله وأريحا وجسر اللنبي.

---

(٣٣) آلون، المصدر نفسه، ص ١٨٠

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(٣٥) من أجل وصف مفصّل لخطة آلون، انظر: Chagnollaud, 'Palestine: L'Enjeu démographique', et Alain Dieckhoff, *Les Espaces d'Israël,* (Paris: FNSP, 1989), pp. 28-33.

وسوف يقطع الليكود بدوره الجيب الشمالي (السامرة) إلى منطقتين. هذا ما يسميه آلان ديكهوف **«استراتيجية تجزئة للأرض** ووضع حدود بين المجموعات البشرية»، ص ٧٩.

يمكن نظام الدفاع هذا أن يقاوم جيشاً حديثاً. إنه مُعَدٌّ لحماية البلد، ليس فقط من جيرانه المباشرين، بل كذلك من كل المنطقة الشرقية، الممتدة إلى الخليج الفارسي والمحيط الهندي، وبالأحرى مذ بدأت بلدان تلك المنطقة تجهز نفسها بصورة مكثفة بالأسلحة الهجومية الحديثة جداً. وهو يخلق أيضاً منطقة خلفية معدَّة لحماية القدس وضواحيها من أخطار حرب عصابات، ويعطينا إمكانات انغراس في أراض شبه خالية. وأضيف أن الأراضي التي سوف نعيدها ستكون منزوعة السلاح، وأننا إذ نقيم قواعدنا خلف سكان الضفة الغربية، سوف نشل في أي حال طاقتهم الهجومية.[٣٦]

أما بخصوص قطاع غزة، فكان آلون يقترح عدم إعادته إلى مصر وإلحاقه بالجيبين في الضفة الغربية، بوصفه منفذاً إلى البحر «مع حقوق الانتقال إليه، لكن من دون خلق ممر»، في حين يجري الحفاظ على الإشراف على جنوب القطاع بحيث تتم مراقبة الطريق إلى سيناء المصرية.

لم يكن يحرك إيغال آلون إطلاقاً أي سخاء أممي أو محب للسلام: فكل ماضيه كمقاتل قومي شهد على ذلك،[٣٧] والأمر نفسه يُقال عن استدلاله الأمين لتراث بن غوريون الصهيوني. كانت الأراضي المعنية قد وقعت لتوها تحت الاحتلال، حين صاغ خطته، أي غداة حرب عام ١٩٦٧، وكان دعاة السلام الإسرائيليون، «الحمائم» الحقيقيون، يقترحون إعادتها شبه الكاملة مقابل معاهدات سلام مع الدول

---

(٣٦) آلون، مصدر سابق، ص ١٨٩.

(٣٧) كان آلون، منذ عام ١٩٤٨، من أنصار احتلال كامل فلسطين حتى نهر الأردن، كما ذكّر بالأمر هو نفسه: «أقولها صراحة: لم أوافق على الطريقة التي انتهت بها الحرب (. . .) كنت مقتنعاً منذ البداية بأنه كان علينا أن نصل إلى صحراء اليهودية ونهر الأردن لنخلق نظاماً دفاعياً مستقراً (. . .) مع إيجاد حلّ لمشكلة السكان العرب» (المصدر نفسه، ص ٣٧). ذكّر ومن المؤكد أن آلون كان قد تصوّر هذا «الحل» قبل أن يعرضه على الحكومة الإسرائيلية بوقت طويل. في عام ١٩٦٧، كان يقود تنظيم «وحدة العمل» الذي كان يُطالب بكامل فلسطين، وكذلك حركة الكيبوتز الموحّد التي كانت في طليعة خلق المستعمرات الاستراتيجية غداة حرب ١٩٦٧. وليس من باب الصدفة أن يكون آلون قد تسلم وزارة استيعاب الهجرة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٦٩.

العربية.[٣٨] كانت خطة آلون تنص، على العكس، على احتلال طويل الأمد وسيرورة إلحاق عن طريق مصادرة أراضٍ وخلق مستوطنات، بحيث يتم الاحتلال الجسدي للأراضي التي كان يرمي إلى تملّكها بصورة نهائية.

بصورة أساسية، كانت خطة آلون إذاً خطة استعمار وضم جزئي، باسم «المساومة على الأرض»، خلافاً للضم الكامل الذي نادى به اليمين الصهيوني. وبين هذا اليمين وأنصار خطة آلون في حزب العمل، لم يكن الأمر يتعلق بصقور وحمائم، بل «على الأصح بنسور وصقور»[٣٩] في نظر الأممي الراديكالي إيلي لوبيل. بيد أن خطة آلون كانت أكثر تماسكاً وواقعية بكثير من مرامي الليكود. وبعد أن وصل هذا الأخير إلى السلطة، عام ١٩٧٧، لم يتجرأ على الذهاب إلى نهاية برنامجه، وأرتبك في تجريدات مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني غير المتعلق بالأرض الذي لم يُقنع يوماً أحداً من الناس. لقد فرضت خطة حزب العمل نفسها هكذا فعلياً كخط سلوك أساسي للدولة الصهيونية في أراضي عام ١٩٦٧، حتى في ظل حكم الليكود، الذي وإن عمد إلى تعديلها على طريقته فقد عزّز مع ذلك تدابيرها الأساسية.[٤٠]

أما بخصوص المصير النهائي للجيبين الفلسطينيين، فإيغال آلون كان يتكتم

---

(٣٨) ميرهاف، *La Gauche israélienne*. في الجدال الذي احتدم داخل حزب العمل عام ١٩٦٩، تحالف تكتل إيغال آلون، المعروف بأحدوت هعفوداه، مع تكتل رافي اليميني بقيادة موشي دايان وشيمون بيريز، ضد «حمائم» الحزب (أبا إيبان، بنحاس سابير، المتحالفين مع المابام).

(٣٩) لوبيل، *Les Juifs et la Palestine*، ص ٨٥.

لاحقاً، سيؤدي انزلاق المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين، الذي كشف عنه فوز الليكود بالانتخابات، إلى إظهار آلون بمظهر «الحمامة». أما سمحا فلاپان، زعيم المابام السابق، فكان بمنأى عن هذا الوهم. وقد ذكّر في كتابه الصادر بعد وفاته، بأن «أولى المستوطنات في الضفة الغربية بُنيت بدفع من إيغال آلون»، وأن «آلون هو أيضاً الذي وافق على محاولات الحاخام السلفي موشي ليفينغر لإقامة تجمع يهودي وسط مدينة الخليل العربية» (المصدر المذكور، ص ٢٣٩). وقد ارتكب أحد المستوطنين في الخليل مجزرة الحرم الإبراهيمي في شباط/ فبراير ١٩٩٤.

(٤٠) حلل آلان ديكهوف بصورة مميزة سيرورة الضم الجزئي هذه والاستراتيجيات التي تشكّل خلفيتها في مؤلفه، المشار إليه سابقاً، *Les Espaces d'Israël*؛ انظر أيضاً: ميشال فوشيه، 'L'"Intersection" jordanienne', *Maghreb - Machrek*, no. 108 (avril 1985).

لأسباب تتعلق بالحذر التكتيكي البديهي. فبمقدار ما كانت خطته بالضبط مشروعاً طويل النفس، كان يجب ترك الزمن يفعل فعله ويُخرج في الوقت المناسب محاوراً عربياً مستعداً للمعاونة في الحل الذي تمليه إسرائيل،(٤١) ويكون له النفوذ المطلوب كي يحظى بالمصداقية. وبما أن خلق دولة فلسطينية، أي كيان يتمتع بمواصفات السيادة السياسية ـ العسكرية، قد لقي من جانب كامل الجهاز الصهيوني رفضاً قاطعاً على الدوام، فقد كانت الإمكانات الثلاثة المتصوّرة لأجل الجيبين هي إما إعادتهما إلى الأردن في ظل الملك حسين، أو ربطهما بعلاقات فدرالية مع هذا البلد الأخير، أو تشكيلهما أيضاً في «كيان يحكم نفسه بنفسه».

> لن أبدأ هنا جدالاً حول ما يسمى «الكيان الفلسطيني». إنني واحد من أولئك الذين يعتقدون أن الظروف التاريخية تؤدي إلى تشكيله حتى إذا لم تكن له جذور تمتد في الماضي البعيد. . . لا ننسينّ بوجه خاص أن الدول العربية إنما شنّت ضدنا الحرب عام ١٩٤٨ باسم المشكلة الفلسطينية. . . وبأنه من دون حلها لا يمكن الأمل بسلام حقيقي. . .
>
> إن فكرة الفدرالية [الأردنية ـ الفلسطينية] الخاصة بالملك لا تسد مبدئياً طريق التفاوض المباشر مع سكان هذه الأراضي. . . ثمة من وجهة نظرنا مجال للتفاوض مع الطرفين.(٤٢)

إن أهمية العامل الفلسطيني المدركة جيداً بالنسبة إلى أي تسوية قابلة للتصديق، دفعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى البحث عن محاورين فلسطينيين.(٤٣) ففي

---

(٤١) لن يكون السلام نتيجة «ثورة في القلوب» لديهم (العرب)، بل النتيجة الطبيعية لموازين القوى ولواقعية سياسية باردة. إن وضوح الرؤية والقبول بالواقع هما اللذان سوف يدفعان بهم إلى المصالحة والتفاوض والسلام». انظر: Allon, *Israël: La Lutte pour l'espoir*, p. 179.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٧. هذا الكلام ورد في خطاب ألقاه آلون أمام اللجنة المركزية لحزب العمل الإسرائيلي في عام ١٩٧٢، وقد ورد نصه في ملحق الكتاب المذكور.

(٤٣) يجب الانتباه هنا إلى عدم إساءة تقدير المواقف. فإن التشديد على التميز بين الضفة الغربية الفلسطينية والمملكة الأردنية ليس بحد ذاته موقفاً خاصاً «بالحمائم». في البداية، كان يمين حزب العمل ـ دايان وبيريز بوجه خاص ـ هو الذي يرفض فكرة إعادة الضفة إلى الأردن، بينما كان اليسار يدافع عن مبدأ التواصل بين ضفتي نهر الأردن (انظر ميرهاف، المصدر المذكور، =

عام ١٩٧٧، لم يكن إيغال آلون يستبعد في هذا المجال أي احتمال، بما في ذلك احتمال التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية إذا تراجعت المنظمة عن مبادئها. وتتخذ أقواله اليوم قيمة حدسيّة:

> بالطبع، إذا كفّت منظمة التحرير الفلسطينية عن أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية، يمكننا الكف عن النظر إليها بهذه الصفة. أو إذا تحوَّل النمر إلى حصان، يمكننا أن نمتطيه. سوف نستحق آنذاك عناوين الصدارة في وسائل الإعلام.(٤٤)

اتفاقيات واشنطن

كانت عناوين الصدارة حقاً على الموعد، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وقد تظاهرت وسائل الإعلام بالتفاجؤ الكلي، كما لو أن معجزة جديدة تحققت للتوّ بخصوص أرض صحيح أنها شهدت معجزات أخرى كثيرة. فقط أصوات ناشزة لبعض منتقدي الاتفاق والمطّلعين بصورة جيدة على الملف، كإدوارد سعيد ونعوم تشومسكي وميرون بنفنيستي،(٤٥) سمحت لنفسها بالتذكير بأن الاتفاقيات الموقعة على مرجة البيت الأبيض تتعلق بنسخة معصرَنة لخطة آلون.

ماذا عن ذلك بالضبط؟

ليس من شك في أن النصوص التي نُشرت، أي الرسائل وإعلان المبادئ وملحقاته الأربعة، بالإضافة إلى المذكّرة، تتفق تماماً مع الخطوط العريضة للخطة التي صيغت عام ١٩٦٧. ليس ثمة بند واحد بين بنود اتفاقيات واشنطن يعاكس، بأي

= الفصل ٢٤). أما الليكود فلكونه نصيراً لضم مجمل الضفة الغربية إلى إسرائيل، فكان حرياً به أن يؤيد فكرة «الحكم الذاتي» الفلسطيني (الإداري صرفاً في إطار السيادة الإسرائيلية) التي وضعها في صميم اتفاقيات كمب ديفيد التي عقدها مع مصر ـ السادات.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(٤٥) انظر: إدوار سعيد، «كيف يمكن تحاشي مخاطر خضوع دائم لدولة إسرائيل»، **لوموند ديبلوماتيك**، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛ نعوم تشومسكي، «اتفاقية أوسلو، المشوبة بالعيب من البدء»، *Courrier International* (Mars, 3, 1994)، ومقال ميرون بنفنيستي في صحيفة **هآرتز** الإسرائيلية، ١٩/٥/١٩٩٤.

صورة من الصور، ما كان على امتداد أكثر من ربع قرن البرنامج الذي وضعه حزب العمل موضع التطبيق في الضفة الغربية وغزة. وسوف نلاحظ ذلك بسهولة إذا تفحصنا بعض النقاط الأساسية في تلك الوثائق (من دون الدخول في كل جوانب المسألة، ولا سيما الجوانب الاقتصادية).(٤٦)

فلنبدأ بما جرى النظر إليه على أنه الحدث الأكثر إذهالاً، أي «الاعتراف المتبادل». تخاطب رسالة ياسر عرفات رئيس وزراء إسرائيل: «تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام وأمان» و«تقبل بقرارَي مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨». والرئيسي بين هذين القرارين، القرار ٢٤٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧)، الذي قبلت به دولة إسرائيل منذ البدء، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية رفضته زمناً طويلاً، لأنّه لا يشير بتاتاً إلى حق الفلسطينيين في العودة وتقرير المصير، ويصادق على مبدأ «الحدود الآمنة»، الذي تفسره إسرائيل على أساس أنه يبرر إعادة رسم الحدود ويُجيز مطالبها على صعيد الأرض.(٤٧) وبمقابل تنازل منظمة التحرير الفلسطينية لا تحصل هذه على أي إشارة إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير أو في العودة؛ نجد فقط في الاتفاقيات الصيغة الغامضة لـ «الحقوق المشروعة».

تؤكد رسالة عرفات على أن «منظمة التحرير الفلسطينية تتخلى عن اللجوء إلى الإرهاب وكل عمل من أعمال العنف وستضطلع بمسؤوليتها عن كل أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية وملاكاتها، بهدف ضمان قبولهم، وتفادي الانتهاكات ومعاقبة المخالفين». إن نبذ العنف هذا والتعهد بقمعه بمواجهة احتلال باقٍ مع ذلك، لم يكن كافياً بالنسبة إلى الحكومة الإسرائيلية، لأنه ينطبق على ملاك منظمة التحرير الفلسطينية وحده. وفي رسالة ثانية موجهة إلى الوزير النروجي هولست ومضمومة إلى الأولى، «تشجع منظمة التحرير الفلسطينية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه إلى المشاركة في التدابير المفضية إلى التطبيع، نابذاً العنف والإرهاب...».

---

(٤٦) انظر في هذا الصدد مقالات: ساره روي «الازدهار أو المجابهة،» ومحمود عبد الفضيل، «تعاون اقتصادي فاقد للتوازن لصالح إسرائيل،» في: **لوموند ديبلوماتيك**، أغسطس/آب ١٩٩٤.

(٤٧) انظر: Duclos, 'La Question des frontières orientales', p. 21.

عبر التأكيد الأول الذي تضمنته رسالته إلى إسحق رابين، نبذ عرفات برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الأساسي (تحرير فلسطين). وقد استنتج من ذلك، بصورة منطقية تماماً، أن «المواد والنقاط الواردة في الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود، وبنود الميثاق التي تتناقض مع تعهدات هذه الرسالة باتت من الآن وصاعداً عديمة التأثير وباطلة». وهذا يعني، في الواقع، أن الميثاق بحد ذاته بات باطلاً. لقد تحوّل النمر حقاً إلى حصان، وفقاً للمقاييس الإسرائيلية، وبات بالإمكان امتطاؤه مُذّاك. أما رسالة رابين فموجهة إلى الوزير النروجي، لا إلى عرفات: «على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني...»؛ من دون أي إشارة إلى حقوق.

وينص إعلان المبادئ على «إقامة سلطة فلسطينية موقتة تمارس حكماً ذاتياً، ومجلس منتخب لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، بهدف الوصول إلى حل دائم يقوم على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨» (المادة الأولى). وسوف تمارس سلطة «الحكم الذاتي» الفلسطينية صلاحياتها في الأراضي التي يكون الجيش الإسرائيلي قرّر الجلاء عنها.

ويعيِّن الاتفاق أنها ستتحدد تبعاً لمبدأ الانسحاب من الأراضي ذات الكثافة العربية العالية الذي نصّت عليه خطة آلون: «سوف تتم إعادة انتشار للقوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة... وخلال إعادة نشر إسرائيل لقواتها العسكرية سوف تسترشد بالمبدأ القاضي بإعادة نشر تلك القوات خارج المناطق السكنية» (المادة ١٣).

وبالطبع، ليست القدس معنية، وقد جرى ضمها إلى إسرائيل رسمياً منذ عام ١٩٦٧.[٤٨] فضلاً عن ذلك، إن الاتفاق ليس فقط لا ينص على أي تفكيك

---

(٤٨) بيد أن الملحق (النقطة الأولى) يحدد «أن فلسطينيي القدس الذين يعيشون في هذه المدينة سيكون لهم الحق في الاشتراك في السيرورة الانتخابية» (انتخابات «المجلس» الفلسطيني). أي أن سكان القدس القديمة العرب، الذين رفضوا المواطنية الإسرائيلية بعد ضمها، سيكون وضعهم القانوني =

للمستوطنات، بل هو يضمن للمستوطنين وغيرهم من الإسرائيليين «نظام امتيازات» حقيقياً لا يخضعون بموجبه لقضاء السلطة الفلسطينية على أرضها الخاصة بها. فهذه السلطة مسؤولة عن الإشراف على الفلسطينيين وحدهم، وذلك بواسطة شرطتها. وهي لن تمتلك جيشاً، لأن الدفاع عنها ضد الخارج إنما تضمنه إسرائيل (هكذا) التي سيكون في وسع جيشها التنقل بحرية في الأراضي الخاضعة «للحكم الذاتي»:(٤٩) «كي يضمن المجلس النظام العام والأمن الداخلي لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، سوف يجهز قوة شرطة قادرة، في حين ستحتفظ إسرائيل بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بالمسؤولية عن أمن الإسرائيليين الكلي بما يضمن أمنهم الداخلي والنظام العام» (المادة الثامنة).

بما أن الطور الأول من تطبيق الاتفاقيات يتناول قطاع غزة ومنطقة أريحا، فلقد جرى التوضيح في المذكرة «بأن إسرائيل ستبقى مسؤولة، بعد الانسحاب الإسرائيلي، عن الأمن الخارجي، كما عن الأمن الداخلي والنظام العام الخاصين بالمستوطنات وبالإسرائيليين. وسيكون في وسع القوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين الاستمرار في استخدام الطرقات بحرية في قطاع غزة ومنطقة أريحا».

هكذا إذاً، فإن الإطار العام الذي تنص عليه اتفاقيات واشنطن إنما هو إطار خطة آلون عينه: الانسحاب الإسرائيلي من المناطق العربية المأهولة، باستثناء القدس،

= نوعاً ما وضعَ مقيمين أجانب في مدينتهم، يحوزون مواطنية أراضٍ لا يقطنونها. أما بخصوص الأماكن المقدسة، فلنتذكر أن هرتزل تصوّر لها «صيغة حصانة دوليّة على قاعدة القانون الدولي» (المصدر المذكور، ص ٤٧).

(٤٩) علّق ناثان فاينشتوك سنة ١٩٦٩ على مثل هذا الوضع القانوني كما يلي:

تنص المشاريع الإسرائيلية الرامية إلى تشكيل كيان فلسطيني على أن السيادة المنقوصة لتلك الدويلة العربية لن تطال الأمور الأساسية. فكما كتبت حكومة بريتوريا [عاصمة جمهورية جنوب أفريقيا في زمن التمييز العنصري] عن الترانسكاي Transkei: «في ما يخص الدفاع والشؤون الخارجية وبعض المسائل القضائية، ستبقى الجمهورية المشرفة على الدولة الجديدة صاحبة المسؤولية في الوقت الراهن»... بكلام آخر، فإن المنوي خلقه [في فلسطين] هو محمية من السكان الأصليين تحت سلطة الأمة المسيطرة: أي بانتوستان...

انظر: Weinstock، المرجع المذكور، ص ٥٢٠.

وإعادة الانتشار في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، مع الإبقاء على المستوطنات؛ تشكيل الجيوب التي يتم الجلاء عنها في كيان فلسطيني محكوم ذاتياً في وضع ما تحت دولة، من دون أدوات عسكرية إلاّ تلك الخاصة بالقمع الداخلي؛ إشراف إسرائيلي على الطرق إلى هذه الجيوب، ولا سيما نقاط العبور إلى مصر والأردن (وقد تكرّس ذلك بالاتفاقيات الموقعة لاحقاً في القاهرة).

وبالطبع، يتعلق الأمر بترتيبات موقتة، بانتظار وضع قانوني دائم سوف يتم تحديده في أبعد تقدير بمرور خمس سنوات. لكن هذا الوضع، فضلاً عن التسوية الموقتة، سوف يتوقف على ميزان القوى الذي لا يحتاج إلى تعليقات. يجب الإيمان حقاً بالمعجزات لكي نتخيل أنه مع انقضاء خمس سنوات من طبيق الصورة التي تنص عليها خطة آلون ـ وقد رأينا بخصوص المفاوضات حول غزة وأريحا أن السلطة الإسرائيلية لم تكن تنوي تقديم هدايا ـ سوف تقرر الدولة الصهيونية، كما لو أن النعمة حلَّت عليها، الجلاء عما تبقى من غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، مخلية المكان أمام دولة فلسطينية «مستقلة وذات سيادة». هذا، مع ذلك، ما يَعِد به عرفات من يريد تصديقه. وفي الواقع، إذا حصلت منظمة التحرير الفلسطينية ولو على تفكيك بعض المستوطنات المعتبَرة نافلة من وجهة النظر «الاستراتيجية» من جانب الحكومة الإسرائيلية (أي تلك التي تخرج من إطار خطة آلون)، يجب أن تعتبر نفسها محظوظة.

لقد أكد ميرون بنفنيستي، أشهر خبير إسرائيلي بأراضي ١٩٦٧، أن مفاوضي منظمة التحرير الفلسطينية وافقوا سلفاً على مبدأين: «لن يتم الجلاء عن أي من المستوطنات الإسرائيلية» و«ستكون كتل المستوطنات التي تشكّل تواصلاً جغرافياً تحت السلطة الإسرائيلية».[٥٠] وبحسب بنفنيستي: «سوف تُربط كتل المستوطنات هذه، التي تضم معظم المستوطنات القائمة، بإسرائيل بواسطة شبكات طرق واسعة، سيكون لإسرائيل سلطة القيام عليها بنشاطات أمنية مستقلة». هذه الكتل ستقطع

(٥٠) مقال مذكور. الاستشهادات واردة في: *News from Within* (القدس: مركز المعلومات البديلة، حزيران/يونيو ١٩٩٤).

الضفة الغربية إلى «ثلاثة كانتونات تربط ما بينها ممرات ضيقة». فضلاً عن ذلك، «إن شبكة الطرقات التي ستؤمن المواصلات بين كتل المستوطنات هذه سوف تحوّل الكانتونات الفلسطينية إلى مُزبكة (پازل) لن تبقي للإدارة [الفلسطينية] أي سلطة».

ويخلص الكاتب إلى القول إنه لن يكون في وسع الفلسطينيين أن يعترضوا على هذه المبادئ التي سبق أن وافقوا عليها.

فضلاً عن ذلك، فإن معاهدة السلام التي هي قيد التفاوض بين إسرائيل والأردن، تنص على الاتفاق على رسم للحدود بين الدولتين يمر فوق نهر الأردن والبحر الميت. إن هذه المعاهدة سوف تنتزع إذاً أي شرعية دولية من المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي من مجمل الضفة الغربية، التي كانت تحت السيادة الأردنية قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وبما أن الكيان الفلسطيني جديد، فإن حدوده مع دولة إسرائيل تنتظر تحديدها، كما ينص على ذلك إعلان المبادئ.

إن خطة آلون هي إذاً، في الطريق المناسبة للحصول على التكريس الذي كانت تتوقعه: الاعتراف الدولي والعربي بالأمر الواقع الإسرائيلي في الضفة وغزة؛ السلام مقابل «مساومة على الأرض» تتيح لإسرائيل ممارسة سيادتها المباشرة أو نصف المباشرة على مجمل فلسطين الانتداب البريطاني؛ حل ـ ويقول بعضهم تصفية ـ المشكلة الفلسطينية، بكلفة بخسة، والحفاظ على «الدولة اليهودية والديموقراطية»، مع عناوين الصدارة في وسائل الإعلام لصالحها، فضلاً عن كل ذلك.

«سلام الشجعان» أو الاستسلام؟

مع ذلك، فإن السياق التاريخي ذاته الذي عُقدت فيه تلك الاتفاقيات يعطي معنىً خاصاً للدور الآيل إلى منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، معنىً كان، في الأكثر، اعتباراً ثانوياً بالنسبة إلى إيغال آلون. فبالنسبة إلى هذا الأخير، كانت الحجة الرئيسة حجة ديموغرافية على علاقة بتركيب السكان الإسرائيليين. ولا شك في أنه لم يكن يفوت بُعد نظر الاستراتيجي الصهيوني أن الإشراف بالذات على السكان العرب لأراضي عام ١٩٦٧، قد يطرح مشكلة مع مضيّ الوقت.[٥١] لكن الواقع هو

(٥١) «لقد فهمت أنه لم يكن ضرورياً، سواء من وجهة النظر السياسية أم الأخلاقية، أن ندير العرب في =

أنه حتى عام ١٩٨٧، أي حتى انفجار الانتفاضة الفلسطينية، كان قد أمكن الإبقاء على التوترات داخل تلك الأراضي عند مستوى مقبول بالنسبة إلى المحتل الإسرائيلي.[(٥٢)]

كانت المشكلة الرئيسية، خلال وضع خطة آلون، هي مشكلة فلسطينيي المنفى، المنظمين في منظمة التحرير الفلسطينية، ناهيكم بـ«الرفض العربي»[(٥٣)] وكان لا يزال شديداً في أعقاب «حرب الستة أيام». كان برنامج حزب العمل بخصوص «المساومة على الأرض»، يبدو، في أفضل الأحوال، شبيهاً بسياسة انتظارية نشطة. كان الوقت يلعب لصالح إسرائيل التي كانت تنفّذ استراتيجيتها المتعلقة بالأرض عبر المصادرات وأعمال الاستيطان، بمواجهة المطالبة العربية العاجزة بإعادة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بالكامل. وحين سحق الملكُ حسين الحركة الفلسطينية المسلحة في شرق الأردن، عامَي ١٩٧٠-١٩٧١، غدا شريكاً محتملاً صالحاً بالنسبة إلى مشروع حزب العمل، بعد أن أظهر قدرته على السيطرة على رعاياه.

عندئذ بالذات، صاغ الملك حسين مشروع «المملكة العربية المتحدة»، طارحاً نفسه كمرشح لاستعادة الضفة الغربية بوصفها إقليماً فدرالياً. بيد أن السياق العربي لم يكن يسمح له بالاندفاع في سلام منفصل مع الدولة الصهيونية بشروط هذه الأخيرة، وهي الإمكانية الوحيدة التي حدث أن عرضتها إسرائيل على جيرانها.

وقد تعقدت الأمور حين وجد العاهل الأردني نفسه أكثر عزلة غداة حرب عام ١٩٧٣، التي امتنع عن المشاركة فيها. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد نجحت في إعادة تشكيل شبه دولتها في لبنان وأحلت محل قصويتها القومية الأصلية برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وغزة.[(٥٤)] وقد أبدت قمة قادة الدول

= هذه الأراضي. وحتى لو أردنا ذلك أصلاً، فلن يكون بوسعنا تحقيقه إلا بقوة السلاح، وهذا لا يدوم إلا بعض الوقت. نحن خير من يعلم ذلك». (آلون، المصدر المذكور، ص ١٧٤).

(٥٢) انظر: Dieckhoff, *Les Espaces d'Israël*, pp. 195-197.

(٥٣) أنظر: Maxime Rodinson, *Israël et le refus arabe: 75 ans d'histoire* (Paris: Seuil, 1968).

(٥٤) إن كتاب آلان غريش *OLP, histoire et stratégies: Vers l'état Palestinien* (باريس: سباغ، ١٩٨٣)، مخصص لهذا التطور البرنامجي. انظر أيضاً: نادين بيكودو، *Le Mouvement national palestinien: Genèse et structures* (Paris: L'Harmattan, 1989).

العربية في الرباط عام ١٩٧٤، هذا البرنامج الجديد للمنظمة الفلسطينية وطوبتها «ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني». وكانت المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية (مؤتمر جنيف الدولي، والمفاوضات العسكرية الثنائية)، التي أعقبت حرب الغفران/ رمضان، قد أطلقت مجدداً سيرورة «التسوية التفاوضية» ثم توقفت. وقد تحولت المحاولة الثانية لسحق منظمة التحرير الفلسطينية إلى ما غدا حرب الخمسة عشر عاماً في لبنان.

إن وصول الليكود إلى السلطة في إسرائيل، عام ١٩٧٧، ألغى أي منظور للتسوية الإجمالية: كان مستبعداً أن يقبل اليمين الصهيوني مساومةً ما بصدد الجولان أو الأراضي الفلسطينية. كانت صحراء سيناء وحدها تفلت من أطماعه السياسية. فضلاً عن ذلك، كان تحييد الجبهة المصرية بضمانة أميركية من الممكن أن يعزز طموحات الليكود المتعلقة بضم الأراضي الفلسطينية والسورية. وقد أدت رحلة السادات إلى السلام المنفصل واستعادة مصر البقعة الصحراوية الواسعة، باستثناء قطاع غزة. وكانت الشروط الإسرائيلية ـ سيناء منزوعة السلاح مع جهاز إنذار تحت الإشراف الأميركي ـ تضمن أمناً كاملاً بفعل تلك «المنطقة العازلة» الضخمة. وقد سمح الليكود لنفسه بأن يضم الجولان رسمياً، وكان قد أُفرغ منذ عام ١٩٦٧ من معظم سكانه العرب؛ لكن الاعتبارات السكانية منعته من الإقدام على الخطوة ذاتها بخصوص «اليهودية ـ السامرة» وغزة.

إلاً أن اليمين الصهيوني كان يعمل برغم ذلك من أجل الضم: تكثيف سيرورة الاستيطان وتوسيعها؛ ضغوط من كل نوع لطرد زاحف للسكان الأصليين؛ مشروع حكم ذاتي فلسطيني لا يتناول الأرض ومحاولة إرساء شبكة متعاونين لهذه الغاية؛ جهود لزيادة سيل الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، بحيث يوطِّد ذلك الغالبية السكانية اليهودية في كامل فلسطين. بيد أن غزو لبنان عام ١٩٨٢، أفقد الليكود حظوته وأفسد العلاقات بين إسرائيل والعرّاب الأميركي، إلاً أنه أضعف أيضاً وكثيراً منظمة التحرير الفلسطينية، مثلما كان السلام مع مصر قد فتح الطريق أمام التسوية الإسرائيلية ـ العربية.

امتدح ياسر عرفات سياسة رونالد ريغان بعد خروجه من لبنان، وتصالح مع

الملك حسين، وسرعان ما اختلف مع دمشق. وعند رحيله الثاني من لبنان عن طريق البحر (١٩٨٣)، ذهب إلى القاهرة، كاسراً هكذا المقاطعة الرسمية العربية لمصر. ثم عقد في عام ١٩٨٥ اتفاقاً مع العاهل الأردني على مفاوضات مشتركة مع إسرائيل، حافزاً بذلك انشقاق المنظمات اليسارية في منظمة التحرير الفلسطينية. لقد كانت تلوح على الجبهة الأردنية ـ الفلسطينية شروط تسوية تنضج بسرعة من الجانب العربي.

بعد أن عاد حزب العمل الإسرائيلي إلى الواجهة، بقيادة شيمون بيريز، في إطار حكومة ائتلاف مع الليكود، مدّ يده إلى الملك حسين. وقد زاد هذا ضغطه على منظمة التحرير الفلسطينية لتسريع العملية، وظن نفسه قوياً كفاية بحيث يتقدم من دونها. ففي قمة عمّان العربية عام ١٩٨٧، كانت منظمة التحرير الفلسطينية أكثر تهميشاً من أي وقت مضى. لكن الانتفاضة انفجرت في نهاية العام نفسه في غزة والضفة الغربية، قالبة معطيات الوضع رأساً على عقب. وللمرة الأولى منذ عشرين عاماً، بات فلسطينيو الداخل خارج السيطرة ووضعوا إسرائيل في حالة مربكة إلى أقصى الحدود. وقد اعترف الملك حسين بهزيمته، فأعلن رسمياً تخلّيه عن المسؤولية بخصوص الضفة الغربية، ووجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها مجدداً في وضع قوي.

خاض شيمون بيريز حملته الانتخابية عام ١٩٨٨، تحت شعار «المساومة على الأرض»، مع دعوة مكشوفة إلى منظمة التحرير الفلسطينية كي تتفاوض مع إسرائيل.[٥٥] إلاّ أنه هُزم، في حين رضخت منظمة التحرير الفلسطينية، من جهتها، لشروط التفاوض مع الولايات المتحدة، في غياب القدرة على التفاوض مع حكومة إسرائيلية يسيطر عليها الليكود. وكان الوضع يتجمد مجدداً على الرغم من الجهود الأميركية، حين حصلت فجأة أزمة الخليج. فإذ عززت حرب عام ١٩٩١ كثيراً وزن

---

(٥٥) انظر مقال بيريز المنشور في **لوموند** بتاريخ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨:

سوف يتحتم على م.ت.ف.، في نهاية المطاف، أن تختار بين خيارين: الدعم السوري (...) أو الحوار مع الأردن. ونظراً إلى الخلافات داخل م.ت.ف.، فإنه مع هذا البلد الأخير فقط تستطيع م.ت.ف. أن تصوغ سياسة تفاوض مع إسرائيل.

الولايات المتحدة في السياسة الإقليمية، فتحت الطريق أمام مؤتمر السلام الذي دُشن في مدريد، متضمناً للمرة الأولى مفاوضات مباشرة بين الحكومة الإسرائيلية ووفد ترعاه رسمياً منظمة التحرير الفلسطينية.

بالنسبة إلى الليكود بقيادة إسحق شامير، لم يكن الأمر يتعلق إلاّ بالمماطلة من أجل الحصول على الضوء الأخضر الأميركي بخصوص قرض بقيمة عشرة مليارات دولار. كانت إسرائيل بحاجة إلى هذا المبلغ للتمكُّن من امتصاص المليون من المهاجرين اليهود المنتظَرين نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي. كان ينبغي لتلك الهجرة الآتية في أوانها أن تسمح لشامير، في نظره، بأن يضم أراضي عام ١٩٦٧ من دون هموم ديموغرافية. لكن إدارة بوش لم تكن مغفَّلة، فقد احتفظت بوسيلة الضغط هذه التي كانت حجة أساسية في الحملة الانتخابية الظافرة لحزب العمل الإسرائيلي عام ١٩٩٢، بقيادة إسحق رابين.

في غضون ذلك، كانت الأشكال التقليدية لنضال الانتفاضة قد أُنهكت، مفسحة في المجال أمام تجذر فلسطيني اتّسم بصعود متواصل لحركة حماس الإسلامية السلفية وبتزايد أعمال العنف التي كانت تنادي بها. وقد نجحت تلك الأعمال في أن تخل جدياً بالشعور بالأمن الإسرائيلي إلى جانبي حدود عام ١٩٦٧. وقد حاول رابين بادئ ذي بدء أن يقمع السلفيين الفلسطينيين، عن طريق طرد المئات من بينهم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، إلى لبنان. لكن العملية انقلبت ضد القائم بها، معززة نفوذ حماس وهيبتها إلى حدّ بعيد.

كان رابين قد اقتنع، من جهة أخرى وبحق، بأن فلسطينيي الداخل، الفلسطينيين الموفدين إلى مفاوضات السلام، الواقعين تحت ضغط سكان في طور التجذر، ليسوا مستعدين للانصياع لشروط خطة آلون، وهم أقل استعداداً أيضاً للتعهد بقمع نضال السلفيين. كانت بيروقراطية منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى هي وحدها القادرة على الرضوخ لشروط كهذه، ولا سيما أنها كانت على شفير الإفلاس، بعد أن كفت الحكومات النفطية العربية عن تمويلها بسبب موقفها المؤيد للعراق في أزمة الخليج. ولهذا السبب بالذات، قرر رابين وبيريز آنذاك بدء مفاوضات سرية مباشرة مع شخص

مثل ياسر عرفات لم يكن يطلب أفضل من ذلك. وسرعان ما أدت هذه المفاوضات إلى اتفاقيات واشنطن.

إن التذكير بالسياق التاريخي يسمح بتسليط الضوء على الدور النوعي الخاص المعطى لمنظمة التحرير الفلسطينية في التنفيذ الحالي للمرحلة النهائية من خطة آلون. ففي حين كفّت منظمات المنفى الفلسطيني المسلحة منذ زمن طويل عن تهديد الأمن الإسرائيلي تهديداً جدياً، أعطت الانتفاضة، ثم توسع حركة حماس ونضالها العنيف في الداخل، أهمية كبرى للوظيفة التي كان من الممكن أن تبدو خلال العشرين سنة من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة، وظيفةً غير صعبة نسبياً، عنينا الحفاظ على النظام في تلك الأراضي وقمع الكفاح المسلح المعادي للصهيونية. وتراهن جماعة حزب العمل الإسرائيلي على أن يكون عرفات ورجاله الأقدر على القيام بهذه المهمة.

هذا ما يفسر بوجه خاص انتهاك حكومة رابين، الذي لم يحدث من قبل، لما بالإمكان تسميته القانون الصهيوني القاضي بـ «عدم عودة» فلسطينيي المنفى. فبدلاً من التفاوض مع فلسطينيي الداخل على ما يفترض أن يكون حكم أنفسهم بأنفسهم، قررت السلطة الصهيونية مصير أراضي عام ١٩٦٧ مع نواة صغيرة من القادة المتمركزين في تونس، من وراء ظهر مندوبي الداخل. لقد وافقت على أن يأتي قسم من بيروقراطية منظمة التحرير الفلسطينية، جهاز الدولة الصغير هذا الموجود في المنفى، فيستقر في الضفة الغربية وقطاع غزة ويحكم السكان المحليين. أكثر من ذلك، لقد وافقت على أن يتولى آلاف فلسطينيي المنفى من جنود وحدات الجيش النظامي جداً، جيش التحرير الفلسطيني، مرافقة بيروقراطية منظمة التحرير الفلسطينية لتشكيل قوام قوة الشرطة الفلسطينية.[٥٦]

فضلاً عن ذلك، تخضع أبسط التفاصيل المتعلقة بـ «السلطة الفلسطينية» لموافقة

(٥٦) إن وحدات الشرطة الفلسطينية «ستتكوّن من ضباط شرطة تمّ تجنيدهم محلياً أو في الخارج (حائزين جوازات سفر أردنية أو وثائق سفر فلسطينية صادرة عن مصر). وينبغي أن يحصل الفلسطينيون الوافدون من الخارج للانضمام إلى وحدات الشرطة الفلسطينية، على تدريب كشرطيين وضباط شرطة» (الملحق الثاني في إعلان المبادئ، النقطة ٣ ج).

الحكومة الإسرائيلية: «بنية المجلس، وعدد أعضائه»، وسلطاته التنفيذية والتشريعية (المادة ٧)، فضلاً عن «النظام الانتخابي»، وحتى «القواعد والأنظمة التي تطبَّق على الحملة الانتخابية» (الملحق ١). ولم يفت الياس صنبر معنى هذا الإشراف الدقيق على العملية الانتخابية الفلسطينية، فكتب:

تراهن إسرائيل، وهي دولة ديموقراطية في علاقتها بمواطنيها، على حكم ذاتي فلسطيني استبدادي يلجم فم معارضته الخاصة به ويتحاشى المفاجآت الناجمة عن انعطاف ممكن دائماً للرأي العام الفلسطيني.[٥٧]

وإذا اختارت حكومة رابين البدء بـ«غزة ـ أريحا أولاً» فذلك بالطبع لتختبر في مخزن البارود المتمثل بغزة،[٥٨] قلعة التجذّر الفلسطيني، قدرة منظمة التحرير الفلسطينية الفعلية على السيطرة على الوضع وقمع النضال المعادي للصهيونية، وهو نضال ليس في نية حماس وحلفائها إطلاقاً أن يوقفوه بصورة طوعية. وعلى منظمة التحرير الفلسطينية أن تثبت قدراتها القمعية في غزة قبل تسليمها جيوباً أخرى في الضفة الغربية، وإلاّ فإن الاتفاقيات ستلغى كما لم ينفك يردد إسحق رابين.

ولا يفعل نعوم تشومسكي غير التعبير عن شعور العديد من المراقبين حين يؤكد، من دون مواربة، وهو يلمّح إلى تصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلي:

إن إسحاق رابين على حق بالطبع، فالمرتزقة الفلسطينيون سيكونون قادرين على حكم السكان من دون الخوف من استدعاءٍ امام المحكمة العليا. . .، أو من النفوس المرهفة من كل نوع.[٥٩]

* * *

(٥٧) 'L'auto gouvernement palestinien: Premiers défis', p. 107, in: Ghassan Salamé, *Proche-Orient: Les Exigences de la paix* (Bruxelles: Complexe, 1994), pp. 101-110.

انظر أيضاً مقال آلان غريش، «إسرائيليون وفلسطينيون على أرض ملغومة»، **لوموند ديبلوماتيك**، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(٥٨) إن اختيار أريحا، وهي بلدة صغيرة هادئة نسبياً، هو لأسباب رمزية: قربها من جسر اللنبي ـ نقطة المرور إلى الأردن، الذي ما زال يُنظر إليه كشريك في كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية ـ والطرف الأقصى للممر «ذي السيادة» الذي نصّت عليه خطة آلون (انظر أعلاه).

(٥٩) تشومسكي، «اتفاقية أوسلو، المشوبة بالعيب من البدء». هذا هو الرأي الذي عبّر عنه عاموس =

إذا أخذنا بالاعتبار الاستراتيجية الصهيونية التي حددتها خطة آلون ومهمة قمع النضال المعادي للصهيونية المولجة بها منظمة التحرير الفلسطينية، يتخذ السلام العربي ـ الإسرائيلي مظهراً مختلفاً تماماً عن الصورة المثالية المعطاة عنه على وجه العموم. وبدلاً من أن يشبه «سلام الشجعان» ومصالحة بين الشعوب، يظهر كسلام بين حُكّام، معقود في جوهره بشروط المنتصر الإسرائيلي، سلام صهيوني بشكلٍ ما. هذا السلام، منظوراً إليه بأعين شعوب عربية متقبلة على مدى عقود للخطاب القومي، الذي يستغله اليوم السلفيون الإسلاميون، معرَّضٌ جداً لأن يُرى كاستسلام(٦٠) يشكل تتويجاً لسحق العراق على أيدي الأميركيين.

أليس هذا هو الواقع في كل حال؟ هل ثمة ذرة واحدة من الشك في العلاقة المباشرة بين حرب الخليج وسيرورة تسوية النزاع الإسرائيلي ـ العربي، التي دشنها جورج بوش في مدريد ووضع عليها بيل كلينتون ختمه في واشنطن؟ كيف لا نرى في الترتيبات الجارية إرساء «النظام العربي الجديد» المبشَّر به في سياق «النظام العالمي الجديد»؟ إن الدورة التي بدأت عام ١٩٤٧ بالرفض العربي لإعطاء «الدولة اليهودية» نصف الأراضي الفلسطينية، تُختتم اليوم بالاعتراف العربي بهذه الدولة بالذات وهي تشرف على كامل تلك الأراضي، من دون أمل بالعودة بالنسبة إلى غالبية سكانها الأصليين.

= بيرلموتر قبل وقت قصير، صائغاً هذا التشخيص بخصوص الأداة الرئيسية للسلطة الجديدة: «سوف يكون على عرفات أن يعتمد بقوة على جهازه الأمني، المخابرات، الآلة الإرهابية القديمة التي حمته من الإسرائيليين، ومن المنشقين الفلسطينيين والخصوم العرب. وبالتالي، سيكون للشرطة بعض الوظائف العسكرية، في حين ستصبح أجهزة الأمن، لا الأحزاب السياسية أو منظمات حقوق الإنسان أو مؤسسات أخرى، قاعدة سلطة عرفات السياسية وسيطرته الإدارية».

Amos Perlmutter, «Arafat's Police State», *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 4 (July-August 1994), p. 10.

(٦٠) يؤكد ميرون بنفنيستي في مقال عنوانه معبِّر، «اتفاق استسلام»، جريدة هآرتز، ١٢/٥/١٩٩٤، ما يلي: «يمكن الاعتراف بوضوح بأن النصر الإسرائيلي كان مطلقاً والانهزام الفلسطيني مخزياً»، ويضيف: «من السهل أن نفهم عمق الإحباط لدى القادة الفلسطينيين داخل الأراضي الذين اعتبروا الاتفاق مشيناً إلى حد أنه يُفقد شعبهم ككل اعتباره».

هذا ما كان يسميه إيغال آلون «القبول بالواقع». وحين يأتي القبول بعد ٤٥ عاماً من رفض هذا الواقع ذاته لكونه جائراً، فإن ذلك يسمى استسلاماً. إن آلون، البصير حتى النهاية، كان يعرف بذكاء أن ذلك لا يعادل «ثورةً في القلوب». فهذه الأخيرة لم يحن موعدها بعد، وهو سيتأخر كثيراً. بيد أن إسرائيل والولايات المتحدة نجحتا برغم ذلك، في نقل التوتر في المواجهة بين الدولة الصهيونية وجيرانها العرب إلى المواجهة الداخلية في الدول العربية بين الحكومات وحركات الاحتجاج الشعبية. ولكنْ، ما دامت هذه المواجهة الأخيرة لم تُحسَم نهائياً، فسوف تقيِّد سلام الحُكّام.

٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤

[تعريب: كميل داغر، والمؤلف لمعظم الحواشي]

انتصار حزب الله (٢٠٠٠)

بدا أنّ انسحاب القوات الإسرائيلية من الجزء الأعظم من الأراضي التي كانت تحتلها في جنوب لبنان في ربيع عام ٢٠٠٠ وكأنه انتصار لحزب اللّه اللبناني. وسيلعب هذا الحدث الذي كان يتناقض كثيراً مع الإخفاقات المتراكمة للسلطة الفلسطينية منذ توقيعها اتفاقيات أوسلو/واشنطن وحتى مأزق مفاوضات كمب ديفيد في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٠، دوراً هاماً في تقوية التيارات السلفية الإسلامية الفلسطينية ولجوئها بصورة متزايدة إلى الهجمات الانتحارية، ابتداءً من مطلع «الانتفاضة الثانية» في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. وقد كُتب البحث التالي بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي بفترة قصيرة، رداً على أسئلة طرحتها تكفا هونيغ ـ بارناس Tikva Honig - Parnass لدورية أخبار من الداخل *News from Within*، وهي نشرة مركز المعلومات البديلة في القدس.

أ ـ يرسم انتصار حزب اللّه الخطوط العريضة لاستراتيجية شاملة، عسكرياً وسياسياً، لهزيمة الاحتلال الإسرائيلي. إلى أي حد يمكن لهذا الانتصار أن يُعيد نفسه في أماكن أخرى؟

للرد على هذا السؤال، ينبغي التميز بين العوامل المختلفة لهذه «الاستراتيجية الشاملة» كما تقولين. لنبدأ بالناحية العسكرية بما أنّها ذُكرت: أقول إن خصائص الأرض اللبنانية يجب أن تكون معروفة في العالم العربي بقدر ما باتت تُعرف خصائص الأرض العراقية من قِبَل أولئك الأشخاص في واشنطن الذين اعتبروا في وقت من الأوقات حرب الخليج عام ١٩٩١ بمثابة «خطوط عريضة» للتدخلات الأميركية اللاحقة. أعني بذلك أنه مثلما تُعتبر الصحراء الأرضَ المثالية للاستفادة من

هذا ما كان يسميه إيغال آلون «القبول بالواقع». وحين يأتي القبول بعد ٤٥ عاماً من رفض هذا الواقع ذاته لكونه جائراً، فإن ذلك يسمى استسلاماً. إن آلون، البصير حتى النهاية، كان يعرف بذكاء أن ذلك لا يعادل «ثورةً في القلوب». فهذه الأخيرة لم يحن موعدها بعد، وهو سيتأخر كثيراً. بيد أن إسرائيل والولايات المتحدة نجحتا برغم ذلك، في نقل التوتر في المواجهة بين الدولة الصهيونية وجيرانها العرب إلى المواجهة الداخلية في الدول العربية بين الحكومات وحركات الاحتجاج الشعبية. ولكنْ، ما دامت هذه المواجهة الأخيرة لم تُحسَم نهائياً، فسوف تقيِّد سلام الحُكّام.

٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤

[تعريب: كميل داغر، والمؤلف لمعظم الحواشي]

انتصار حزب الله (٢٠٠٠)

بدا أنّ انسحاب القوات الإسرائيلية من الجزء الأعظم من الأراضي التي كانت تحتلها في جنوب لبنان في ربيع عام ٢٠٠٠ وكأنه انتصار لحزب اللّه اللبناني. وسيلعب هذا الحدث الذي كان يتناقض كثيراً مع الإخفاقات المتراكمة للسلطة الفلسطينية منذ توقيعها اتفاقيات أوسلو/واشنطن وحتى مأزق مفاوضات كمب ديفيد في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٠، دوراً هاماً في تقوية التيارات السلفية الإسلامية الفلسطينية ولجوئها بصورة متزايدة إلى الهجمات الانتحارية، ابتداءً من مطلع «الانتفاضة الثانية» في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. وقد كُتب البحث التالي بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي بفترة قصيرة، رداً على أسئلة طرحتها تكفا هونيغ ـ بارناس Tikva Honig - Parnass لدورية أخبار من الداخل *News from Within*، وهي نشرة مركز المعلومات البديلة في القدس.

أ ـ يرسم انتصار حزب اللّه الخطوط العريضة لاستراتيجية شاملة، عسكرياً وسياسياً، لهزيمة الاحتلال الإسرائيلي. إلى أي حد يمكن لهذا الانتصار أن يُعيد نفسه في أماكن أخرى؟

للرد على هذا السؤال، ينبغي التمييز بين العوامل المختلفة لهذه «الاستراتيجية الشاملة» كما تقولين. لنبدأ بالناحية العسكرية بما أنّها ذُكرت: أقول إن خصائص الأرض اللبنانية يجب أن تكون معروفة في العالم العربي بقدر ما باتت تُعرف خصائص الأرض العراقية من قِبَل أولئك الأشخاص في واشنطن الذين اعتبروا في وقت من الأوقات حرب الخليج عام ١٩٩١ بمثابة «خطوط عريضة» للتدخلات الأميركية اللاحقة. أعني بذلك أنه مثلما تُعتبر الصحراء الأرضَ المثالية للاستفادة من

كل مزايا التفوق الجوي (كما يتبيّن من الفارق الكبير بين نتائج الأسابيع الستة من القصف المركّز للقوات العراقية في عام ١٩٩١ والنتائج الهزيلة للحملة الجوية لحلف الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عام ١٩٩٩)، ينبغي مراعاة خصوصية جنوب لبنان من حيث طبيعته الجبلية وكثافته السكانية، قبل تعميم هذه التجربة إلى مستوى «استراتيجية شاملة».

بقولنا ذلك، ينبغي أن نشدّد في المقام الأول على أنّ الانتصار في جنوب لبنان لم يكن انتصاراً «عسكرياً». لم يُهزَم الجيش الإسرائيلي عسكرياً: فقد كان أقل إنهاكاً بكثير من قوات الولايات المتحدة في ڤيتنام؛ وحتى في هذه الحالة الأخيرة ليس من الصحيح الحديث عن «هزيمة عسكرية». في الحالتين، كانت الهزيمة أولاً هزيمة سياسية للحكومتين في مواجهة وضع أصبح فيه شعب الدولة المعتدية معارضاً لمجهود الحرب بصورة متزايدة. من هذا المنظور، تُقاس قيمة العمل العسكري أولاً بوقعه السياسي وليس بوقعه العسكري المباشر. كانت عمليات مقاتلي المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال ـ ظلّت هذه العمليات أضعف كثيراً من عمليات المقاومة الڤيتنامية من حيث الزخم، حتى بالمقياس النسبي ـ فعّالةً في الدرجة الأولى بسبب وقعها على الشعب الإسرائيلي، بمثل الوقع الذي كانت تتركه نعوش الجنود الأميركيين العائدة إلى الوطن أثناء الحرب الڤيتنامية. في الحالتين أصبح شعب الدولة المعتدية يعارض أكثر فأكثر مجهوداً حربياً عارياً تماماً من أي تبرير أخلاقي.

لقد عرفت إسرائيل تجربةً كهذه منذ بداية غزوها للبنان في عام ١٩٨٢. وقد انسحبت من بيروت في عام ١٩٨٢، ثم من معظم الأراضي اللبنانية المحتلة في عام ١٩٨٥ مدفوعة، في المقام الأول، من كون الشعب الإسرائيلي لم يعد يقبل وضعاً يتعرّض فيه الجنود الإسرائيليون للموت يومياً من أجل احتلال يكاد لا يوجَد له أي مبرّر، حتى من وجة نظر صهيونية تقليدية. السؤال الحاسم هو إذاً، التناسب بين تكاليف الاحتلال ومنافعه: في الجولان، تفوق المنافع التي تجنيها إسرائيل التكاليف الراهنة، بينما كان العكس صحيحاً في جنوب لبنان من دون أي شك.

فلننظر إلى حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة على ضوء ما سبق: من الواضح أن المنافع فاقت التكاليف من وجهة نظر «الأمن» الإسرائيلي خلال عشرين عاماً. ولم

يكن في وسع عمليات حرب العصابات اليائسة التي نفّذتها المقاومة الفلسطينية أن تُبطل الشعور الإسرائيلي بالأمن الذي تعزّز نتيجة دفع الحدود حتى نهر الأردن. وبدأ الوضع يتغيّر بسرعة مع التعبئة الشعبية الكبيرة في إطار الانتفاضة التي جعلت الثمن يكاد لا يُحتمل بالنسبة إلى معنويات الجيش الإسرائيلي وسمعة إسرائيل لدى الدول التي تساندها. وتنامى الضغط في صفوف الجيش، وحتى ضمن رتبه العليا، من أجل انسحاب الجنود من المناطق الآهلة بالسكان وإعادة انتشارهم في المواقع الاستراتيجية في الضفة الغربية حيث لا توجد كثافة سكانية فلسطينية.

كانت هذه الضغوط التي مارسها العسكريون هي التي استجاب لها رابين تحديداً بالدخول في مفاوضات أوسلو. وحاول أن يحصل على أفضل ثمن لقاء هذا الانسحاب من جانب قيادةٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية دأبت منذ سنوات عديدة على ركم التنازلات والاستسلامات. وقد حصل على ما كان يرغب فيه إلى درجة ما كان يحلم بها بالتأكيد عندما بدأ محادثاته التمهيدية مع قيادة عرفات! وبدلاً من الاستناد إلى قوة الانتفاضة وبذل كل ما في وسعها لمواصلة ضغطها حتى تحقيق انسحاب الجيش الإسرائيلي من جميع المناطق الآهلة بالسكان، من دون أن تخون أياً من المطالب التي كانت تنادي بها سابقاً وبتقديم تساهلات صغيرة جداً، لا تتفاوض عليها منظمة التحرير الفلسطينية بل قيادة انتفاضة الداخل في الأراضي المحتلة ـ أنجزت قيادة عرفات ما وصفه حتى بعض المعلقين الصهاينة باستسلام مشين أدّى إلى الوضع المزري السائد اليوم.

تصرَّف حزب اللّه بشكل مختلف: واصل ضغطه من دون تراخ، وأجبر الجيش الإسرائيلي على الانسحاب انسحاباً تامّاً غير مشروط من الأراضي اللبنانية المحتلة منذ عام ١٩٧٨ (الجزء الذي ما زال محتلاً من الأرض اللبنانية احتُلّ في عام ١٩٦٧). إنّه حقّاً لنصر عظيم! وهو إنجازٌ سيفكّر فيه الشعب الفلسطيني ملياً وسيستلهمه.

ب ـ إلى أي مدى يشكّل انتصار حزب اللّه صفعة للمشاريع الامبريالية في المنطقة؟ وماذا يمكننا أن نتوقّع في المستقبل؟

إن الانتصار اللبناني هو بالتأكيد هزيمة للولايات المتحدة التي كانت تخطط،

مثل حليفتها إسرائيل، لربط هذا الانسحاب بسلام شامل مع سوريا ينطوي على شروط من جميع الأنواع وتنازلات وضمانات لصالح إسرائيل. يضاف إلى ذلك، أنّ إسرائيل هي الرديف «الأكثر ألمعية» للقوات المسلّحة الأميركية، وهي الدولة التي تُذكر دائماً كقدوة. وها هي الآن تنسحب انسحاباً يأخذ حجماً اندحارياً ويعيد إلى الذاكرة، بدافع لا يُقاوَم، صور اندحار الولايات المتحدة في ڤيتنام في عام ١٩٧٥، في اللحظة ذاتها التي يجري فيها إحياء ذكراه الخامسة والعشرين. إن ذلك إثبات جديد للمقولة المشهورة «تجرّأ على النضال، تجرّأ على النصر» التي ألهمت المقاومة الڤيتنامية بكل هذه البطولة. وفي وسعنا توقّع أن يساهم ذلك في عكس اتجاه رياح الانهزامية التي أصابت قطاعاً كبيراً من أولئك الذين كانوا يحاربون الهيمنة الامبريالية.

غير أنني أعتقد، في ما يتعلّق بمشاريع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أن التغيير الرئيسي في المشروع الإسرائيلي ـ الذي سيُدمج بالتأكيد ضمن مشروع الحكومة القادمة في واشنطن ـ سيكون إرجاء مشروع معاهدة السلام مع سوريا إلى أجلٍ غير مُسمّى. فالمؤسسة الصهيونية ليست متحمّسة للتخلّي عن الجولان لمجرّد إقامة علاقات مع سوريا، وهي علاقات لن تكون «طبيعية» في كل الأحوال، وهي أقل حماسةً لذلك نظراً إلى أن الرئيس السوري حافظ الأسد مشرف على الموت، وأن مستقبل سوريا السياسي غامض جداً.

ج ـ لماذا تبنّى حزب اللّه وحده الانتصار اللبناني؟ ألا توجد قوى أخرى ـ كالفلسطينيين واليسار اللبناني ـ شاركت في حركة المقاومة؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فلماذا إذاً؟

السبب في ظهور حزب اللّه كـ«الأب الوحيد» للانتصار (يقول مثلٌ شائع إن للنصر عادةً آباء عديدين، أما الهزيمة فيتيمة) هو أن الحزب فعل كل شيء لاحتكار بريق حركة المقاومة. فبعد الغزو الإسرائيلي في عام ١٩٨٢، كان هناك تعايش صعب وتنافس بين اتجاهين في الصراع ضد الاحتلال: المقاومة الوطنية التي كان الحزب الشيوعي اللبناني يهيمن عليها، والمقاومة الإسلامية التي كان حزب اللّه القوة المهيمنة فيها. وقد سبق الغزاة أن طردوا القوات الفلسطينية من جنوب لبنان؛ وما بقي منها في مخيّمات اللاجئين لم يكن ذا حجم يتيح له فرض وجوده في صفوف المقاومة،

خاصة أن قوىً لبنانية مثل ميليشيات حركة أمل الشيعية كانت تسهر على ألا ينتشر الفلسطينيون خارج المخيّمات. وما زالت حركة أمل موجودة ـ وكانت من بين الذين استرجعوا الأراضي التي تخلّت عنها إسرائيل وعملاؤها المحليون. لكنَّ هذه الحركة لم تكن يوماً قوة ذات شأن ضمن المقاومة: فقد خسرت زخمها منذ زمن طويل لصالح حزب اللّه، وتحولّت إلى مجرّد حزب محافظ همّه استرضاء الناخبين.

قام حزب اللّه بعمليات من جميع الأنواع لتثبيت احتكاره لحركة المقاومة، وصلت إلى حدّ الاعتداء على الحزب الشيوعي مرّات متعدّدة وقتل عدد من قيادييه الشيعة على نحو خاص. جاء رد فعل الحزب الشيوعي بشكل متذلّل جداً، ولم يتجرّأ على الرد بالمثل وناشد «الإخوة» في المقاومة الإسلامية أن يتصرّفوا بصورة أخوية، وهي مناشدة لا تحظى بأي فرصة لتجد آذاناً صاغية ما دامت لا تقترن بعمل حاسم يستهدف تبيان الأضرار التي قد تنتج عن تصرّف مخالف لذلك. وساهم هذا السلوك إلى حدّ كبير في التحوّل التدريجي لميزان القوى لصالح حزب اللّه، الذي انضمّ إليه عدد من مِناضلي اليسار اللبناني الأشد بأساً من ذوي الأصول الشيعية.

يجب أنْ نتذكّر أنَّ حزب اللّه لم يكن موجوداً في بداية الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، وأن الحزب الشيوعي كان القوة النضالية الأولى بين السكان الشيعة في جنوب لبنان. وبدأ أولاً في خسارة مواقعه لصالح حركة أمل ثم لصالح حزب اللّه بعد عام ١٩٨٢. في كلٍّ من هاتين المرتين كان الدرس واحداً: توجَّهت كل هذه الحركات بخطابها إلى السكان الشيعة في جنوب لبنان المعروفين تقليدياً بروحهم النضالية العالية. في مثل هذه المنافسة، كان لا مناصَ من أن يُحكم بالفشل على الطرف الأكثر خنوعاً، خاصة إذا كان لا يتجرّأ على أن يضع برنامجه الراديكالي الخاص به في المقدمة، وينتهي بوضع نفسه في ركاب القوى الطائفية المهيمنة. هنا أيضاً، ينبغي التجرّؤ على النضال والتجرّؤ على النصر!

أثبت حزب اللّه أنه فعّال جداً في هذا الصدد. ولا جدال في أنه قام بأعمال «جريئة» بوحي من مفهومه شبه الصوفي للشهادة. وعرف كذلك كيف يكسب تعاطف الناس باستخدامه المساعدات الكبيرة التي تلقاها من إيران بكفاءة عالية جداً، منظّماً خدمات اجتماعية من جميع الأنواع لصالح الأهالي المعوزين. ولا شك في أنّ حزب

اللّه استفاد من سياقٍ أيديولوجي مال لصالحه أكثر كثيراً مما كان لصالح يسارٍ فَقَدَ معنوياته تماماً منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

د ـ ما هي آثار انتصار حزب اللّه على موازين القوى السياسية في لبنان؟ وبالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين هناك؟ كما بالنسبة إلى المنطقة برمّتها؟

ثمّة شيء مؤكد: هذا الانتصار سيعزّز كثيراً مكانة حزب اللّه في لبنان ومكانة السلفيين الإسلاميين في كامل المنطقة. في لبنان، يواجه حزب اللّه حدوداً موضوعية لانتشاره ناجمة عن التشكيلة الطائفية البالغة التنوع للسكان. وبطبيعته هو كتنظيم شيعي، لا يستطيع حزب اللّه أن يكسب لنفسه عدداً هاماً من المسيحيين والدروز بل وحتى المسلمين السنة. ولا يشكّل حزب اللّه تهديداً للاّجئين الفلسطينيين، لأن عالميته الإسلامية تجعل منه نصيراً للقضية الفلسطينية. من هذا المنظور، يكون حزب اللّه في الواقع منافساً للقوى السياسية الفلسطينية في لبنان، سواء انتمت إلى مؤيدي عرفات أم إلى اليسار الفلسطيني، كما في وسعه أن يساهم في تقوية التيارات السلفية الإسلامية الفلسطينية.

من هذا المنظور أيضاً، سيكون انتصار حزب اللّه بالتأكيد نذير سوء بالنسبة إلى عرفات كما شرحت آنفاً. وستكون حماس، من بين فلسطينيي الضفة الغربية وغزة، هي الجهة الوحيدة المستفيدة من انتصار حزب اللّه. ومن ناحية أعم، نستطيع أن نتوقع أن يكون هذا الانتصار قيّماً لمجمل الحركة السلفية الإسلامية لجهة التعويض عن الوقع السلبي الذي تركته الأحداث الأخيرة في إيران. وثبت بصورة فاضحة خطأ الذين ظنوا أنه صار في وسعهم دفن السلفية الإسلامية (نشر «مستشرق» فرنسي أخيراً كتاباً أعلن فيه الأفول النهائي لهذه الظاهرة). وما دام السلفيون لا يواجهون منافساً حقيقياً ينازعهم تمثيل تطلّعات الجماهير المسحوقة، وما دامت الآثار الاجتماعية لـ«العولمة» تفعل فعلها، سيظلون جزءاً من صورة الواقع، بانتصارات وانتكاسات بطبيعة الحال.

[نُشر النص بالإنكليزية في أيار/مايو ٢٠٠٠]

الهجمة الإسرائيلية ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (٢٠٠٢)

كُتب هذا النص رداً على أسئلة صيغت من قِبَل تكفا هونيغ - بارناس وتوفيق حداد، محرِرَيْ نشرة بين الخطوط *Between the Lines* التي تصدر في القدس. تركّزت أسئلتهما أساساً على:

أ ـ العلاقة بين الهجمة التي يشنّها شارون ـ بإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية التي كانت قد أُخليت في إطار اتفاقيات أوسلو/واشنطن ـ من جهة، وبين الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة، من جهة أخرى؛

ب ـ نتائج هذه الهجمة في العالم العربي.

كانت إسرائيل تقليدياً مكوّناً أساسياً من مكوّنات استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وكما يعرف العالم كله تمام المعرفة، فإن هذه الاستراتيجية تمحورت في المقام الأول حول قضية البترول. ويفسّر الازديادُ الكبير لأهمية البترول عامة، وبترول الشرق الأوسط خاصة، بالنسبة إلى الاقتصاديات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية، انشغالَ الولايات المتحدة المتزايد بشؤون المنطقة. وكان مركز الثقل لهذا الانشغال الوصاية التي تمارسها على المملكة السعودية؛ وصاية أُسّست في عام ١٩٤٥ قبل إقامة دولة إسرائيل. وأصبحت هذه الأخيرة كلبَ حراسة للمصالح الأميركية في المنطقة: كان محكوماً على إسرائيل أنْ تلعب هذا الدور نظراً إلى كونها دولة معسكرة بحكم مولدها ـ أي أنها دولة على درجة عالية جداً من الاستعداد العسكري تتميّز بتخصيص نسبة عالية من دخلها القومي للنفقات العسكرية وتجنيد

جزء كبير من شعبها في القوات المسلّحة ـ وهي لا تستطيع أن تكون خلاف ذلك بسبب أصلها الاستعماري وعلاقاتها العدائية مع محيطها. هكذا، أصبحت هذه الدولة تشكّل أداة تهديد لجميع أنظمة الحكم العربية المجاورة التي تنظر بعين الريبة إلى المصالح الأميركية في المنطقة، وبشكل خاصّ السيطرة الأميركية على البترول السعودي. بهذا المعنى، تكون المملكة السعودية وإسرائيل حلقتين رئيسيتين ومتكاملتين في الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة.

وبرغم ذلك، فإنَّ أهمية إسرائيل للمصالح الإقليمية للولايات المتحدة لم تصبح حيوية إلاً في أواخر خمسينيات القرن العشرين: قبل ذلك لم تكن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تجابه تحديات جدية. كانت الحركة القومية العربية في بداية صعودها ضعيفة جداً ومتوجّهة بالدرجة الأولى ضد الاستعمار التقليدي لأوروبا الغربية. إن تجذّر هذه الحركة لاحقاً بزعامة عبد الناصر الذي كان في طريقه لأن يصبح العدوّ الرئيسي للنظام الملكي السعودي؛ ومشروع عبد الناصر لتوحيد الأمة العربية تحت قيادته؛ والتحالف الذي أقامه مع الاتحاد السوفياتي والذي أتاح لهذا الأخير الوصول إلى هذه المنطقة من العالم؛ إن هذه العواملَ مجتمعة هي التي رفعت إسرائيل إلى مرتبة الحليف الإقليمي الحاسم للولايات المتحدة.

تمثل هذا التطور في التغيّر الذي طرأ على موقف الولايات المتحدة بين حربَي عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧. ففي عام ١٩٥٦ هاجمت إسرائيل مصر الناصرية بالتحالف مع الممثلتَيْن التقليديتين للهيمنة الأوروبية في المنطقة، فرنسا وبريطانيا. عارضت الولايات المتحدة هذا الهجوم ليس لأنها نأت بنفسها عن المصالح الاستعمارية التقليدية فحسب، بل لأنّ العدوان الثلاثي لم يكن من شأنه إلاً أنْ يؤجّج المشاعر المعادية للغرب بين العرب في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة لا تزال تأمل في الحفاظ على علاقات ودّية مع مصر. في هذه الأثناء بلغت الحركة القومية العربية ذروة تجذّرها «الاشتراكي» في عام ١٩٦٧، سواء في مصر منذ مطلع الستينيات أو في سوريا منذ عام ١٩٦٦، بينما كان عداء الدولتين للمملكة السعودية بالغ الحدة. وتخوّفت الولايات المتحدة من أن يؤدي تحالف راديكالي بين القاهرة ودمشق، مع العراق حيث كان القوميون العرب في السلطة، إلى تطويق السعوديين بكمّاشة قوية،

فأُعطيت إسرائيل الضوء الأخضر لشنّ عدوانها في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

في هذه الحرب التي شكّلت المنعطف الرئيسي في وضع المنطقة منذ عام ١٩٤٨ (ما زال الشرق الأوسط يجابه الآثار المباشرة لحرب عام ١٩٦٧)، كان الرهان يدور حول مجموعتين مختلفتين ولكن متلاقيتين من المصالح، هما، من جهة، المصالح الأميركية كما شرحنا آنفاً، ومن جهة أخرى مصالح دولة إسرائيل التي لم تكن قط «دمية» بسيطة في يد الولايات المتحدة، بل كانت لها دائماً حساباتها الخاصة، الأمر الذي كان جلياً في عام ١٩٥٦ ويظل صحيحاً حتى يومنا هذا. كان الحصول على تفويض أميركي بتسديد ضربة قاتلة إلى نظامي القاهرة ودمشق بالنسبة إلى إسرائيل، منسجماً تماماً مع هدفها الخاص باستكمال العمل الذي بدأته في عام ١٩٤٨، وذلك باحتلال الضفة الغربية حتى نهر الأردن، فضلاً عن قطاع غزة.

ولمكافأة إسرائيل على إنجازها العسكري، دعمت الولايات المتحدة مطلبين لإسرائيل ضد جيرانها العرب: إعادة رسم حدود دولة إسرائيل لجهة «أمنها»، والاعتراف بها من قبل الأنظمة العربية بإنهاء حالة الحرب القائمة منذ عام ١٩٤٨. كان هذان المطلبان من صميم قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الذي وافقت عليه الولايات المتحدة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ وتجلّيا إما صراحة (الاعتراف والسلام) أو ضمناً (أل التعريف الشهيرة The الناقصة في العبارة التي تذكر الانسحاب الإسرائيلي من «أراضٍ محتلة» في الصيغة الإنكليزية للقرار).

لاقت المطالب الإقليمية لإسرائيل مزيداً من القبول لدى الولايات المتحدة، نظراً إلى أن الشعب الفلسطيني تجذّر تجذّراً شديداً بعد شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وعندما تبيَّن أنّ أي إعادة مباشرة للضفة الغربية إلى الأردن ستعرّض النظام الملكي الهاشمي للخطر. هكذا، استطاعت الحكومة الإسرائيلية أن تعمل على تنفيذ خطة آلون بزرع بؤر استراتيجية في الضفة الغربية، من أجل السيطرة على المنطقة تطلّعاً إلى إخلاء المناطق الآهلة بالسكان في وقت لاحق. وستشكل هذه الخطة النموذج التخطيطي الأساسي لعروض السلام الصهيونية بما فيها اتفاقيات أسلو، وصولاً إلى عروض باراك أثناء مفاوضات كمب ديفيد في عام ٢٠٠٠. ولقد كانت هذه الخطة مدعومة من الولايات المتحدة، وما زالت كذلك.

اعتقد مراقبون كثيرون أن الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل ستتناقص بشدة بعد عام ١٩٩١: تلك كانت سنة حرب الخليج التي شهدت التدخل العسكري المباشر والمركّز للولايات المتحدة في المنطقة وإقامة وجود عسكري أميركي دائم في دول الخليج العربية. كذلك، كانت تلك سنة نهاية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. ويمكن حتى القول إن التحوّل جاء نتيجة تغيير مصر ولاءها من الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٧٢ في عهد السادات، ما يفسّر السلوك «الأكثر توازناً» لواشنطن في وساطتها من أجل تحقيق سلام بين مصر وإسرائيل بعد حرب عام ١٩٧٣.

في الحقيقة، كان عام ١٩٧٣ وكذلك عام ١٩٩١ منعطفين رئيسيين، حفزا الولايات المتحدة على ممارسة ضغط أكبر على إسرائيل للحصول على تنازلات منها في سبيل إحلال سلام أميركي. هكذا، أمكن عقد معاهدة السلام بين إسرائيل بيغن ومصر السادات، وهذا هو السبب الذي مارست الولايات المتحدة من أجله ضغطاً قوياً على حكومة شامير في عام ١٩٩١ لكي تنضمّ إلى «عملية السلام». غير أنّ أهمية إسرائيل كورقة استراتيجية رابحة في يد الولايات المتحدة لم تتراجع إلى حد الزوال. ونظراً إلى الطبيعة البالغة الاضطراب والتفجّر للوضع الاجتماعي والسياسي في الدول العربية، تعرف الولايات المتحدة أنها لا تستطيع المراهنة على استقرار أي تحالف، مهما يكن، في المنطقة.

بالمقارنة، فإنّ إرتهان إسرائيل الاستراتيجي، ككيان سياسي، بالولايات المتحدة يجعل منها أكثر الحلفاء ثباتاً. تعرف الحكومة الأميركية أنَّ هناك حدوداً ضيقة لعدد الجنود الذين تستطيع نشرهم في المنطقة، كما اتضح ذلك بجلاء من الثمن الباهظ الذي دفعته بالفعل مقابل وجود ٥٠٠٠ جندي في المملكة السعودية، هذا الثمن الذي كانت من ضمنه اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وتعرف واشنطن أيضاً أنّ إرسال قوات إلى المنطقة يستغرق وقتاً، وأنّه ليس من المؤكد أن يتم ذلك دائماً بالسهولة نفسها التي توفّرت في عام ١٩٩٠ أثناء التحضير لحرب الخليج. من هذا المنظور، يظل دور إسرائيل كقاعدة عسكرية متقدّمة في هذا الجزء من العالم قيّماً جداً، وتكون المليارات الخمسة من الدولارات التي يتحمّلها دافع الضرائب الأميركي

لقاء ذلك، استثماراً حكيماً جداً، إذا قورنت بما يمكن تحقيقه لو أُضيف المبلغ ذاته إلى الميزانية العسكرية الهائلة للولايات المتحدة.

يقودنا ذلك إلى الوضع الراهن. إن الهجوم العسكري الإسرائيلي ضد الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية في الضفة الغربية هو نتيجة تلاقي عدّة عوامل. العامل الأول هو المأزق الذي وصلت إليه جهود تنفيذ خطة آلون، المعروفة أيضاً «بعملية السلام»: لقد اتّضح أنّ الشعب الفلسطيني لن يقبل بما صار يتبيّن له أكثر فأكثر كصفقة مغشوشة بعد أوهام عامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤. كذلك اتّضح أن عرفات لن يخاطر بمجابهة شعبه مقابل ما بدا له بصورة متزايدة الوضوح أنه لا يعدو أنْ يكون خدعة وفخاً قاتلاً. كانت الناحيتان مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً: لن يمكن جعل الشعب الفلسطيني يبتلع الحبوب الشديدةَ المرارة المقترنة بالتسوية المفروضة من الولايات المتحدة والدولة الصهيونية، إلاّ إذا أُخضع لديكتاتورية بالغة القسوة.

العامل الثاني هو بالتأكيد وصول شارون إلى السلطة في إسرائيل، تعبيراً عن القرار شبه الإجماعي للمؤسسة الصهيونية بالتخلّص من الفلسطينيين. فعل شارون بمساعدة العماليين ما كان هؤلاء يعجزون عن فعله، من دون المخاطرة برأس المال السياسي الذي يمتلكونه في إسرائيل والعالم.

العامل الثالث هو بلا شك الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وما بعده: بجعلها «الحرب على الإرهاب» الذريعة الجديدة للولايات المتحدة في سياستها للتدخل في أي مكان على كوكب الأرض، قدّمت اعتداءات واشنطن ونيويورك لشارون الغطاء السياسي الذي كان يحتاج إليه من أجل مخططاته الخاصة.

نصل الآن إلى النقطة التي يُرجَّح أن ينتهي عندها هذا التلاقي وحيث سيفترق الحلفاء الموقتون. إن هدف شارون ليس تدمير «البنية التحتية للإرهاب» من أجل فتح الطريق أمام محاولة جديدة لإقامة بانتوستان فلسطينية. إن مشروعه الحقيقي هو تدمير «السلطة الفلسطينية» لفرض سيطرة قمعية مباشرة على السكان الفلسطينيين لإرغامهم على الرحيل عن الضفة الغربية، ما يحقق هدف «الترانسفير» الذي كان دائماً يشترك فيه مع صديقه المغتال زئيفي.

تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها العماليون الإسرائيليون المخلصون إلى إعادة تأسيس «سلطة فلسطينية» تمارس سيطرة أكثر بطشاً على شعب فلسطيني أصابه وهن كبير، في إطار سلام قائم، بنسبة تزيد أو تنقص، على العرض الذي قدمه باراك في كمب ديفيد في عام ٢٠٠٠، مقترناً بالعرض السعودي لـ«تطبيع» العلاقات بين إسرائيل ومجمل العالم العربي. كانت فكرة العرض الأخير في الواقع من نتاج وزارة الخارجية الأميركية كوسيلة لإعادة تنشيط «عملية السلام» الموشكة على الموت. لا يحتوي هذا العرض على أيّ جديد من حيث الأساس، باستثناء أنّه صيغ من قِبَل المملكة السعودية التي ظلّت تفضّل حتى اليوم البقاء خارج الساحة خوفاً من المطبّات السياسية لـ«عملية سلام» على هذا القدر من التشويش.

غير أن المشكلة الكبيرة الآن هي أنّ هجمة شارون على الفلسطينيين خلقت مشاعر نقمة بالغة القوة والمرارة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل في العالم العربي بأسره، فأصبحت هذه المشاعر ذاتها عقبة كبيرة أمام أي محاولة لاستئناف «عملية السلام». ولا شك على الإطلاق في أن ذلك بالتحديد هو هدف شارون. لا ينطبق ذلك على بوش أو بيريز في جميع الأحوال، غير أن هذين الاثنين مصابان بقصر النظر السياسي وقلّة الذكاء. قد تُثبت الأحداث أن ما سمحا لشارون بتحقيقه بمزيج من التواطؤ والتغاضي هو منعطف تاريخي مدمّر لكل احتمالات السلام الإسرائيلي ـ العربي برعاية أميركية، ومزعزع لاستقرار المنطقة بكاملها، ما يشكّل خطراً كبيراً على مصالح الولايات المتحدة كما اتضح من الحشود الجماهيرية الهائلة التي استُنفرت في جميع الدول العربية بدون استثناء، أو يكاد.

ليست هذه المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة بالتأكيد، التي تبذر فيها الولايات المتحدة بذور التمرّد ضد مصالحها هي. إنّ بوش وشارون يهيّئان للويات المتحدة وإسرائيل كوارث مستقبلية قد تبدو إلى جانبها أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر فاتحةً بسيطة.

[نُشر النص الأصلي بالإنكليزية في أيار/ مايو ٢٠٠٢]

القسم الثالث

العراق: من حرب إلى أخرى

مأساة الشعب العراقي الطويلة (١٩٩١)

هل تكرر التاريخ تحت شمس الصحراء العراقية الحارقة؟ هذا ما قد يخطر بالبال لدى قراءة هذا المقال الذي كُتب في آذار/مارس ١٩٩١، بضعة أيام بعد انتهاء هجمة التحالف بقيادة واشنطن لدحر قوات صدّام حسين خارج الكويت، عندما كانت قوات النظام العراقي تقمع بالدم الانتفاضة الشعبية التي نشبت إثر هزيمته. كان ذلك يجري مع التواطؤ الواضح والخبيث لقوات التحالف: تواطؤ أثار مشاعر حادة من قِبل السكان العراقيين، خاصة في جنوب البلاد، وهو أحد أسباب موقف الحذر، المشوب بالعداء، الذي اصطدمت به قوات واشنطن ولندن عند اجتياحها للعراق سنة ٢٠٠٣. ويلقي هذا المقال ضوءاً خاصاً على ما رافق هذا الاجتياح الأخير.

يا له من مشهد ماجن وسخيف تقدمه للعالم أمريكا، معتزة بانتصارها ومذهولة به، كما لو كان الأمر يتعلق بانتصار داوود على جوليات! إن قائد قوات التحالف، الجنرال نورمان شوارزكوف، الملقب بـ «الدب»، يدخل بصعوبة ضمن فئة أمثال داوود بوزنه البالغ ١١٠ كلغ: بعد أن تألق بصورة باهرة وبطولية في حربه ضد غرانادا عظيمة البأس، قبل سبع سنوات، هوذا اليوم نجم سيلان الرضى عن الذات الذي يلي البسالة القتالية الأميركية في الخليج. بسالة سوف تبقى مأثرتها الكبرى إبادة عدد هائل من الجنود والمدنيين المنسحبين أو الفارين، على الطريق السيّار المفضي من مدينة الكويت إلى البصرة.

أما بعد هذا الغرور الذي لا يطاق والذي يغذيه إخراج سينمائي كما الحال مع طريقة عودة سفير الولايات المتحدة على متن مروحية، بعد مرور ١٦ سنة على

سايغون،(*) فإن مدى الكارثة التي سببتها الحرب «الجراحية» في العراق وفي الكويت أخذ يُعرف بالكاد. فيا لها من جراحة فظيعة تلك الجراحة بواسطة المطرقة ـ النقّارة، التي تتطلب جراحها سنوات طويلة كي تلتئم، تاركة ندوباً مخيفة وعميقة. ولاستكمال اللوحة الخاصة بما يعادل تأثير قصف ذري، باستثناء المفعول الإشعاعي، يجري إطلاق أوصاف كالليل الاصطناعي والشتاء النووي على آثار السحابة السامة الهائلة التي ينتجها احتراق آبار النفط الكويتية، الذي بات يُعتبر إحدى أسوأ الكوارث البيئية في التاريخ.

إن اتساع المجزرة والكارثة، والخراب الرهيب الذي أصاب الكويت والعراق بنتيجة هذه الحرب الناجمة عن تجابه جنونَين إجراميين، جنون نيرون بغداد وجنون ترومان(**) واشنطن الثاني، كل ذلك يجعل من تدفق الممثلين السامين للرأسمالية العالمية إلى أصحاب الدولارات النفطية ليبتزوا منهم عقوداً، مشهداً أكثر إثارة للقرف. أما بوش الذي كرسه الكونغرس ووسائل الإعلام الامبريالية امبراطوراً، فهو منشغل بـ «كسب السلام» بعد أن كسب الحرب، بحسب التعبير الرائج. بمعنى آخر، تسعى اليوم الإدارة الأميركية إلى ضرب الحديد حامياً من أجل صياغة السلام الأميركي الإقليمي الذي سرعان ما قد يفسد، من دونه، النصر العسكري الأميركي. في هذه الأيام التي تلي المعركة الكبرى، تصبح السياسة، بدورها، استمراراً للحرب بوسائل أخرى.

الخوف من الفراغ في العراق

وفي هذا المجال، فإن أول مشكلة كبيرة على واشنطن أن تواجهها هي بالطبع مشكلة العراق. وبهذا الصدد بالضبط يتجلى بالصورة الأكثر وضوحاً خبث واشنطن الكبير. إن من كانوا مقتنعين، في الغرب، أو كانوا يزعمون اقتناعهم بأن الحرب

(*) جرى إخلاء سفارة الولايات المتحدة في سايغون بالطريقة نفسها معكوسة، سنة ١٩٧٥، إثر حرب التحرير الفيتنامية.

(**) الرئيس الأميركي الذي أمر بإلقاء القنبلتين الذريتين على اليابان سنة ١٩٤٥.

الامبريالية كانت «مناهضة للفاشية»،[1] هم اليوم مصابون بالارتباك الشديد. فالكل يعرف ضمن أي شروط أمر جورج بوش بوقف النار، في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١. فما كان باقياً من الجيش العراقي في جنوب البلد كان في حالة من التشتت بحيث باتت المعارك تشبه تسلّياً باصطياد أهداف بشرية. كان في وسع قوات التحالف أن تواصل اختراقها بسهولة وصولاً إلى بغداد، أو إلى أبواب العاصمة على الأقل، من أجل الدفع بإطاحة صدام حسين.

وهي لم تفعل ذلك، ومن المؤكد أن موقفها هذا لم يكن تقيداً بحدود التفويض الذي أعطاه مجلس أمن الأمم المتحدة! ففي غرانادا أو في باناما، لأسباب أقل بكثير من غزو الكويت وضد أنظمة تُعد شبه ديموقراطية إذا قورنت بنظام البعث العراقي، لم تتردد قوات واشنطن في خلع السلطة القائمة واستبدالها بأخرى عميلة للولايات المتحدة. في ذينك البلدين، كانت الشروط العامة لحل أميركي بديل موجودة وتتمتع بالحد الأدنى من الشرعية والاستقرار. لم تكن تلك هي الحال في العراق، ولم تصبح كذلك إلى الآن.

إن البيت الأبيض ومحميه السعوديين يخشون الفراغ في العراق، أكثر بكثير مما يحقدون على صدام حسين. والمشهد الذي قدّمته المعارضة العراقية حين اجتمعت بكاملها في بيروت، بين ١٠ و١٣ آذار/مارس ١٩٩١، ليس فيه إطلاقاً ما يروق أنصار نظام إقليمي جديد، يشكل الناتج الفرعي لـ «النظام العالمي الجديد». فإن فسيفساء الاتجاهات هذه، التي لا يجمعها غير عدائها لطاغية بغداد والتي تتعارض أطرافها حول كل شيء آخر، يصعب عليها كثيراً أن ترسي حداً أدنى من الاستقرار في العراق، لو كان عليها أن تقيم حكومتها فوق أنقاض الجهاز العسكري البوليسي الخاص بصدام حسين.

لقد بلغت التوتاليتارية البعثية، لا سيما في العقد الأخير، حداً يبدو معه كأن

(١) نجد بينهم حتى أشخاصاً من اليسار، ليس فقط سُذَّجاً يجهلون المعطيات الفعلية، بل كذلك «خبراء»، كفريد هاليدي في بريطانيا الذي كتب: «لقد كان العمل العسكري ضد العراق مشروعاً، تماماً كما كان مبرراً في الثلاثينيات والأربعينيات دعم الحرب ضد الفاشية» (مقال نشرته **نيوستيتسمان إند سوسايتي**، لندن، ٨ آذار/مارس ١٩٩١).

الخيار يقتصر اليوم في العراق على أحد أمرين: إما الإبقاء على الجهاز الحاكم، بكامله أو جزئياً، أو الفوضى. والأسوأ أيضاً بالنسبة إلى واشنطن ومحميها، أن القوى الرئيسية التي من شأنها أن تطفو فوق هذه الفوضى، قوى مرتبطة إما بدمشق أو بطهران أو بموسكو، أي أنها تدخل بصعوبة في إطار السلام الأميركي الذي ترغب الولايات المتحدة في إرسائه. لذا، فإن نداءات بوش إلى الشعب العراقي ـ وإلى «العسكريين العراقيين» ـ كي يتخلصوا من طاغيتهم، إنما هي نداءات لا يجب فهمها إلاَّ كدعوات إلى القادة البعثيين كي يذبحوا صدام حسين على مذبح المصالح العليا لنظامهم واستقراره.

لقد نسج السعوديون روابط مع تجمُّع المعارضة العراقية بهدف واحد هو الاستعداد لكل احتمال. وفضلاً عن ذلك، فقد وضعوا في المقدمة، منشقين بعثيين قد يستطيعون المساهمة في الإبقاء على النظام بعد تخلصه من قسم من قادته. لكن، بعد أخذ كل شيء بالاعتبار، تفضل الرياض مئة مرة، تماماً كما تفضل واشنطن، أن تتكيف مع صدام حسين موهَن و«مدجَّن»، وفقاً للتعبير البليغ لضابط أميركي رفيع المقام،[٢] على المجازفة بقفزة كبرى في المجهول الذي قد يشكّله الانهيار العام للنظام. وهذا الحساب السياسي هو الذي يحدد موقفهما الملموس، العسكري، حيال ما يحدث في العراق.

وإذا كان يمكن ذكر أسباب أخرى لتفسير عدم تقدم قوات التحالف نحو بغداد، في حين كانت الطريق مفتوحة، فما من سبب آخر يفسر كون الأسابيع الستة من القصف الكثيف جواً وبالصواريخ، قد وفَّرت القوات المسلحة العراقية المحشودة في شمال البلاد، على أرض كردستان، لا بل حتى في العاصمة. ذلك أن هدف واشنطن، وهو هدف واضح، لم يكن يوماً التدمير والتفكيك الكاملين للقوات المسلحة العراقية، بل تخفيضها إلى نسب «مقبولة»، تتراوح بين مئتي ألف وثلاثمئة ألف رجل، كي تكون عاجزة عن تهديد جيرانها، في الوقت نفسه الذي تكون فيه قوية بما يكفي لردع من تحركه من بين هؤلاء مطامع في الهيمنة، ولقمع المعارضات

(٢) إنترناشونال هيرالد تريبيون، ١١ آذار/مارس ١٩٩١.

الداخلية، الشيعية منها أو الشيوعية أو الكردية.

أسباب الانتفاضة العراقية

إن موقف القوات الأميركية الموجودة في العراق[٣] يوضح تماماً هذا الخيار الأساسي. والأحداث التي تتعاقب في البلد، منذ وقف هجوم التحالف، هي النتائج الطبيعية والمنطقية للخيار المذكور. فالجزء الأساسي من القوة العسكرية لنظام بغداد تعرَّض للسحق في الجنوب، الأمر الذي أنتج شغوراً في السلطة. وهو الشغور الذي أثار، على غرار إطلاق بخار مضغوط، انتفاضة جماهيرية، هي انتفاضة شعب خاضع منذ سنوات طويلة لطغيان رهيب وغير محتمل، ودفع علاوة على ذلك أبهظ ضريبة لحربي صدام حسين المجنونتين.[٤]

كانت هذه الانتفاضة، وفقاً لمصادر عدّة، عفوية بشكل أساسي، وقد انضم إليها جنود من الجيش المندحر، لا سيما من يأتون في الأصل من المناطق المتمردة. ولكون مدن جنوب العراق شيعية بغالبية سكانها وقريبة من الحدود مع إيران، دُفعت طهران للتدخل في الانتفاضة. هكذا، تسلل لاجئون عراقيون من التيار السلفي الشيعي الموالي لإيران إلى البصرة. لكن ذلك لا يسمح لأي يكن بوصف تمرد الجماهير كما لو كان تمرداً «شيعياً»، بمعنى أنه انتفاضة على أسس طائفية، ولا بالأحرى كتمرد سلفي أو موال لإيران، كما زعمت وسائل الإعلام الامبريالية، عن قصد.

في الواقع، فإن التيار السلفي الرئيسي الموالي لإيران، بقيادة محمد باقر الحكيم، يتحاشى هو بالذات أن يضع في الواجهة برنامجه الأساسي وينضم كما أكد في المؤتمر الذي انعقد في بيروت إلى الدعوة الديموقراطية العامة، وهي دعوة شعبية أكثر بكثير من دعوة «الجمهورية الإسلامية»، بما في ذلك في أوساط شيعة العراق. وتعرف طهران من جهة أخرى أن رجالها لا يملكون إلاّ حظوظاً قليلة في الحصول

---

(٣) اقتصر أعضاء التحالف العرب على الأراضي الكويتية.

(٤) في الحرب ضد إيران كما في حرب الكويت، كان جنوب العراق جحيم القتال الأشد ضراوة.

في استفتاء ما على أصوات السكان العرب، شيعة كانوا أو سُنَّة، ناهيكم بأصوات الأكراد. ومن جهة أخرى، يخشى نظام الملالي، هو الآخر، أن تسود في العراق «فوضى» تحفز تحرر كردستان وانبعاث حركة شيوعية قوية[٥] وإطلاق حريات ملغاة منذ زمن طويل في إيران أيضاً، وكلها أمور قد تمثّل مصدر عدوى خطرة بالنسبة إلى طهران.

في هذا الصدد، غالباً ما جرى تفسير تصريحات الرئيس الإيراني رفسنجاني، في ٨ آذار/مارس ١٩٩١، تفسيراً خاطئاً في الغرب. فلقد صوّرت وسائل الإعلام النداء الذي وجهه إلى صدام حسين كي ينسحب من المسرح السياسي كأنه دعم للجماهير المتمردة، بينما كان الأمر يتعلق بشيء مختلف تماماً. ففي الواقع، دعا رفسنجاني حزب البعث للتخلص من الطاغية وللحكم بالتحالف مع المعارضة، وهو يقصد طبعاً المعارضة الموالية لإيران.[٦] وقد تلت دعوته عرض التعاون الذي قدمه للإيرانيين صدام حسين بالذات، الذي أرسل إلى طهران لهذه الغاية مساعده الشيعي، سعدون حمادي، في حين قدم عرضاً مشابهاً إلى الحركة الكردية، مقروناً بالوعد بإعادة تنشيط اتفاقيات آذار/مارس ١٩٧٠ حول الحكم الذاتي الكردي.[٧]

لكن يد الطاغية الممدودة لم تجد من يستجيب لها، لا تعبيراً عن معارضة حازمة لنظامه، بل عن معارضة لشخصه. فطهران وأنصارها، والأكراد المرتبطون بها، يشترطون رحيله، وهذه هي ضمانة الحد الأدنى في نظرهم لجعل تعاونهم مع

---

(٥) قد يستفيد الحزب الشيوعي العراقي من عدم مشاركة موسكو في التحالف العسكري، ومن الرصيد الذي كسبته موسكو حين حاولت وقف الحرب، وبسبب أن نظام بغداد، أياً يكن، لن يكون لديه من خيار غير أن يرتهن بالاتحاد السوفياتي إلى حد بعيد. إن كون موسكو أبقت على معاهدة الصداقة والتعاون التي أبرمتها مع العراق عام ١٩٧٢، ورفضت الوعد بعدم تسليم أسلحة لهذا البلد بعد الآن، بناء على الطلب غير المستجاب الذي قدمه جون مايجور، رئيس وزراء بريطانيا، خلال لقائه مع غورباتشوف في بداية هذا الشهر، (انظر **إنترناشونال هيرالد تريبيون**، ٧ آذار/مارس ١٩٩١)، إنما هو واقع معبّر تماماً عن حسابات الكرملين.

(٦) «لا يمكن أن يحكم حزب البعث وحده، لا سيما بقيادة شخص لم يعد يريده العالم أو المنطقة أو الشعب العراقي» (**إنترناشونال هيرالد تريبيون**، ٩ آذار/مارس ١٩٩١).

(٧) **إنترناشونال هيرالد تريبيون**، ٨ آذار/مارس ١٩٩١.

البعثيين مدعاة للثقة. أي أن الحساب الإيراني، على الأقل حساب جناح رفسنجاني، شبه بحساب الأميركيين والسعوديين بوصفه يمر بالإبقاء جزئياً على النظام، من دون زعيمه. والتنافس بين المعسكرين المتخاصمين جلي: كل منهما يود أن يقع العراق من جهته، لإحباط مساعي الآخر.

وبالتالي، فإن كلاً من المعسكرين، طهران من جهة وواشنطن ـ الرياض من جهة أخرى، يسعى إلى وضع العصي في دواليب المعسكر المقابل. لقد كان الهدف من مُزايدة طهران المناهضة للأميركيين، خلال الأيام الأخيرة لهجوم التحالف، وكان سبقها منح الطائرات العراقية الملجأ على الأرض الإيرانية، ترتيب إمكانية حلف مع بغداد ضد التحالف. بالمقابل، منحت القوات الأميركية في العراق الضوء الأخضر لنظام صدام حسين لأجل القمع الدموي للانتفاضة في الجنوب، الحاظية بدعم طهران.

الضوء الأخضر الأميركي

وفي الواقع، يضاف إلى الخيارين العسكريين المذكورين آنفاً، خيار ثالث أكثر وضوحاً بعد. فالجيش الأميركي كان قادراً، من دون أي مشكل، على أن يقفل الطريق إلى الجنوب بصورة محكمة أمام كل أنواع التعزيزات، رجالاً ودبابات، القادمة من الشمال ومن الوسط. بل كان كفاه أن ينص على حظر الحركة هذا ضمن شروط وقف النار، بمواجهة نظام عراقي وافق بانصياع على كل الشروط التي حددها له بوش في واشنطن ونيويورك، وشوارزكوف في صفوان،[٨] وهو المنشغل من جديد بصورة شبه حصرية بسحق شعبه. بالطريقة عينها، كان كافياً إبلاغ بغداد بمنع كل استخدام لمجالها الجوي لأهداف عسكرية، للحيلولة دون تدخّل مروحيات الجيش العراقي ضد العصيان الشعبي.

أما الخيار الفعلي للقوات الأميركية فكان معاكساً تماماً. لقد سمحت لصدام حسين بنقل قواته، ودباباته ومروحياته على مجمل الأراضي العراقية، بما فيه نحو

(٨) النقطة الكائنة في الأراضي العراقية، التي يلتقي فيها القادة العسكريون العراقيون وقادة التحالف.

في استفتاء ما على أصوات السكان العرب، شيعة كانوا أو سُنَّة، ناهيكم بأصوات الأكراد. ومن جهة أخرى، يخشى نظام الملالي، هو الآخر، أن تسود في العراق «فوضى» تحفز تحرر كردستان وانبعاث حركة شيوعية قوية[٥] وإطلاق حريات ملغاة منذ زمن طويل في إيران أيضاً، وكلها أمور قد تمثّل مصدر عدوى خطرة بالنسبة إلى طهران.

في هذا الصدد، غالباً ما جرى تفسير تصريحات الرئيس الإيراني رفسنجاني، في ٨ آذار/مارس ١٩٩١، تفسيراً خاطئاً في الغرب. فلقد صوّرت وسائل الإعلام النداء الذي وجهه إلى صدام حسين كي ينسحب من المسرح السياسي كأنه دعم للجماهير المتمردة، بينما كان الأمر يتعلق بشيء مختلف تماماً. ففي الواقع، دعا رفسنجاني حزب البعث للتخلص من الطاغية وللحكم بالتحالف مع المعارضة، وهو يقصد طبعاً المعارضة الموالية لإيران.[٦] وقد تلت دعوته عرض التعاون الذي قدمه للإيرانيين صدام حسين بالذات، الذي أرسل إلى طهران لهذه الغاية مساعده الشيعي، سعدون حمادي، في حين قدم عرضاً مشابهاً إلى الحركة الكردية، مقروناً بالوعد بإعادة تنشيط اتفاقيات آذار/مارس ١٩٧٠ حول الحكم الذاتي الكردي.[٧]

لكن يد الطاغية الممدودة لم تجد من يستجيب لها، لا تعبيراً عن معارضة حازمة لنظامه، بل عن معارضة لشخصه. فطهران وأنصارها، والأكراد المرتبطون بها، يشترطون رحيله، وهذه هي ضمانة الحد الأدنى في نظرهم لجعل تعاونهم مع

---

(٥) قد يستفيد الحزب الشيوعي العراقي من عدم مشاركة موسكو في التحالف العسكري، ومن الرصيد الذي كسبته موسكو حين حاولت وقف الحرب، وبسبب أن نظام بغداد، أياً يكن، لن يكون لديه من خيار غير أن يرتهن بالاتحاد السوفياتي إلى حد بعيد. إن كون موسكو أبقت على معاهدة الصداقة والتعاون التي أبرمتها مع العراق عام ١٩٧٢، ورفضت الوعد بعدم تسليم أسلحة لهذا البلد بعد الآن، بناء على الطلب غير المستجاب الذي قدمه جون مايجور، رئيس وزراء بريطانيا، خلال لقائه مع غورباتشوف في بداية هذا الشهر، (انظر **إنترناشونال هيرالد تريبيون**، ٧ آذار/مارس ١٩٩١)، إنما هو واقع معبّر تماماً عن حسابات الكرملين.

(٦) «لا يمكن أن يحكم حزب البعث وحده، لا سيما بقيادة شخص لم يعد يريده العالم أو المنطقة أو الشعب العراقي» (**إنترناشونال هيرالد تريبيون**، ٩ آذار/مارس ١٩٩١).

(٧) **إنترناشونال هيرالد تريبيون**، ٨ آذار/مارس ١٩٩١.

البعثيين مدعاة للثقة. أي أن الحساب الإيراني، على الأقل حساب جناح رفسنجاني، شبيه بحساب الأميركيين والسعوديين بوصفه يمر بالإبقاء جزئياً على النظام، من دون زعيمه. والتنافس بين المعسكرين المتخاصمين جلي: كل منهما يود أن يقع العراق من جهته، لإحباط مساعي الآخر.

وبالتالي، فإن كلاً من المعسكرين، طهران من جهة وواشنطن ـ الرياض من جهة أخرى، يسعى إلى وضع العصي في دواليب المعسكر المقابل. لقد كان الهدف من مُزايدة طهران المناهضة للأميركيين، خلال الأيام الأخيرة لهجوم التحالف، وكان سبقها منح الطائرات العراقية الملجأ على الأرض الإيرانية، ترتيب إمكانية حلف مع بغداد ضد التحالف. بالمقابل، منحت القوات الأميركية في العراق الضوء الأخضر لنظام صدام حسين لأجل القمع الدموي للانتفاضة في الجنوب، الحاظية بدعم طهران.

الضوء الأخضر الأميركي

وفي الواقع، يضاف إلى الخيارين العسكريين المذكورين آنفاً، خيار ثالث أكثر وضوحاً بعد. فالجيش الأميركي كان قادراً، من دون أي مشكل، على أن يقفل الطريق إلى الجنوب بصورة محكمة أمام كل أنواع التعزيزات، رجالاً ودبابات، القادمة من الشمال ومن الوسط. بل كان كفاه أن ينص على حظر الحركة هذا ضمن شروط وقف النار، بمواجهة نظام عراقي وافق بانصياع على كل الشروط التي حددها له بوش في واشنطن ونيويورك، وشوارزكوف في صفوان،[٨] وهو المنشغل من جديد بصورة شبه حصرية بسحق شعبه. بالطريقة عينها، كان كافياً إبلاغ بغداد بمنع كل استخدام لمجالها الجوي لأهداف عسكرية، للحيلولة دون تدخّل مروحيات الجيش العراقي ضد العصيان الشعبي.

أما الخيار الفعلي للقوات الأميركية فكان معاكساً تماماً. لقد سمحت لصدام حسين بنقل قواته، ودباباته ومروحياته على مجمل الأراضي العراقية، بما فيه نحو

(٨) النقطة الكائنة في الأراضي العراقية، التي يلتقي فيها القادة العسكريون العراقيون وقادة التحالف.

البصرة. وهي سمحت له، ولا تزال، بسحق الانتفاضة الشعبية في الجنوب والوسط، في حمام دم رهيب. والأنباء النادرة التي تتسرب في هذا الصدد عبر الستار الحديدي الذي أسدله البعثيون من جديد، حاظين هنا أيضاً بمسايرة التحالف، تتحدث عن مذابح بالأسلحة الثقيلة وإعدامات جماعية لمئات المتمردين. وليس في الأمر ما يفاجئ، في المحصلة، من جانب أحد الأنظمة الأكثر دموية في العالم.

في الولايات المتحدة وإزاء احتجاجات من كانوا آمنوا بأسطورة الحملة الديموقراطية ضد هتلر جديد، رأى بوش نفسه مجبراً، في ١٣ آذار/مارس، على «الاعتراف ببعض القلق» (كذا) من استخدام المروحيات، في حين كان الجنرال براندتنر، من البنتاغون، صرح قبل أيام قليلة بأن الولايات المتحدة أجازت لصدام حسين أن يستخدم حتى طائراته ضد التمرد، إذا تمكّن من استرجاعها من إيران وشرط ألا تهدد قوات التحالف.[(٩)] إن «قلق» بوش من المروحيات، التافه تماماً إذا قيس بذلك الذي عبَّر عنه في اليوم ذاته بصدد «عدم استقرار» العراق، سبقه تحذير بغداد ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. ولما كان النظام العراقي أميناً للمثال «التقليدي» الذي وضعه البنتاغون، اقتصر على قصف مناطق التمرد بالنابالم!

لا تكتفي القوات الأميركية بترك الديكتاتورية البعثية تقمع انتفاضة السكان على هواها. إنها تفيدها بدورها كـ «درع الصحراء»، بمعنى أنها تثني إيران مباشرة ومداورة عن زيادة دعمها للتمرد. فوفقاً لتحليل صحيفة **إنترناشونال هيرالد تريبيون**، في ٦ آذار/مارس ١٩٩١: «تشكل الولايات المتحدة، والعربية السعودية وبلدان أخرى في التحالف، قوة ردع مهمة ضد كل محاولة إيرانية لكسب نقطة استناد في العراق، لا سيما إذا انتهكت طهران وحدة الأراضي العراقية».

وبالصورة نفسها، تقوم تركيا، حليفة واشنطن في شمال العراق، بثني الأكراد بشدة عن الذهاب بعيداً في معركتهم ضد بغداد. فأكثر من مرة، هدَّد الرئيس التركي، تورغوت أوزال، بالتدخل في كردستان العراقية إذا أبدت هذه نوايا انفصالية. ومنذ بداية هجوم التحالف، صوّت برلمان أنقرة على صلاحيات حرب

(٩) **إنترناشونال هيرالد تريبيون**، ١١ آذار/مارس ١٩٩١.

خاصة تجيز إرسال الجيش التركي إلى شمال العراق، إذا اقتضى الأمر. والحد الذي عيّنه أوزال لأكراد العراق ليس غير الحكم الذاتي الذي منحتهم إياه بغداد نظرياً منذ ٢١ عاماً، والذي يعرض صدام حسين عليهم اليوم إعادة تنشيطه.

معركة صدام حسين ضد الأكراد والشيعة

إن معارضة حق الشعب الكردي في الانفصال وإنشاء دولة، تبدو الشيء الذي يلقى أكبر قدر من الإجماع في المنطقة. فالولايات المتحدة وإيران وسوريا والمملكة السعودية تنادي جميعها بتشبثها بـ«وحدة أراضي العراق». وعن سؤال وجّهه الصحفيون إلى وزير خارجية فرنسا، رولان دوما، في الفترة الأخيرة، عما يمكن أن يأمل الأكراد من «النظام العالمي الجديد»، لم يجد من جواب غير «أن الشعب الكردي شعب يائس»![١٠] هذا ويعرف صدام حسين تماماً أن الأخطار محدودة من الجانب الكردي، وهو يعرف أيضاً أنه مهما تقدمت القوات الكردية، لا يمكنها أن تفرض عليه أكثر مما سبق أن وافق عليه عام ١٩٧٠. وهو يعي من جهة أخرى أن الأكراد، بصفتهم أقلية قومية، لا يمكن أن يتطلعوا إلى السلطة المركزية.

أما الخطر في المناطق التي يقطنها عرب شيعة، يشكّلون الأكثرية في العراق، فكان أكبر بكثير، لا سيما بسبب تدخّل طهران إلى جانب المتمردين. لذا، اختار طاغية بغداد، في مرحلة أولى، أن يخلي الجبهة الشمالية من قوات النخبة، لقمع التمرد في الوسط والجنوب. وقد استفاد من جواز المرور الذي منحته إياه القوات الأميركية. بقيامه بذلك، كان يعرف أنه يعرّض باقي قواته في الشمال للاندحار، وهو ما لم يتأخر في الحدوث تحت ضغط الجماهير المتمردة التي انضم إليها مقاتلو حرب العصابات القومية الكردية. كان الأمر يتعلق بالنسبة إليه بتدارك ما هو أكثر إلحاحاً، على أن يصفّي حساباته مع الجماهير الكردية في ما بعد، كما يبدو أنه بدأ يفعل في الوقت الراهن.

في هذه المعركة من أجل بقاء الديكتاتورية، يستند صدام حسين قبل كل شيء

---

(١٠) لوموند، ١٢ آذار/مارس ١٩٩١.

إلى حرسه الخاص، الحرس الجمهوري، وإلى أجهزته البوليسية أو شبه البوليسية، التي باتت أهدافاً لانتقامات شعبية رهيبة في كل مكان تغلبت فيه الانتفاضة، وإن موقتاً. ويسعى الطاغية بعد ذلك إلى منع تفكك ما بقي من جيشه. ولأجل هذه الغاية، أصدر مرسوماً بالعفو عن الفارين ومنح علاوات شهرية لجميع عناصر قواته، ولا سيما جنود الحرس، المتمتعين في الأساس بامتيازات كبرى (الراتب والتجهيز والمنافع الاجتماعية... إلخ). أما تماسك باقي الجيش فتجري صيانته بنجاح معتدل، عن طريق الإرهاب البعثي ذاته الذي يحبط السكان. يجري أخذ أقارب الجنود رهائن، وهو الأمر الذي يحد من إمكانات تمرد كل من يعيش أهلهم في الأراضي الواقعة تحت إشراف البعثيين. وينضاف الإعدام المنظّم للمتمردين ليثني القوات عن التمرد.

هذا وإن آفاق التمرد تكفهر بسبب الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لنظام بغداد في واقع الأمر. وهو ما يجعل شخصية من المعارضة الديموقراطية البورجوازية العراقية تقول، في مقال نشرته **الواشنطن بوست**:[١١] «إن الولايات المتحدة تنتظر، خلف ورقة عريش عدم التدخل، أن يذبح صدام المتمردين، متأملة أن يتمكن ضابط مناسب من إطاحته في ما بعد». أو كهذه الكلمات التي تنقلها **نيوزويك**[١٢] من مجلس الشيوخ الأميركي، والتي تقلب المقارنة بين صدام وهتلر، التي صدرت عن بوش، ضد هذا الأخير: «إن موقف الإدارة هو بالضبط التخلص من صدام، لكن ليس من نظامه (...) والأمر يشبه التخلص من هتلر مع ترك النازيين في السلطة».

التضامن مع الشعب العراقي

إن الجماهير العربية والكردية في العراق، المتمردة على الطغيان البعثي، لا تلقى اليوم أي تضامن ملحوظ من جانب سكان البلدان العربية الأخرى، هذا إذا لم يكن هؤلاء معادين لها لأسباب رجعية، لدواع طائفية معادية للشيعة أو شوفينية مناهضة للأكراد. وهذا يؤكد بصورة مأساوية ما كان يُخشى منه بصدد الأوهام الخطيرة التي

---

(١١) **إنترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٣ آذار/ مارس ١٩٩١.
(١٢) **نيوزويك**، ١٨ آذار/ مارس ١٩٩١.

يجري بثها لدى الجماهير العربية بخصوص المعنى الفعلي لأعمال الطاغية العراقي، بما في ذلك من قِبَل قوى يسارية.

وبموازاة ذلك، يصمت اليوم الظرفاء الذين كانوا يدعمون، في الغرب، حملة الامبرياليين الصليبية الديموقراطية «المعادية للفاشية»، بحجة أن صدام وجد من هم أكثر «فاشية» منه، أي «السلفيين» الذين يهددون بالاستيلاء على السلطة في بغداد. وفي الحالتين الأولى كما الثانية، ينظر إلى متمردي العراق بارتياب، إذا لم يكن بكراهية، أناس كانت لديهم مواقف متعارضة خلال حرب الأسابيع الستة. ويبدو الآن بجلاء تام كم أنه مهم أن يكون جرى التصدي للعدوان الامبريالي من دون إعطاء نظام صدام حسين، أو ضمّه الكويت، أدنى قدر من الدعم.

اليوم كما البارحة، يتطلب الدعم الفعلي للشعب العراقي النضال في آن:

- لأجل الانسحاب الفوري للقوات الامبريالية، المجرمة مرتين ضد الشعب العراقي لأنها تدعم النظام ضده بعد أن قصفته وجوّعته من دون رحمة.

- لأجل رفع كل أنواع الحظر، وكل العقوبات، وكل تعويضات الحرب المفروضة على الشعب العراقي.

- لأجل دعم الشعبين العربي والكردي في العراق في نضالهما ضد الطغيان البعثي، ولأجل الحريات الديموقراطية وانتخاب جمعية تأسيسية.

- لأجل دعم الشعب الكردي في نضاله للتحرر القومي ولأجل حقه في تقرير المصير، بما في ذلك حق الانفصال لإقامة دولته الخاصة به.

١٤ آذار/ مارس ١٩٩١

غزوة البترول:
لماذا تريد الولايات المتحدة الحرب؟ (٢٠٠٢)

شهد خريف عام ٢٠٠٢ انطلاق حركة هائلة مناوئة للحرب انبثقت عن الرغبة المعلنة لواشنطن ولندن في الاستيلاء على العراق. يتناول هذا الحوار الذي أجراه (معي) انتوني بيغران Anthony Begrand لأسبوعية روج *Rouge*، الأسئلة الرئيسية المطروحة في سياق بناء هذه الحركة، انطلاقاً من الحالة الفرنسية على نحو خاص.

● كيف تحلّل أنت الأسباب التي ساقتها حكومة بوش لتبرير «الحرب الوقائية» في العراق؟

إن اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ قدمت إلى حكومة بوش ذريعة ممتازة لتُدخل حيّز التنفيذ سياسات وُضعت قبل هذا التاريخ بفترة طويلة، استجابة لمصالح من الوزن الثقيل أهم كثيراً من الرّد على عمل إرهابي. ويجري منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تنفيذ استراتيجية لتوسيع الوجود العسكري الأميركي في العالم ابتداء من آسيا الوسطى. وتُبنى بذريعة حرب أفغانستان قواعد عسكرية في جمهوريتين سوفياتيتين في آسيا الوسطى، هما أوزبكستان وكرغيزستان، بينما تُجرى مفاوضات مع دول أخرى في المنطقة. لقد مدّت الولايات المتحدة وجودها العسكري إلى جورجيا؛ وها هي تستقر للأمد الطويل في حوض بحر قزوين هذا الذي يُعتبر من أهمّ مناطق العالم الواعدة لجهة الثروات الهيدروكربونية (بترول وغاز)، خارج نطاق الخليج العربي ـ الفارسي، وحيث تتواجد شركات البترول الأميركية تواجداً كثيفاً جداً في السنوات الأخيرة.

أما في ما يتعلّق بالعراق، فإن الطابع الكاذب للأسباب التي ذُكرت هو أكثر فحشاً حتى من ذريعة «الحرب ضد الإرهاب» التي استُخدمت في آسيا الوسطى. ولا يمكن تعريف الحرب على العراق بأنها ردّ على أي اعتداء مهما يكن، وسرعان ما تخلّت حكومة بوش عن التشدّق بحجة وجود علاقة مباشرة مزعومة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة.

تتمحور حجج بوش الرئيسية اليوم حول عنصريَنْ: أولاً، الطبيعة الديكتاتورية للنظام العراقي وحقيقة ارتكابه أفعالاً شنيعة. لكن ذلك نفاقٌ لا حدود له. فمن ناحية، ارتكب النظام أسوأ هذه الأفعال بمباركة من واشنطن عندما كانت الولايات المتحدة تنظر بعين الرضى إلى حرب العراق ضد إيران. ومن ناحية أخرى، من الذي يريدون إقناعه بأن واشنطن تعارض الديكتاتوريات؟ يكفي أنْ نذكر أنّ بلدان آسيا الوسطى التي تقيم فيها الولايات المتحدة قواعد لها والتي تتلقّى من واشنطن مساعدات بمئات ملايين الدولارات هي من أكثر بلدان الأرض استبداداً. والنظام الباكستاني التابع لواشنطن وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري ضد حكومة منتخبة، وهو يعمل على تثبيت حكمه الديكتاتوري عن طريق تغيير الدستور. في الواقع، عندما تسعى حكومة الولايات المتحدة إلى تغيير نظام ما، فليس لإحلال ديموقراطية محل ديكتاتورية، بل لاستبدال نظام عاصٍ عليها أو معادٍ لها، سواء كان ديكتاتورياً أو ديموقراطياً، بنظام تابع لواشنطن يكون ديكتاتورياً أو ديموقراطياً وفق ما تقتضيه الحاجة.

أمّا الحجة الأقوى المستخدَمة اليوم، خاصة إزاء الشعب الأميركي نفسه، فهي أنّ النظام العراقي يشكل «تهديداً إرهابياً» للولايات المتحدة، لأنه يسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل. لكنَّ الحجة القائلة إن العراق امتلك أسلحة دمار شامل أو كان موشكاً على ذلك، لا تستند إلى أي إثبات على الإطلاق. لقد أُخضع هذا البلد خلال سنوات لعمليات تفتيش، وحتى عندما توقّفت هذه لفترة معيَّنة، فقد ظل تحت رقابة مشدّدة. ولو كانت هناك عناصر ملموسة لما تردّدت الولايات المتحدة في عرضها على الملأ أجمعين. إن الحملة التي تُحضَّر ضد العراق هي في الواقع استجابة لدوافع مختلفة تماماً.

● ما هي إذاً الدوافع الحقيقية لحكومة بوش؟

إنها جزئياً الدوافع الكامنة نفسها خلف الانتشار العسكري في آسيا الوسطى. في حالة هذه المنطقة الواقعة في قلب الكتلة القارية المكوّنة من روسيا والصين، تتضافر الدوافع الاستراتيجية مع الرهانات الاقتصادية المتمثلة في الثروة الهيدروكربونية. ومن شأن السيطرة على العراق أنْ تشدّد قبضة الولايات على منطقة الخليج بكاملها وأن تزيد إلى حد كبير ضغطها على إيران وسوريا اللتين يُعتبر نظاما حكمهما عاصيين. لكنَّ الرهان، في هذه الحالة، ليس الحيلولة دون بروز قوة منافسة مثل موسكو أو بكين، بل هو في الأساس رهان اقتصادي، بترولي. يمتلك العراق الاحتياطي البترولي الثاني في العالم بعد المملكة السعودية، وذلك ما يحرّك حكومة بوش التي يرتبط أعضاؤها الرئيسيون بعلاقات وثيقة مع الصناعة البترولية. وهم يعرفون يقيناً أن الاحتياطيات البترولية للولايات المتحدة لا تكفي سوى لمدة عشر سنوات، ما سيجعل بلادهم معتمدة كلياً على البترول المستورَد. علاوة على ذلك، تشير التقديرات الراهنة إلى أنّ احتياطيات البترول العالمية ستصل إلى نهايتها في أواسط هذا القرن تقريباً. بعبارات أخرى، ستضيق السوق البترولية على المدى المتوسّط وسيتّجه الطلب نحو تجاوز العرض هيكلياً وبصورة متزايدة. وسيصبح البترول، عصب الاقتصاد العالمي، مطلباً أكثر حيوية بكثير مما هو اليوم. وتريد الولايات المتحدة بالتالي وضع يدها على الحصّة الرئيسية من احتياطيات البترول العالمية، بدءاً بالثلثين اللذين تحويهما منطقة الخليج العربي ـ الفارسي.

● هل يمكن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أنْ يشكّلا عائقاً أمام أطماع بوش الحربية؟

شنّت الولايات المتحدة حربها الأولى ضد العراق في عام ١٩٩١ في إطار الأمم المتحدة، لأن حكومة بوش الأب كانت في حاجة إلى هذه الأخيرة لإقناع رأي عام أميركي كان لا يزال يعاني من صدمة ڤيتنام ومعارضاً لتدخّل عسكري في الخارج. واستُخدمت الأمم المتحدة كحجة في السياسة الداخلية في الولايات المتحدة نفسها. التفَّت واشنطن في مرحلة لاحقة على الأمم المتحدة، وصوتَي النقض (الڤيتو) لروسيا

والصين، لشن حملة القصف في البوسنة ومن ثم حرب كوسوفو في إطار حلف الأطلسي.

تعتبر الولاياتُ المتحدة الأممَ المتحدة منظمةً عفا عليها الزمن بُنيت وفق موازين قوى انقضت صلاحيتها. وتقف أربع دول على قدم المساواة مع الولايات المتحدة في المنظمة الدولية كأعضاء دائمين في مجلس الأمن متمتّعين بحق الڤيتو، الأمر الذي لم يعد يعكس، في رأي قادة الولايات المتحدة، حقيقة القطب الواحد في عالم اليوم. ولا تريد القوة ما فوق العظمى الأميركية أن تتعثّر بأي قيد قانوني أو مؤسّسي قد يعيق حريتها في الحركة.

تدفع حكومة بوش هذا الموقف بعيداً جداً، وهي التي جعلت من التصرّف الأحادي مبدأً سياسياً. برغم ذلك، خاطب بوش الأمم المتحدة بشأن موضوع العراق. وإن يكن فعل ذلك، فلأنه تعرَّض لضغط قوي جداً من داخل الولايات المتحدة نفسها. وصدرت التحذيرات المتعلّقة بمخاطر زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، ما قد يزيد من مساوئ تدخّل أحادي الجانب، من جميع الجهات بما فيها صفوف الحزب الجمهوري ومحيط والد جورج دبليو بوش نفسه. وحملته هذه الضغوط على مخاطبة الأمم المتحدة، لكن بصيغة إنذار: إما أنْ تتصرفوا كما نريد أو نتصرَّف وحدنا! وبما أنه خاطب الأمم المتحدة، صار في وسع بوش أن يطلب من الكونغرس إعطاءه تفويضاً على بياض للّجوء إلى السلاح ضد بغداد. هذا هو الضوء الأخضر الذي يحتاج إليه لزاماً، أمّا إذن الأمم المتحدة فليس إلاّ إضافة يمكن الاستغناء عنها.

وفي محاولة للحصول على نذر يسير إضافي من المنفعة السياسية، تتفاوض واشنطن مع الروس والفرنسيين وتدخل معهم في بازار حقيقي حول مصالح هؤلاء وأولئك في عراق ما بعد صدام حسين. لكنْ إذا اضطُرّ بوش، فلن يتردّد في شنّ الحرب من دون موافقة الأمم المتحدة، متطلّعاً إلى نيل شرعية لاحقة لتصرّفه من فرحةٍ عارمة تتفجّر في أوساط الشعب العراقي عند الإعلان عن قطع رأس النظام ـ وهو أمر ممكن تماماً. وستكون الوظيفة الوحيدة التي يظل يتصوّرها للأمم المتحدة مهمّةَ تنظيم إدارة ما بعد الحرب في البلدان التي تدمّرها الولايات المتحدة عسكرياً

بقرار أحادي، كما في كوسوفو وأفغانستان.

في ما يتعلّق بسلوك الدول الأوروبية المعارضة، هناك فوارق في طبيعة المواقف. لقد أعرب شرودر عن معارضته الحرب لأسباب انتخابية واضحة، مستغلاً النزعة المسالمة للشعب الألماني. أما على الجانب الفرنسي، فالأمر أكثر جدية بكثير. وبما أن فرنسا كانت منذ زمن طويل جداً مصدّراً رسمياً إلى العراق تبقى لها مصالح كبيرة جداً في هذا البلد (ديون، بترول، عقود) وتظل لها علاقات مميّزة مع بغداد. يوضح ذلك رفض باريس للحرب: فلو استُبدل نظام صدام حسين بنظام تابع لواشنطن، فسيكون ذلك بالضرورة على حساب المصالح الفرنسية. لهذا السبب، تطالب الحكومة الفرنسية بمواصلة نزع أسلحة العراق مع المحافظة على نظام حكمه على أمل أن يؤدي ذلك حتى إلى رفع الحصار، ما سيسمح لفرنسا بالاستفادة أيّما استفادة من علاقاتها المميّزة مع النظام الحالي.

لكنَّ الولايات المتحدة تؤكد أنها ستُسقِط نظام بغداد في أي حال، وعلى فرنسا وروسيا بالتالي أن تسيرا معها إذا أرادتا الاحتفاظ بجزء ولو صغير من مصالحهما في العراق. في مثل هذه الظروف، لن أراهن إطلاقاً على تصميم جاك شيراك على معارضة المغامرة الأميركية حتى النهاية. لكنْ، إذا أمكن بناء حركة قوية جدّاً معادية للحرب في فرنسا، فستضغط هذه عليه بثقلها من دون شك.

● كيف تُبنَى هذه الحركة المعادية للحرب؟ وما هو الموقف الواجب اتخاذه إزاء الفئات المسلمة؟

ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أنَّ الرأي العام يتبنّى موقفاً منتقداً إزاء الحرب التي يجري الإعداد لها، يفوق كثيراً ما كان عليه هذا الموقف من الحربين السابقتين في أفغانستان وكوسوفو. هذه هي إذاً اللحظة الملائمة لتعبئة أقصى ما يمكن من القوى في بناء حركة معادية للحرب في فرنسا؛ وأقول حتى إعادة بناء لأن الحركة المناوئة للامبريالية في فرنسا راقدة في أدنى مستوى لها منذ سنوات عديدة وأصبحت متخلّفة عن مثيلاتها في بقية أوروبا. والتوجّه الحالي لحكومة الولايات المتحدة المتّسم بغطرسة لامتناهية يخلق جواً مناسباً لإعادة بناء الحركة. إن هذه الحركة معنية

في المقام الأول بالحروب التي تمسّ بلاد الإسلام، من فلسطين إلى العراق مروراً بأفغانستان؛ وفي وسع هذه الحركة ومن واجبها أن تستنهض قطاعات من الجاليات المسلمة في فرنسا. وينبغي في هذا السياق تفادي الشطط في اتجاهين متناظرين: الأول هو السكوت عن الجماعات السلفية حاملة الرسائل والشعارات الرجعية، المعادية للغرب أو المعادية لليهود بدلاً من معاداة الامبرياليين أو الصهاينة. فمن شأن ذلك أنْ يساعدها على التوسّع ضمن الجاليات المسلمة وأن يشوّش الرسالة العامة للحركة المعادية للحرب وأن يحول دون مشاركة قطاعات رأي أخرى.

الشطط الثاني المقابل هو تصوّر وجود سلفي خلف كل مسلم يجاهر بهويته هذه. يلقى هذا التوجه في فرنسا دعماً من قبل عنصرية متغلغلة في وسائل الإعلام، من خطاب تضليلي معروف عن «الإسلاموية». لقد رأينا دائماً مسيحيين يجاهرون بهويتهم الدينية في الحركات المعادية للحرب، وليس هناك أي سبب لعدم قبول أولئك الذين يجاهرون بديانات أخرى.

[نُشِرت بالفرنسية في روج، عدد ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢]

الامبراطورية في الطابور الزاحف
(شباط/فبراير ٢٠٠٣)

وقفة جديدة في اللحظة التي وصلت فيها استعدادات الحرب ضد العراق إلى مرحلتها النهائية. حوار أجراه معي أنتوني بيغران Anthony Begrand.

● ما رأيك في الحجة التي قدّمها بوش عن احتفاظ العراق بأسلحة دمار شامل لتبرير الحرب؟

من الواضح تماماً أن هذه ذريعة وليست حجة من حيث إن هذا الاتهام وُجّه منذ البداية من دون أي براهين. ومنذ بدء عمليات تفتيش الأمم المتحدة أكّد مسؤولون أميركيون عديدون (خاصة دونالد رامسفلد) في مناسبات متعدّدة أن عمليات التفتيش لا تجدي شيئاً وأنها لا تستطيع المجيء بدليل على عدم وجود أسلحة دمار شامل. يأتي هذا الكلام ليُضاف إلى منطق مثير للعجب فعلاً يقول إن العراق هو الذي ينبغي عليه أنْ يُثبت عدم امتلاكه مثل هذه الأسلحة. غير أن ذلك مستحيل تماماً بطبيعة الأمر.

إذاً، استهدفت جميع عمليات التفتيش التي قامت بها الأمم المتحدة كسبَ الوقت ـ لأن حشد القوات والمعدّات لا بدَّ وأن يأخذ مجراه ـ وأعطت الرأي العام الأميركي خاصة الانطباع بأن الولايات المتحدة بذلت الجهد اللازم للمرور عبر السبل القانونية في ما يتعلق بموجبات القانون الدولي قبل الدخول في الحرب.

بكلام آخر، كانت النتيجة محسومة سلفاً. فإذا اكتشف المفتشون وجود

مخالفات، تعتبر الولايات المتحدة نفسها محقّة في شن الحرب؛ وإذا لم يكتشفوا أي شيء فذلك لا يُثبت أي شيء، لأن عدم العثور على شيء ما لا يثبت أن هذا الشيء غير موجود.

كذلك، حاول كولن باول نفسه أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنّ يثبت أن لا فائدة إطلاقاً من عمليات التفتيش، لأنه يتمّ نقل مواد من مكان إلى آخر حتى قبل وصول المفتشين إلى موقع ما. . . نرى إذاً بجلاء أنَّ الأمر لا يعدو أن يكون ذريعة لحرب تمّ إقرار مبدأ خوضها منذ زمن طويل.

بالنسبة إلى الأساس الذي استند إليه الاتهام، يجب التذكير دائماً أنه، في ما يتعلق بسلاح الدمار الجماعي الأعظم، أي السلاح النووي، لا تدَّعي حتى واشنطن أنّ بغداد تمتلكه، وكان بوش قد أكد في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أنه لو أتيح للعراق أن يحصل على مواد قابلة للانشطار (الأورانيوم) لتمكّن من صنع سلاح نووي في غضون سنة. ويعني ذلك اعترافاً بأن العراق لا يمتلك سلاحاً نووياً ولا حتى مواد قابلة للانشطار. يكشف ذلك بصورة فاقعة هذا المفهوم الغريب «للحرب الوقائية» الذي لا ينادي باتخاذ إجراءات استباقية إزاء خصم يعلن نيته في الهجوم، بل يتمثل في ضرب خصم يُزعَم أنّ لديه النية في أنْ يسعى وراء امتلاك أسلحة ما زالت غير موجودة لديه. لقد أصبحنا تحت حكم العبثية في أكمل صورها.

أما بالنسبة إلى الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية، فقد امتلكها العراق خلال سنوات عديدة واستخدمها حتى ضد الأكراد في الشمال وضد القوات الإيرانية في الحرب الإيرانية ـ العراقية.

لم يثر ذلك في حينه أي استياء لدى العواصم الغربية؛ كما أن شركات غربية هي التي زوّدت العراق بالمواد اللازمة لصنع هذه الأسلحة تحت أنظار الدول الغربية وبعلمها. بعد ذلك، أُخضع العراق لسبع سنوات من عمليات تفتيش الأمم المتحدة التي قامت بتدمير مخزون تلك الأسلحة. وحتّى لو افترضنا بقاء شيء ما في العراق، وإذا راعينا حقيقة أن هذا البلد لا يمتلك صواريخ موجّهة، فإن هذا المتبقّي لا يمكن

أن يشكّل أي تهديد لمحيطه، ناهيك بالولايات المتحدة التي تمتلك هي، ومثلها إسرائيل، ترسانات كبيرة جداً من أسلحة الدمار الشامل.

لا يفوتنا أن نضيف إلى ذلك أنَّ حجة إقرار الديموقراطية هي أضحوكة أيضاً، نظراً إلى أن معظم الأنظمة الاستبدادية العربية في المنطقة مرتبطة بواشنطن ارتباطاً وثيقاً.

● من هذا المنطلق، وإذا كان كل ذلك نفاقاً، ما هي الرهانات الحقيقية لحكومة بوش؟

لقد شدّدنا على الرهانات الحقيقية عدّة مرّات. الرهان الأول والأهم بالمطلق هو البترول. العراق هو ثاني بلد في العالم من حيث احتياطياته البترولية بعد المملكة السعودية. يُضاف إلى ذلك أنَّ إنتاج البترول في العراق اليوم يعادل ثلث الطاقة الإنتاجية الموضوعية للبلاد، فيكون من الضروري زيادة الإنتاج في السنوات القادمة لتفادي اشتعال الأسعار. لكنَّ زيادة إنتاج البترول العراقي تقتضي رفع الحصار على نحو يسمح بإعادة تعمير البنية التحتية وتحديثها.

تعتبر واشنطن تغيير النظام شرطاً لا غنى عنه لرفع الحصار، وكذلك بالمناسبة ذاتها، إلغاء الامتيازات التي منحتها بغداد خلال السنوات الأخيرة إلى المصالح البترولية الفرنسية والروسية. فما تريده واشنطن إذاً هو ضمان حصة الأسد لنفسها في استغلال البترول العراقي.

بالإضافة إلى ذلك، هناك السوق الهائلة لإعادة إعمار العراق، البلد الذي دُمّر من أساسه إلى سقفه في عام ١٩٩١، ولم تُمكن إعادة بنائه حقاً بسبب الحصار.

تلك هي الرهانات الحقيقية. بعد ذلك، تكون هذه الخطوة الإضافية من جانب الولايات المتحدة نحو السيطرة على احتياطيات البترول العالمية ورقةً رابحة أخرى في الهيمنة الكونية التي تمارسها إزاء جميع منافسيها المحتملين، بما في ذلك الدول الصناعية التابعة لها، أي أوروبا الغربية واليابان، التي تعتمد على بترول منطقة الخليج أكثر من الولايات المتحدة نفسها.

● القنابل لا تكفي لتأسيس نظام حكم جديد. ما هي إذاً الخطط التي ترتئيها حكومة بوش؟

نعرف منذ بدء الاستعدادات للحرب أنّ الولايات المتحدة تنوي الاستقرار في العراق عسكرياً وبشكل دائم.

كانت الولايات المتحدة تخطط قبل بضعة أشهر للربط بين استتباب وجودها العسكري وإقامة حكومة عميلة، لكنْ مؤلّفة من أشخاص يمثّلون بصورة أو أخرى المجموعات الإثنية للشعب العراقي. وبما أن المعارضة العراقية التي حاولت الولايات المتحدة تنظيمها لا تبدو في صورة مشرقة حقاً، ونظراً إلى أنَّ القوة التي كانت تبدو مهيمنة ضمن صفوف المعارضة والتي ترضى بالتعامل مع واشنطن ـ أي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ـ تقيم علاقات وثيقة مع طهران، تشير الدلائل الآن إلى أنّ الأمور تتجه نحو إقامة حكم عسكري مباشر في البلاد أثناء الفترة اللازمة لتشكيل حكومة قادرة إلى حد ما على إدارة الوضع تحت إشراف الولايات المتحدة.

ذلك هو الفرق الكبير بين حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩١ والوضع الراهن. وإن تكن الولايات المتحدة لم تسقط نظام صدام حسين في عام ١٩٩١، فذلك راجع إلى أنّ الوضع العالمي والوضع الداخلي في الولايات المتحدة نفسها لم يسمحا لها بالاستقرار عسكرياً في العراق. وفضّلت واشنطن إبقاء صدام حسين في السلطة لتفادي انفلات الوضع العراقي عن سيطرتها والتسبّب في زعزعة استقرار المنطقة. ومنذ ذلك الوقت، كفَّت واشنطن أذاها عن قوات الحرس الجمهوري، الحرس الخاص المسؤول عن المحافظة على النظام.

سمحت الولايات المتحدة للنظام العراقي، إزاء العصيان الذي ألهب البلاد بعد توقف الحرب في شهر آذار/مارس ١٩٩١، بقمع التمرّد دموياً في بؤرتَيْه الرئيسيتين: الجنوب والشمال. حتى أن الجيش الأميركي انسحب في جنوب العراق ليفتح ممراً أمام قوات الحرس الجمهوري، كما سمحت الولايات المتحدة للنظام العراقي باستخدام المروحيات لقمع التمرّد في الشمال والجنوب. وسقط آنذاك عشرات آلاف القتلى.

وإذا حدّدت الولايات المتحدة لنفسها اليوم هدف إسقاط صدام حسين، فذلك

لأنها تعتبر أن الوضع العالمي قد تغيّر، فقد اتّسعت الهوة بينها وبين بقية العالم، خاصة على الصعيد العسكري؛ وكذلك بالنسبة إلى وضعها الداخلي. لقد فُسّر الجوّ السياسي الناجم عن ١١ أيلول/ سبتمبر في واشنطن على أنه الفرصة المفتوحة على فترة طويلة من التدخلات العسكرية الأميركية اللامحدودة تقريباً بذريعة الحرب على الإرهاب.

● أفغانستان، العراق. . . . يبدو أن الولايات المتحدة ألزمت نفسها بحقبة من الانتشار العسكري في العالم أجمع. . .

بالتأكيد، لقد بدأت الولايات المتحدة منذ ١١ أيلول/ سبتمبر في استكمال تغطية الكرة الأرضية كلّها بشبكة من القواعد العسكرية، بنقاط تواجد عسكري مباشر أو من خلال تحالفات أو بالاثنين معاً. باستخدامها حرب أفغانستان كذريعة، أقامت الولايات المتحدة قواعد عسكرية في قلب آخر منطقة كانت لا تزال مُحرَّمة عملياً على الآخرين من قِبَل موسكو: آسيا الوسطى. استقرت الولايات المتحدة في حوض بحر قزوين وهي منطقة هامة سواء بالنسبة إلى ثرواتها الهيدروكربونية أو قيمتها الاستراتيجية الفائقة لوقوعها في وسط الكتلة القارية الممتدّة من روسيا إلى الصين، الدولتين اللتين تُعتبران منافسين محتملين لواشنطن.

كذلك، تمّت في الآونة الأخيرة مرحلة جديدة من توسيع حلف الأطلسي فضمّ إليه عدداً من الجمهوريات السوفياتية السابقة. إذا أضفنا إلى ذلك برنامج التدخلات العسكرية التي تعتزم حكومة بوش تنفيذه، لتبيّن لنا المدى غير المسبوق الذي بلغه فعلاً اليوم التوسع العسكري للولايات المتحدة التي تتدخّل الآن في الفيليبين وكولومبيا والقرن الأفريقي واليمن. كما أنّها تهدّد إيران وكوريا الشمالية، وهما الدولتان المشمولتان مع العراق ضمن ما يسميه بوش «محور الشر». كذلك تبذل الولايات المتحدة جهوداً دائمة لقلب نظام حكم شافيز في فنزويلا.

لقد حدّدت واشنطن لنفسها منذ نهاية الحرب الباردة هدف تعميق الهوة التي تفصلها عن بقية العالم من حيث تفوقها العسكري، إلى حدّ أنها أصبحت تستأثر وحدها بأربعين في المئة من الإنفاق العسكري العالمي، وستصل قريباً إلى وضع يعادل فيه إنفاقها العسكري إنفاق مجموع بلدان العالم.

إلاّ أنّ هذه الدولة فائقة القوة ليست مطلقة القوة، إذ إن لها كعب أخيل ـ نقطة ضعفها: فهناك قوة قادرة على تعطيل آلة الحرب هذه وعكس اتجاه هذه النزعة المتعسكرة، إنها شعب الولايات المتحدة. لقد أظهر هذا الشعب أثناء حرب ڤيتنام قدرته على تعطيل آلة الحرب ومنع الحكومات الأميركية من الإيغال في المذبحة وفرض انسحاب القوات من ڤيتنام. كان من نتائج هذه التعبئة تعطيل آلة الحرب الأميركية ومنع استخدامها على نطاق واسع حتى حرب الخليج الأولى.

إذاً، من الممكن العثور على مبرّر للأمل في المنحى المدهش الذي اتّخذه تطوّر الحركة المعادية للحرب في الولايات المتحدة أثناء هذه الأشهر الأخيرة. ما كان شخص يتصوّر بعد سنة بالكاد من ١١ أيلول/سبتمبر أن تتجاوز هذه الحركة في حجمها كل ما عرفناه منذ عادت واشنطن إلى القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق. ويستمرّ تقدّم الحركة المعادية للحرب وتتلاقى مع المنحى الراديكالي في صفوف الشباب الذي يعبّر عن نفسه خاصة في حركة العولمة البديلة.

برغم قولنا ذلك، ونظراً إلى عامل الوقت، فمن المستبعد جداً أنْ يمكن منع الحرب ضد العراق. لكنَّ الحيلولة دون مزيد من الإحباط تقتضي اليوم التطلّع إلى بناء حركة معادية للحرب طويلة الأمد ما دمنا نجابه برنامج تدخلات عسكرية طويلة الأمد. لقد أعلنت واشنطن أنّ من المقدَّر للحرب «ضد الإرهاب» أن تستمرّ عقوداً عديدة، فيجب بالتالي التوصل إلى بناء حركة لِلَجْم هذه الآلة والحيلولة دون استمرار التوجّه العدواني لسياسة الولايات المتحدة.

[نُشِرت بالفرنسية في روج، عدد ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣]

مصاعب واشنطن ولندن ما كادت تبدأ بعد
(آذار/مارس ٢٠٠٣)

كُتب هذا المقال القصير في بدايات الهجوم الذي شنّته القوات الأميركية والبريطانية في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣ لاحتلال العراق، ونُشر في أسبوعية روج تحت عنوان اختارته إدارة تحرير الصحيفة هو «عاصفة رملية في مفاصل آلة الحرب» 'Tempete de sable dans l'engrenage'.

خاضت حكومة بوش هذه الحرب من دون أن يكون لديها أي يقين بالنسبة إلى نهايتها، وراهنت على حسن طالعها كما يفعل لاعب القمار، أو على العناية السماوية إذا أصدرنا حكمنا على أساس ما يُنسب إلى الرئيس الأميركي من ورع ديني، وهو رجل يشترك مع أسامة بن لادن في أمور كثيرة.

وخلافاً لأبسط مقتضيات الحذر التي تفرض التحسّب دائماً لأسوأ الاحتمالات، بنَت واشنطن حملتها ضد العراق منذ البداية على الرهان المتعجرف بتحقيق انتصار سهل ينتهي بوقوع هذا البلد تحت سيطرة قوات الاحتلال التي تُستقبل كقوات تحرير. من الأسباب الأساسية لهذا السيناريو أن الفئة الموالية للولايات المتحدة ضمن المعارضة العراقية، وعدت كل من كان راغباً في الإصغاء بإنّ الجيش العراقي سينقلب ليصبح مصدر القوة الرئيسي للنظام الجديد التابع لواشنطن. إلاّ أنّ الأمور سارت على نحو مخالف تماماً حتى الآن. السبب الأول لذلك هو أن المصاعب السياسية للثنائي بوش ـ بلير، وتحديداً الضغط الهائل للحركة المعادية للحرب على

الصعيد العالمي وفي بريطانيا والولايات المتحدة بالأخصّ، أرغمت واشنطن على إرجاء شن الهجوم وزيادة تعزيز قواتها خوفاً من أن تطول الأعمال القتالية. أدّى التأخّر الحاصل، خاصة بالنظر إلى مصاعب الطقس المتوقعة في شهر نيسان/ أبريل، إلى شن هجوم بري انطلق في الوقت نفسه تقريباً مع عمليات القصف الجوي المكثفة، بينما قامت واشنطن في عام ١٩٩١ بقصف الجيش العراقي من الجو قصفاً عنيفاً جداً طوال أكثر من خمسة أسابيع قبل أن تُقحم قواتها في القتال البري.

نتيجة لذلك، كانت قوات النظام لا تزال قادرة على القتال في اللحظة التي بدأ فيها الهجوم البري، أكثر بما لا يُقاس عما كانت عليه في عام ١٩٩١ عندما كانت القوات التي نجت من القصف منهكة ومصدومة، فكانت تستسلم جماعياً لقوات التحالف. من جانبه، فاجأ الشعب العراقي قوات الاحتلال بموقفه الفاتر تجاهها، وإنْ يكن غير عدائي صراحة. ما لم يفهمه حُكام واشنطن ولندن هو أنه مهما يكن لدى هذا الشعب من أسباب لكره صدام حسين، فلديه أسباب أكثر لكراهيتهم هم: يتذكّر العراقيون كيف تركهم التحالف تحت رحمة صدام حسين في عام ١٩٩١، وما زالوا يعانون من عذابات اثني عشر عاماً من حظرٍ بمثابة الإبادة الجماعية فرضته واشنطن ولندن بتواطؤ من شركائهما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كيف يمكن لهذا الشعب أنْ يستقبل كمحرّرٍ له تحالفَ مستعمرِ الأمس البريطاني مع حامي دولة إسرائيل والطاغية الرئيسي في المنطقة...؟

لا شكّ في أن سقوط صدام حسين سيكون مدعاة ارتياح عراقيين كثيرين، لكنّهم على قدر كاف من الفطنة ليدركوا حقيقة أنَّ الاحتلال الأنغلو ـ أميركي ليس من النوع الذي يُحسَدون عليه، وأنّ واشنطن ولندن تطمعان في ثروات العراق أكثر ممّا ترغبان في إسعاد شعبه. من هذا الواقع، يُرجَّح أن يكون من الصعب جداً على واشنطن أن تفرض حكومة عراقية خاضعة لها تستطيع السيطرة على الوضع الداخلي العراقي بواسطة قوات محلية، حتى لو أقامت الولايات المتحدة قواعد عسكرية في البلاد من أجل احتلال طويل الأمد، مثلما هي نيتهم المبيّتة. ويدرك الجميع حجم المخاطر التي ستتعرّض لها القوات الأنغلو ـ أميركية إذا ما رابطت بشكل دائم داخل المدن.

إن مصاعب واشنطن ولندن ما كادت تبدأ بعد. ويرجع إلينا نحن في الحركة

المعادية للحرب أن نزيد من شدة هذه المصاعب إلى حدّ كبير وبصورة تجعل جورج دبليو بوش وتوني بلير وجميع مؤيديهما يدفعون ثمناً غالياً جداً لحربهم العدوانية. وقد ظهرت بالفعل بدايات مبشّرة لمعركة تحقيق الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات التحالف من الأراضي العراقية. وينبغي أنْ تقترن هذه المعركة بمطلب إجراء انتخابات حرة وديموقراطية ومن دون قوات احتلال للشعب العراقي، وإعطاء حق تقرير المصير للسكان الأكراد في العراق، إضافة إلى إيران وسوريا وتركيا.

[نُشِرت بالفرنسية في **روج**، عدد ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٣]

حرب العراق وإقامة «نظام امبريالي جديد»
(نيسان/أبريل ٢٠٠٣)

الآثار الإقليمية للاحتلال الأنغلو ـ أميركي للعراق. حوار أجراه (معي) جون مارك لاشو Jean-Marc Lachaud، ونُشر بالفرنسية في مجلة *Mouvement* الصادرة في باريس.

● في اللحظة التي نتحدّث فيها، دخلت القوات الأميركية والبريطانية إلى بغداد. لماذا، في رأيك، أرادت الولايات المتحدة هذه الحرب؟

أفهم بدايةً أن يكون هناك قدرٌ معيَّن من التشكّك عندما تُذكر أسباب اقتصادية مباشرة لتفسير حرب ما. وفي أحيان كثيرة جداً يكون هذا المنظور تبسيطياً. لكنْ لا يجوز استبعاد مثل هذه التفاسير سلفاً، ففي حالة الحربين اللتين شُنَّتا ضد العراق يلعب الحافز الاقتصادي دوراً أساسياً.

كان المطلوب في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ إخراج العراق من الكويت، البلد الغني بالتبرول ومالك رؤوس أموال كبيرة في الغرب. كذلك، كان الهدف منع تنفيذ مشاريع صدام حسين للهيمنة على المنطقة. وإنْ يكن نظام حكمه لم يُسقط في ذلك الحين، فلأنّ الظروف ـ سواء من وجهة النظر الدولية أو لجهة السياسة الداخلية الأميركية ـ لم تكن تسمح لواشنطن باحتلال العراق وضمان سيطرتها على البلد. لهذا السبب فضّلت الولايات المتحدة، عندما كان عليها أنْ تختار بين إبقاء الحاكم العراقي في السلطة أو إمكانية الإطاحة به عن طريق ثورة شعبية، إبقاء صدام حسين

وسمحت له بسحق التمرّد الذي اندلع في شهر آذار/مارس ١٩٩١. لقد فضّلت الولايات المتحدة إبقاءه، مع كبحه، على مواجهة نظام حكم منبثق عن ثورة شعبية. وفُرِض على العراق حظر إجرامي (تفيد منظمات الأمم المتحدة بأن الحظر مسؤول عن موت أكثر من مليون شخص). كان هذا الوضع ملائماً لسوق البترول العالمية التي تميّزت بفائضٍ في العرض على الطلب فارتاحت لانخفاض إنتاج البترول العراقي.

لكنْ، لم يمكن لهذا الوضع إلاّ أن يكون موقتاً. فالسوق البترولية محكوم عليها، على المدى الأبعد، بأنْ تعود إلى الشحّ بسبب الزيادة المستمرة في الطلب والحدود الموضوعية للموارد العالمية. غير أن واشنطن لا تقبل من جانبها أي احتمال لإعادة تأهيل طاقات الإنتاج البترولية العراقية وتطويرها، إلاّ إذا كان ذلك لصالح الولايات المتحدة.

لقد وفّر الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لجورج دبليو بوش الشروط السياسية التي كان يحتاج إليها لاحتلال العراق، فانطلقت الولايات المتحدة في العملية. الهدف هو الاستيلاء على الحكم في بغداد، ما يتيح إلغاء الامتيازات التي أعطاها النظام العراقي إلى الشركات البترولية الفرنسية والروسية لحفز باريس وموسكو على العمل لرفع الحظر. يتعلّق الأمر فعلاً بإعطاء حصة الأسد في استغلال البترول العراقي للشركات الأميركية والبريطانية. والرهان هائل نظراً إلى أنّ العراق يمتلك ما لا يقل عن ١٢ ٪ من الموارد البترولية العالمية. إضافة إلى ذلك، هناك أمور أخرى مستهدفة بالمقدار نفسه، هي تعزيز الهيمنة الأميركية على المنطقة بأسرها، أو بعبارات أخرى، الهيمنة على ثلثي موارد البترول العالمية؛ كذلك السيطرة على منظمة أوبك والمحافظة على دور الدولار فيها (ساورت العراق وإيران وفنزويلا فكرة بيع بترولها باليورو). ستمتلك الولايات المتحدة نتيجةً لذلك قوة كبيرة إزاء خصومها المحتملين (خاصة الصين) وشركائها (البلدان الأوروبية واليابان، وهي منافسة اقتصادية لها). أخيراً، نشير إلى أهمية سوق إعادة تعمير العراق بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وهي أهم سوق من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية، خاصة أن العراق بلد قادر على تسديد التزاماته.

● من أي ناحية يمكن لهذا النزاع أن يزعزع استقرار منطقة الخليج بشكل دائم؟

لا يمكن هذه الحرب الثانية على العراق ونتائجها إلاَّ أنْ تقوّي مشاعر الكراهية بالغة الشدة الموجودة فعلاً إزاء الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة (تتغذّى هذه المشاعر من النزاع الإسرائيلي ـ العربي والحصار المفروض على العراق وتواجد القوات الأميركية في المملكة السعودية وسواها. . .). وترى شعوب المنطقة في كل ذلك شاهداً على رغبةٍ في الهيمنة تشكّل الصيغة الحديثة للمشروع الاستعماري القديم. ولا يمكن الحرب المستعرة وما سيأتي بعدها بما يشبه التأكيد من احتلالٍ عسكري للعراق، إلاَّ زيادة تأجيج مشاعر الكراهية هذه إلى درجة كبيرة، هذه المشاعر التي ستعبّر عن نفسها في الوقت ذاته وبصوت أقوى مما هو اليوم، بالعداء للأنظمة العربية الاستبدادية التي تنتهج سياسات داخلية مناوئة للمصالح الاجتماعية تحت الرعاية الأميركية.

لكنّ ما يتعرَّض للخطر ليس استقرار المنطقة فحسب. العالم كله معرَّض للخطر كما رأينا من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. فهناك إغراء قوي بالفعل لنقل العمل، متمثلاً في صيغ إرهابية، إلى قلب القوى المهيمنة، نظراً إلى بديهية التفاوت الكبير في القوى على الأرض والاستحالة الظاهرة للدخول في حرب مجابهة. في وجه هيمنةٍ طاغية إلى هذا الحد، لا بدَّ من أن يزداد اللجوء إلى الأساليب التي يسمّونها في الولايات المتحدة «أساليب غير متساوقة»، لأنها تستهدف نقاط الضعف في البلدان المستهدفة.

● إذا تجاوزنا تنامي السلفية الإسلامية، ألا يمكننا أن نشهد قيام حركة احتجاجية معادية للامبريالية في الشرق الأوسط؟

بدت السلفية الإسلامية منذ عشرين سنة، لأسباب تاريخية، كأنها الأداة المفضَّلة للتعبير عن الاستياء الشعبي، وخاصة في أشكالها الأكثر تطرّفاً. وملأت الفراغَ الذي خلّفه إفلاس المنابر التقدمية التي قُضي عليها، صيغةٌ جديدة من التيار السلفي المناوئ للهيمنة الغربية (لم تكن هذه صفته الرئيسية عندما كان يعارض صعود الحركات الوطنية التقدّمية). ما زال هذا الوضع على حاله، ويبدو أن بصيص الأمل

الوحيد لإعادة بناء حركة يسارية معادية للامبريالية في هذه المنطقة يتوقف على ما يحدث في بقية العالم.

إن تقدّم حركة العولمة البديلة التي وُلدت قبل بضع سنوات للكفاح ضد النيوليبرالية، قد لامس بالفعل أفكار الناس في الشرق الأوسط. وتأثّر الرأي العام العربي إلى درجة أكبر بالتطور المذهل للحركة المعادية للحرب في الغرب. وعلينا أن نلاحظ أن هذه الحركة المعادية للحرب ما كانت لتحقّق أبداً هذا التوسّع الذي وصلت إليه وبهذه السرعة، لو لم تستند إلى حركة العولمة البديلة. وقد تبنّت هذه الأخيرة في برنامجها مباشرة هذا البعد المعادي للحرب كما تشهد على ذلك المنتديات الاجتماعية العالمية في بورتو أليغري. إن هذه الحركة هي القوة الوحيدة القادرة في النهاية على تشكيل وزن مقابل لقوة الولايات المتحدة فائقة الجبروت، وبالتالي وقف التهوّر الذي يندفع فيه هذا البلد والذي يهدد بإغراق العالم كله في المزيد من الهمجية. ومن ناحية أخرى، يثبت ذلك لبقية العالم أنّ في الدول الغربية قطاعات كبيرة من الناس، بل وحتى أغلبيات في أوروبا، تعارض هذا النوع من الانحراف الامبريالي. ولا بدَّ من أن يشجّع ذلك في البلدان الإسلامية على قراءة الأحداث قراءةً مختلفة عن «صدام الحضارات». يسمح ذلك بفهم الرهانات الحقيقية، ومع استبعاد التصورات الدينية، التجدّد في وعي سياسي تقدّمي. لكنَّ ذلك لا يعدو أن يكون أملاً اليوم ولا يرقى إلى مرتبة اليقين بالتأكيد.

● هل من الممكن أن نشهد تقدماً نحو تسوية سياسية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني؟

يتوقّف ذلك على كيفية تطوّر الوضع العراقي بعد إسقاط صدام حسين، وعلى الطريقة التي ستضمن بها الولايات المتحدة سيطرتها على العراق. ومن المؤكد أنه ستكون للولايات المتحدة مصلحة في تثبيت هيمنتها الإقليمية بفرض صيغة لتسوية النزاع الإسرائيلي ـ العربي، مصدر العداء لها. من الممكن أن يُترجَم ذلك، كما كان الحال بعد حرب الخليج الأولى، بتدخّل أكثر زخماً من جانب واشنطن بما في ذلك ممارسة ضغوط على أرييل شارون. ولقد فرضت واشنطن على الشعب الفلسطيني تمثيلاً سياسياً جديداً (أبا مازن) لهذه الغاية.

لكنْ، إذا كان السؤال يشمل احتمال تسوية «عادلة ودائمة»، فإنّ ردّي القاطع هو: كلاّ. لا يمكن في تركيبة الأوضاع الراهنة تصوّر انبلاج أي تسوية ذات مصداقية مهما يكن نوعها. وإذا لم يؤدّ مسار أوسلو إلى سلام في القلوب، فكيف يمكن، في فترة ما بعد الحرب هذه التي تضخّمت فيها الأحقاد، النظر إلى أي سلام أميركي كأنه ليس عنصراً من مشروع الولايات المتحدة للهيمنة على المنطقة.

٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣

رسالة إلى ناشط/ناشطة ضد الحرب مصاب/مصابة بقدر من الإحباط (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)

هبّت نسمات إحباط على الحركة المعادية للحرب عند الإعلان عن سقوط بغداد في أيدي الغزاة، بسبب الأوهام التي استطاع أن يولّدها ذلك التصاعد العظيم للحركة خلال الأشهر التي سبقت الهجوم على العراق، وكذلك المقاومة العسكرية التي واجهتها القوات الانغلو ـ أميركية في الأيام الأولى من الحملة. هذه «الرسالة» هي ردّ على ذلك الإحباط بينما الأحداث ما زالت ساخنة. عرفت الرسالة انتشاراً غير معهود في عدة بلدان وبعدة لغات، ما يشهد على أهمية التساؤل الذي كُتِبت للإجابة عنه.

صديقي العزيز/ صديقتي العزيزة

يبدو لي أنّ خيبة الأمل التي أظهرتها عندما بلغتك أخبار انهيار النظام العراقي غير مبرَّرة.

أستطيع بالتأكيد أنّ أفهم خيبة الأمل هذه: ما أحزنك في المقام الأول هو أن هذا الانهيار سمح لأوغاد واشنطن ولندن بالتباهي. إن حرباً من النمط شبه الاستعماري يشنّها الثنائي بوش ـ بلير (فلنُطلِق عليهما اسم «ب ـ ٢»، وهو لقب مناسب لهما: إنه اسم قاذفة قنابل!) ضد الإرادة الثابتة للغالبية العظمى من الرأي العام العالمي، أمكن تقديمها بعد ذلك كـ«حرب تحرير» تحرّكها دوافع ديموقراطية. إنه بالفعل لأمر مثير لأشد الغضب.

لكنْ، تذكَّر/تذكَّري الاحتمالات التي تداولناها قبل أشهر وأشهر، والتي تجسّدت في بعض التوقعات:

أ ـ سيكون الأسهل على «ب ـ ٢» إسقاط نظام صدام حسين إذ لن يواجها صعوبة كبيرة في هزيمته. أما المصاعب الحقيقية فتبدأ بعد ذلك.

ب ـ يسمحان لنفسيهما بتحدّي الرأي العام في كل مكان، لأنهما يعوّلان على منظر الجماهير العراقية وهي تحتفل بتخلّصها من صدام حسين لتغيير توجهات الرأي: هذا المنظر، وينبغي أن نتهيّأ له، سيكون حتمياً لأن الديكتاتورية البعثية مكروهة ـ ولأسباب وجيهة.

ج ـ أصبح «ب ـ ٢» مغامرَيْن، لاعبي ميسر يشنّان حرباً على أساس رهان على أفضل سيناريو: يراهنان على اكتساب تأييد القسم الأعظم من جهاز الدولة العراقية، خاصة الجيش؛ يراهنان على انقلابه ضد صدام حسين وعلى إمكان استخدامه لحسابهما كي يسيطر على البلاد تحت إشرافهما. غير أن الأرجح هو أن يؤدي تدخّلهما ـ الذي سيبدأ بمحاولة تصفية صدام حسين واحتلال حقول البترول العراقية ـ إلى انهيار جهاز الدولة وانتشار فوضى عارمة تتخلّلها عمليات ثأر وتصفية حسابات دامية.

لقد تأكدت كل هذه التوقعات. وما كان يجب، من حيث الأساس، أنْ يدهشك أي شيء ممّا حدث: كل شيء كان منتظَراً سلفاً. فلننظر إلى أحداث الأيام الأخيرة.

«النصر»

من ناحية، لدينا «تحالف» بين القوة العسكرية الرئيسية في العالم التي تستهلك وحدها أكثر من ٤٠ ٪ من النفقات العسكرية العالمية، وقوة عظمى تابعة؛ ومن الناحية الأخرى، لدينا دولة من العالم الثالث دُمّر ثلثا قواتها المسلّحة في عام ١٩٩١، وتعرّض الثلث الباقي للتآكل مع مرور الزمن في ظل حظر حال دون صيانة معداته، وقد ازداد الوضع بمجمله سوءاً نتيجة نزع سلاح العراق طوال سنوات عديدة تحت إشراف الأمم المتحدة. كيف يُدهَش المرء إذاً لهزيمة النظام العراقي؟

كان هذا النظام نفسه قد مُنِي بهزيمة ساحقة في عام ١٩٩١ بتدمير القوات

العراقية في الكويت وجنوب العراق. صحيح أن هدف واشنطن هذه المرة كان الاستيلاء على المدن واحتلال العراق بكامله، وهو هدف أصعب تحقيقاً بالتأكيد. لكنّ هذا البلد الذي وضعت واشنطن نصب عينيها هدف غزوه، هو في الوقت نفسه بلد مستنزف، منهك بفعل ما يربو على عشرين عاماً من الحروب والغارات الجوية والحصار. وثمة نظام بعثي مكروه في الأمس واليوم من قِبل الغالبية العظمى من الشعب العراقي، يتولّى مراكز القيادة في بغداد: كيف يمكن توقّع تعبئة شعبية في مثل هذه الظروف!

في الواقع، لم يكن الانتصار السريع للقوات الأنغلو ـ أميركية هو المفاجئ، بل المقاومة التي أبدتها قوات النظام في مواجهتها خلال الأيام الأولى للهجوم. تذكر/تذكري: كثرت التعليقات آنذاك مستهزئةً بوعود نصر سريع. وظنّ كثيرون أن السقوط في المستنقع الذي كان متوقعاً في عام ١٩٩١ سيتحقّق الآن بعد طول انتظار. كان ذلك إساءة فهم لأسباب المقاومة في الأيام الأولى. وترجع هذه الأسباب إلى أنّ الهجوم البرّي شُنَّ بالتزامن مع الحملة الجوية المكثّفة، بينما أخضعت واشنطن في عام ١٩٩١ الجيش العراقي لقصف جوي عاتٍ لمدة أكثر من خمسة أسابيع قبل أن تقحم قواتها في القتال البري. لهذا السبب، كانت قوات النظام مستعدة للقتال عند بدء الهجوم البري ـ أكثر مما كانت في عام ١٩٩١ عندما كان الناجون من القصف الجوي منهكين ومصدومين، فراحوا يستسلمون جماعياً لقوات التحالف.

قوات النظام وحدها! إن الخلط بينَ ما حدث في العراق ومقاومة شعبية حقيقية، والخلط بين الدفاع عن بغداد من قِبل قوات النظام والدفاع الشعبي عن بيروت المحاصرة من الجيش الإسرائيلي في عام ١٩٨٢، هما إساءة فهم فادحة سواء لآفاق الحرب أو لطبيعة علاقة الشعب العراقي بالنظام الاستبدادي لصدام حسين. والحال، أن الثغرة الرئيسية في خطة وزارة الدفاع الأميركية أنّ الغارات الجوية «قناصة الفرص» لليوم الأول من الهجوم أخطأت هدفها: صدام حسين. ومن المرجّح أن يكون الانهيار السريع لدفاعات بغداد نجم مباشرة عن زوال قيادة صدام حسين، سواء قُتل تحت القنابل أو اختفى طوعاً. يكفي في ديكتاتورية متمركزة ومتشخصنة إلى هذا الحد أن يُقضى على الديكتاتور كي يتهاوى النظام حالما يتعرض لضغط قوي.

رد فعل الشعب

كيف يُدهَش المرء لمشاعر الارتياح والفرح التي عمّت الشعب العراقي عندما أُعلن سقوط الديكتاتورية؟ أنا شخصياً، برغم أنني لم أشاطر الشعب العراقي مصيره، شعرت بارتياح حقيقي عند إعلان زوال النظام. وصلت الديكتاتورية البعثية العراقية إلى السلطة في شهر تموز/يوليو ١٩٦٨، عندما كنت في خضمّ توجّهي نحو الراديكالية، شأني في ذلك شأن شريحة كبيرة من أبناء جيلي في مختلف أنحاء العالم. كانت الأولوية الأولى للنظام الجديد سحق التعبير العراقي عن هذا التوجه نحو الراديكالية الذي كان محرّكه الإقليمي هزيمة الأنظمة العربية في مواجهة العدوان الإسرائيلي في شهر حزيران/يونيو ١٩٦٧.

وسُحقت بؤرة حرب العصابات التي دشّنها في الجنوب العراقي الغيفاري خالد أحمد زكي وكذلك الجناح اليساري الذي انشق عن الحزب الشيوعي العراقي، سُحقوا بلا رحمة من قِبل نظام الرعب الذي تولّى الحكم في بغداد. واكتسب الانقلابيون الجدد بسرعة فائقة سمعة أنّهم أشرس أنظمة المنطقة: كان المناضلون العراقيون يعلمون أنَّ من الأفضل لهم الموت وسلاحهم في يدهم في مواجهة قوات النظام ولا التعرّض للاعتقال والموت تحت تعذيب لا مثيل لوحشيته. وقضى النظام البعثي بالدم والرعب على اليسار العراقي، الفصيل الأكبر لليسار العربي، فساهم هكذا بتمهيد الطريق لهيمنة السلفية الإسلامية على المعارضة الشعبية الإقليمية. من جميع الديكتاتوريين الذين قورنوا بهتلر منذ نصف قرن، وهي مقارنة اتّسمت في معظم الأحيان بمبالغة فظّة لأغراض دعائية، برز صدام حسين كالأكثر شبهاً بالأصل، لا من ناحية الخصائص الداخلية للنظام فحسب ـ باستثناء القاعدة الشعبية المعبّأة عقائدياً ـ، بل أيضاً لجهة النزعة التوسّعية المدفوعة بعمى جنون العظمة.

طوال خمس وثلاثين سنة كنت أنتظر وأتمنّى سقوط هذا النظام المقيت! شعرت إذاً بالارتياح عند سماعي بسقوطه، شأني في ذلك شأن ملايين العراقيين والعراقيات. فلم يكن شعور العراقيين بالارتياح مفاجئاً، لا بل كان متوقّعاً تماماً بالفعل. ما كان مفاجئاً، على الأقل بالنسبة إلى واشنطن ولندن، هو الفتور الذي قارب العداء في

أحيان كثيرة والذي استُقبلت به قواتهما من قِبل السكان العراقيين العرب بمن فيهم أهالي الجنوب الشيعي الذي اعتقدتا أنه يقف إلى جانبهما.

ذلك أيضاً ليس عسيراً على الفهم. ما لم تفهمه واشنطن ولندن هو أنّ هذا الشعب الذي تدفعه أسباب كثيرة لكره صدام حسين، لديه أسباب أكثر لمقتهما هما: يتذكر العراقيون كيف تركهم التحالف تحت رحمة صدام حسين في عام ١٩٩١، وما زالوا يعانون من آثار اثني عشر عاماً من الإبادة الجماعية بواسطة الحظر الذي فرضته واشنطن ولندن بتواطؤ من شركائهما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ ولا يمكن أن يُعِدّ العراقيون استقبال المحرِّرين للولايات المتحدة، الطاغية الأولى في المنطقة وحامية دولة إسرائيل، ومعها المستعمر البريطاني القديم الذي خلّف ذكريات مقيتة.

لهذا السبب، كانت مظاهر الفرح لدى الشعب العراقي باهتة إلى حد بعيد، واضُطرّت واشنطن إلى استخدام الحيل الدعائية لإعطاء انطباع بأن قوات التحالف الأنغلو ـ أميركي استُقبِلت كقوات «تحرير» من قِبل الأهالي. إنْ تكن هذه القوات لقيت استقبالاً كهذا، فمن قِبل اللصوص الذين كان لديهم كل سبب ليعتبروا بوش جيداً جداً very good وهم يحملون أسلابهم تحت أذرعهم، هؤلاء اللصوص الذين «حررت» قوات الاحتلال غرائزهم قصداً بأوامر من قيادة اعتقدت أنها تحمي بذلك نفسها من العداء الشعبي، فكانت النتيجة ازدياد هذا العداء أكثر من ذي قبل (كان المبنى الحكومي الوحيد الخاضع لحراسة مشدّدة في بغداد مقر وزارة النفط، كما كانت حقول البترول المناطق الوحيدة «المؤمّنة» في العراق). وأصبح الغزو الجديد مسؤولاً عن استباحةٍ لبغداد ستبقى في ذاكرة التاريخ كنسخة حديثة لاستباحة بغداد وتدميرها في القرن الثالث عشر أثناء الغزو المغولي.

الفئة الوحيدة من شعب العراق التي تحالفت مع قوات الاحتلال وأظهرت فرحتها الكبيرة بوجود تلك القوات هم السكان الأكراد.

دفع قصر البصر الأبدي لدى قيادتي كردستان العراق، سواء هذه أو تلك، إلى المراهنة مرّات كثيرة على حلفاء بالغي السوء: إسرائيل، شاه إيران، السلطة التركية،

الملالي الإيرانيين وحتى صدام حسين! لم يكن لديهما الذكاء الكافي لتفادي التورّط مع قوة احتلال مصيرها أن تصبح موضع كراهية العراقيين العرب، الحلفاء الوحيدين الذين يُعتدّ بهم حقاً بالنسبة إلى مستقبل كردستان العراق. وسيكون كارثياً لهذا المستقبل أن تؤكّد القيادتان الكرديتان صورتهما كشريكين مخلصين للقوات المحتلّة. فليست لدى هذه أي نيّة للدفاع عن حق الشعب الكردي في تقرير المصير، ولن تتردّد في التضحية بأكراد العراق إذا شعرت بالحاجة إلى ذلك لتعزيز سيطرتها على البلد.

السيطرة على العراق والهيمنة العالمية

لقد عقّد اللصوصُ الصغار في المدن العراقية مهمةَ اللصوص الكبار لقوات الاحتلال. ويثبت كل يوم يمرّ كم سيكون من الصعب على «ب ـ ٢» السيطرة على العراق في مواجهة شعب يكرههما بصدق. ولن يغيّر هذه الحقيقة النصّاب أحمد الجلبي وبعض مرتزقته الذين جلبتهم قوات الولايات المتحدة في ركابها.

مشكلة الولايات المتحدة ـ وهي أكبر مما كانت عليه في ألمانيا أو اليابان بعد عام ١٩٤٥، حيث استخدمت قطاعات كاملة من الجهاز الحكومي للنظام القديم، (حتى الامبراطور نفسه في اليابان) ـ تتمثّل في أنها لن تجد أدوات جديرة بالثقة في العراق إلاّ بقايا جهاز حكومة صدام حسين. فمسؤولو النظام القديم وحدهم يمتلكون في غالبيتهم الانحطاط الخلقي المطلوب ليضعوا أنفسهم في خدمة الاحتلال بإخلاص. هم وحدهم سيكونون مستعدّين لخدمة السادة الجدد في البلد بحماس أكبر كي ينقذوا أنفسهم ويرووا عطشهم إلى السلطة في وقت واحد. وسيزيد ذلك من كراهية الاحتلال في نظر أوسع جماهير الشعب العراقي.

بنشرها قواتها أكثر فأكثر في المنطقة العربية، تعرّض الولايات المتحدة هذه القوات للاعتداءات. ولقد انفجرت الكراهية التي تسبّبها واشنطن في جميع بلدان الشرق الأوسط وكذلك في مجمل العالم الإسلامي، في وجهها مرّات متعددة، ولم يكن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلاّ التعبير الأكثر جهراً وفتكاً لهذه الكراهية حتى اليوم. وسيكون من شأن احتلال العراق أن يزيد شعور الغضب العام

إلى الحدّ الأقصى: سيسرّع تدهور النظام الإقليمي الذي ترعاه واشنطن. لن يكون هناك سلام أميركي، بل خطوة إضافية على طريق الانحدار نحو الهمجية، حيث تغذّي الهمجيةُ العظمى من طرف واشنطن وحلفائها الهمجيةَ المقابلة للتعصّب الديني، وسيبقى ذلك صحيحاً ما دامت لم تظهر قوى تقدمية جديدة في هذا الجزء من العالم.

إن مشروع بناء امبراطورية عالمية تهيمن عليها الولايات المتحدة عن طريق القوة الغاشمة مصيره إلى الفشل المحتّم. وقد مُنيت واشنطن فعلاً بعدّة نكسات قوية في هذا الصدد، وذلك على النقيض من الانطباع الذي قد يتركه موقتاً انتصارها العسكري في العراق. ومنذ نهاية الحرب الباردة، لم تكن هيمنة الولايات المتحدة موضع تحدّ في العالم مثلما هي اليوم، ولم يكن الرضى عن هذه الهيمنة منقوصاً إلى هذا الحد. هذا جلي على مستوى العلاقات بين الدول: مشاعر الاستياء والتمرّد في بلدان تعتبرها واشنطن حلفاء مقرّبين لم تكن يوماً بمثل هذه القوة. وحتى السلطة التركية رفضت السماح بمرور قوات أميركية عبر أراضيها. ولم تنجح واشنطن في شرائها، كما لم تنجح في شراء عدد كاف من أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لضمان تسعة أصوات مؤيدة لحربها على العراق!

صحيح أن الدول الأعضاء ليست حليفة مخلصة للحركة المعادية للحرب، بل إنها ليست حليفة على الإطلاق، خاصة أنها تتصرف ضمن مجال هيمنتها ـ مثل فرنسا وروسيا ـ على نحو لا يقل وحشية وتنفيراً عن تصرف الولايات المتحدة. لكنَّ هذه الأصوات المتنافرة ضمن نظام الدول المشاركة في الامبراطورية الكبيرة التي تهيمن عليها واشنطن، عكست بطريقتها الخاصة النكسة الكبيرة الأخرى التي مُني بها المشروع الامبريالي. نقصد بالطبع ظهور تلك القوة العظمى الأخرى التي هي الرأي العام العالمي ـ كما لاحظت صحيفة **نيويورك تايمز** غداة مظاهرات ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، يوم التعبئة الجماهيرية العالمي الأهمّ في التاريخ ـ الرأي العام العالمي، أو الأصح الحركة الحقيقية، أي الحركة المعادية للحرب، ما دامت استطلاعات الرأي لا تخرج في مظاهرات.

كان ممكناً خلال عقد التسعينيات في القرن العشرين أن نعتقد أنّ هذه الحركة

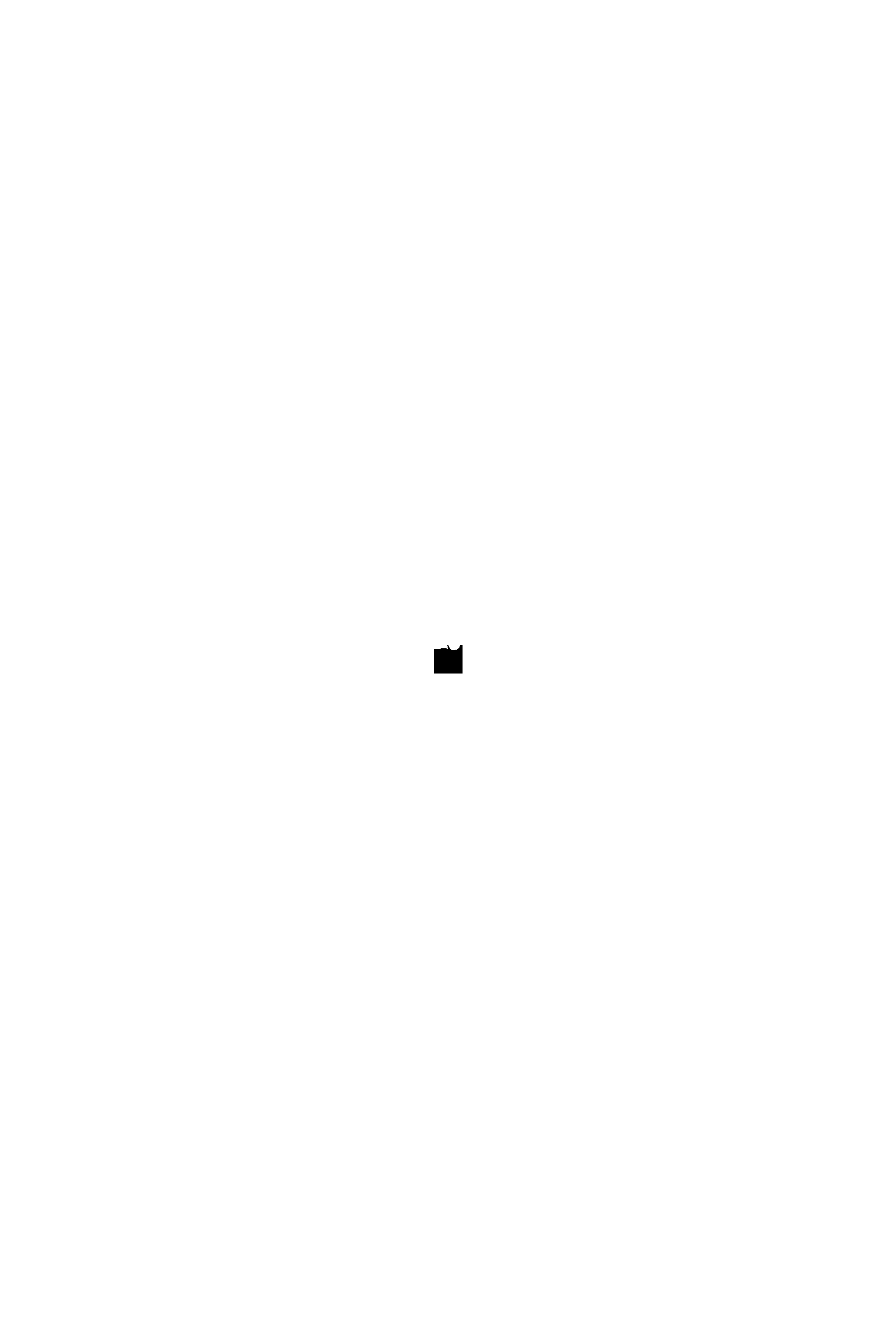
محكوم عليها بألاّ تتجاوز بعد ذلك حداً أدنى من الضعف الملحوظ. كان ممكناً أن نعتقد أنَّ إنجاز سنوات ڤيتنام قد دُفن من الأساس، خاصة بالنظر إلى أن واشنطن استخلصت الدروس الرئيسية منها وتطبّقها في حروبها الجديدة منذ حرب باناما (١٩٨٩). إلاّ أننا شهدنا ابتداء من خريف عام ٢٠٠٢ الصعود السريع لحركة جديدة معادية للحرب، سرعان ما حطّمت الأرقام القياسية التاريخية في دول عديدة، وشملت حتى الولايات المتحدة. هذا الأمر الأخير بالغ الأهمية بالفعل، لأن التعبئة الأكثر قدرة على الحسم هي بالتأكيد تلك التي تتم في الولايات المتحدة نفسها: والحال أن الحركة المعادية للحرب لم تبلغ هناك بعد مستوى ذروتها في سنوات ڤيتنام، لكنها حققت نجاحاً كبيراً بارتقائها إلى المستوى الجماهيري، برغم وقع صدمة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر واستغلالها من قبل حكومة بوش.

إن الصور المنتقاة بعناية لـ«التحرير» المزعوم للعراق والترتيبات المسرحية للبنتاغون أثّرت على كثيرين من معارضي الحرب. لكنَّ كل يوم يمر يظهر إلى أيّ مدى كانت الحركة المعادية للحرب محقة. إن القتلى الذين لا يُعدّون، والتدمير الشامل ونهب الثروات الوطنية، هي ضريبة بالغة الوطأة فُرضت على الشعب العراقي مقابل «تحرير» يؤدي إلى احتلال أجنبي. إن تورّط واشنطن في بلد لا يمكن حجبه عن أنظار العالم كما يحجبون اليوم أفغانستان التي تسودها الفوضى أكثر من أي وقت مضى، سيتيح للحركة المعادية للحرب أن تنهض ثانية لتتّجه نحو قمم جديدة.

لم يكن التنامي العظيم لهذه الحركة ممكناً بحدّ ذاته، إلاّ بفضل استنادها إلى ثلاث سنوات من نمو الحركة العالمية المناوئة للعولمة النيوليبرالية، التي وُلِدت في سياتل. وستواصل هاتان الحركتان تغذية إحداهما الأخرى وتعزيز الوعي بحقيقة أنَّ النيوليبرالية والحرب هما وجها نظام واحد للهيمنة، نظام يجب إسقاطه.

١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣

[نُشِرت بالكامل أو جزئياً في **لومانيتي** (باريس)، **لالير بلجيك** (بروكسل)، **لوكوريه** (جنيف)، **ليبراتزيوني** (روما)، **زدنت**... إلخ]



جلبير الأشقر

الشرق الملتهب

«إن نشر مقالات مختارة صدرت على امتداد أكثر من عقدين لهو تحدٍ مخيف بالنسبة إلى أي مثقف. وإذا رفع جلبير الأشقر هذا التحدّي بدون صعوبة، فلأن خيطاً أحمر يمرّ عبر كتاباته: النظرة «الماركسية غير الدوغمائية»، الثاقبة والعالمة، التي ينظر بها إلى الشرق الأوسط. والحال، أن رؤيته كافة الملفات الكبرى (النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، لبنان، العراق، إيران... إلخ) لا جدال في تماسكها. وتصبح الرؤية تنبُّئية أحياناً: هذا ما يمكن التأكد منه، مثلاً، عند قراءة أطروحاته «عن الانبعاث الراهن للسلفية الإسلامية» (١٩٨١) أو رسالته «إلى ناشط/ناشطة ضد الحرب مصاب/مصابة بقدر من الإحباط» (٢٠٠٣)، وكذلك نصوصه حول منظمة التحرير الفلسطينية...».

«لوموند ديبلوماتيك»

جلبير الأشقر: انتقل عام ١٩٨٣ من بيروت إلى باريس حيث يدرّس العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة باريس الثامنة. وقد تُرجم كتابه السابق، «صدام الهمجيات» (٢٠٠٢)، إلى أكثر من عشر لغات.

ISBN 1 85516 467 1

